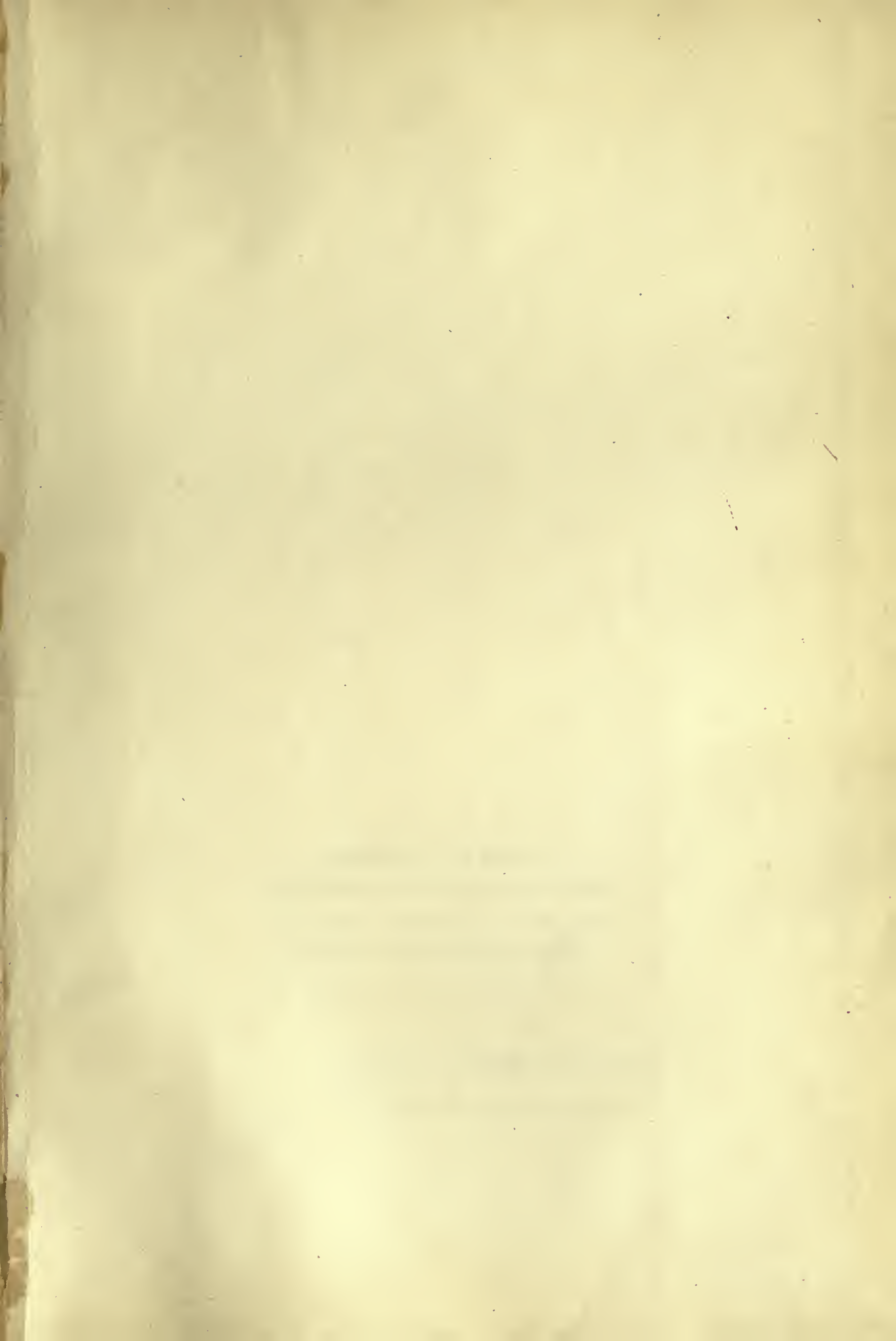
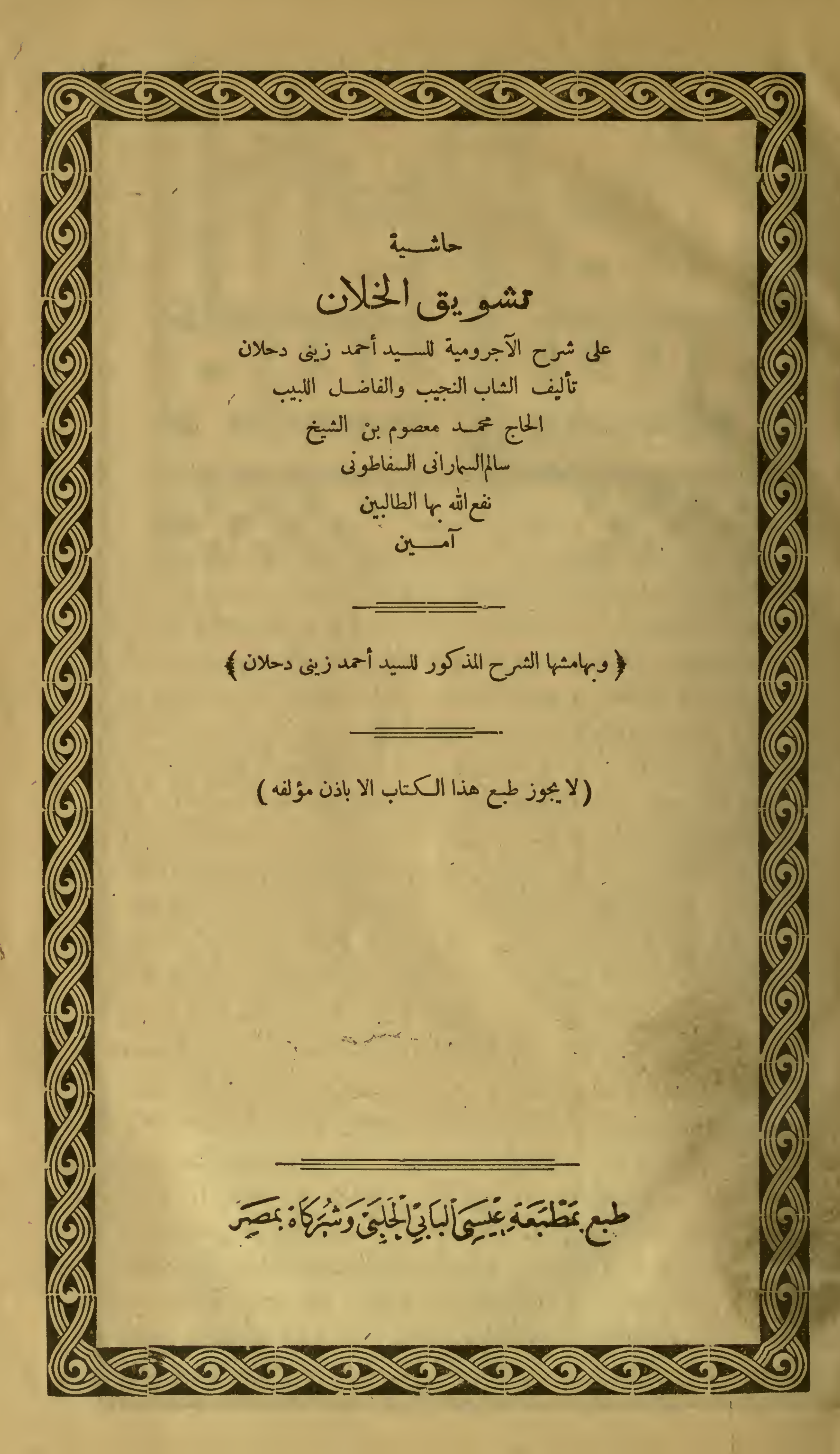








حاشية

تشويق الخلان

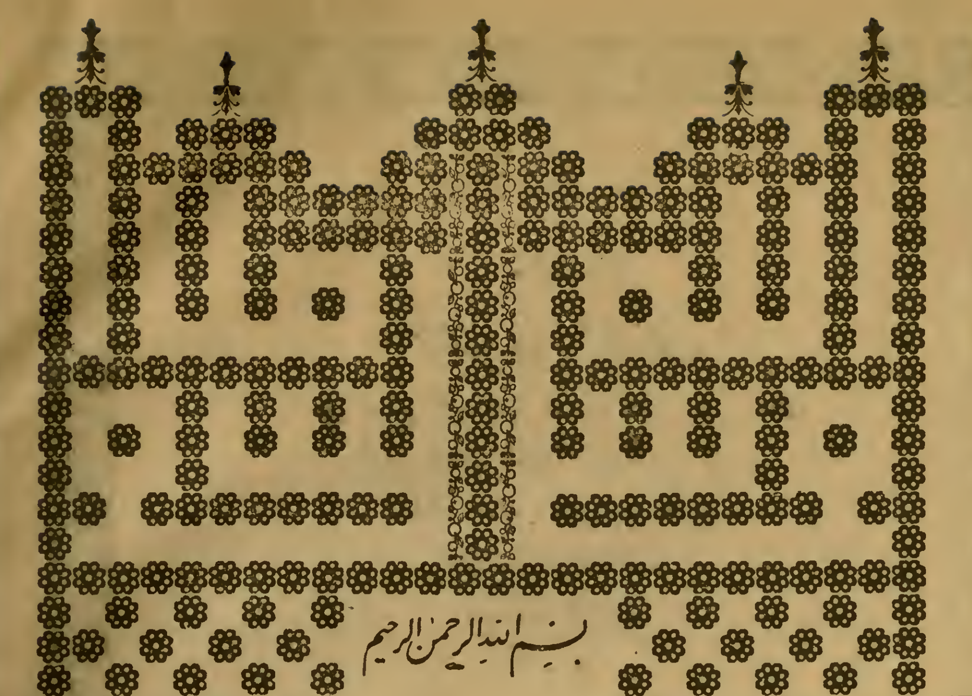
على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان

تأليف الشاب النجيب والفاضل اللبيب
الحاج محمد معصوم بن الشيخ
سالم السماراني السفاطوني

نفع الله بها الطالبين
آمين

﴿ وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان ﴾

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر



حمدا لله الذى بتحميده ينال أرفع الدرجات. وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه تدفع أنواع الدركات . على
نعمه التى لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات. ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الاسلام وخفض أهل
الكفر والبدع والضلالات. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها
وارتوى بالشراب الهنى واردوها. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج قرآن عربى
غير ذى عوج صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ماترنم شخص بكلام الذبيح. وأعرب الكلام لاعراب
القرآن الفصيح ﴿أما بعد﴾ فيقول العبد الفقير الفانى محمد معصوم بن سالم السمارانى: طالما وقفت على
شرح الآجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والاوان ناشر شريعة ولد عدنان مولانا
وسيدنا السيد أحمد بن السيد زينى دحلان أطال فى عمره الرحمن. وتمنيت أن أرتع فى ذلك البستان
اذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها وأسهلها فهما وحفظا وأجلاها. ثم تركته زمانا طويلا وصرفته فى غيره
صرفا جميلا لأنى غير متأهل لسلوك ذلك الطريق اذ هو والله بحر عميق. ثم انه طلب منى بعض الاخوان
فتح الله عليه وعلى فتوح أهل العرفان أن أخدمه وأبينه بعض بيان. وأن أذيل كلام المتن بشواهد من
ألفاظ القرآن وتفكرت فى قول النبى ﷺ اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية أو علم
ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فشددت حبال العزم وأنا ببلد الله الحرام وقضيت حجتى حجة الاسلام
وصاحبت العزم الى ان ارجعنى الله الى بلدى فبذلت فى ذلك جهدى مستعينا بحول الله وقوته لا بحولى
وقوتى. ولنبدأ قبل الشروع فى المقصود ببعض من مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من
بركاته وعلومه وأسراره فأقول: هو رضى الله عنه من آل البيت النبوى من الذين أذهب الله عنهم
الرجس وطهرهم تطهيرا، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا، وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين
الناصحين، الباذل همته ونفسه وماله فى تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى
أنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة وحثهم على تعليم الطلبة انتقل الى تعليم أهل البرارى
والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن، وصار يذهب بنفسه اليهم ويتردد عليهم ويرسل اليهم من يعلمهم
ما يحتاجون اليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن، حتى أنه انتهى الأمر الى أن صار
المعلمون ستين فقيها فى كل قرية فقيه يؤذنون ويقيمون الصلاة ويصلون الجماعة فانتشر ولله الحمد بركته فى
تلك الجهات الدين، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين، فالله يجزيه عن الاسلام وأهله أفضل

الجزاء وله تآليف عديدة فى كل العلوم مفيدة منها السيرة النبوية ومنها الفتوحات الاسلامية ومنها الفتح المبين فى سيرة الخلفاء الراشدين وله حاشية على السمرقندية فى علم البيان وحاشية على الاظهار فى التجويد وشرح على ألفية ابن مالك فى النحو وشرح على العقائد وله رسالة فى علم الوضع وفى علم الجبر والمقابلة ورسالة فى المبينات ورسالة فى وعيد تارك الصلاة ومتن صغير فى علم البيان ورسالة فى المقولات ورسالة فى مباحث البسملة عظيمة وله تأليف عظيم فى الرد على الوهابية وله رسالة فى صيغ الصلوات على النبى ﷺ ورسالة تتعلق بجاء زيد وله رسالة متعلقة برؤية البارى ورسالة متعلقة بقوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وله حاشية عظيمة على الزبد فى الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا فى حاشيته على فتح المعين ولم تكمل وله هذا الشرح على الآجرومية وقد ألفه وهو فى الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما سنة احدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كما فى بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فانها تشوق الخلان لاجتناء ثمار ذلك البستان وتنهل العطشان اذ ما فيها الا الجمع من أقوال العلماء المشار اليهم بالبنان والمعهودين بالجنان وجل مأخذى حاشية العلامة المحقق والحبر البحر المدقق أبى بكر الشنوانى على شرح الشيخ خالد على الأجرومية وشرح العلامة الرضى الأسترابادى على كافية ابن الحاجب ومغنى ابن هشام وغيرهم والله حسب من توكل ونعم الوكيل ولجميع أمورى كفيل وهذا أوان الشروع فى المقصود بعون الملك المعبود وبالله التوفيق لأقوم طريق ولما كانت التسمية مأمورا بها فى كل أمر ذى بال بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبتر أو أجذم روايات وفى رواية بالحمد لله وفى رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنه اكتفى ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للمتن ويصير يمتزج الشرح والمتن امتزاج الأرواح بالأشباح ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج الى تسطير وقد أفرده بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلا للبركة فنقول الباء حرف جر اما زائد وإما أصلى فالقائل بالزيادة قال انه لا يتعلق بشىء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ومن قال بالثانى وهو الأصلى قال انه يحتاج الى متعلق يتعلق به والمتعلق اما فعل واما اسم وعلى كل اما عام واما خاص وعلى كل اما مقدم واما مؤخر فالفعل العام أبتدئ والخاص أؤلف والاسم العام ابتدائى والخاص تأليفى وأولاها الفعل الخاص المؤخر أما الفعل فلأنه الأصل فى العمل ولكثرة التصريح به ومنه اقرأ باسم ربك ولقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان الفعل والفاعل وهما لفظ أؤلف ولفظ أنا مضمرا وعلى مقابله ثلاث وهى المصدر والمضاف اليه والخبر لأن التقدير بسم الله تأليفى حاصل وأما الخاص فلأن الشارع فى كل شئ يضمر ما كانت التسمية مبدأ له فالشارع فى الأكل اذا قال بسم الله ينوى آكل وفى الشرب أشرب وفى الركوب أركب فلا جرم كان التقدير فى التأليف أؤلف أولى وأما التأخير فللاهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدما ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدء فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب: ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبى عنه بدليل واذكر اسم ربك والمراد واذكر ربك كما هو موجود فى آية أخرى والله أعلم وأيضا فى تقدير تأخير الفعل افادة الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد الحصر ويسمى عند علماء المعانى قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام قصر افراد وقصر قلب وقصر تعيين فاذا قيل بسم الله أؤلف والمخاطب يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره فى كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر افراد لقطع الشركة التى اعتقدها المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر قلب لقلبه ما عند المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

التردد بلا تعيين يسمى القصر قصر تعيين فقصر الأفراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء والرحمن والرحيم بالجر فيهما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدا محذوف أى هو الرحمن الرحيم وبالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أى أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه وبجر الرحمن مع رفع الرحيم أو نصبه وبرفع الرحمن مع نصب الرحيم وبنصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أو نصبه مع جر الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لأنه رجوع للشئ بعد الانصراف عنه وقد نظمت الأوجه مبينا للجائز والممتنع فقلت

وأوجه الرحمن والرحيم * تكون تسعة لدى التقسيم
جرهما الثابت فى الكتاب * وستة تسوغ فى الاعراب
أى جر أول ونصب ماتلا * ورفعه كذا أو انصب أولا
مع رفع تال ثم عكسه أتى * رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجر ثان مع رفع أول * أو نصبه امنعنه فلتدع لى

وفى هذا القدر كفاية للمبتدى وقد بسطت الكلام على هذا فى شرح المطالب فانظره ثمة (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعرفات لها كما فى المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولهما بعد هو اللفظ وقيل للعهد والمعهود كلام العرب فعلم أن تفسير الوضع بالعربى يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر جراحات السنان لها التئام * ولا يلتام ماجرح اللسان ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كما فى القاموس والمراد بالقول مايتكلم به قليلا كان أو كثيرا وبقوله وما كان مكتفيا بنفسه مايفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجازا قال الرضى الكلام موضوع لجنس مايتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا أما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لامعنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لامحل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظة الكلام هذا وقال فى المغنى زعم البصريون أنه لامحل له من الاعراب ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ماقبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيدا اياه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ماقبله أن يكون مبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة اه مفرقا فى مواضع (قوله اللفظ) هو فى الأصل مصدر من لفظت الشئ اذا طرحته ومنه لفظت الرحى الدقيق اذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمى أعم من أن يكون من الفم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون ادخالها الفم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى وقال فى شرحه للعضدية انه الرمى من الفم لامطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح يعنى الفاكهى موافق للأول لكن قوله يعنى قول الفاكهى ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لافى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمى كونه من الفم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال فى حواشى التصريح قال السعد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من الفم الى أن

الكلام هو اللفظ

قال

قال وأماغيره فمنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال فى الثانى ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر مامر وقيل انه جمع لفظه تأمل ﴿تنبيه﴾ اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأى والاعتقاد كما تقول قال الشافعى كذا بمعنى اعتقده ورآه حقا انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضاً اللفظ) بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق فى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثانى مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذى هو المصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذى هو اسم المفعول كذا قالوا (فائدة) قال الرازى اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام أحدها أن لا يدل شىء من أجزائه على شىء من المعانى البتة ١ وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل وثانيها أن لا يدل شىء من أجزائه على شىء أصلا حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه دلالة على المعانى كقولنا عبد الله فانا إذا اعتبرناه هذا المجموع اسم علم لم يحصل لشىء من أجزائه دلالة على شىء أصلا أما إذا جعلناه مضافاً ومضافاً إليه فانه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شىء آخر وهذا القسم نسميه بالمركب وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شىء على شىء سواء كان بينهما مناسبة أولا بخلاف التأليف فانه وضع شىء بازاء شىء بينهما مناسبة فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد الذى سيبينه الشارح لاحاجة الى ذكر التركيب قبله لانه يستلزمه لايقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفى دلالة الالتزام ولهذا قالوا انها مهجورة فى التعاريف لأنا نقول أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا فى أمثال ذلك وانما صرح بذكره لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لفظا ولا تقديرا (واعلم) أن التراكيب كثيرة منها تركيب اسناد كقام زيد وتركيب اضافة كغلام زيد وتركيب مزج كبعلبك والمراد هنا الأول كما سيأتى (قوله المفيد) يستلزم التركيب كما مر وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود وانما هى دليل على كلام محذوف بعدها اه أمير والافادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام فى تعليقه على الألفية والحق أنه لايشترط تجدد الفائدة والا لأدى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خوطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال الى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفى بعض الحواشى انه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت (فائدة) قال الرازى المسموع المفيد ينقسم الى أربعة أقسام لأنه اما أن يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد واما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا وهو كقولنا الوحدة والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى واما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة واما أن يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال اه أقول لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهته التأليفية فانه غير مراد عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هند اذا ولدت ويطلق على الاسقاط تقول وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه ويطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حططت عنه (قوله أيضا بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد لابد منه فى تعريف الكلام كما قاله الشاطبى وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه فى الافادة كما سيأتى لكن لاوجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الأولى زيادته فى التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف اه صبان وسيأتى انى أبين ذلك بمزيد بسط ان شاء الله تعالى (قوله يعنى الخ) فى المصباح عنيته عنيا من باب رمى

المركب المفيد بالوضع يعنى

١ قوله المعانى البتة أى بخلاف القسم الثانى فانه وان لم يدل عليها لكن بالنظر الى أجزائه يفيد كما سيأتى اه تقرير

قصدته واعتنيت بأمره اهتممت واحتفلت وعنيت به أعنى من باب رمى أيضا عناية كذلك اه والمراد هنا الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى ومابعدها من اسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ليعنى وأكد الشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) فى المصباح عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان اذا أضيف الى الزمان نحو عند الصبح وعند طلوع الشمس ويدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة وحكى الفتح والضم الى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من هذا أى فى حكمى اه والمعنى الأخير هو المراد هنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه كما فى تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى نحو بمعنى القصد فى مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصدته ونحو بمعنى دون فى مثل قولك سرت فرسخا أو نحوه أى أو دونه ونحو بمعنى مثل فى العبارات فى مثل قولهم الاسم مادخله الألف واللام نحو الرجل والغلام وماشا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار اليه الذى اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى وفى الأشمونى وغيره مايخالف ذلك فى بعض التقريرات قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى رحمه الله تعالى النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشىء على الشىء لضرب من الشبه والاستقراء هو التتبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو شعرهم ويقال ان هذا الحد ناقص والله تعالى أعلم انتهى فانظره اذ لم يصرح به أحد فيما رأيناه غيره والله تعالى أعلم (ثم اعلم) أنا رأينا فى تلفيق ابن هطيل كلاما مانصه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول ان القائل اذا قال ان زيدا قائم فهذا صوابه ولو قال ان زيد قائما بالعكس أو ان زيد قائم برفعهما أو ان زيد قائم بجرهما أو غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى يأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين من قرأ وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على الرؤس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اه (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعلية بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى مبنى الكلام فأقول لك اللفظ الخ أو هى ما أفصحت عن مقدر أعم من أن يكون شرطا أو غيره نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفى والمعنى واحد اه من بعض الحواشى (قوله أيضا فاللفظ) أل للعهد الذكرى وهو ماقاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهى أنك اذا ذكرت شيئا سواء كان مع أل أو لا ثم ذكرته ثانيا مع أل فالثانى هو عين الأول أو بغير أل فالثانى غير الأول فالمجموع أربعة من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام رجل ورأيت رجلا قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا قال العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى

ثم من القواعد المشتهره * اذا أتت نكرة مكرره
تغايرا وان يعرف ثانى * توافقا كذا المعرفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظن أن اطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز وذلك لأنها انما تحدث عند اخراج النفس من داخل الصدر الى الخارج فان الانسان عند اخراج النفس

أن الكلام عند النحويين هو اللفظ الى آخره فاللفظ

من

هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية كزيد فانه صوت اشتمل على الزاى والياء والدال فان لم يشتمل على بعض الحروف كصوت الطبل

من داخل الصدر الى الخارج بحبسه فى المحابس المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتتولد تلك الحروف فى آخر زمان حبس النفس وأول زمان اطلاقه والحاصل أن اللفظ هو الرمى وهذا المعنى حاصل فى هذه الأصوات والحروف من وجهين الأول أن الانسان يرمى ذلك النفس من داخل الصدر الى خارجه ويلفظه وذلك هو الاخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب والثانى أن تولد الحروف لما كان بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل الى الخارج صار ذلك تشبيها بما أن الانسان يلفظ تلك الحروف ويرميها من الداخل الى الخارج والمشابهة احدى أسباب المجاز اه (قوله هو الصوت الخ) فيه نظر فان العبارة لاتشمل الضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة ألاترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لاخفاء فيه ولاتكون صوتا كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو مايشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة قال الرودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لأنه فى المقدر مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ماقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولاصوت فالتحقيق امامنطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى مالايمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريب صبان وفيه مخالفة بين مناقشتى التى أجبنا عنها مع قوله فانظر ذلك ولاتكن من القاصرى الهمم (قوله أيضا هو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف الاربمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد فى شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة الى خارج امع النفس بفتح الفاء مستطيلا ممتدا متصلا بمخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفتين والمخرج محل خروج الحروف وهى سبعة عشر كما قاله المجودون وفى الجزرية

مخارج الحروف سبعة عشر * على الذى يختاره من اختبر

لكن المجموع أربعة الهواء والحلق واللسان والشفتان كما فى الجزرية حيث قال مؤلفها

فألف الجوف وأختاها وهى * حروف مد للهواء تنتهى

فماقاله الشيخ خالد فى شرح الأزهرية كبعض أهل الصرف قصور (قوله المشتمل) اعترض بنحو واو العطف فانها تسمى لفظا ولا يقال ان الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشىء لايشتمل على نفسه فالأحسن فى التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتا أعم من أن يكون لفظا أولا كما فى أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التى تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التى هى حروف اب ت ث وهى بديهيه تعرف من غير احتياج الى معرفة اللفظ والكلمة فاندفع ماقيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزيد) أى كلفظة زيد أى اذا نطقت به فيوافق قوله فانه صوت اذ لو كتبت صورة زيد ولم ينطق به لايسمى صوتا (قوله فانه) أى لفظة زيد اذا نطقت به صوت كما مر (قوله اشتمل) فيه مامر فانه لو قيل ان لفظ زيد اشتمل على الزاى والياء والدال لامعنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاى الخ) لو قال على زه يه ده كان أوضح ويمكن أن يجاب بأن المراد مسماها وهى ماذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق فى التعريف هو الصوت المشتمل الخ فأخرج بما فى التعريف مالم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل)

فلا يسمى لفظا فخرج باللفظ ما كان مفيدا ولم يكن لفظا كالاشارة والكتابة والعقد والنصب فلا تسمى كلاماً عند النحاة والمركب ما تركب من كلمتين فأكثر كقام زيد وزيد قائم

تمثيل لما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية أى مثال مالم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه لايشتمل على البعض المذكور ودخل فى الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير والطبل معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطبال أيضا مثل أفراخ كما فى المصباح (قوله فلا يسمى لفظا) جواب اذا الناصب لها لانها خافضة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتى ان شاء الله تعالى أى بل يسمى صوتا كما أفهمه كلامه أى لأن الصوت كل مايسمع لكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت الطبول وصوت المزامير وانظر لو تكلم الطائر أى صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية كما حكى الدميرى فى حياة الحيوان فى مادة الدرة عن على الحريرى أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن محمد بن محمد النصيبى كان غراب يقرأ سورة السجدة فاذا جاء الى محل السجدة سجد ويقول سجد لك سوادى واطمأن بك فؤادى فهل هو كلام أو لا فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح فى بيان محترزات حد الكلام ولا تكرر مع مامر لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ وبيان محترزات ذلك الحد فلا يشتبه ذلك الأمر (قوله ما كان مفيدا) ما موصولة فاعل خرج بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بمعنى شىء أى خرج باللفظ الذى كان مفيدا على الأول أو شىء كان مفيدا على الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيدا مركبا بالوضع ليكون أخرج غير اللفظ فقط وان كان ينظر فى جهة الوضعية اذ يمكن أن يكون ماذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظا) أى سواء كان صوتا أو غيره على وفاق ماتقدم فى حد اللفظ ولا يقدح ذلك فى تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذى لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية اذ فى الكاف أفراد أخر غير مستقصاة كما لا يخفى على كل عاقل (قوله كالاشارة) أى وان كان يسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها ويحنث اذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالاشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فان كان أخرس حال التكلم فقط فلا حنث كما بينا فى الذخيرة (قوله والكتابة) أى بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد الذى هو فائدة الخبر وفهم أيضا ان الكاتب يعلم قيام زيد الذى هو لازم الخبر كما هو مقرر فى علم المعانى فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة (قوله والعقد) اصطلحت عليها القوم فى افادة أعداد مخصوصة بالأيدى بجميع أنواعها أى فانها وان أفادت الا أنها غير صوت أى غير لفظ فلا تسمى كلاما عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيما هنا لعلمه فى حد اللفظ (قوله والنصب) بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح الهارونية قاله عبد المعطى المالكى فى حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهى مثل المحراب للقبلة والخشبة التى توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول اليها والستارة التى على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والافادة إنما يعرفها أهل البلد التى اعتادوا وضعها وتواطأوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناح جمع تكسير أصله نحوة بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار نحاة قال ابن مالك

فى نحو رام ذو اطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم فى أول الكتاب (قوله والمركب ماتركب من كلمتين) أى هو أقله ومثل الشارح فيما سيأتى ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بما تركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمرا وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة فى آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم)

هذا يصح جعله مثالا لأكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر فى قائم العائد للمبتدأ لكن جعله مثالا لما فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر فى الوصف لما لم يبرز بكل حال أى حال الافراد وحال التثنية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر فى الفعل فان قيل يرد على قولك منع نحو زيد قائمان أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هند أجيب بأن الوصف لما كان شديد التشبه بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الاعراب صار يمنع فى الوصف ما يمنع فى المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول) أى وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثناؤه وهو نصب الفاعل فى قولك خرق الثوب المسمار فان الثوب هو المخروق وهو مفعول والمسمار هو الخارق وهو فاعل منصوب ويصح أن تكون هذه القضية كلية فلا يصح الاخراج عنه وجواب ما أوردناه يأتى فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الثانى) أى وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا محالة وإن وجد المبتدأ مجروراً فى رب رجل كريم لقيته فلتتفطن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية فى باب المبتدأ والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالمركب) شروع لاخراج القيد الثانى من حدود الكلام (قوله المفرد) فاعل خرج (قوله كزيد) أى إذا نطقت به وقد يقال ان هذا إنما لم يسم كلاماً لأنه غير مفيد ولو أخرج به الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه فى قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ) أى لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافا لما نقل عن سيبويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خالد فى كتبه كالأشمونى والفاكهى فنحو السماء فوقنا غير كلام عندهم وفى يس على التصريح كلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الأصفهانى مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام فان قلت إنما يكون خبراً إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن فى ظن المتكلم لا فى نفس الأمر فان قلت لا يتصور ذلك فى ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومة لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضاً مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد أقول قوله وأيضاً مثل هذه الضروريات الخ هل يجرى فى مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى بحروفه وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة فى كل حال لأنه يلزم أن يكون التركيب كلاما من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند قول المتن المفيد على أن المراد بالافادة فى باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقاً فافهم (قوله فائدة) أى تامة لاخراج نحو غلام زيد فان فيه فائدة أى فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاما أيضاً (قوله يحسن السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر انتظاراً تاما كما لوح به كلام الشارح الآتى (قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانيها أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثانى قال لأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضا قيل ان الخلاف لفظى فحسن السكوت أى

والمثال الأول فعل وفاعل وكل فاعل مرفوع والمثال الثانى مبتدأ وخبر وكل مبتدأ مرفوع بالابتداء وكل خبر مرفوع بالمبتدا وخرج بالمركب المفرد كزيد فلا يقال له كلام أيضاً عند النحاة والمفيد ما أفاد فائدة يحسن السكوت من المتكلم والسامع عليها كقام زيد وزيد قائم فان

سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظر الشيء آخر كما سيأتى فى قول الشارح (قوله عليها) أى على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أى تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهى) أى تلك الافادة الأخبار بقيام زيد أى فى كل من المثالين أى بمطلق قيام زيد فان فى كل منهما اسناد القيام إلى زيد ولا ينظر ههنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب ههنا بل فى علم المعانى فلذا جمع قوله وهى الأخبار فى المثالين فليتفطن (قوله الاخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبرهى وأنث المبتدأ نظراً إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الاخبار مراعاة للخبر المذكر لكان حسناً أيضاً سائغا (قوله إذا سمع ذلك) أى سمع قول القائل قام زيد أو زيد قائم (قوله لا ينتظر شيئا آخر) أى أن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أو زيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئا آخر فافهم ذلك (قوله أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أى انتظاراً تاماً كالانتظار الذى يبقى مع المسند كقام بدون المسند اليه كزيد ومع المسند اليه كزيد بدون المسند كقائم وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل فى الفعل المتعدى فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرهما من الفضلات مطلقاً أى سواء كان الفعل متعدياً أم لازما لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب فى الكافية ومن تبعه فما لم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلابد وان يعد غير كلام بدونه فالجواب أنه ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد ما فهم ما ذكر كما فى المسند اليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق فى الجواب أن تعقل المعتدى انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلا وانما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظر أيضا فيصير الفعل مع المفعول كلاما تاما لأ نا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبنى للفاعل كالأصل فى الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول لكفى المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فان الفاعل له كل فعل لازماً أو معتديا والمفعول به لا يكون له الا الفعل المعتدى فافهم واحفظ ذلك فانه مهم جدا (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ما قدمناه فلا تغفل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أى الذى هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن ان يكون الكلام بحذف العطف أى والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لاخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالاضافة قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتا للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضى وهو يتعرف بالاضافة واذا أردت تحقيق المقام فانظر ما سيأتى فى المعرفة والنكرة ان شاء الله تعالى (قوله من غير اسناد شيء اليه) أما اذا أسند اليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند الى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا اذا نون الاسمان وجعل غلام خبرا وزيد مبتدأ مؤخرا (قوله وان قام زيد) أى يسمى كلمات ولم يذكره المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتكالا على الشروح والحواشى ولان المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهى جزء واذا كملت ثلاثا فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلام ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان زاد لفظه نقص معناه وان نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت

ياقارىء النحو ما ان زيد ذا نقصا * وان أردت كماله فنقص أجب

وقلت مجيبا جوابه ان أردت ناقص وترد * فكامل ياأخى اجتهد وجاهد تصب

(قوله فان تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله ان زيد قام يفيد أى فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر

كلا منهما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع وهى الاخبار بقيام زيد فان السامع اذا سمع ذلك لا ينتظر شيئا آخر يتوقف عليه تمام الكلام ويحسن أيضا سكوت المتكلم وخرج بالمفيد المركب غير المفيد نحو غلام زيد من غير اسناد شيء اليه وان قام زيد فان تمام الفائدة فيه يتوقف

على ذكرجواب الشرط فلا يسمى كل من المثالين كلاما عند النحاة وقوله بالوضع فسره بعضهم بالقصد فخرج غير المقصود ككلام النائم والساهى فلا يسمى كلاما عند النحاة وبعضهم فسره بالوضع العربى فخرج كلام العجم كالترك والبربر فلايسمى كلاما عند النحاة مثال ما اجتمع فيه

(قوله على ذكرجواب الشرط) أى فاذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من المثالين) أى فى قوله غلام زيد وان قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ وجملة فسره بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسره بعضهم بالقصد) أى كابن عصفور وممن شرط القصد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى المغنى والشذور وتبعه الشيخ خالد فى متن الأزهرية زاد فى التسهيل لذاته فخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه وان كانت فى ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الأخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أبازيد قام وان تلازما لأن المبحث المعلوم فى الأول زيد وفى الثانى الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الأخبار بمجىء من علمت قيام أبيه لا الأخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيدا اذ هى وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقييد والقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار أن جملة الشرط والجواب هى الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما اه أمير على الشذور (قوله فخرج غير المقصود) أى بالذات ليكون موافقا على ماقاله ابن مالك المتقدم فنحو قام أبوه غير كلام فليتأمل (قوله ككلام النائم والساهى) تبع فيه الشيخ خالد فى التعريف المفهوم من الاخراج فانه قال فى متن الأزهرية وشرحها القصد الارادة وهى أن يقصد المتكلم افادة السامع أى سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة شيخ أبى حيان صاحب البحر والنهر الى أن القصد لايشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلا لايستفاد منه شىء والمتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه اه (قوله فلا يسمى كلاما عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لاقصد فيه (قوله وبعضهم فسره بالوضع العربى) أى كابن الضائع قال الشيخ خالد فى شرح المتن وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه أى اذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد منه القصد أقول الراجح أن المركبات موضوعة بالوضع النوعى كالمجازات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصى والفرق بينهما أن الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الألفاظ وان وضع قانونا كليا كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثانى أو متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الأول على الثانى فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ماأفاد بالفعل كاللفظ المفيد لحياة المتكلم من وراء جدار أى فانه لايسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمى كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالدا مع جلالته قال فى شرح الأزهرية ولا أى لايحتاج الى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الأصح مع اخراجه ماذكر فيفيد فى الأول أن المراد بالوضع النوعى وهنا الشخصى وشارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربى فليحمل على ماذكرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أى لأنه المقصود فليتأمل (قوله فخرج كلام العجم) أى خرج بقيد الوضع العربى كلام العجم وهو بالضم وبالتحريك خلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل فى الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئى لايضاح القاعدة ويرد على الشارح بحث وهو أن ماذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف الى تمثيل لأن المثال انما يكون للقواعد والجواب أن

التعريف الذى ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ماوجد فيه هذه القيود التى ذكرت يسمى كلاما عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أى وهى اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيريه (قوله قام زيد) هو خبر المبتدا الذى هو مثال وانما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى كما قاله الشيخ خالد فى التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام فى جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفى كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ماقام قال الجلال المحلى أثبته بعضهم ولم يعد الضمير فى قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اهـ أى لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير فى قائم من زيد قائم انتهى أقول وفى جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظره لكن يمكن الجواب عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين لأن نعم ايجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) انما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهى الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك ان قام زيد قام بكر وبالجملة الحرفية كقولك ماقام زيد (قوله فالمثال الأول) أى قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشروط أولا ثم يذكر الاعراب (قوله والثانى مبتدأ وخبر) أى قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدا وفيه مامر (قوله وكل من المثالين) أى من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أى اذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتا فضلا عن كونه كلاما واذا نطقت به سمى لفظا لكونه صوتا مشتملا على الحرف الهجائى وهو القاف والألف والميم والزاى والياء والدال وقس على ذلك فى الثانى (قوله مركب) لتركبه من كلمتين فى الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات فى الثانى وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر فى الوصف على ما بحثناه أولا (قوله مفيد) أى لأن كلا المثالين أفاد الأخبار بقيام زيد اذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذى هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذى هو لازمه (قوله بالوضع) أى لأنه مقصود بالاخبار ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أى لأن هذا الحد صادق طردا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية مااستوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها مالم يستوفها (قوله وأقسامه) الواو للاستئناف البيانى وهو الواقع فى جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء فى جواب من جاء كأن سائلا سأله وقال له ماأجزاء الكلام التى يتألف هو منها فقال وأقسامه أى أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوى وهو ماليس واقعا فى جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ خبره ثلاثة اهـ عشماوى (قوله أيضا وأقسامه) ان جعل الضمير عائدا على الكلام فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وان جعل عائدا على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب ومابعده فيكون من تقسيم الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وجمل ونحو ذلك والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلى والجزئى ان الكل مافهم منه الاشتراك كأسد والجزء مالا يكون كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ماتركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثانى أعنى تقسيم الكلى الى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم

ان صح اخبار بمقسم فذا * تقسيم كلى لجزئى خذا
أولم يصح فهو كل قد قسم * بغير ياء أى لأجزا قد علم

القيود الأربعة قام زيد وزيد قائم فالمثال الأول فعل وفاعل والثانى مبتدأ وخبر وكل من المثالين لفظ مركب مفيد بالوضع فهو كلام (وأقسامه

وماورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة أى معظم أركانه عرفة ووجه ايراده على ماهنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يس والافنفس التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصا على كون الخاص لايصح الأخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهى الـكلمات الثلاث ولا رابع لها وذهب أبو جعفر بن صابر الى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة لأنه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع على الثلاثة فلا يعتد به اه خالد على الازهرية أقول ابطال قول أبى جعفر من وجهين الأول أنه خرق للاجماع كما صرح به ومفهومه أن خرق الاجماع ممتنع أى بناء على أن اجماع النحاة فى الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه لا كامتناع خرق الاجماع فى المسائل الفقهية والوجه الثانى ان مازاده وان سمى بالخالفة لـكنه داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله

والأمر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة يقال اذا كان كذلك فلا بد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه كما فى أكلت الرغيف ثلثه لأنا نقول ان محل ذلك اذا لم تستوف الأجزاء فان استوفيت كما هنا فلا يحتاج اليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبرا لمبتدا محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم وفيه نظر لأن الرسم المثبت لايساعده ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فانهم يرسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجرور ويقفونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لـكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشتبه عليك الأمر لـكن المكسور فى اللغة بمعنى المفعول كما ذكره فى الـكشاف قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات وقد بينا ذلك فى شرح حلل الـكلام فى علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ماهو القاعدة وهى إن كان العطف بالواو وتكررت المعاطيف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ماقبله لـكنه لاطائل تحته فافهم (قوله أيضا اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الـكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لـكنه يكون أحد جزأى الـكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لايتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام لايقال ان قولك زيد فى الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الأسم والحرف لانا نقول ان التركيب من الاسمين فقط قد حصل الفائدة الـكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضاً وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)قال ابن يعيش ان هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والاجماع فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالأسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود الدؤلى انح لهم نحوا واقسم الـكلام ثلاثة أشياء اسما وفعلا وحرفا جاء لمعنى والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لايخلو من أن يكون ذاتا أو حدثاً أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والاجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتـكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الـكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام فى شرح شذوره قال ابن الخباز ولا يختص انحصار الثلاثة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والأمور العقلية لاتختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الـكلام) فى هذا فائدتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لايكون قسما

ثلاثة اسم وفعل وحرف) يعنى أن أجزاء الـكلام التى

يتألف منها ثلاثة أقسام الأول الاسم وهو كلمة دلت على معنى فى نفسها

للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فان أقسام الكلام هو كون الكلام خبرا أوطلبا أوانشاء فالخبر قسيم
للكلام وكذا الطلب والانشاء ففى كلام المصنف استعارة مصرحة واجراؤها أن يقال شبهت الأجزاء
بالأقسام بجامع الاندراج فان الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ
الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل فى المشبه وهو الأجزاء ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فان
أجزاء الشىء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحروف كما سيأتى فلا يصح تسمية هذه الثلاثة
أجزاء ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لا نسلم ذلك بل المراد
الأجزاء العرفية التى اشتهر اطلاق الأجزاء عليها فى عرف النحاة وهى التى لا يلزم من عدمها عدم ماهى
جزء له ألا ترى أنه يعد فى العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا نسلم أن يقال
بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضى الله عنه فى شرح المتن بقوله أى أجزاء
الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من
جملتها وهو يصدق من تركبه من كلها كما فى هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد فى الدار أو من
واحد نحو زيد قائم وقال أيضا فى شرح الأزهرية معللا لقوله من جهة مجموعها لا من جميعها مانصه فان التركيب
الواقع بينها على ضربين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام أحدها تركيب حرفين نحو ليتما
والثانى تركيب حرف واسم نحو الرجل والثالث تركيب اسمين إسناد بينهما كغلام زيد والرابع تركيب
فعل وحرف نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك
والضرب الثانى مايفيد فائدة الكلام وهو قسمان أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن
الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية والثانى تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو
زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف فى ذلك لأنه ليس مقصوداً بالذات وإنما يؤتى به لمجرد الربط
بين اسمين نحو زيد فى الدار أو فعلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو
ان قام زيد أكرمته اه والفائدة الثانية أنه جعل الهاء فى وأقسامه عائداً للكلام وقدمر أنه من تقسيم الكل
إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فلله دره (قوله يتألف منها) أى يجمع منها بفتح المثناة التحتية
والفوقية مبنياً للمعروف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من
الكلام والكلمة معناها قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى
مفرد وهو غير واضح فى العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله فى نفسها) فى بمعنى الباء أى دلت على معنى
بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بلا حاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه فى حواشينا على شرح
الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضاً فى نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص
بأن لا يتوقف فهم معناه عليه لخرج الحرف لاحتياجه اليه وقول السيد فى شرح المفتاح إن الحرف دال
بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج
بالنظر إلى فهمه منه فى نفس الأمر وإنما احتاجت من مثلا فى الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع
لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما أى لفظ الابتداءين بل لكل واحد من الابتدا آت المخصوصة
كالكائن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فما لم يكن طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى
فاحتاجت فى الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداهما
الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لا على ذكرهما وإنما لم يجوزوا حذف مابعده مع القرينة كما فى المبتدأ
والخبر وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك
لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر مابعده لحصول المحاذاة فى الجملة دون

العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعدها غالبا فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما فى حروف الايجاب نحو نعم وبلى فان قيل حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء فى مفهومه مطلقا أى لا المطلق ولا المقيد من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث فى الفعل والابتداء فى لفظ من فلا يفهم منه أصلا الا ما كان رابطا اه يس بحروفه (قوله ولم يقترن بزمن) خرج به الفعل لا نحو أمس فان مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله وضعا) قيد لا بد منه فانه لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع الا لأحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة فى الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا فى حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعا ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفى تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لأنه لم يقترن بالزمان فى وضع العلمية وأما وضعه الأصلى فقد انسلخ عنه فتدبر اه خ ض (قوله كزيد وأنا وهذا) الأول اسم علم منقول من المصدر تقول زاد يزيد زيدا وزيادة فهو من الزيادة والثانى ضمير المتكلم وحده مذكرا أو مؤنثا والثالث مركب من كلمتين الأولها التنبيه وهو حرف والثانى اسم الاشارة وهو لفظة ذا للمذكر القريب (قوله والثانى) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الفعل) بكسر الفاء كما قدمنا فلا تغفل (قوله وهو كلمة دلت على معنى فى نفسها) ان قيل ان الأفعال الناقصة مثل كان اما أن تدل على وقوع حدث فى زمان أو لا تدل فان دلت كانت تامة لا ناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث فى زمان معين كان هذا كلاما تاما لا ناقصا وان لم يدل وجب ألا يكون فعلا أجاب الفخر الرازى بقوله الذى أقول به وأذهب اليه أن لفظة كان تامة مطلقا الا أن الاسم الذى يسند اليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشىء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شىء لشىء آخر مثل قولنا كان زيد منطلقا فان معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضا الحدوث والوقوع الا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها الا بعد ذكر المنتسبين لا جرم وجب ذكرهما ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذا قولنا كان زيد منطلقا معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اه ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشىء دال على ذلك الشىء فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه أجيب بأن المعتبر فى كون اللفظ فعلا دلالته على الزمان ابتداء وهذه الأسماء وان دلت على المعنى المذكور لكن بواسطة وهو المعنى الذى هو فيه من الأمر والماضى ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال أجيب بما ذكرناه فى حد الاسم ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك أن النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية أجاب الجامى بأن المراد بمعنى فى نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اه (قوله واقترنت) فى عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل فى الاقتران فمعناه الحدث مقارن

ولم تقترن بزمن وضعا كزيد وأنا وهذا والثانى الفعل وهو كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بزمن

للزمان فى الوضع أى اصطحابافى الوضع لهما فساوى قول بعض المصنفين مادل على حدث وزمان ولذا قيل ان مثل ماقاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضعا) قد تقدم البحث فى حد الاسم فلتطالع ثمة ان شئت (قوله فان دلت) هذا تفصيل للمجمل وسيأتى بمزيد بحث تقريره فى باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله على زمن ماض)وهو الزمن الذى قبل زمانك الذى أنت فيه (قوله فهى الفعل الماضى)راعى فى هى التأنيث فى الـكلمة وجاز أن يراعى الخبر فهو مما يجوز فيه الوجهان كما علمت(قوله وان دلت)معطوف على قوله فان دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الـكلمة (قوله يحتمل الحال والاستقبال)أى فى الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أوغدا فالأول يختص بالحال والثانى يختص بالاستقبال وسيأتى أبى أبسط الـكلام على هذا فى باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله والحال والاستقبال) بالنصب فيهما مفعول يحتمل الواقع صفة للفظة زمن(قوله فهى الفعل المضارع)راعى فيه المرجع ويجوز أن يراعى الخبر كما تقدم فلا تغفل (قوله نحو يقوم)أى فان الأصل فيه يحتمل القيام فى الحال والاستقبال أى يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثان كما تقدم فى تعريف الاسم(قوله وان دلت)أى تلك الـكلمة على طلب شىء كالقيام فى مثل قم وهو معطوف أيضا على قوله فان دلت على الـكلام المتقدم فى قول المؤلف وهى اسم وفعل وحرف ثم الطلب ان كان من الأعلى الى الأدنى فالفعل يسمى أمرا وان كان من الأدنى الى الأعلى فالفعل يسمى دعاء وان كان من المساوى فالفعل يسمى التماسا ونسب بعضهم هذا التفصيل الى مذهب المعتزلة مع كلام ستقف عليه ان شاء الله تعالى فى باب الأفعال(قوله فى المستقبل)أى لأن الأمر طلب حصول الشىء فى المستقبل لأن طلب ماحصل فى الماضى لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل لبيان الواقع الا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل فى نحو قوله تعالى ياأيها الذين آمنوا آمنوا اولو لا أن الايمان حاصل قبل الأمر والمأخوطبوا بما يدل على حصوله ولك أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل(قوله نحو قم)أمر من القيام معناه أنشىء القيام الغير الحاصل فى الماضى(قوله الثالث)أى من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله وهو كلمة دلت على معنى)قال الرازى قالوا الحرف ماجاء لمعنى فى غيره قال وهذا لفظ مبهم لأنهم ان أرادوا أن الحرف مادل على معنى يكون المعنى حاصلا فى غيره وحالافى غيره لزمهم أن تـكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا وان أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وان أرادوا به معنى ثالثا فلابد من بيانه قال الرضى فى المراد الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بأن يقال ان معنى طويل مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد معناه أى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمناله وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضا فى المراد الثانى ان الحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره امامقدم عليه كما فى نحو بصرى أو مؤخر عنه كما فى الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلى الا أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المنال (قوله دلت على معنى) أى وذلك المعنى الذى يدل عليـه هو المصادر التى هى النفى والايجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل

وضعا فان دلت تلك الـكلمة على زمن ماض فهى الفعل الماضى نحو قام وان دلت على زمن يحتمل الحال والاستقبال فهى الفعل المضارع نحو يقوم وان دلت على طلب شىء فى المستقبل فهى فعل الأمر نحو قم الثالث الحرف وهو كلمة دلت على معنى

حرف

حرف لابدوأن يكون له معنى ومعناه لايكون فى لفظه الامصدرا لانك تقول لمعناها النفى والنفى لايكون الا مصدرا من قولك نفى ينفى نفيا وتقول ان معناها التأكيد من قولك أكديؤكد تأكيدا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله فى غيرها) أى فى لفظ غيرها رضى قال فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى فى الجملة اذقيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى فى ماقام زيد اذقيام زيد منفى اه (قوله على معنى فى غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منهما دال على معنى فى غيره وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر كاحتياج الحروف اليه لكن لايفيد معناهما الذى هو الشىء المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشىء المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها لا لحصولها فى ذلك الشىء المبهم فى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام فى الصلة كما مر وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لابد لهما من معنى مخصص فلذا عدا من المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شىء كثير لاالكثرة التى هى من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأى فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل ولايلتفت الى أن له معنى فى غيرها من جهة أخرى فسلم الحد لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كالفاكهى تبعا للجزولى كان أسلم فافهم (قوله نحو الى وهل ولم) فيه اشارة الى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد ومختص بالأسماء ولامدخل له فى الأفعال وهو الى وسائر الجارات تقول اليه والى زيد ومختص بالأفعال ولامدخل له فى الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد اليه الضمير فى به (قوله جاء لمعنى) هذا القيد معلوم مما قبله فلا احتياج الى ذكره فاكهى وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله اذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمح المعنى يعضده وكذا ادخال همزة المتكلم (قوله جاء) أى وضع لمعنى وفى ذلك وصف الشىء بوصف ناقله لأن المجىء لايتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم (قوله لمعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت الفاء مع شروط وفوائد جمة ذكرتها فى شرح الحلل وقد أعللنا فى الزلال فانظرهما وجاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أوالأجناس كل محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء لمعنى لكن من جهة الأعراب لايصح ارجاع الضمير اليه بل يجب ارجاعه الى وقوله فليتفطن (قوله أن الحرف) بفتح الهمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر

(قوله دخل فى تأليف الكلام) بفتحتين أى انتساب يعنى أن الحرف ليس له فى تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل فى بنى فلان اذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر اليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) ان حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناها بدل من هل بدل اشتمال وبدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبر ان ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدا والخبر فى محل رفع خبر ان ثم انظر أيهما أولى قال الزمخشرى فى المفصل

فى غيرها نحو إلى وهل ولم وقوله (جاء لمعنى) يعنى به أن الحرف لا يكون له دخل فى تأليف الكلام إلا إذا كان له معنى كهل ولم فان هل معناها الاستفهام

عندسيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

وسفح الجبل وجهه قال الرضى ان هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لاتدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل أهل قال * أهل عرفت الدار بالغربين * وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى هل أتى على الانسان أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الألف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة اهـ وقول الزمخشرى ان تأملته مع قول الرضى بأدنى تأمل وجدت المخالفة بينهما بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النفى) فى اعراب هذا كاعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل (قوله فان لم يكن له معنى) هذا محترز قوله الا اذا كان له معنى (قوله لايدخل فى تركيب الكلام) أى بل يدخل فى مبانيه (قوله حرف مبنى) أى حرف مبنى الكلام والمبنى هو الذى يدخل فى عدد الكلمة سواء كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة فى جواب شرط مقدر كما فى قوله فاللفظ اعلم أن علامات الاسم ثلاثون علامة تلتمس من أوله وآخره وجملته ومعناه فالتى من أوله سبع علامات وهى الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية وأما للتفصيل وواو الحال ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التأنيث المتنقلة والألف المقصورة والهمزة الممدودة للمؤنث وتنوين التمكين فى المعربات وتنوين التنكير فى المبنيات وفيما لاينصرف اذا كان معرفة ثم نكر مثل صه وصه وايه وايه وسيبويه وسيبويه آخر وحروف التثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملته خمس وهى التكسير والتصغير والاضمار مثل أنا وأنت وأنتم وماشاكل ذلك والابهام مثل ذا وذان والنقصان مثل الذى وماأشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهو كونه فاعلا ومفعولا أو مخبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا أو معرفا أو منكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعيش فى تهذيبه ولم يذكر المؤلف الا خمسة وهى الخفض والتنوين ودخول ال وحروف الخفض وحروف القسم أو أربعة اذا جعل حروف القسم من الحروف الجارة كما سيأتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل مواطأة ويطرد وينعكس والعلامة لايلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا ومنعكسا والجنس اماقريب أو بعيد والفصل وهو مما يعسر على المبتدى كما يخفى فذكر الثانى هنا كالفعل تسهيلا على المبتدى والكتاب جدير بذلك وفى الملوى ولم يعرف سيبويه الا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقال وقام والأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اهـ قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اهـ قول الملوى (قوله بالخفض) تتبعت كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الخفض الى الجر غير مرة فى باب الاستثناء وسيأتى أنى أذكر معناه فى الاعراب مستوفى ان شاء الله تعالى وفى التوضيح المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر اهـ قال يس قال ابن قديد فيه نظر لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تأويلا قلنا وكذا ان قمت اسم تأويلا ولذا قالوا انه مبتدأ فى قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد الكسرة فى نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اهـ ونظر فيه فى التوشيح لأن المقصود بذكر الجر مايكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام لتميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديرى والمحلى لايحصل به التميز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك

ولم معناها النفى فان لم يكن له معنى لايدخل فى تركيب الكلام كحروف المبانى نحو زاى زيد ويائه وداله فان كلامنها حرف مبنى لاحرف معنى (فالاسم يعرف بالخفض

المبتدى

المبتدى أن موضع الجملة جراه قول يس وأقول الحصر فى الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة فى صورة الاسم الغير المنصرف والياء فى الأسماء الستة والجمع المذكر السالم والتثنية ويجاب بأنه لا يظهر فى الفتحة عند فهم المبتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد فى الفعل فى مثل ضرب وكذا الياء يوجد فى الفعل أيضاً فى مثل تضر بين وأيضا الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضا بالخفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لاصالته فى الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحداً منها فنقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتأمل ﴿تنبيه﴾ الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتى قريبا والاضافة والتبعية وسيأتيان فى باب المخفوضات والتوهم وسأذكره فى ذلك الباب أيضاً ان شاء الله تعالى (قوله والتنوين) أى الغير الغالى والترنم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتى عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة لذلك (قوله ودخول الخ) أى وجود لأنه لا معنى للدخول (قوله أيضاً ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه الأول أنه لا يقال للثنائى كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك هنا الثانى هذا التعبير لا يشمل أم فى لغة طيء ومنه الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو

ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت فتدخل على الفعل الماضى حكاه قطرب أجيب عن الأول بأن ذلك مسلم لو مشينا على أن المعرف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما ان مشينا على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل فتعبير المؤلف أصل بالنسبة الى من عبر بأل أو قلنا ان المعرف اللام والهمزة زائدة معتدبها فى الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بأل نظر اللاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظراً لزيادتها فليتأمل وعن الثانى بثلاثة أجوبة الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا فيما اشتهر وأين يعرف المبتدى مالا يشتهر والثانى أن أم اختص ببعض اللغات وهو لغة طيء وتركه ذلك لا ينافى الأولوية لكن لم ينلها بذلك الثالث وهى الحق الحقيق أن العلامة فى الحقية صحة دخول أل لا دخولها بالفعل وأين الكلمة التى يصح دخول أم ولا يصح دخول أل عليها اذ كل ما دخلت أم تدخل أل ضرورة فان جميع العلامات حتى فى الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل فافهم ذلك فانه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى فى علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجانى مامعناه أن استعمال مثل ذلك فى النثر خطأ باجماع أى أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتى أنى أذكر الالف واللام بمزيد بحث ان شاء الله تعالى فى التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للمسبب أى الحروف التى هى سبب فى الخفض أى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة لأنها توجد الخفض المختص به لا يقال لا حاجة الى ذكرها فان الخفض يغنى عنها لانا نقول عدم الاحتياج اليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فان الخفض لا يظهر فيها بل هى فى محل خفض لأن اعراب المبنى محلى وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فاذا قلت مثلا مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو بهؤلاء القوم كان كل مبنيا على السكون فى الأول والكسر فى الأخيرين فى محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهراً فالخفض لا يغنى عن ذكر حروف الخفض اذ الذى فى محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله فان قلت وجدنا حرف الخفض يدل على ماليس باسم نحو

والله ماليلى بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

ونحو على بئس العير قلت ان الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل فى الأول ماليلى بليل نام صاحبه

والتنوين ودخول الألف واللام وحروف الخفض) يعنى أن الاسم يتميز عن الفعل والحرف

والثانى نعم السير على عير مقول فيه بئس العير (قوله بالخفض) أى فالخفض هو المميز للاسم من بين قسيميه الفعل والحرف (قوله بزيد) قديوجد الخفض والتنوين معافى لفظ زيد فلهذا لامعنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجر ولم يزد على قوله والتنوين وأيضا يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بغلام صاحب الدار فان صاحب اسم لدخول الخفض عليه أى وجوده (قوله وغلام زيد) أى المجرور بما جر المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل اذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الخفض أى فيهما أعنى فى لفظة زيد ولفظة غلام فالذى وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليتفطن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أى أن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أى من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أى فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو فى الأصل مصدر نونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لامطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلى فى نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد فى الحروف تقول سينت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكفوتها أى ألحقت بها كافا اهـ قال بعض من كتب على القطر معترضا على جعله علما بالغلبة مانصه وفيه أنه انما يحس كونه علما بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئيا من جزئيات المعنى الكلى الذى وضع اللفظ بازائه أعنى الحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله * ألام على لو * لان لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا فى الحواشى الحفناوية وهو مبنى على أن الكلمة اذا قصد بها لفظها دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ لأنها موضوعة بوضع ضمنى لشىء بعينه غير متناول ما أشبهه وقدرده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال فى بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح فى بحر كلام ذكره وان أريد به اللفظ كان أيضا معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ماتوهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له وانه باطل قطعا اهـ انظر حواشى الفاكهى (قوله ساكنة) أى أصالة والتقييد به لئلا يخرج ماحرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين عادا الأولى وانما لم تحذف كما حذفت نون التوكيد المخففة عند ملاقاة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى فى ضيفن ورعشن الأول للطفيلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتنوين كما نبه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظا) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوقا ملفوظا (قوله لاخطا) لاعاطفة وخطا معطوف على لفظا قال الشارح فى شرح الألفية خرج به تنوين الترنم نحو * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضا عن مدة الاطلاق وأصله العتابا وكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفعا لأنها تكتب هى أو بدلها وهو الألف اهـ ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلامة فى ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لاخطا أن تكتب بصورتها أو بعوضها من الألف أيضا ولا يرد عليه زيدا فى الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطا يكفى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس فى حواشى الفاكهى لا يرد رأيت زيدا فى الوقف لأنه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الايراد المبنى على ثبوته خطا لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الأعم الأغلب اهـ وكذا

بالخفض نحو مررت بزيد وغلام زيد فزيد المجرور بالباء وغلام اسمان لوجود الخفض والتنوين نحو زيد ورجل فزيد ورجل كل منهما اسم لوجود التنوين فيه والتنوين نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لاخطا

فى حواشى التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية فى بعض الأحوال واعلم أن أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة * أحدها تنوين التمكين أى التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف غالباً قال ابن هشام فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال والذى يدل على أن تنوين رجل للتمكن لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اهأى من أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو فى مسلمات ومسلمون فتقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضاً فاذا سميت به الاسم تمحض للتمكين قال يس فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان اه قلت كالدنوشرى يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين * وثانيها تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما اسمه سيبويه وايه بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين وبه اذا أردت استزادة من حديث ما فايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنوشرى * وثالثها تنوين المقابلة أى مقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفى تفريقه بين رجال ومسلمات وقفة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم فى جعل النصب والجر سواء فيهما ولا كذلك فى جمع التكسير وانما قالوا انها تنوين المقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الأعلام وليست عوضاً عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق إلا أن يقال هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعاً للجر كما فى جمع المذكر كامر فالنون فى جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك قاله الرضى لا يقال قد وجدنا فى مفرد المؤنث ما ليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلا لجمع المذكر لأنا نقول كما وجدنا ذلك أيضاً فى مفرد الجمع المذكر السالم ما ليس له تنوين كابراهيم فيطابق التقابل قال الرضى أيضاً قال الربعى وجار الله يعنى الزمخشرى ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط فى عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التى لها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندى أن يقال ان التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط فى نحو من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذفا لمانع هذا اه فانظره * ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلى أو زائد أو مضاف اليه مفرداً وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الياء قال فى المغنى وقال سيبويه والجمهور لا عوضاً من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل اه والثانى كجندل قال فى المغنى فان تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذى يظهر لى خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التى هى علم

الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش اه والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض والرابع اللاحقة لاذ نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضاً عن الجملة التى تضاف اليها والأصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها وبقى من أقسام التنوين ما محله فى المطولات (قوله ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتى الكلام على هذا فى المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول المتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أى من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أى وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل (قوله عليهما) لو قال عليه عائداً على كل كان أولى (قوله لدخول حرف الخفض) وهو الباء الظاهر فى الأول والمقدر فى الثانى لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مر آنفا (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ) عطف على متوهم أى قال كذا ثم ذكر ومثله سائغ ونبه الشارح عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لأجله وإنما قلنا له نوع تعلق اذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرة لكان الكلام عن البلاغة بمعزل ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه فى باب النعت ان شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الخفض) أى لا جميعها كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه فى باب المخفوضات مذ ومنذ وواو رب كما هو لائق بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهى من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض وتقديم العطف والاخبار وذلك بأن يجمع المتعدد أولا فى هذه الصورة بأن يعطف أولا ثم يجعل خبراً فان قيل فى كلام المصنف الاخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لأنه موضوع النسب مخصوصة لا لذاتها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أى لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف فى ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض مالا يخبر به معنى فى ومعنى ضرب لا يخبر عنه اه شنوانى على شرح الشيخ خالد لهذا المتن والحاصل أن كلا من الحرف والفعل ان أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وان أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف فان قيل ما معنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاخبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاخبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما أجيب بأن معناه أعنى معنى قولهم قد حرف ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة فى غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فانها اسم لارادة لفظها وكذا يقال فى مثل ضرب فعل فلتتأمل ان كنت ذا فهم لأنك اذا تأملته وجدت فيه كلاما فاسدا (قوله أيضاً من) معناه ابتداء الغاية قال الرضى كثير اما يجرى فى كلامهم أن من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن الابتداء فى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقوله تعالى إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ثم قال وأنا لا أرى فى الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء فى من أن يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئاً ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشىء الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون

ودخول الألف واللام نحو الرجل والغلام فكل منهما اسم لدخول أل عليهما وحروف الخفض نحو مررت بزيد ورجل فكل منهما اسم لدخول حرف الخفض وهى الباء عليهما ثم ذكر جملة من حروف الخفض فقال (وهى من

والى) نحو سرت من البصرة الى الكوفة فكل من البصرة والكوفة اسم لدخول من على الأول والى على الثانى (وعن) نحو رميت السهم عن القوس فالقوس اسم

الفعل المتعدى بها أصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الآيتين بمعنى فى وذلك لأن من فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده وعلامة كونها للابتداء أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجئ اليه وأفر اليه فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء اهـ ببعض حذف واعراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس فى محل رفع نعت لمسجد وهو المسوغ لكون المبتدا نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر فى أسس على حذف المضاف أى أسس بنيانه وقد صرح به فى أفمن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وأضمر (تنبيهان) الأول انما بدأ المؤلف بمن لان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد والثانى أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر نحو من نوح ولعلنا نزيد على هذا فى باب المخفوضات (قوله والى) قال الرضى تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو ثم أتموا الصيام الى الليل والأكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل فى غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو ثم أتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الأول اهـ قول الرضى وعلل ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد فحاصل المذاهب فى الى ثلاثة الأول الدخول ان كان من الجنس الثانى الدخول مطلقا الثالث عدم الدخول مطلقا وعلى كل اذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذى لا شك فى مثله فتنبه لهذا الموضع ولله الحمد (قوله سرت من البصرة الى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من ما يقابلها فهى بمعنى الابتداء والى بمعنى الانتهاء فهما ههنا كذلك أى سرت مبتدئا من البصرة منتهيا الى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن ههنا أن يقال لا يدخل المحدود اذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه فلتتفطن (قوله من البصرة) بفتح الباء واذا نسب الشخص اليها قيل البصرى بالكسر اهـ شرحى الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أى وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أى لفظ البصرة والثانى أى لفظ الكوفة ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الى تدخل على المضمر نحو اليه والظاهر نحو الى الكوفة (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقال الرضى أى لبعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها قال يس نقلا عن الدنوشرى هى حقيقة فى مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل فى المعانى على طريق التشبيه فى مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه اهـ وضنكا مصدر وصف به فيستوى فيه المذكر والمؤنث ومعناه ضيقا وقرئ ضنكى كسكرى ومعيشة اسم ان وله خبرها قال فى المغنى ولم يذكر البصريون سواها أى سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا فى باب المخفوضات ان شاء الله تعالى (قوله رميت السهم عن القوس) أى بعدت السهم عن القوس بسبب الرمى قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما وأخذت عنه مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن أمره مضمن معنى يتجاوز وطبقا عن طبق أى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقتين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو

مثل التثنية فى لبيك قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أى بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر أى نطقا صادرا عن الهوى فعن فى مثله تفيد السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أى قولا صادرا عن علم اهـ وفى يس على التوضيح كلام طويل فى مسئلة التضمين فانظره فانه مهم جدا (قوله لدخول عن) أى وجوده كما مر غير مرة أى ولو وجود أل فى أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أى العلو اما حقيقة نحو زيد على السطح أو مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شىء عليه ولكنه اذا صار الشىء مشهورا فى الاستعمال فى شىء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وأما قوله * اذا رضيت على بنو قشير * فيحمل رضيت فى التعدى على ضده أى سخطت كما حمل بعت منه على اشتريت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا أى معها وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون أى لزمته ومنه سر على اسم الله أى ملتزما به فكأنه مركب يحملك الى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به اهـ وقوله بخلاف مررت به أى ان قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل (قوله ركبت على الفرس) هو استعلاء حقيقى كما علم مما تقدم وظاهر كلام المصنف فى باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركبت الفرس وركبت عليه وهو كذلك وفى المصباح ركبت الدابة وركبت عليها (قوله لدخول على) أى وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظ الفرس أى مع وجود أل ولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على المبتدى (قوله وفى) من معانيها الظرفية وهى حلول شىء فى شىء حقيقة فى الأجسام بأن كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية نحو فى أدنى الأرض والزمانية نحو فى بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما فهى على ثلاثة أنواع اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة فى رحمة الله أو بالعكس نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها قال الرضى فى الحديث فى النفس المؤمنة مائة من الابل معناه أى فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هى التى يقال انها للسببية وقوله تعالى ولأصلبنكم فى جذوع النخل قيل ان فى بمعنى على فيه والأولى بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها بمعنى الباء فى قوله

وتركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون فى طعن الأباهر والكلا

والأولى أن تكون بمعناها أى لهم بصارة وحذق فى هذا الشأن وقيل هى بمعنى الى فى قوله تعالى فردوا أيديهم فى أفواههم والأولى أن تقول هى بمعناها والمراد التمكن وقيل هى بمعنى مع فى قوله تعالى فادخلى فى عبادى والأولى بمعناها أى حاصلة فى زمرة عبادى أو بمعنى ادخلى أيها الروح فى أجسام عبادى وقوله أنت أخى فى الله أى فى رضا الله أى رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لا نخرج عنه الى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله اهـ ببعض حذف (قوله الماء فى الكوز) الكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله فى الصحاح فهو بضم الكاف وسكون الواو (قوله لدخول فى) أى وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظ الكوز مع كونه مجرورا وقد وجد فيه أل أيضا وقد مر غير مرة (قوله ورب) قال الرضى فى رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح

لدخول عن عليه (وعلى) نحو ركبت على الفرس فالفرس اسم لدخول على عليه (وفى) نحو الماء فى الكوز فالكوز اسم لدخول فى عليه (ورب)

الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة اهـ وقد تجمع لغاته بتفتيش من كتب اللغة مع زيادة مافى عشرين وهذا نظمها لبعضهم

من اللغى اللاتى لرب خالوا * وكلها عشرون قد تنال
رب رب رب رب ربتما * ربت ربت ربت ربت ربتما
رب ربما رب رب ربتا * فربما رب ربما ربتما
خذ ربما ياصاح بالتمام * فحفظها صعب لدى العوام

فالأول ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانى بلا تشديد والثالث فتح الراء وفتح الباء المشددة والرابع بلا تشديد والخامس فتح الراء وفتح الباء المخففة وبعدها تاء ساكنة مع ميم مفتوحة وألف ساكنة والسادس ضم الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والسابع بلا تشديد والثامن فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والتاسع بلا تشديد والعاشر ضم الراء وفتح الباء المخففة فتاء ساكنة بعدها الميم والألف والحادى عشر ضم الراء واسكان الباء والثانى عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة بعدها الميم والألف والثالث عشر ضم الراء وضم الباء المشددة والرابع عشر بلا تشديد والخامس عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة واسكان التاء وبعدها الميم والألف والسادس عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره الميم والألف والسابع عشر فتح الراء وسكون الباء والثامن عشر فتح الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف والتاسع عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة واسكان التاء آخره الميم والألف والعشرون ضم الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف قال ابن هشام فى المغنى ان رب حرف جر خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه فى قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

بعار بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة لمجرور أو خبر للمجرور اذ هو فى موضع مبتدا كما سيأتى انتهى ولذا قال فى كفاية المعانى

وهو على الراجح حرف جر * لا أنه أضيف للمنجر
مبتدأ ورب قتل عار * أى هو عار مابه اعتبار

قال الرضى ووضع رب للتقليل تقول فى جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيت أى لاتنكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على أن رب جواب لكلام اما ظاهر أو مقدر فهى فى الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منفى فلهذا لايجوزون رب رجل كريم أضرب بل ضربت وانما كان محذوفا فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها أى أصل معنى رب ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله * رب هيضل لجب لففت بهيضل * والهيضل الجيش الكثير واللجب الصوت والجلبة واللف الخلط والجمع وقال فى المغنى ان رب ليس معناه التقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا اهـ وهو فى غاية الحسن وكلام الرضى فى غاية الدقة ولامخالفة بين كلاميهما اذا تأملته وفى كافية ابن الحاجب مانصه ورب للتقليل أى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لأنه اذا وصف الشىء صار أخص وأقل مما لم يوصف على الأصح وفعلها يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق ولايتصور ذلك الافى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم لم أفارقه محذوف ذلك الفعل الماضى غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أى لقيته وقد تدخل على مضمر مبهم لامرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى أو مجموعا مذكرا كان المميز أو مؤنثا نحو ربه رجلا أو رجلين أو رجالا أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم

يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها ماالكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ماعلى الجمل نحو قوله تعالى ربمايود الذين كفروا وقد تكون مازائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه بزيادة من شرح الجامى عليها والصقيل قال فى المصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقالا أيضا بالكسر جلوته والصيقل صانعه اه (**قوله** رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبيه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدا وذكر ابن هشام فى المغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر اه وعلى كل فكريم نعت لرجل وانما كان مكسورا للجوار كما فى قوله تعالى وأرجلكم الى الكعبين عطفا على الوجوه والايدى ولذا كانت الأرجل مغسولة لاممسوحة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا اشكال (**قوله** لدخول رب عليه) أى مع كونه منونا مخفوضا والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة ﴿تنبيه﴾ يدخل رب على النكرة لاغير وباقى الكلام عليها يأتى فى باب المخفوضات ان شاء الله تعالى (**قوله** والباء) ومعناها الالصاق وهو أصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قاله فى التصريح قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى كأمسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه أو على مايحبسه من يد أو ثوب ونحوه ولو قال أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف أى الانصراف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق ونازع الدمامينى فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل الصادق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان مالا يصل الفعل الابحرفه كسطوت بزيد ومايصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (**قوله** نحو مررت بزيد) يحتمل أن الباء للالصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للمعية فالمعنى أنه مر معك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك على المرور وأنك أنت الذى حملته وجعلته مارا قال فى المغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وأقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى الى مايقرب منه فمجاز كمررت بزيد فى تأويله بالجماعة وكقوله (وبات على النار الندا والمحلق) فاذا استوى التقديران فى المجازية فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وان كان قد جاء كما فى لتمرون عليهم يمرون عليها (ولقد أمر على اللئيم يسبنى) الاأن امرر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا ويتجه على هذا الخلاف خلاف فى المقدر فى قوله (تمرون الديار ولم تعوجوا) أهو الباء أم على انتهى (**قوله** لدخول الباء عليه) أى مع وجود التنوين والخفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق (**قوله** والكاف) من معانيها التشبيه وهو الحاق ناقص فى الشرف أو فى الخسة بكامل فيهما هذا أصله فنحو زيد كعمرو ومع أنهما متساويان فيهما لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو الذى جاءنى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل لم لايجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد قلت ان حذف المبتدا فى صلة غير أى اذا لم تطل فى غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثيرا فلا يكون اسما ويتعين اسميتها اذا انجرت كما فى قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى الذائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما فى قوله

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه (والباء) نحو مررت بزيد فزيد اسم لدخول الباء عليه (والكاف)

أوعلى الابتداء نحو كذا عندى درهما على ماقال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أصحاب ظلم ﴿ تنبيه ﴾ شذ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أو عال كها أو أقربا

وكقوله ولا أرى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا

وباقى الكلام يأتى ان شاء الله تعالى فى باب المخفوضات (قوله زيد كالبدر) هو مثال لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه ومثال الحاق الناقص فى الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة أكمل من زيد فيها ويحتملهما قولك زيد كالأسد اذا شبهت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول وان شبهت بلادته أوعدم حيائه به فمن قبيل الثانى فتأمل (قوله فالبدر) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كما تقدم غير مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو الامع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو ياللهِ وأما قراءة بعضهم الحمدُ لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الامع ياء المتكلم فمكسورة واذا قيل يالك ويالى احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جنى فى قوله * فياشوق ماأبقى ويالى من النوى * وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا ادعو لى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله فى المغنى أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تكون اسما أيضا فجرها اذا ليس بالأصالة وانما أبقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لأنها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لايتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا أو موقوفا عليه اهـ رضى على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول اما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجل للفرس اذ لا ملك للفرس والثانى ماوقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف فى لله ذكرناه فى شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامه للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبدا لشخص اذ لا ملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أى وجوده كما مر غير مرة أى مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو واليمين والحلف بمعنى (قوله وهى من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به وأشار به الى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الخفض وهى من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الخفض أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثانى والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله واستعملت فى القسم) أى سواء صرح بماداة القسم أولا كما سيأتى (قوله وهى الواو والباء والتاء) اقتصاره على الثلاثة هو المشهور شنوانى قال الرضى اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أنها لا تدخل على

نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه (واللام) نحو المال لزيد فزيد اسم لدخول اللام عليه (وحروف القسم) وهى من جملة حروف الخفض واستعملت فى القسم (وهى الواو والباء والتاء)

الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بأصالتها لأن أصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا ألاترى أن فى واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو فى وراث وتراث ووكلة وتكلة واتعد فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التى كانت فى الواو وحكى الأخفش تربى وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها أعم الحروف لأنه لا يشترط فيها شىء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة وان كانت الباء أصلا لها كذا قيل ويجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحرف النفى أى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وان فيها أى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله مازيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ وأما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرنى وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وتفتؤ فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتذكر فعل مضارع هو مع فاعله خبر تفتؤ ويوسف مفعول لتذكر أى لا تزال تذكر يوسف ثم ماذكر من جواز حذف حرف النفى مختص بكونه لا أعنى لفظة لا الا لفظة ما خلافا لابن معطى قال فى المغنى ذكر ابن معطى ذلك فى جواب القسم فقال فى ألفيته

وان أتى الجواب منفيا بلا * أوما كقولى والسما مافعلا
فانه يجوز حذف الحرف * اذ أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الخباز ومارأيت فى كتب النحو الاحذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف مالان التصرف فى لا أكثر من التصرف فى ما انتهى وأنشد ابن مالك

فوالله مانلتم ومانيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما ما نلتم ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفى بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول ان حذف الموصولة أجازه الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم أى والذى أنزل اليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلا ليعلم المبتدى أنه واو القسم وكذا يقال فى بالله وأما تالله فلا يحتاج الى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أى التى هى الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازا من الفعل بفتح الفاء فانه مصدر لكن كون المكسور الفاء اسما لما ذكر والمفتوح الفاء مصدرا لما هو بحسب الاصطلاح وأما فى اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات بكسر الفاء خلافا لما وقع فى بعض التفاسير وقدمر بعض هذا فى قول المتن وفعل فلا تغفل (قوله أيضا والفعل) أى ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن يكون من أفراد الماضى أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لافراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التى ذكرها كأفعل به وما أفعله فى التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت وحب من حبذا وكنى بهند أن تفعل وقال الشاطبى ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشى (قوله بقد) أى الحرفية لأنها المرادة عند الاطلاق فان قيل فما بال الشيخ خالد فى شرح المتن

نحو والله وبالله وتالله فلفظ الجلالة اسم لدخول حروف القسم عليه (والفعل يعرف بقد

والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة)

قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة فى التفيد أجاب الشنوانى بأن القيد لبيان الواقع ودفع الايهام وحينئذ لاحشو ولاريادة وانما الحشو والزيادة ماجىء به لا لواحد من أمور ثلاثة الافادة والاخراج وبيان الواقع وإنما اختصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة له لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال ولتقليل الفعل أو تحقيقه وشىء من ذلك لايتحقق إلا فى الماضى فاذا قلنا قام زيد لايفهم منه قيام زيد بزمن قريب إلى اخبارنا بل قد يفهم منه القيام به وبزمن بعيد البه فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمن قريب اليه قال فى المغنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهى مرادفة ليكفى يقال قدزيدا درهم وقدنى درهم كما يقال يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم وقوله * قدنى من نصر الخبيبين قد * تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله عددت قومى كعديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرام ليسى والطيس الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للاطلاق والكسرة للساكنين واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف وضعها ويقال فى هذه قدزيد درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قدزيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدى درهم بغير نون كما يقال حسبى انتهى قال الدمامينى وجه الاعراب ماعارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل لأن الشبه الوضعى موجود وهو كاف فى تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح كونه دافعا للبناء لم تبن فى قدزيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة انتهى وأجيب بأن ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها اه شنوانى (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى عن الفتح اسما وأما السين فمعرب غير محكى ولما انعقد الشبه الصورى بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا للشبه اه فاكهى وفيه أنه انما قيل والسين لعدم جواز الاخبار بحرف واحد ولذا لم يقل فى اعراب صنت ت فاعل ولعلنا نزيد على هذا فى قول المصنف ولا فى النهى ان شاء الله تعالى (قوله والسين) قال فى المغنى هى حرف تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس منقطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قلبت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم أنها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك فى قوله تعالى ستجدون آخرين واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ماولاهم عن قبلتهم التى مدعيا أن ذلك انما نزل بعد قولهم ماولاهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذى قاله لايعرفه النحويون وما استند اليه من أنها نزلت بعد قولهم ماولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال فى المغنى هى مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكأن القائل بذلك نظر الى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسى بحذف وقلب الوسط ياء ومبالغة فى التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء (قوله وتاء التأنيث الساكنة) فى أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل انها اسم ومابعده بدل عنه فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل يصح الاستغناء به عن

البدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز نحو قام هند بحذف البدل منه وهو التاء (قوله التأنيث) أى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفى عنه ويستدل من رد زعم حرفية ليس بلحاق تاء التأنيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هى تاء من نفى عنه الخبر ولو سلم أنها للنفى يشكل جعلها فعلا لأن النفى معنى فى الاسناد أجيب بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعضهم جعل معناها ثبوت الانتفاء أى انتفاء وصف ما أسندت اليه فلا يشكل (قوله أيضا وتاء التأنيث الساكنة) انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تأنيث فاعل أو نائب عنه فلا يلحق الابماله ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث فاعل وتأنيث مرفوعها فلاجرم اختصت بالفعل شنوانى (قوله الساكنة) المراد بالساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالتقاء الساكنين فى نحو وقالت امرأة فرعون وضربتا وقالت امة بالنقل ويدل على عروضها حذف الألف فى رمتا بخلاف المتحركة وضعا بحركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة أو بناء فقد تدخل الاسم كلاحول ولاقوة عند بنائهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت فى لغة من سكنهما وانما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو بيت ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل اهـ شنوانى بزيادة ﴿ تنبيهان ﴾ الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لاالحلول بالفعل فلو قيل قام فعل لصح ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة على ذلك فيقال قامت واذا علمت ذلك فلا يحتاج الى قول بعضهم ان المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لاالجميع وفيه نظر لأنك لو تركت التأويل الثانى وتقول ان قام فعل لصحة حلول تاء التأنيث الساكنة لايخلو عن اعتراض فالأولى فى التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد مر بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل الثانى أن ما ذكره المصنف من العلامات للماضى والمضارع فقط فهى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد وسيأتى وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وتقدم بحثهما وما اختص بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلا عن ذكر ما اختص به وهو دلالته على الطلب وقبوله ياء الخطاب كاضربى أو نون التأكيد مخففة أو مشددة نحو اضربن واقعدن ولعله تركها لعسرها على المبتدىء بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت مما ذكرناه أولا أو لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليصح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين الأول أنه ذكر فى باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كما سيأتى والثانى أن ما يكون علامة للمضارع لايكون علامة للامر والله تعالى أعلم (قوله يعنى أن الفعل) أى يقصد المصنف أن الفعل الذى هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ليعنى (قوله عن الاسم والحرف) أى اللذين هما قسيمان للفعل ولكل من الاسم والفعل والحرف قسيم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بيتميز أى وجودها فى أول الفعل (قوله وتدخل على الماضى) قال فى المغنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشىء اللهم الا بالقسم كقوله

أخالد قد والله أوطأت عشرة * وما قائل المعروف فينا يعنف

وقول آخر فقد والله بين لى عنائى * بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة

أفد الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قدى

يعنى أن الفعل يتميز عن الاسم والحرف بدخول قد عليه وتدخل على الماضى

أى وكأن زالت ولها خمسة معان أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم الثانى تقريب الماضى من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام اختصت بالقريب الثانى التقليل نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب الرابع التكثير نحو قولك قد يجود الكريم الخامس التحقيق نحو قد أفلح من زكاها انتهى باختصار وحذف ﴿ تنبيه ﴾ من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل متصرف ماض معها تقول ان زيدا لقد قام ولو قيل ان زيدا لقام كان غير جائز قال ابن مالك

ولا يلى ذى اللام ماقد نفيا * ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المغنى أيضا أثبت الأكثرون التوقع مع الماضى قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى التنزيل قد سمع الله قول التى تجادلك لأنها كانت تتوقع اجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا لا أنه الآن متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا انتهى قال الفقير الذى اعتقد أنها تفيد التوقع أى توقع القاء الخبر اليه ولعله هو الصواب بل هو هو لكن لو تأملت قول ابن هشام ان الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بأدنى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد) يحتمل أن يكون معناها التوقع ان كان خبر قيام زيد منتظرا اليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن يكون للتحقيق فليتأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ﴿ تنبيه ﴾ علم مما مر أن قد لا تدخل فى الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها تستعمل علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أى وجودها كما تقدم فى مبحث علامات الاسم (قوله والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز فى هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره ويجوز أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قد و يختصان حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف عليه) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد بالوجود الدخول كما تقدم غير مرة (قوله وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدم البحث عليه وسيأتى بمزيد بسط باقى بحثه فى باب الافعال ان شاء الله تعالى ثم اعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعا على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن يكون تاء مجرورا معطوفا على قوله قد و تختص حال له أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أولى ليكون على نسق ما تقدم فى بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبنها ضميرا لوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره بلا تنوين لكونه ممنوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا و يجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولا من علم رجل بخلاف زيد علما لامرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظة هند وهو مذكور فى باب الفاعل ان شاء الله تعالى (قوله للحوق التاء) عبر باللحوق دون الدخول كما سبق فى مواضع للمناسبة أعنى كون التاء تلحق آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين فانه لما كان الحرف الأصلى غير زائد بل انما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك الخفض فليتفطن ولعمرى لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة فى توضيح المبتدى نفعنا الله بعلومه (قوله والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمأن به وان

نحو قد قام زيد وعلى المضارع نحو قد يقوم زيد فكل من قام ويقوم فعل لدخول قد عليه والسين وسوف يختصان بالمضارع نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد فيقوم فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضى نحو قامت هند فقام فعل ماض للحوق التاء عليه (والحرف

أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة وكأنه تعالى وهو أعلم بمراده بين المعنى الحق فى العبادة على الحرف ومثله قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا ولله در البيتوشى حيث قال لاحمد من يعبد ربه على * حرف فان وان كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحاً مامر فى تقسيم الكلام (قوله مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) ان قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة فحاصله أن الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسير ما بكلمة يندفع أيضاً الخط ونحوه فان قيل ان أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ماذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكر وليست بحرف وان أراد ماذكره المصنف ومالم يذكره فهو احالة على مجهول قلت نختار الأول وغاية ما يلزم هذا التعريف أنه من قبيل التعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون لأنه يستفيد به التميز فى الجملة ونختار الثانى ونقول ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستفيد بالافادة والموقف يبين له مالم يذكره المصنف فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التى تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفى هذا من العسر مالا خفاء فيه قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدى انما هو استفادته منها فى الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها فى الوجه الكامل وغالب الالفاظ التى لا يصلح معها شىء من العلامات المذكورة حرف فيستفيد حرفيته أكثر من الألفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا فى الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الألفاظ لانتفاء العلامات ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ فى غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ اذا استقل بالأخذ على أن المبتدى قطعا لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع مافى الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التى انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحات بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم لمن تتبع فيفهم أنه لم يستفد شيئا مما تقرر اه شنوانى بطوله (قوله يعنى أن الحرف) أى يقصد المصنف أن الحرف لجملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا فى غير ماموضع (قوله يتميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيمان للحرف كما علمت مماتقدم فتفطن (قوله بأن لا يقبل شيئا الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن العدم يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا ان العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر أجاب شارح اللباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور وأجيب بأنا نسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التى يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور ﴿تنبيه﴾ قال يس قال اللقانى كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كأن تقع الكلمة أحد ركنى الاسناد فانها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى اه قال الفقير حفه بعفوه اللطيف الخبير يمكن أن يجاب هنا بماقدمنا هناك تأمل (قوله كهل وفى ولم) معنى الأولين تقدم فى التقسيم وسيأتى ان شاء الله تعالى معنى لم فى الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفى مختصة بالاسماء ولم مختصة بالأفعال ومن وجد رابعا فعليه بالحاقه لهذا الموضع وتمثيلية من جهة الافراد ولا خفاء (قوله فانها) أى الثلاثة (قوله لا تقبل شيئا من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله فعلامته) أى علامة الحرف الفاء

مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) يعنى أن الحرف يتميز عن الاسم والفعل بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا شيئا من علامات الفعل كهل وفى ولم فانها لا تقبل شيئا من ذلك فعلامته

واقعة

واقعة فى جواب شرط مقدر أى فاذا علمت ماتقدم فعلامات الخ (قوله عدم قبول العلامات) من اضافة المصدر للمفعول أى عدم قبوله العلامات أى عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريرى) استدل به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بماقلنا قول العلامة الحريرى والحريرى هو تلميذ العلامة أبى اسحاق الشيرازى صاحب المهذب والتنبيه فى الفقه مشهورين (قوله فى ملحة الاعراب) هو كتاب النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ فى الأمثال كثير فمنه قوله جاهدوا ياقوم حتى تغنموا * وقاتلوا الكفار كيما يسلموا

ولو لم يكن فيها إلا قوله واقتبس العلم لكيما تكرما * وعاص أسباب الهوى لتسلما

لكفاها فخراً على نظائرها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ماليست له علامه البيت) أى علامة وجودية كما بينه الشارح (الاعراب) الواو بحسب ماقبله الحرف مبتدأ مااسم موصول بمعنى الذى يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شىء ويقع عليها أيضا كما لا يخفى وعلى كل هو خبر المبتدا ليست فعل ماض على الأصح للحوق تاء التأنيث والتاء علامة التأنيث وله اللام جارة والهاء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامه بالرفع فى الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جواباً للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامه بتشديد اللام خبر تكن منصوب فى الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قررنا أنه لا إيطاء فى البيت لأن لام علامه فى الشطر الأول مخففة وفى الشطر الثانى مشددة (قوله علامة موجودة) أى فقول الحريرى على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أى صالحة وانما قدر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لابد له من علامة أى علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم انما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه الاسم والفعل لأنه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا فان قيل العدمى لا يكون علامة للوجودى أجيب بأن العدم قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو علامة له وماهنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقا فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها شيئا من علامات الاسم فان قبلت فهى اسم كأحمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بأحمد وإلا فاعرض عليها شيئاً من علامات الأفعال فان قبلت فهى فعل كأحمد فانك اذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول * سأحمد ربى طاعة وتعبدا * وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعاً لعثروا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك)أى نظير ماليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد (خاتمة) نسأل الله حسنها اعلم أن أحسن مايضبط الحرف بالعد لأن الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر آحاد الهمزة والألف والياء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء * وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأن وأى واى وعن ومن وفى ولو ولا ولم وبل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وها وهل ووا ووى ويا * وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير واذن والى والا واما وان وأن وايا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا * وأربعة عشر رباعية الا وألا واما وأما وحاشا وحتى وكأن وكلا ولعل واذما ولولا وهلا ولوما ولكن * وخماسى واحد وهو لكن فقط

عدم قبول العلامات التى للاسم والفعل قال العلامة الحريرى فى ملحة الاعراب

والحرف ماليست له علامه

فقس على قولى تكن علامة

أى ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية ونظير ذلك الجيم والخاء والحاء فالجيم علامتها نقطة من أسفلها والخاء علامتها نقطة من اعلاها والحاء علامتها عدم وجود نقطة من أسفلها أو أعلاها والله سبحانه وتعالى أعلم

واذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمغنى فانه المتكفل بذكرها وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيتوشى كتابا فى معانى الحروف وسماه كفاية المعانى إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعانى * فى حفظه لأحرف المعانى

وفيه ستمائة بيت واثنان وسبعون بيتا كما قال

أبياتها محكمة رصينه * مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فطالع فيه ان شئت والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاعراب ﴾

هذه ترجمة وهى كلمتان الثانية منهما مجرورة لامحالة لاضافة الأولى الى الثانية وسيأتى بحث المضاف والمضاف اليه ان شاء الله تعالى فى باب المخفوضات وأما الأولى وهى لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه الاعراب الرفع وهو أولاها لأن فيه ابقاء أحد ركنى الاسناد وفيه وجهان الأول أن يكون خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فها حرف تنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ وباب خبره والثانى أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا محله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان ومحله خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لا أنك أخبرت عن زيد بأنه قائم ولى ههنا وقفة فان التركيب فى زيد قائم خبرى وأى فرق بين الاخبار بقيام زيد وبزيد بكونه قائما ثم رأيتنى فى شرح المطالب عند قولى وبعد ما فى بدئه معلوم * قال أبو حمنة أى معصوم ذكرت ما يناسب المقام مبسوطا فانظره ان شئت وقيل الثانى أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل والثانى من أوجه الاعراب النصب وهو يلى الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجر وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعوه لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا شذوذا مع أن الجار اذا حذف نصب المعمول لكن قال ابن مالك

وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لغة ما يدخل منه الى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل ويقال أيضاً هو فرجة فى ساتر يتوصل بها من خارج الى داخل وعكسه قيل هو بيان لما فى العبارة التى قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة فى الأجسام مجاز فى غيرها الشامل للالفاظ ثم صار حقيقة عرفية فى الألفاظ ومنه يقال فى كل زاوية أو رباط له بواب وانظر قولهم فى التناجى الهى بابك مفتوح واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنوانى سمى مبدأ كل كلام مفصول بابا لأنه يدخل منه الى المقصود ثم سمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعانى أو بمعنى المبوب وأصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فهو واوى لقولهم فى الجمع أبواب وفى التصغير بويب واضافته الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول أى باب دال على الاعراب أى على حقيقته وهو قوله وهو تغيير الخ وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الخ لأنه تكلم عليها فيه (فائدة) قال الزمخشرى بوبت الكتب لأن القارئ اذا ختم بابا وشرع فى آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر اذا قطع فرسخا أى وشرع فى آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدو لذا كان القرآن سورا سورا وفى الشنوانى قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل فى وجدان المسائل والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر المسائل منتشرة

﴿ باب الاعراب ﴾

فافهم

فافهم اه والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت فى مرعاها وأعربها صاحبها أجالها ومنها التحسين تقول أعربت الشىء أى حسنته ومنها التغيير تقول عربت معدة البعير أى تغيرت وأعربها الله غيرها ومنها ازالة الفساد تقول أعربت الشىء أى أزلت عربه(١) أى فساده وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كما علمت إلا الأول فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى العربون أو لم يلحن فى الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها فهذه اثنا عشر معنى وجعله فى الاصطلاح منقولا عن سائرها صحيح والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وعن التغيير لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفى ذلك ازالة الفساد أو عن التكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تاليه وهو مناسب اذا الخيل العراب خلاف البراذين فمن أعرب فكأن له كلاما غير كلامه وهو العربية وكذا الاخيران وانظر فى الاثنين قبلهما ولا أرى تناسبا فى هذا والله أعلم **(قوله الاعراب)** أى فى اصطلاح النحويين فأل للعهد الذهنى ولا يتأتى فى الضمير من قوله هو تغيير الى آخره الاستخدام تأمل **(قوله هو)** ضمير فصل فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره أو هو مبتدأ تغيير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى وأولئك هم المفلحون وقد تقدم غير هذا فى أول الكتاب فراجعه ان شئت **(قوله تغيير أواخر الكلم)** أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول المورد ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذى ينبغى ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة لدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم ان أول اللزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه لفظى ومعنوى اذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتى أن شارحنا عنى بالتغيير التغير فان قيل ان التعريف لا يصدق فى قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخر عنه لأنه لا يوجد التغيير فلا يتحقق الاعراب فى قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصوب أو المجرور فى لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية فان التعريف لا يشمله أجيب

(الاعراب هو تغيير أواخر الكلم

(١) قوله أى فساده فى المصباح أى اتهامه اه

بأن المراد بالتغير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف الى الرفع فانه كاف فى اسمية التغير لا يقال لا وقف فى نحو الفتى لأنا نقول كما يوجد التغير فى الرفع يوجد أيضاً فى الاعراب ولقائل أن يقول من أين يعرف المبتدى حالية وقفه وحالية اعرابه وأجيب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا فى علامة الحرف (قوله أواخر الكلم) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغير ثلاثة أواخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه قلت فى الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذى للجنس يبطل معنى الجمعية فالاضافة هنا للجنس قال الشنوانى ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعداد أنواعها ونوع التغير بتنوعها وقد يجاب بحذف مضاف أى أحد أواخر الكلم اه واعترضنا قول المصنف مع قول الشيخ الشنوانى بأنه يلزم أن لكل كلة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فمقتضى كلام الشنوانى أن للكلمة أواخر يتحقق الاعراب بتغير واحد منها وهو بديهى الفساد والجواب الثانى ١ من أصله أن فى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا (قوله أيضاً أواخر الكلم) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهى ليست بآخر حقيقة وانما الآخر آخر الكلمة أصليا كالضرب أو زائدا كالمسلنقى والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغير المار ما يعم التغير ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور فان نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لا يتغير حقيقة وانما يتغير حكمه فان الأصل رأيت زيداً وزيداً ومررت بزيد وزيد على أن الجواب فى قولنا ان المراد بالتغير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع اذا نظرته وجدته ناقصاً لما ذكرنا أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فيه فى حال النصب والجر على الكلام المار (فائدة) انما جعل الاعراب كالبناء فى الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها فى العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه اه ملاجامى على أن الجواب المتقدم فى التغير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود اطلاقا للمزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به على أن الجواب المار فى التغير يخلصه أيضا (قوله العامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب أى شىء ملفوظ أو مقدر أو معنوى يتحصل به معنى من المعانى المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء فى جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلا فى هذا المثال لاسناد الفعل اليها فتكون فاعليته بسبب الفعل وهى تقتضى الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا انما صار مفعولا فى هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل وهى تقتضى النصب لانه عاملها ونحو الباء فى نحو مررت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة أى اضافة الفعل الى ما بعده المقتضية للجر لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة المضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعانى هو المتكلم ومن النحاة من جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل اه شنوانى ورضى فان قيل العامل الزائد فى بحسبك درهم هل يتناوله التعريف أجيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشىء مضافا اليه حكما وصورة

لاختلاف العوامل الداخلة عليها

فان

فان قيل يبقى الاعتراض فى عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه قلنا انه ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصالة وأن المعانى المفتقرة للاعراب تعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذى من الفعل كالنهى عن كلا الأمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثانى فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما فى الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثانى فى الثانى أو مع رفعه فى الثالث ﴿ تتمة ﴾ الأصل فى العامل أن يكون من الفعل لأن العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد من جهة واحدة ولا يحمل عاملان على معمول واحد وما قيل ان المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر نذكره فى باب المبتدأ ان شاء الله تعالى وأما قوله تعالى فان لم تفعلوا فمجزوم ان جملة لم تفعلوا ولا يمتنع أن يكون له معمولات وقد تنتهى المعمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتميز والاستثناء والأصل تخالفه مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل مالا يكون من نوع المعمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول كعمل المضاف فى المضاف اليه والصحيح فى الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها فما لا يعرب بالحروف وانه مقارن للوضع اهـ فاكهى ويس عليه (قوله لفظا أو تقديرا) منصوبان على نزع الخافض أى فى اللفظ أو فى التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمحذوف تقديره تغييرا أواخر الكلم تغييرا ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهى الحركات وما ناب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظا بل مقدرا أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييرا لفظا أو تقديرا أى تقديرا يظهر فى اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييرا يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع الى الأول أعنى على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أى تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أواخر الكلم حال كونه لفظا أو تقديرا أى ملفوظا أو مقدرا على ما أسلفنا وصدر به العلامة الشيخ خالد فى شرحه (قوله أيضا لفظا أو تقديرا) قيل الأولى أن يكونا راجعين الى تغير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغير لفظا كما فى زيد وعمرو وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته اذا جعلناه منصوبا وان جعلناه مرفوعا فالأمر ظاهر أو فى قولك زيدا اضربه والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو الفتى والضمة والكسرة فى نحو القاضى وكما تنوى الواو فى مسلمى رفعا وأصله مسلمون لى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة الى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسلموى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واوا أو ياء قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء الى مثله فصار مسلمى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسلمى بكسر الميم وكما تنوى النون فى نحو لتبلون أصله لتبلوونن حذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ثم أدغمت[1] الواو الأولى لالتقاء الساكنين وكما ينوى حذف الحركة فى نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرا) ان قيل المبنى يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل الداخلة عليه أجيب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الأخير لمانع من الظهور كالتعذر فى الفتى والاستثقال فى القاضى والاشتغال فى غلامى والمبنى لا يقدر على آخره لأن المانع فى جملته وهو مناسبته للحرف لا فى آخره نحو هؤلاء وأمس وقد يكون فى آخره أيضا كما فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى نحو هؤلاء فى محل الرفع أى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى نحو جاءنى الفتى فانه يقال فيه ان الرفع مقدر فى آخره هذا ما حققه الرضى وتوضيحه أن المبنى لمانع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر فى آخره اعراب بل يقال هو فى محل اسم آخر له اعراب وأما المقصور مثلا

(1) صوابها حذفت لفظا أو تقديرا

كما فى الفتى فهو مستحق للاعراب لـكنه عاجز عن تحمله فيقدر فى آخره ولا يحتاج ههنا الى تقدير اسم آخر فان قيل قام أبوه من قولك زيد قام أبوه يقدر الرفع فى جملته لا فى آخره فقط فما الفارق بين هذا و بين ما تقدم أجيب بأنا لا نرى منعا من أن يقدر الاعراب فى آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب بسابقية عامل مقتض لعدم الظهور فليتأمل (قوله يعنى أن الاعراب) أى يقصد المصنف أن الاعراب والجملة من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى فضمير يعنى لصاحب المتن (قوله وهو) أى الاعراب وهو حرف اذا أعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب خلافا لمن قال انه مع ذلك اسم كما قال الأخفش فى نحوصه ونزال اسما لا محل لها من الاعراب حكاه فى المغنى وقد أشرنا لمثل هذا فى موضعين فراجعه ان شئت (قوله تغير) فيما أسلفنا فلا تغفل (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به الى أن المراد بتغير الأواخر تغير حالها وصفتها والا فآخر الـكلمة ما فى آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلا قولك قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ان آخره وهو الدال لا يتغير وانما يتغير حال آخره من وقف الى ضمة ومنها الى فتحة ومنها الى كسرة ويجاب عن المؤلف بأنه لا حاجة الى ماذكره الشارح لأن المراد بما ذكر تغير أواخر الـكلم ذاتا بأن يبدل حرف من حرف حقيقة كما فى المثنى والجمع حالتى النصب والجر أو حكما كما فيهما حالة الرفع لأن الألف والواو فيهما صار الشيئين بعد أن كانا لشىء واحد أى صارا علامتين للمثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لأدائه الى تقدير حذف علامة التثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما فى زيد حالة النصب والجر أو حكما كما فى أحمد حالة جره بعد نصبه مثلا فحينئذ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يجاب بأنه انما قيد بالأحوال نظرا الى أن الأصل فى الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاه لـكن المراد لا يدفع الايراد فالجواب الشافى بل الراد على أصل الايراد أن تقول ان كلام المؤلف وهو تغير أواخر الـكلم المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معربا بالحروف لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معربا بها فـكما تقول ان آخر زيد مثلا يتغير حاله من ضمة الى فتحة تقول فى مثل الزيدون والزيدين فانه يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده واو الى ياء فتأمله والله أعلم (قوله أواخر الـكلم) أى حقيقة كما فى آخر زيد أو حكما كما فى آخر يد لأن الأصل يدى بزنة فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا وكألف اثنا عشر لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ماقبله عن كونه آخرا فـكذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل فى اثنا عشر اثنان وعشر فحذفت النون وأضيفت الى عشر مع حذف الواو والنون فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد كما سيأتى فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاء اثنا عشر رجلا فاثنا عشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثنى عشر رجلا فاثنى عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثنى عشر رجلا فاثنى عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين فى الاسم المفرد وفى المثنى والمجموع ان التغير فيهما فى الحقيقة لا فى الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع آخرية ماقبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله الـكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذى لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعى فى اسمى جئتنا والشبه المعنوى كما فى هنا وفى متى والنيابة عن الفعل بلا تأثر للعامل كنزال ودراك بمعنى انزل وأدرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذى والتى وفروعهما والاهمالى كفواتح السور كذا قيل والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء من نون الاناث فى نحو النساء يرعن المفتون ومن نون التدكيد المباشر نحو ليسجنن وليـكونا وخرج بالمباشر ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به فى هل تضر بان يازيدان أو مقدر فى هل تضربن يازيدون بضم الباء وهل تضربن ياهند بكسرها هذا هو المشهور وقيل ان المتصل بنون الاناث

يعنى أن الاعراب هو تغير أحوال أواخر الـكلم

معرب باعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا (فائدة) الاسم قسمان متمكن وغير متمكن فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالمتمكن الأمكن هو الذى ينصرف والغير الأمكن هو الذى لا ينصرف فالاسم اذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد واذا شابه الحرف يسمى مبنيا كهذا وقدمر وان كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسيأتى بمزيد بسط ان شاء الله تعالى فى الاسم الذى لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك الى أن اللام فى قول المصنف لاختلاف الخ للسببية وهو ما فى أكثر الكتب منها متن القطر فى تعريف المعرب وشرح الأزهرية للشيخ خالد وغيرها قال الشيخ خالد فى شرح المتن ان قول المصنف لاختلاف متعلق بتغير على أنه علة له أى فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل الى آخره وماقدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أى وجودها وتعاقبها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انما يتغير آخره وهو الدال أى أحواله بسبب وجود عامل الرفع فى الأول فيضم وعامل النصب فى الثانى فيفتح وعامل الجر فى الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أى كالرافع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله وذلك) أى التغيير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات الأولى ذا وهى التى تكون مبتدأ والثانية اللام وهى حرف سيقت للبعد والثالثة الكاف وهى حرف أيضا سيقت لتدل على الخطاب (قوله فانه) أى لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أى على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من المثبت للواسطة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبى حيان والمثبت للواسطة أدخل فيه ما يضاف الى ياء المتكلم فانه لامعرب ولامبنى فى قوله وسماه خصيا أى لاذكر ولاأنثى ومنه أيضا ما حركته اتباع أو حكاية ليس معربا ولامبنيا فى قول وقيل ان الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال ان من الأسباب المقتضية للبناء السبب الاهمالى كما قدمنا وهو قول ابن مالك والحاجب وقيل انها معربة حكما أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين من قال انها موقوفة لفظى أى فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها أى فالقائل بانها موقوفة أجاز الاعراب لأنه لاينفيه ولاتكون معربة بالفعل ولامبنية بالفعل لأنه لايصرح بهما فعلى هذا الخلاف رجع الى قولين وهو أنها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحى أى المصطلح عليه فى المعرب وهو ماسلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معنيين أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الجامى فى شرح الكافية اعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لايحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة انتهى وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على زيد قبل دخول العامل أى ان زيدا قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزمخشرى لكن قوله موقوف لايساعده لأنه الأول من قول من لايثبت الواسطة والثانى من قول من يثبتها (قوله ولامبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مر (قوله ولا مرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضر ان قلنا بالمثبت للواسطة وان قلنا بالبناء فقوله ولامبنيا لايساعده الا ان جعلنا قوله ولامرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولاغيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بمزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على

بسبب دخول العوامل المختلفة وذلك نحو زيد فانه قبل دخول العوامل موقوف ليس معربا ولا مبنيا ولا مرفوعا ولا غيره فاذا دخل عليه العامل

فان كان يطلب الرفع رفع نحو جاء زيد فانه فعل يطلب فاعلا والفاعل مرفوع فيكون زيد مرفوعا بجاء على أنه فاعله وان كان العامل يطلب النصب نصب مابعده نحو رأيت زيدا فان رأيت

لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب الرفع) أى يطلب المرفوع أو كان أل عوضا عن المضاف اليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع) بالبناء للمفعول جواب ان ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على مايعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى فى قوله فانه فعل لأنا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة لم يصح المعنى اذ المعنى على هذه فان جاء زيد فعل وهو فاسد كما لايخفى فافهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى للفاعل اذ يصدق عليه قولك وكل ماهو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى للمفعول لايطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقد يقال ان القضية كل يصح الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا الا المبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين تعرف أن القضية كل اذ كلامه يحتمله والكلية فتخصيصها بالكون كلا ترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله فيكون زيد مرفوعا بجاء) قال الرضى بعد كلام طويل مانصه ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدا والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الأصل المذكور اذ باسناد أحدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لأنه جعل الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة اهـ وقوله صار فضلة أى صار ماعداهما من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطلق وغيرهما وقوله فهما معا سبب كونها فضلة أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله مرفوعا (قوله وان كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام اضمار لبعده ولدفع الالتباس عن أفهام المبتدئين ويطلب خبر كان وفيه اشكال وهو ان قوله نصب مابعده يشعر بأن العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية فى قولك ضرب عمرا زيد اذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل والغرض أنهما معا سبب فى النصب وان قلنا ان الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين ان الناصب الفعل وحده قلنا مامثل به الشارح فى نحو رأيت يكون مابعد العامل الذى هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع باتفاق وان قلنا ان التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد أيضا قولك ضرب عمرو زيدا اذ لا اتصال فى هذا المثال ويجاب بأن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية فى المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب مابعده) بالبناء للمجهول جواب ان ولو حذف قوله مابعده كان أوضح ليكون جاريا على نسق ماقبله وهو قوله رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفا ولأنه من تتمة جواب اذا فى قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان وان كان فافهم (قوله مابعده) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ماهو بعده فحذف صدر الصلة وهو جائز على الندور لعدم طول الصلة قال ابن مالك

وفى ذا الحذف أباغير أى يقتفى * ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر

(قوله نحو رأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى

ان

فعل والتاء فاعله وزيدا مفعوله والمفعول منصوب وان كان يطلب الجر جر مابعده نحو الباء فى نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء فتغير الآخر من رفع الى نصب أو جر هو الاعراب وسببه دخول العوامل وقوله لفظا أو تقديرا يعنى به أن الآخر يتغير لفظا كما رأيته فى الأمثلة المذكورة أو تقديرا كما فى الاسم الذى آخره ألف

أن يقول فان رأى من رأيت فعل كما لايخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفناه (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله ان قرأنا رأيت بضم التاء ويصح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) ان قلنا انه مرفوع فيقال فى الاعراب انه مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية وان قلنا انه منصوب عطفا على اسم ان فيقال انه منصوب بفتح مقدر على آخره للحكاية أيضا والأولى اجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو واو الحال (قوله وان كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هنا لأن المقام مقام اضمار وماجاء على أصله لايسأل عنه (قوله جر مابعده) بالبناء للمفعول جواب ان وقوله مابعده الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ماقبله وقد يقال لامانع هنا اذ لايكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفى اعراب مابعده ماتقدم سابقا (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلازم كما قدمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فرفعه بضمة مقدرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا فى بعض النسخ وهو اشارة الى أن التغير فى كلام المؤلف بمعنى التغير وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال فى هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لو قال من وقف الى رفع ومنه الى نصب أو الى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لامحل له من الاعراب كما مر فى مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة فى النون فى قوله تعالى فمن اوتى كتابه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى الى ماقبلها واسقاط الهمزة والفتح فى دال قد افلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر فى دال الحمد لله فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بل قد وجد ذلك فى غير امرىء وابنم ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرافع ضم آخرهما وماقبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرىء وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف أهل البلدين فى هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما فى الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الأخيرة هى الاعراب وماقبلها اتباع لها وعلى قولهم لايصح ادخالهما فى الحد وارتفاع امرؤ فى الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولايجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لايتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللاخفش لأن أدوات الشرط لاتدخل على الجملة الاسمية وانتصابه فى الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره فى الثالثة بالاضافة اهـ ابن هشام فى شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب ادخالهما أى بالنظر للغالب أى فالتقييد لبيان الواقع وقوله لايصح ادخالهما فى الحد أى فالتقييد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد اليه ضمير به وضمير الفعل للمتن (قوله أن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أولا أى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا فى الملفوظ ومرئيا فى المكتوب (قوله كما رأيته فى الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف الى الضم فى الأول والى الفتح فى الثانى والى الكسر فى الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقدرا بأن لم يكن محسوسا بما مر (قوله كما فى الاسم) أى وذلك كالذى فى الاسم الذى آخره ألف فما موصولة وفى الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت فى الاسم أو كالذى هو فى الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة فى اسم معرب ويسمى معتلا مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككساء ورداء وسمى مقصورا

لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أوعن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لايسمى سعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس فى الأفعال ممدود اه والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار مابعد الابدال كما فى مقرى اسم مفعول أصله مقرأ وخرج بقيد اللزوم مالايلزم وجودها نحو رأيت أخاك فانه تغير بحسب الاعراب وخرج بذكر الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آنفا والحرف نحو على وبذكر المعرب نحو ذا وانما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك ان شاء الله تعالى فى جزم مايعتل آخره معنى المعتل وبيان حرف العلة ﴿ تنبيه ﴾ لو سمى شخص بالفعل الذى آخره ألف كسعى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم الاان فرعنا على من يحكى فى اعرابه فى نحو قول الشاعر * نبئت أخوالى بنى يزيد * (قوله نحو الفتى) هذا فى الألف الظاهرة ونحو فتى فى الألف المحذوفة فالتقدير فى الأول على الألف الظاهرة وفى الثانى على الألف المحذوفة (قوله أوياء) أى فى اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أوعوضا عن واو كالداعى وسواء كان منصرفا كما مر أوغير منصرف كجوار الا أنه فى جوار تقدير الفتحة فى حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل أعنى أبقيت على حالة الاستثقال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا سمى معتلا لما مر وسمى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لايخلو عن نظر أما الأول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لايسمى منقوصا وأما الثانى فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولايسمى منقوصا اه أجاب الشيخ يس ناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لايلزم ذلك لأن المناسبة لايلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولايلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة اه فخرج بذكر الاسم الفعل نحو يرمى والحرف نحو فى وبذكر المعرب نحو ذى اسم اشارة وبذكر اللزوم نحو مررت بأخيك وباشتراط كون ماقبل الياء مكسورا ماكان قبلها ساكنا نحو ظبى ودخل بقيد اللزوم ماقدمناه وهو مايعتبر بعد الابدال فى نحو المقرى فان الياء فى الأصل عوض عن الهمزة ولو سمى شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجرى فيه الاعراب أولا يجرى الظاهر الثانى لما سنبين فى الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لايوجد اسم آخره واو وقبله مضموم ان شاء الله تعالى أو سمى بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى حذفت الياء فى حالتى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت بيرم وتظهر الفتحة فى حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت بيرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فحينئذ عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا فى الياء الظاهرة ونحو قاض فى الياء المحذوفة فالتقدير فى الأول على الياء الظاهرة وفى الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم فى القاضى

واذا فزت بقاض مسعف * عادل فى الحكم خير منصف
فتأمل حكمة السر الخفى * ان للنقص والاستثقال فى
* لفظة القاضى لو عظا ومثل

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى ساكنة لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة (لطيفة) قال ابن هشام فى شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله يتشوق اليه ويشكوله نحوله فقال : سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليه وأننى مملوكه

نحو الفتى أو ياء نحو القاضى فان الألف

ابدا

أبدا يحركنى اليه تشوق * جسمى به مشطوره منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

والمشطور من البيت ماحذف نصفه والمنهوك ماحذف ثلثاه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء وتشديدها مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدرفيها) أى وان كان كذلك فيقدرفيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجر (قوله نحو جاء الفتى) مثله جاء فتى ففتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وأصل فتى فتى تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين لحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى ومنه أيضا نحو المقرى اسم مفعول من أقريت الضيف فيقدر فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقرأ بالهمزة قلبت الهمزة ألفا شذوذا اذ الاغلب فيما همزته ساكنة نحو رأس وانظر كتابنا فى صناعة الاعلال فانه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أى الموجودة كما هو ظاهر وان كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن فى قوله من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب فى الألف كما أسلفنا (قوله ورأيت الفتى) مثله رأيت فتى ففتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه مامر (قوله ومررت بالفتى) مثله مررت بفتى فالباء حرف جر وفتى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (تنبيه) قال الفاكهى فى شرح القطر وشرح المتممة واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى تقديرها أيضا فيه لأنها انما امتنعت فيما لاينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير اه (قوله ونحو جاء القاضى) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لاينكحها إلا زان أو مشرك فان فاعل لاينكح مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زانى بزنة فاعل استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار زان (قوله على الياء) أى الموجودة (قوله الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغر وماثقل لايتعذر لامكان الاظهار كقوله

لعمرك ماتدرى متى أنت جائى * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية والافقد يصح بالاسكان اذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به تأمل (قوله ومررت بالقاضى) مثله مررت بقاض فقاض مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما فى حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير أما الاعراب للقاضى فى حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء فى النصب أيضا قال شاعرهم

ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر أشمونى وقوله من أحسن الخ أى لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لى (قوله أيضا فتظهر الفتحة على الياء) أى لخفتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضى أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب فى جوار وغواش أيضا وانما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لاتظهر كما أسلفنا قال ابن مالك

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطى فى شرحه ونصبا كدراهم فى فتح آخره من غير تنوين نحو سيروا فيها ليالى انتهى (تنبيه)

اللينة يتعذر تحريكها فيقدر فيها الاعراب نحو جاء الفتى فالفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ورأيت الفتى فالفتى مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومررت بالفتى فالفتى مجرور بالباء بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونحو جاء القاضى فالقاضى فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ومررت بالقاضى فالقاضى مجرور بالباء بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وأما فى حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء للخفة

نحو رأيت القاضى فالقاضى مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فالفرق بين ما آخره ألف أوياء أن ما آخره ألف يتعذر اظهار اعرابه رفعا ونصبا وجرا وما آخره ياء لا يتعذر ولكنه يستثقل رفعا وجرا (وأقسامه أربعة رفع ونصب وخفض وجزم) يعنى أن أقسام الاعراب

قال يس فى حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى اذا كان أول الجزء الأول ياء والمعرب اعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعدى كرب قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقى أن ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضى) مثله رأيت قاضيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ خبره قوله أن ما آخره ألف الى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف اليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهوما ويكتبان منفصلين ولا يكتبان متصلين ﴿تنبيه﴾ اذا كان لفظة ما زائدة كافة عن العمل فاما أن يكون المعمول رفعا فلا تتصل الا فى ثلاثة أفعال قل وكثر وطال تقول قلما وكثرما وطالما أو نصبا وهى المتصلة بان وأخواتها تقول انما الله واحد أو جرا وهى تتصل بأحرف وظروف تقول بما موضع وبينما نحن جلوس وتكتب متصلة فى جميع ماذكر وأما ما التى فى كلام شارحنا هنا فغير زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا الخ) حال أى حال كونه مرفوعا أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر ويجوز أن يكون ما فى محل نصب معطوفا على مدخول ان ففيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاجماع ﴿تنبيه﴾ بقى فى المعرب بالاعراب التقديرى أشياء الأول ما يضاف الى ياء المتكلم فانه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا فى الثانى وأما فى الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم وذهب ابن مالك الى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول العامل الجار قال الشيخ خالد فى شرح الازهرية وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا فى شرب اذا بنوه للمفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة فى المبنى للفاعل اه الثانى ماسكن آخره وقفا وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر وانما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة الثالث ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضا الرابع مااشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك الخامس ماسكن آخره للادغام فى الفعل فى نحو يضرب بكر لا فى نحو لم يضرب بكر لاستيفاء الجازم مقتضاه ولا يقال ان سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأنا نقول مر فى مررت بغلامى آنفا السادس ماسكن آخره للتخفيف نحو وينصركم فى قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه مايقدر رفعا ونصبا وهو يخشى ويرمى ويدعى بالبناء للمجهول فى الكل أو للفاعل فى الأول وما يقدر رفعا فقط فى نحو يرمى ويدعو بالبناء للفاعل ﴿تتمة﴾ مامشى المصنف عليه فى حد الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل انه لفظى فتعريفه ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف أوسكون أوحذف واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين قيل ان الأول أقرب الى الصواب وحكى الاهدل عن المرادى أن الثانى أقرب الى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول فى قام زيد قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثانى أنه مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع فى بيان ألقاب الاعراب قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعنى أن بعض أفراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ أى على القول بأن الاعراب لفظى ليس بتمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة

فرعا واحدا قال ومما يدل على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع أصلى بخلاف الألف مثلا اذ لا يعقل فى النوع بالمعنى المنطقى الاصالة والفرعية اللهم الا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول فى الأنواع فليتأمل اه شنوانى (قوله أيضا وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام اعراب الاسم فقط أو الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام اعرابهما لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وقد نبه عليه الشيخ خالد فى شرح المتن ﴿تنبيه﴾ الأقسام هنا مستعملة فى حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم فى الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة الى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت الاشارة لنظيره يس فان قيل ان ثلاثة منها ثبوتيات وواحدا عدمى لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لا به والاثر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالعامل أجيب عن الأول بأن ذلك لمجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلهما واحدا مع أنا لو قلنا الرفع عدم قسيميه قياسا على الجزم لا جواب لك والقول بأن الجزم ليس باعراب مردود كما يعلم فى ضابط الاعراب وعن الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل فليتأمل (قوله رفع ونصب الخ) قال الرضى اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشىء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الأصوات لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمى الحرف متحركا كأن حركة الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فاذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما انتهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار الى أن الهاء فى قول المؤلف وأقسامه راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح والى أن الأقسام فى المتن تستعمل فى حقيقتها بخلاف ما مر فى الكلام كما نبهنا أولا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر لمبتدا محذوف أى وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو اليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى فى كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو اليه (قوله فزيد فى الأول) جواب شرط مقدر تقديره اذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد فى الأول أى فى قوله يضرب زيد (قوله مرفوع بيضرب) أى بلفظ يضرب وهو اظهار لفائدة التمثيل وقد يقال لم أظهر الفائدة فى زيد وقد يوجد فى يضرب أيضا فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فيضرب وزيد مرفوعان لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله واضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله فى الثانى) أى فى المثال الثانى من قوله لن أضرب عمرا وقوله فعل مضارع أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلن أى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمرا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على ارادة اللفظ وأظهر

أربعة رفع نحو يضرب زيد ونصب نحو لن أضرب عمرا وخفض نحو مررت بزيد وجزم نحو لم أضرب فزيد فى الأول مرفوع بيضرب على أنه فاعله وأضرب فى الثانى فعل مضارع منصوب بلن وعمرا منصوب بأضرب على أنه مفعول

وزيد فى الثالث مجرور بالباء وأضرب فى الرابع فعل مضارع مجزوم بلم ولن تسمى حرف نفى ونصب واستقبال لأنها تنفى الفعل وتنصبه وتصيره مستقبلا ولم تسمى حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضيا (فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولاجزم فيها) يعنى أن الأسماء يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيد والخفض نحو مررت بزيدولايدخلها الجزم (وللافعال

الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ماتقدم فى الرفع فلا تغفل (قوله وزيد فى الثالث) أى فى المثال الثالث وهو قوله مررت بزيد وقوله مجرور بالباء أى وهذا أعنى فائدة التمثيل لايشمل مررت بخلاف سابقيه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله فى الرابع أى فى المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذكر فى هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفى ونصب) سيأتى ان شاء الله تعالى أنى أبين ذلك فى باب الأفعال (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفى أى انما سميت حرف نفى لأنها تنفى الفعل (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب أى انما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله وتصيره) تعليل لقوله واستقبال أى انما سميت حرف استقبال لأنها تصير الفعل مستقبلا (تنبيه) تصير بتشديد الياء من صير يصير تصييرا وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر فلما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصية اذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعا وهنا منصوب لكن المفعول الثانى هنا فى الاصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذى يؤخذ من التشديد اذا صار التركيب بعد التصيير وصار مستقبلا فافهم ذلك قال ابن مالك

وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتى أيضا ان شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفى أى أنها سميت حرف نفى لأنها تنفى الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاه المتعدى (قوله وتجزمه) تعليل لقوله وجزم أى انما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله وتقلب معناه) تعليل لقوله وقلب أى انما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان الياء من صار أى لامن صير المشدد والاقال فتصير بتأنيثه على نسق ماقبله (قوله فللاسماء) الفاء للتفصيل واللام جارة والأسماء مجرورها متعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتى فى باب المبتدا وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة أن من الحروف الجارة مايجر الاسم ويرفع الخبر وهو غير معلوم فى كتب النحو فيما طالعناه وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضا فللاسماء) أى معربة كانت أو مبنية فالمعربة اعرابها على أولها ظاهرا أو مقدرا والمبنية اعرابها بالمحلية أى انها فى محل كذا (قوله من ذلك) أى من ذلك المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنوانى قال السعد التفتازانى كغيره يجوز أن يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ماذكر وماتقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كماتقول للرجل نعم مافعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ماأحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا أن فى الاشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أى ظاهرا فى قام زيد وجاءنى الزيدان أو مقدرا فى جاءنى الفتى أو محلا فى يعجبنى أن تقوم وأن تصوموا خير لكم (قوله والنصب) أى ظاهراً فى رأيت زيدا أو مقدرا فى رأيت غلامى أو محلا فى رأيت أن تقوم (قوله والخفض) أى ظاهرا فى مررت بزيد أو مقدرا فى مررت بالفتى أو محلا فى رغبت فى أن تدرس الكتب (قوله ولاجزم فيها) لا نافية للجنس جزم اسمها بلاتنوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فكائن خبر لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع كما مر فى مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر فجاء فعل ماض زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخرة (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزيد) مثال للمخفوض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولايدخلها الجزم) أى لايوجد فى الأسماء الجزم (قوله وللافعال) الاعراب هنا كالاعراب فيما مر ثمة فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد وهو المضارع الخالى من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث أجيب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو

بالنظر لافرادها الذهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد المعربة اذ الكلام فيها وانما قيد الشيخ خالد رضى الله عنه فى شرحه هنا وتركه فى الأسماء لأن الأكثر فى الأسماء الاعراب وفى الأفعال البناء قال بعضهم

والحرف مبنى بكل حال * وغالب البناء فى الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما فى يقوم أو مقدرا نحو يدعو ويخشى ويرمى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى لن يقوم أو مقدرا كما فى قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لايمكن اعرابه لخلوه من المسند اليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الخفض) أى لا يوجد فيها الخفض أى لأن الخفض من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء المتكلم فى نحو يضربنى وأنا لا أرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض اذ المنفى فى الفعل الخفض أعنى به خفض اعراب لا مجرد الكسر والا لأورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله ويختص الاسم بالخفض) ان قيل يلزم عليه التكرار فانه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الخفض مختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقه أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التميز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وان لزم مما هناك والباء فى الخفض داخلة على المقصور يعنى أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وانما الخلاف فى الغالب فمذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

حقه ابدال السيد بالسعد قاله الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه مامر ﴿ فائدة ﴾ انما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقيل للخفيف وله توجيه ثان وهو أن الجر بالاضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق وللفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفى والاسم قد يكون ذاتا وهى لا تنفى وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون الا نفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم لا يقبلهما وأما اشتراكهما فى الرفع والنصب فلقوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما اهـ من حواشى الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب معرفة علامات الاعراب ﴾

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجانى فى مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ أو من اضافة العام الى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهى بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد بالمعرفة الادراك واضافة الباب اليها من اضافة السبب للمسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ ولا ينافى ما تقدم من أنه من اضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال الا لادراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهى ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكلى كالحيوان والانسان أو المركب كالنسبة فى نحو زيد قائم ويقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أو للأخير من

من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها) يعنى أن الافعال يدخلها الرفع نحو يضرب والنصب نحو لن أضرب والجزم نحو لم أضرب ولا يدخلها الخفض فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل ويختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم (باب معرفة

الادراكين لشيء واحدا اذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال له عارف ويجاب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذى جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئى الذى لا تكثر فيه أو نزلها منزلة الجزئى تسهيلا على الطالب حتى كأن ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزء فى السهولة وقرب التناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهى تناسب المعانى المقصودة بوضع هذه المقدمة بأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أى فرد يوجد منها كما قاله بعض الأفاضل فان قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التى يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة تصح لأدنى ملابسة وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع الى أصلى وفرعى والنصب والخفض والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) ان قيل ان العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على اعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الافراد والأمر ليس كذلك اذ الضمة مثلا تدل على خصوص الرفع لا على عموم الاعراب أعنى النصب والخفض ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ أجيب بأن فيه حذف مضاف أى علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد فى شرح المتن والفاكهى فى شرح المتممة وأزال الشبه فى الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب واعترض على من قدر المضاف بأن لنا اعرابا لا يكون فيه الاعلامتان وهو الجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى اذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات فقلنا للرفع كذا وللنصب كذا وللخفض كذا وللجزم كذا والمجموع علامات وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى أفراد الفعل المعرب وفيه نظر اذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضا بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى أولئك مبرؤن أى عائشة وصفوان رضى الله عنهما على أن الاضافة تنال ما ينال المعرف بأل (قوله أيضا علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل اه تصريح ورد الأول بأنه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم ٧ كما قاله اللقانى فى حواشى التوضيح صدق حد النكرة وهى ما دل على شيء لا بعينه ورد الثانى بما قاله الدنوشرى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والفرض أن مفرده علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال ان الاعراب لفظى وان قلنا ان الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فانا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظيا ﴿ تنبيه ﴾ ان للاعراب علامات أصولا وعلامات فروعا فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر * ينوب نحو جا أخو بنى نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويح

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فانجبر الكسر
ومذ سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بأن الرفع قدجره الكسر

علامات الاعراب)

(قوله

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفعة واصطلاحا على القول بأن الاعراب لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوى كما عليه المصنف تغير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر فى الضمة والواو دون الألف والنون ودخول الأصل فى المناسبة كاف وقيل سمى رفعا لارتفاعه على أخويه لكونه اعراب العمدة على القولين الآتى بيانهما فى الفاعل ان شاء الله تعالى ولذا قدم على غيره (قوله أيضاً للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن للرفع من حيث هو لا بقيد كونه فى الاسم فقط لأنه ثلاثة أو فى الفعل فقط لأنه اثنان أوفيهما جميعا لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لاصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة اذا أشبعت فهى بنتها وثلث بالالف لأنها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الحسن من حيث انه بدأ بالأم وثنى بالبنت وثلث بالأخت فقدم البنات على الاخوات وكأن النون أجنبية عنها (قوله أيضا الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتمال ان نظرنا الى الجميع فهو بدل كل وان نظرنا الى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل (١) والأول هو التحقيق اه عبد المعطى على الشيخ خالد فليحرر (قوله يعنى أن الكلمة الخ) أعم من أن تكون فعلا أو اسما فالاسم يدخله الضمة والواو والالف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله واحد) أشار به الى أن كلام المصنف كذلك لانا لم نجد كلمة اعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث قال ابن مالك ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عد ما آحاده مذكره

وهو حل ما ألغز به الحريرى فى مقاماته * أى موضع يلبس الذكران * براقع النسوان * وتبرز ربات الحجال * بعمامة الرجال * (قوله اما الضمة) بكسر همزة اما وهى غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين العامل والمعمول فى مثل قام إما زيد وإما عمرو وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر فى نحو رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القبيل وسيأتى باقى البحث فى العطف ان شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضمة) لا يناسب ماذهب اليه المؤلف لأن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى فالأولى للشارح أن يقول فعلامة رفعه بالضمة قال الرضى الباء فى الضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبسا بالضمة اه أى فتكون الباء للالصاق (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة اما الثانية وأو هنا للتفصيل وهو أعنى التنزيل شائع فى عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو)أى مع الواو أو ملتبس بالواو على ماقدمنا عن الرضى (قوله أو الألف) أو منزل منزلة اما الثالثة وقدقدمنا (قوله بالألف) لو قال وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جاريا على ظاهر ماذهب اليه المصنف كما أسلفنا (قوله فاما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد أما كونها شرطا فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك

أما كمهما يك من شىء وفا * لتلو تلوها وجوبا ألف

وقد بينتهما فى غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها فان قلت فما بالها حذفت فى قوله تعالى وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم وفى قوله ﴿ أما القتال لاقتال لديكم ﴾ وقول حسان رضى الله عنه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

قلت حذفها تبعا للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أكفرتم وحذفها فى الشعرين للضرورة على أن بعضهم قال الرواية فى بيت حسان ﴿ من يفعل الخير فالرحمن يشكره ﴾ وأما كونها للتفصيل فلأنه غالب حالها

(للرفع أربع علامات الضمة والواو والألف والنون) يعنى أن الكلمة يعرف رفعها بواحد من أربع علامات اما الضمة نحو جاء زيد فزيد فاعل مرفوع بالضمة أو الواو نحو جاء أبوك وجاء الزيدون فأبوك فاعل مرفوع بالواو والزيدون فاعل مرفوع بالواو أو الالف نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل مرفوع بالألف أو النون نحو يضربان فيضربان فعل مضارع مرفوع بثبوت النون (فأما الضمة

قال تعالى أما السفينة أما الغلام أما الجدار الآيات وأما كونها للتوكيد فقال فى المغنى مانصه ولم أر من أحكم شرحها غير الزمخشرى فانه قال ﴿ فائدة ﴾ أما فى الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وأنه لامحالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه على عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذا قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شىء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه فى معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه عندى دليل على أمور أحدها أنه لايلزم أن يقدر مهما يكن من شىء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل اذا التقدير هنا مهما ذكرت والثانى أن أما ليست العاملة اذ لايعمل الحرف فى المفعول به والثالث أنه يجوز أما زيدا فانى أكرم على تقدير العمل للمحذوف اه والعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بهما ثم ذكر أن أما لاتعمل مع انها يمكن أن تعمل فى المحذوف لكن اذا نظرت شرحنا على الحلل وجدت الجواب ببعض تأمل وانما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها فى الجوازم فينبغى أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الفاء واقعة فى جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر المبتدا وهو لفظة الضمة (قوله فى أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لغو لكون العامل فيه خاصا ويحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنة فى أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقد يعبر بعبارة أخرى كما فى عبد المعطى على الشيخ خالد وهو أن يقال الفرق بين الظرف اللغى والمستقر أن اللغى يتعلق بالمذكور قبله من فعل أو ما أشبهه وغير اللغى يتعلق بشىء محذوف بحسب مايقتضيه الحال وهذه العبارة أوضح من الأولى وفى باب المبتدا والخبر مافيه كفاية للمبتدى ان شاء الله تعالى وانما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كما قدمنا وهى ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع فى الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف اليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من قوله فى أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مثنى نحو الزيدان وبعدم كونه مجموعا نحو الزيدون وبعدم كونه ملحقا بالمثنى والمجموع نحو كلا وكلتا وعشرون وبابه وبعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منهما مفردا وانما قلنا هنا لأن المفرد فى باب المبتدا ماليس جملة ولا شبيها بها وفى باب المنادى ماليس مضافا ولا شبيها به وستمر بهما فى بابهما ان شاء الله تعالى (قوله أيضا فى الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفا أو غير منصرف ذاتا أو صفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وثمود وعالم وأحمر وحائض وقوم وجماعة وأدد وماء ونار وصاهل وما أشبه ذلك (قوله وجمع التكسير)قال الرضى أعرب اعراب المفرد أى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وأيضا لم يطرد فى آخره حرف لين صالح لأن يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون اه والأولى فى التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله وجمع المؤنث السالم) ان قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه فى المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات واصطبلات أجيب بأن جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ماجمع بألف وتاء مزيدتين وسيأتى بحثه (قوله الذى لم يتصل) الذى موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولا يتوهم أنه مع صلته نعت له قال فى المغنى وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة قال

فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع فى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذى لم يتصل

والحق

والحق ماقدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو ليقم أيهم فى الدار ولأكرمن أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفى التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا قال * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * وقال * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقال * هم اللاؤن فكوا الغل عنى * اه ببعض تغيير لكن قوله فحسبى من ذى لعله فى بعض الروايات والافالذى عليه أكثر الكتب فحسبى من ذو بالواو على كل حال (قوله لم يتصل بآخره شىء) لم حرف نفى وجزم وقلب ويتصل فعل مضارع مجزوم بلم وأصل يتصل يوتصل لأنه مثال واوى من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم أدغمت التاء فى التاء فصار يتصل كما ذكرنا فى الزلال فى الاعلال وبآخره متعلق به وشىء فاعل يتصل والجملة صلة الذى (قوله شىء) أى من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون الأناث ومن الألف والواو والياء كما سيصرح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة (قوله فى هذه المواضع) أى الأربعة (قوله رفعها) أى رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقديرا) أى أو محلا ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدر (قوله نحو جاء زيد) أى نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر عبارته ودخل فى نحو ماقدمنا ومهد نالك (قوله زيد والفتى) أشار به الى أن الضمة فى المفرد قسمان قسم لفظى وقسم تقديرى فاللفظى فى زيد والتقديرى فى الفتى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول وعلامة رفعه الضمة ليكون جاريا على طريقة المتن (قوله المقدرة) أى على الألف وقوله للتعذر أى لأن الألف لاتقبل الحركة كما قدمناه هناك فلتراجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء الى آخره خبره وقوله وهو ماتغير عن بناء مفرده جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدا والخبر والذى يدل عليه عبارته قبل فالاسم المفرد ٧ ولا يجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ماتغير عن بناء مفرده) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ خالد فى شرحى المتن والأزهرية بقوله ماتغير فيه بناء مفرده لأن المتغير هو الجمع لامفرده كما يعلم بالتأمل وأولى من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة مافى شرح الألفية تبعا للأشمونى بقوله هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغير لصيغة مفرده لفظا أو تقديرا لأنه يلزم أن لايستعمل الاعلى أكثر من اثنين قال الأشمونى وانما قلنا بصورة تغير لأن المفرد باق على أصله فالحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد فى الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضا ماتغير عن بناء مفرده) أى جمع تغير عن بناء مفرده وهو مادل على أكثر من اثنين أى فى الأصل فلا ينافى استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنين وقوله عن بناء مفرده أى عن صيغة واحده فالمراد بالمفرد هنا ماقابل المركب أى تغير لغير اعلال بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعا تصحيح وتغيرا عن بناء واحدهما بالاعلال ولا الحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تغير عن بناء مفرده لالحاق علامة جمع ونحو هندات لالحاق مامر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تغير عن بناء مفرده ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب اذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن يقال فيه لايعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمله فانه مشكل (قوله عن بناء مفرده) وذلك التغيير فى ستة أقسام الأول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر والثانى التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة وتخم وهو ثقل المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو لأنه من الوخامة وقد يوجد نظيره وهو تراث من الوراثة كما ذكرنا فى كتابنا الزلال والثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد بفتحتين للمفرد وأسد بضمتين للجمع والرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل بفتح الراء ورجال بكسرها والخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل بضمتين والسادس التغيير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلمان بكسرها فانه نقص عن مفرده الألف التى بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون فى الآخر ﴿ فائدة ﴾ الجموع المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة فى قول ابن مالك

بآخره شىء) يعنى أن الضمة تكون علامة للرفع فى هذه المواضع أى يعرف رفعها بوجود الضمة فيها لفظا أو تقديرا فالاسم المفرد نحو جاء زيد والفتى فزيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والفتى فاعل مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر وجمع التكسير وهو ماتغير عن بناء مفرده

أفعلة أفعل ثم فعله ❋ ثمت أفعال جموع قله وماعداها من جموع الكثرة (قوله نحو) خبر المبتدا وهو قوله وجمع التكسير كما قدمنا لك (قوله جاء الرجال) وهو جمع كثرة كما لوحنا لك ومنه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الرجال مبتدأ قوامون خبره وعلى النساء جار ومجرور متعلق بقوامون ومثال جمع القلة جاء فتية ومامثل به الشارح هو مما تغير عن بناء مفرده بزيادة وهو الألف وابدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها فى المفرد (قوله والأسارى) بضم الهمزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية قاله الشنوانى والأسارى جمع أسرى بفتح الهمزة كسكارى وسكرى وقيل هو جمع أسير قيل ان الأسارى أشد من الأسرى لأن الأول الذى فى وثاق والثانى الذى فى اليد فعلى الأول أعنى أن الأسارى جمع الجمع لأن أسرى جمع أسير كقتيل وقتلى وجريح وجرحى بمعنى المفعول وعلى الثانى فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الاسار وهو القد الذى هو السير الذى يخصف به النعل ومنه قوله تعالى وان يأتوكم أسارى تفادوهم يأتوكم أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط ان وتفادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجاء مع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولو عبر أولا بقوله وجمع التكسير وهو ماتغير عن بناء مفرده كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسنا (قوله بالضمة الظاهرة) قد علمت فيما قدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى ومعلوم أن المصنف جرى على أنه معنوى فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا فى غير ماموضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضمة) فيه مامر (قوله المقدرة) أى على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لايقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قراءته بالكسر للجوار وان كان نعتا للجمع قال عبد المعطى كالعلامة الشنوانى يجوز أن يكون نعتا للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اهـ ولعلنا نزيد فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وهو ماجمع) جملة اعتراضية بين المبتدا وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كما مر (قوله ماجمع بألف وتاء مزيدتين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فلهذا اندفع ماقيل ان ذلك يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ماجمع وأنث بهما لأن التاء حصل قبل الجمع وفيه نظر فان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل واصطبلات كما قدمنا عند تعرضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال الدمامينى أى لاولو يتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة امامجىء الألف للتأنيث ففى نحو حبلى وأما الجمع ففى نحو رجال وأما مجىء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع ففى نحو كماة فانها جمع كمء وكماة وكمء عكس تخمة وتخم انتهى وفى شرح الناظم للراعى قال بعض الشيوخ وانمادلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجمالة قلت أمافى التأنيث فسلم وأمافى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء وبالألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال وأجمال وأجمل وجمالة بالهاء ويأتى قريبا مايؤيده هذا وقدم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه اشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة اهـ يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فلله الحمد (قوله مزيدتين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيها أصلية وقد يقال لايرد عليه ذلك لأن المعنى مادل على جمعيته بهما وماذكر ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكى فى حاشيته على الشيخ خالد انه لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدا كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والاسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والاسكان والفتح قال

نحو جاء الرجال والأسارى فالرجال فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والأسارى فاعل مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر وجمع المؤنث السالم وهو ماجمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات فالهندات فاعل مرفوع

ابن

ابن مالك

والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عـين فاءه بما شكل
ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختما بالتـاء أو مجـردا
وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا

(قوله بالضمة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل ﴿ تنبيه ﴾ يطرد هذا الجمع فى خمسة أمور الأول مافيه تاء التأنيث مطلقا علما مؤنثا أو غيره أو غير علم والثانى مافيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أو ممدودة والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند والرابع مصغر مذكر مالا يعقل كدريهمات والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبى رحمه الله تعالى فقال

وقسه فى ذى التاونحوذكرى * ودرهم مصـغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغـير ذا مسلم للناقل

والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأول أربعة أسماء لاتجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء وهى امرأة وأمة وشاة وشفة استغناء بتكسيرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشرى ولم يذكر امرأة وزدت على ذلك فى الآخر استكمالا للمستثنيات فقال

وكل ماأنث بالتاء يجمع * بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذى قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجمعها بما مضى لن نعرفه
لفظ نساء نسوة قـد يغنى * عن جمع مرأة بنظر عينى

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق فالاسم المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء نحو الخ ليكون موافقا لكلام المؤلف وان شرحه بعد لأن تركه هنا مضر فى صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب زيد الخ) الأول لما اعرابه بالضمة الظاهرة والثانى لما يقدر اعرابه على الألف والثالث لما يقدر اعرابه على الياء ولم يمثل لما يقدر اعرابه على الواو كيدعو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال ان الشارح قد مثل بما يقدر للتعذر و بما يقدر للثقل والتمثيل بالواحد كاف فيقاس عليه كل مايقدر للثقل (قوله مرفوع) أى لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضمة) فيه ما أسلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة يفعل تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فصار يخشى (قوله المقدرة للثقل) اذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل استثقلت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصار يرمى (قوله وقوله)مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما) أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة الى الاثنين أى المثنى (قوله يضربان) للمذكرين الغائبين وقوله وتضربان للمؤنثتين الغائبتين تقول الهندان تضربان وللمخاطبين تقول أنتما يازيدان تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة)أى الواو العائدة للجمع (قوله يضربون) لجمع الذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع الذكور المخاطبين تقول تضربون يازيدون (قوله أو ياء المؤنثة)أى الياء العائدة الى المؤنثه المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله فانه) أى فان ما اذا اتصل الى ماذكره يرفع الخ (قوله كما سيأتى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة (قوله واحتراز)عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا)مصدر آض بمعنى رجع أى رجعت رجوعا (قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله اذا اتصلت)أنث الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ (قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة)هما نونان يؤكد الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن أو مضارعا ذا طلب نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطا تلا اما نحو فاما ترين أو مثبتا فى جواب قسم مستقبلا متصلا

بالضمة الظاهرة والفعل المضارع نحو يضرب زيد ويخشى عمـرو ويرمى بكر فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ويخشى بالضمة المقدرة للتعذر ويرمى بالضمة المقدرة للثقل وقوله الفعـل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء احترازعما اذا اتصل به ألف الاثنين نحو يضربان وتضربان أو واو الجماعة نحو يضربون وتضربون أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو تضربين فانه يرفع بثبوت النون كما سيأتى واحتراز أيضا عما اذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة

نحو وتالله لأكيدن أصنامكم وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمرلين بما جانس ذلك المضمر فيجانس الألف الفتحة والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضربن يازيدون ولتضربن ياهند ولا تتبعان ﴿ تنبيه ﴾ لاتلحق الخفيفة المثنى ومافيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث الألف فتقول هل تضربنان يانساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو (قوله وليكونن) اعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبره جملة من الصاغرين (قوله فانه يبنى على الفتح) أى فيما مثل به الشارح اذ لايعم كل ما دخله نون التوكيد بل انما يبنى على الفتح اذا كانت النون مباشرة لفظا وتقديرا وأما اذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرا فأعرب لكن اعرابه لا بالضمة اذ هو غير موجود فنحو هل تضربان يازيدان وهل تضربن يازيدون وهل تضربن ياهند معرب بالحروف وهى النون وعلى ماحررنا كان الأولى للشارح أن يقول فانه لايرفع بالضمة كما لايخفى اذ هو شامل لأن يبنى على الفتحة كما مثل به الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ماذكرناه ﴿ تنبيه ﴾ قال الأشمونى ماذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الأخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا اهـ (قوله نون النسوة) أى النون العائدة الى جماعة الاناث فى الوضع وان استعملت فى الذكور مجازا كما فى قوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر والعياب جمع عيبة مايجعل فيه الثياب والحقائب ماعلق فى مؤخر الرحل للناقة سواء كان ضميرا نحو أنتن تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل فى يقمن النسوة ٧ (قوله والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا والعائد الى المبتدا نفس الضمير (قوله فانه يبنى على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لاتتصل الا بالفعل وبنى على السكون لأنه الأصل فى البناء وحملا له على الماضى المتصل بها وماقاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه وطائفة الى أنه مع نون النسوة معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الاعراب وقال فى حاشية الفاكهى منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفى اعرابه ماقدمناه هناك فلا نعيده قصدا للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ماقبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون إذ أصله المصطفيون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على مابيناه فى كتابنا الزلال فلتطالع فانه كتاب صغير عملته للطلبة واجتهدت فى تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى على أى أمارة على الرفع على سبيل النيابة اهـ من بعض الحواشى (قوله فى موضعين) أى أصالة فلا يرد عليه ماألحق بجمع المذكر السالم من نحو أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل فى العدد كاف على ماياتى (قوله فى جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفرده ان قلت كان الأولى أن يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وماألحق به نحو أرضين وسنين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وماألحق به ليشمل أيضا

نحو ليسجنن وليكونن فانه يبنى على الفتح أو اتصلت به نون النسوة نحو والوالدات يرضعن فانه يبنى على السكون (وأما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين فى جمع المذكر السالم

ماألحق به من أسماء الجموع نحو أولو وعشرون وأخواته قلت يجاب بأن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له وبأن المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اه شنوانى وقد يقال ان جمع المذكر السالم صار علما على ماذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم الى مثليه فأكثر بالشرط الآتى لكن المراد بالجمع اسم المفعول المجموع المذكر السالم على مامر وكثيرا مايستعمل المصدر فى كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق يعرفه الصادر والوارد فاستعمال من مر لماتقدم على ماسبق شاهد فلا يرد عليه هنامايرد عليه فى قوله تغير فليتفطن (قوله وفى الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على هذه الامثلة كالعبادلة على عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن الزبير والشيخين على أبى بكر وعمر رضى الله عنهم أجمعين (قوله وهى أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه ويليه الأخ ثم الحم لأنه أقارب الزوج الذكر أبا كان أو أخا أو غيرهما ويكسر الكاف وجوبا لأن المخاطب المرأة فيقال حموها ولا يقال حموه وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال حموه وأسقط المصنف الهن تبعا للفراء والزجاجى فان الأصح فى الهن اذا استعمل مضافا النقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفى الحديث فى الجامع الصغير اذا رأيتم الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أبيه ولا تكنوا حم ت عن أبى وتعزى أى انتسب وانتمى وأعضوا أى قولوا له اعضض على هن أبيك أى على ذكر أبيك استهزاء ولا تجيبوه وقد يجوز النقص أيضا فى الأب والأخ والحم ندورا قال الشاعر

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى قال ابن مالك

وفى أب وتالييه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها

وحكى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا حنيفة عن القتل بالمثقل هل يوجب القود قال لا على قاعدة مذهبه خلافا للشافعى فقال له أبو عمرو ولو قتله بحجر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولو قتله بأبا قبيس يعنى الجبل المطل على مكة قيل لأن أبا حنيفة من أهل الكوفة والقصر لغة الكوفيين قاله الدميرى فى حياة الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهى أبوك وأخوك وحموك) شرط فى اعرابها أن تكون مضافة فان تجردت عنها أعربت بالحركات نحو وله أخ فان له أبا وبنات الأخ وأن يضفن لغير ياء المتكلم فان كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامى نحو ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ومررت بأبى وحمى وأن تكون مفردة فلو ثنين أعربن كما فى اعراب المثنى تقول قام أبواى ورأيت أخوى ومررت بحمى وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أوبى زيد ورأيت أوخى عمرو ومررت بحمى بكر ويكتب بعد ألف أوبى وأوخى بالواو قال ابن مالك

وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا كجا أخو ابيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمريطى فى نظم هذا المتن

كما أتت فى الخمسة الأسماء * وهى التى تأتى على الولاء

أب أخ حم وفو وذو جرى * كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك كذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه فم وأنه يشترط فى اعرابه بالحروف مع مامر حذف الميم وفى يس على التصريح مانصه أنها أى المقولة لا تستقيم لوجهين أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة

وفى الاسماء الخمسة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك

الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى هى المتعاقب عليها الأحوال الثلاثة أعنى فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها وأجيب بأن المراد بالفم مايدل على مسماه ومايدل عليه مايكون مع ميم ومايكون دونها اذا عادت اليه العين وفى شرح الراعى أن هذه مناقشة لفظية وأنه اذا فهمت المعانى لامشاحة فى الألفاظ انتهى وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فان لم يحذف الميم أعرب بالحركات قال ﷺ لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك اعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيد وخلوف مبتدأ مضاف وفم مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو محل الشاهد وفم مضاف وللصائم مضاف اليه وأطيب خبر المبتدا وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريح المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (**قوله** وذومال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذى وهو ذو الطائية قال ابن مالك

ومن وما وأل تساوى ماذكر * وهكذا ذو عند طيئ شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أى الذى قام قال شاعرهم

فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا وروى ابن جنى الشعر بالياء معربا ولفظ اما بالكسر أى فالناس اما كرام حسبى مبتدأ وما كفانى خبره والعكس أولى ﴿ تنبيه ﴾ ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها بالاسكان ولامها واو فهى من باب فوه وأصله ذوو وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا اه أشمونى وقوله من باب فوه أى من باب ماعينه ولامه واو لقطع النظر عن حركة الفاء اه صبان عليه (فائدة) لاتضاف ذو التى بمعنى صاحب الى الضمير الا فى لغة قليلة قال الحريرى فى مقاماته

ثم مات ابنه وقد علقت منه * فجاءت بابن يسر ذويه

قال الشريشى فى شرحها وأضاف ذوى الى المضمر وهى لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة وقال أبو على الفارسى اللهم صل على محمد وذويه حملوا ذوى على الأصحاب قال الأزهرى سمعت غير واحد من العرب يقول كنا مع ذوى عمرو يعنى مع أصحاب عمرو وهو كثير فى كلام قيس ومن جاورهم وقال الحريرى فى الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهملون فيه لأن العرب لم تنطق بذى الذى بمعنى صاحب الا مضافا الى اسم جنس كقولك ذومال وذو نوال فأما اضافته الى الأعلام أو الى أسماء الصفات المشتقة من الافعال فلم تسمع بحال ولهذا لحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكلم يقولوا ذو أبى ولا ذو أمى واقتصروا على اضافته الى الجنس ولهذا لم يرفع السببى لأنه ليس بمشتق فلا يقال مررت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذو مال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشى (**قوله** أن جمع المذكر السالم) بنصب السالم صفة لجمع أى السالم من التغيير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون مجرورا لامحالة وعلى ماتقدم الجر أيضا وان كان نعتا للجمع كما قدمناه وكسر للجوار كما قرئ فى قوله تعالى وأرجلكم عطفا على الوجوه لأنه مغسول فهو للجوار ولايجوز القطع (**قوله** والأسماء الخمسة بالنصب) لامحالة عطفا على جمع (**قوله** يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للمجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى (**قوله** بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو ظاهرة فى جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدرة كقولك جاء مسلمى فان أصله مسلمون لى حذفت اللام للتخفيف والنون للاضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار مسلمى بضم الميم الثانية ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مسلمى وهو فاعل مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمى

مضاف

وذومال) يعنى أن جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة يعرف رفعها بوجود الواو

مضاف وياء المتكلم مضاف اليه مبنى على السكون فى محل جر اه عشماوى (قوله فتكون مرفوعة بالواو) فيه التسامح المارفان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وانما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نيابة عن الضمة أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى الكائنة فى مفرده (قوله والمراد بجمع المذكر السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط فى العلم أن يكون خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيا وبالعرض فان قيل قد يعتبر فى العدد التذكير فيؤنث العدد أجيب بأن مافى العدد من نحو طلحات ليس فيه مايمنع من مراعاة المعنى وانما المعتبر عندهم أولا وبالذات اذا لم يوجد المانع وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فيقال فى جمعهما الحمراوون والحبلون بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا ويشترط أيضا أن يكون لمذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة وزيد كذلك وان كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وأن لايكون مركبا تركيب اسناد كبرق نحره بفتح الراء أو مزج كمعد يكرب ويقال فى جمعهما بجمع ذوفى المذكورذات فى المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك لأن المحكى لايغير ومعدى كرب شبيه بالمحكى وأن يكون منكرا أى يقبل التنكير فلا يجمع مالايقبله نحو فلان (تنبيه) لايجمع العلم باقيا على علميته فاذا أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم وقد ألغز البدر الدمامينى مخاطبا لأهل الهند فقال

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يبدو فى منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدى ماتعسر فهمه * عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسأل ماأمر شرطتم وجوده * لحكم فلم ترض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمرى فى الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده

(وأجاب بعض الفضلاء كما فى العطار بقوله)

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا * يفوق فريد الدر فى نظم عقده
قد اشترطوا فى مفرد علمية * لجمع على نهج المثنى وحده
فلما رأو تعريف ذاك محققا * أبوا جمعه الا باثبات ضده
ويدفع ذا الأشكال أن شيوعه * لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط فى الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع علامتا التأنيث وهى التاء والتذكير وهى الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على التفضيل كافضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * جلائل أسودين وأحمرين

وقوله

منا الذى هوما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى بلا تاء وفعيل بمعنى فاعل كعليم بمعنى عالم للمذكر وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون واعلم أن مالم يكن علما ولا صفة لايجمع

فتكون مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة والمراد بجمع المذكر السالم اللفظ الدال على

هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغر جاز فيقال الرجيلون لأنه حينئذ صار صفة (قوله بواو ونون فى آخره) فى ذكر النون نظر تأمل (قوله فى حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله وياء ونون) فى ذكر النون نظر كما تقدم (قوله نحو جاء الزيدون) مثل به للعلم ومثله جاء القائمون فى الصفة (قوله ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بكسر الدال فى المثالين وذكرهما هنا استطرادى وسيأتى البحث عنهما فى محلهما ان شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالواو) فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوى والشارح يقول انه لفظى (قوله والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى أنه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع افادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعانى شىء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء فى يازيد ولا رجل بخلاف النون فى نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون لأنها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف وان كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل ان النون عوض عن التنوين فان المنزل منزلة الشىء غير عوض لذلك الشىء (قوله والأسماء الخمسة) بالجر عطفا على جمع المذكر السالم فى قوله والمراد بجمع المذكر الخ وقوله نحو جاء أبوك خبر لمبتدا محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردود بايراد لفظ جاء ولفظى الكاف ومال فى ذومال فان المراد بالأسماء المذكورة غير ما ركب من نحو جاء أبوك فايراد جاء مضر اللهم الا ان كلفنا بحذف المضاف بأن نقول فى التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هى أب وأخ وحم والخ فى نحو جاء أبوك وأخوك الخ (قوله بالواو) فيه التسامح السابق (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نائبة عن الضمة أى الذى فى الاسم المفرد (قوله وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع الى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثانى وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدا الأول (قوله من المطولات) قد مضى محل التطويل ولله الحمد (قوله وأما الألف) فى اعرابه ما قدمناه فلا تغفل (قوله فى تثنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة فى المثنى لا فى التثنية التى هى فعل الفاعل وهو ضم شىء الى شىء وأجيب عنه بأن كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق واللفظ بمعنى الملفوظ كما أسلفنا فى غير ما موضع فالاضافة الى الأسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى المثنى من الأسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى فى الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا محترز لها لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك (قوله خاصة) بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائما أى قياما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفى سواه لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاه فى شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناظم والده فى ذلك وأطال فى بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال ان ذلك مسموع فى قوله أنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عامله محذوف جوازا وهو من المصدر المؤكد وقال ان الحذف لا ينافى التوكيد لأنه اذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالأولى ونوزع فى ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبى كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل الى مذهب ابنه

الجمعية بواو ونون فى آخره فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فالزيدون فى قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطلب من المطولات (وأما الألف فتكون علامة للرفع فى تثنية الأسماء خاصة)

قال

المرادمن تثنية الأسماء المثنى والمرادمنه مادل على اثنين بألف ونون

قال العلامة الشنوانى لايجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المرادمن تثنية الأسماء المثنى) قدتقدم فراجعه ان شئت (قوله والمرادمنه) أى من المثنى الذى أراده المؤلف أى من تثنية الأسماء المرادمنه المثنى (قوله مادل) أى اسم دل على اثنين مخرج لمادل على أقل منهما كسكران ورمان أوأ كثر كغلمان وصنوان وخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أواسم جنس كـكلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى فى اعرابه لامثنى حقيقة ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتام أن يقول مادل على اثنين بماذ كره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج نحو شفع لأنه لاألف ولانون رفعا ولاياء ولانون نصبا وجرا وخرج أيضا اثنان فانه لايصح اسقاط الزائدة عنه فلا يقال اثن وخرج القمران لأنه لايعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره نحو قمر وشمس وهو مايغايره فى الحروف ونحو قوله ﷺ اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو ابن هشام فغلب من سبقت له السعادة وهو يغايره فى الوزن يس (قوله بألف) منه ألف مافى قول بعضهم ملغزا * أتانا عبيدالله فى صحن داره * فأتانامثنى أتان وهى الأنثى من الحمر الأهلية لافعل مع مفعوله ومنه الألف المقدرة فى نحو * لقد قال عبد الله قولا عرفته * وقوله

لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة * وحج منى الناس الـكرام الأفاضل

فعبدالله فى البيتين مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لاحاجة الى ذكره كما علمت (قوله أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط مايثنى ثمانية شروط الأول الافراد فلايثنى المثنى ولاالمجموع على حده ولاالجمع المتناهى ولاالجمع المؤنث السالم الثانى الاعراب فلايثنى المبنى وأماذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولايرد نحو يازيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لامن تثنية المبنى الثالث عدم التركيب فلايثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولامزجيا على الأصح فان أريد الدلالة على اثنين أواثنتين مما سمى بهما أضيف اليهما ذوا أوذواتا والمجوزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان كما يقال فى جمعه سيبون وأما العلم الاضافى فانما جزؤه الأول على الصحيح الرابع التنـكير فلايثنى العلم باقيا على علميته بل ينـكر ثم يثنى مقرونا بأل أومايفيد فائدتها ليـكون كالعوض من العلمية وفيه جرى اللغز السابق فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لاتثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لاتقبل التنـكير كما مر الخامس اتفاق اللفظ وأمانحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمرو فتغليب كما قدمناه السادس اتفاق المعنى فلايثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه ومرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأماقولهم القلم أحد اللسانين فشاذ لأن اطلاق القلم على اللسان مجاز قيل ان الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده فى واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحق أى على الاطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق فى المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران السابع أن لايستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان لاسوا آن أى فى القياس ولاينافى مجيئه شذوذا وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق من المثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بلفظ كلاوكلتا أوبغيرذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلايثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقدتقدم ولايفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس بفرض وجود ثان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده فى التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم فى بيتين وذيل الشيخ الأمير بيتا فى الآخر فقال شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا

موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره
ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا فى النفى نلت الأملا

وقول الأمير ولامستغرقا فى النفى وذلك فى قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لتثنيته لوجود التعارض (قوله فى حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله فى حالتى النصب والجر متعلق بقوله ياء ونون (قوله نحو) خبر لمبتدا محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثالين الأخيرين لأن محلهما فى النصب والجر (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للانتصار بما ذهب اليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أى حالة كونها نائبة عن الضمة (قوله والفرق الى آخره) لما كان الفرق بين المثنى والجمع فى حالتى النصب والجر محل سؤال المبتدى بينه الشارح أطال الله بقاءه اعانة على فهمه فيكتفى بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت مافى الشرح فقلت

والفرق بين المثنى ثم ان جمعا * فى حالة النصب والجر كما علما
فالخالدين بفتح الدال اذ ثنيا * والنون مكسورة بعد اذا رقما
واجمعه بالكسر فى الدال افتحن نونه * كخالدين اقرأن حالا كما رسما
يارب صل على المختار من مضر * محمد وعلى الآل كذا سلما

(قوله مكسور مابعدها) المراد به النون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله

يا أبتا أرقنى القذان * فالنوم لاتألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا كقوله

على أحوذيين استقلت عشية * فما هى الا لمحة وتغيب

وبعد الألف كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

(قوله مفتوح مابعدها) قد تكسر شذوذا كقوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله

وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الأربعين

هذا ماقاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثنى وكسر المجموع حيث قال

ونون مجموع ومابه التحق * فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ماثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه فى التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة أبقاه بالسلامة فى شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) ﴿ تنبيه ﴾ قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عمافاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف أل وان كان التنوين يحذف معها نظرا الى التعويض بها عن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اهـ شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا فى النصب ان شاء الله تعالى (قوله وأما النون) اعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلانعيده هنا (قوله اذا اتصل) اعلم أن اذا للجازم وان لغير الجازم وهى حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل فعل ماض مبنى على فتح فى آخره واصله اوتصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت فى التاء وقوله ضمير الخ فاعل اتصل والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر باضافة اذا اليها وجواب اذا محذوف دل عليه ماقبلها أى اذا اتصل به الخ

فى آخره فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر نحو جاء الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فالزيدان فى قولك جاء الزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة والفرق بين المثنى والجمع فى حالتى النصب والجر أن الياء التى فى المثنى مفتوح ماقبلها مكسور مابعدها وفى الجمع مكسور ماقبلها مفتوح مابعدها والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فى كل من التثنية والجمع (وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به

فالنون

ضمير تثنية) نحو يفعلان وتفعلان (أو ضمير جمع) نحو يفعلون وتفعلون (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو تفعلين هذه الأوزان تسمى الأفعال الخمسة وتكون النون التى فى آخرها علامة على رفعها فهى مرفوعة بثبوت النون نيابة عن الضمة فتقول الزيدان يضربان فيضربان مرفوع بثبوت

فالنون تكون علامة لرفعه والجملة من المحذوف لا موضع لها من الاعراب على فهم الفقير وهى التى تنصب اذا وأنشد بعضهم ملغزا فى مسئلة ان واذا فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له * هذا سؤال من يجبه يعظم
أنا ان شككت وجدتمونى جازما * واذا جزمت فاننى لم أجزم

جوابه

هذا سؤال غامض عن كلمتى * شرط وان واذا مراد مكلم
ان ان شككت بها فانى جازم * واذا اذا أثبتها لم أجزم
واذا لما قطع الكلام بفهمه * بخلاف ان فافهم أخى وفهم

(قوله ضمير تثنية) ان كانت التثنية بمعنى المثنى فيعترض من وجهين الاول أن الضمير لا يشمل ما كان حرفا فى لغة اكلونى البراغيث والثانى أن المثنى لا يشمل نحو زيد وعمرو يضربان والجواب عن الأول أن المراد بالضمير مجرد التسمية فلا ينافى كونه حرفا فى بعض المواضع لأنه فى الأصل ضمير أو لأنه لا يبالى بحرفيته وعن الثانى المراد به ضمير المثنى فى الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان) بالتحتانية أى اسما أو حرفا للغائبين تقول الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية اسما يصح للمخاطبين تقول أنتما يا زيدان تفعلان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تفعلان وللغائبتين تقول الهندان تفعلان وتفعلان الهندان فى استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أى واو جماعة كما مر البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمرو وبكر يضربون (قوله نحو يفعلون) بالتحتانية اسما أو حرفا تقول الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون) بالفوقانية اسما فقط وهو للمخاطبين تقول أنتم تفعلون (قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية لاغير ولا تكون الياء فيه الا اسما تقول أنت ياهند تضربين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام فى شرح اللمحة الاحسن أن تعد ستة اه ويقال على قياسه تكون سبعة نظراً للغائبتين وقد تزيد المعانى على السبعة بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقى ومجازى وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتابان تجيبان على تأويلهما بالصحيفتين وتزيد الصيغ أيضا بالنظر الى كون الألف والواو اسمين أو حرفين على لغة أكلونى البراغيث التى منها * وقد أسلماه مبعد وحميم * (قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتى وتكون النون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن اذا أريد تحريكه حرك بالكسر وانما كان أصلها ساكنا لأنها تنوين أى عوض عنه وربما ضمت وقدقرئ شاذا أتعداننى بضم النون الأولى وطعام ترزقانه بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذا أتعداننى بفتحها وتكون النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وسيأتى بقية البحث فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الالف اسما كما سيذكره الشارح ومثال اختلاف المعانى الذى لوحناه فيما مر يضربان الزيدان بجعل الألف حرفا وأنت ياخالد وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت ياهند وزيد يضربان بتغليب الغائب المذكر على المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقترنان بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث مع جعل الألف حرفا ويقترنان الماء والنار بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين مع الجعل المذكور وزيد وعمرو يضربان بجعل الألف عائدا الى اثنين لا الى المثنى ويضربان زيد وعمرو بجعل الألف حرفا وفاعله اثنان لا مثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والعسل يقترنان وهذا مثل زيد وعمرو يضربان لكن هذا فى المذكرين لغير العاقل ويقترنان الماء والعسل وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالذى قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت

النون) أى مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنويا عند المؤلف (قوله وكذا أنتما تضربان) أى مذكرا ومؤنثا فى الأول أنتما يا زيدان تضربان وفى الثانى أنتما ياهندان تضربان ومثال اختلاف المعانى الذى لوحناه فيما مر الهندان تضربان وتضربان الهندان بجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة وأنت ياهند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يارجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والناران تقترنان للغائبتين والتأنيث مجازى والماء والنار تقترنان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازى وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقترنان الناران للتأنيث المجازى وبجعل الألف حرفا وتقترنان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازى على المذكر وبجعل الألف حرفا وفاطمة ودعد تقومان وهو للاثنين لا المثنى وجهنم ولظى تقترنان وهو مثل الأول الا أن التأنيث هنا مجازى وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تجيبان بتأويل الصحيفة أى الصحيفتان والكتاب والقلم تجيبان بتغليب مايؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر وتجيبان الكتاب والقلم وهذا مثل الأول الا أن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله والزيدون يضربون) ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون بجعل الواو حرفا وزيد وعمرو وخالد يضربون لجماعة لا للجمع وزيد وعمرو وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة وزيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبتين ويضربون زيد وعمرو ودعد بجعل الواو حرفا وبتغليب المذكرين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكر الواحد على مؤنثتين وبجعل الواو حرفا ويضربون زيد وعمرو وخالد بجعل الواو حرفا لجماعة لا للجمع وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثنى الغائب على المخاطب وأنت ياعائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة وأنت ياعائشة وزيد وعمرو يضربون بتغليب المذكرين على المخاطبة ويضربون زيد وعمرو وأنت ياعائشة بتغليب المذكرين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت ياعائسة بتغليب المثنى المذكر على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله وأنتم تضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابتا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يابكر وأنت ياهند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمرو تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله وأنت) بكسر التاء تضربين ومنه أنت يانار تتأججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فاذا نظر الى ماحذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وانما ذكرت جميع مامر لشدة احتياج المبتدى الى مثل هذا (قوله فكل هذه الأمثلة) أى الخمسة مرفوعة وكذا كل مامثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنث الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو مذكر نظرا الى المضاف اليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحا له فالتأنيث مكتسب من المضاف اليه قال ابن مالك

وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(قوله وعلامة رفعها ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة الى موصوفها (قوله والألف فى الأول والثانى فاعل) أشار به الى أنها اسم لا حرف وان كان تصييرها حرفا جائزا لأن الشارح لا ينظر لما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع فى قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا نزيد على هذا فى بابى الفاعل والبدل بما يشفى الغليل ان شاء الله تعالى (قوله والواو فى الثالث والرابع) أى فى قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله والياء فى الخامس) أى فى قوله تضربين فاعل (قوله وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه فى الفعل فقط أو فى الاسم فقط أو فيهما لأنه على الأول اثنان وعلى الثانى أربعة وعلى الثالث ستة كما قدمنا وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم واصطلاحا على

النون نيابة عن الضمة وكذا أنتما تضربان والزيدون يضربون وأنتم تضربون وأنت تضربين فكل هذه الأمثلة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون والألف فى الأول والثانى فاعل والواو فى الثالث والرابع فاعل والياء فى الخامس فاعل (وللنصب

القول بأن الاعراب لفظى نفس الفتحة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوى تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصبا لانتصاب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر فى الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أولا وللنصب والمراد متعلق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هى وماعطف عليها بدل مفصل من مجمل ويجوز أن تكون خبرا لمبتدا محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أى منها الفتحة اهـ عبدالمعطى (قوله والألف) أى ووقعت بعد فتحة ظاهرة لامحالة بخلاف الواو فانها قدتقع بعد ضمة مقدرة كما قدمناه هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثانى المتن وعلى الأول العمريطى فى نظم هذا المتن حيث قال: للنصب خمس وهى فتحة ألف * كسر وياء ثم نون تنحذف (قوله علامات النصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الاعداد تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجردا عن الاضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أى فلايقوم مقامها غيرها الاعند تعذرها فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلأنها تنشأ عنها اذا أشبعت فقامت مقامها ولذا ثنى بها وثلث بالكسرة لأنها تنوب عنها فى جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة فى الاسم الذى لاينصرف وربع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعد المشابهة وانما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهى) أى الأربعة النائبة عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيدين والزيدين) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثانى مكسورها لكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على مامر فى قول المؤلف فأما الضمة ولايحتاج الى اعادته ههنا فافهم ان كنت ذكيا والافالبليد لايفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل (قوله فى ثلاثة مواضع) فى حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف مواضع مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشىء من الشىء نظرا اليه وماعطف عليه أو بدل البعض من الكل على ماقرر نالك (قوله وجمع التكسير) أى الجمع المكسر عن مفرده وقد تقدم الكلام عليه فى الرفع (قوله والفعل المضارع) أى سواء كان صحيح الآخر كيضرب أو معتله كيدعو ويخشى ويرمى الا أنه يقدر فى نحو لن ترضى لامطلقا ونحو لن يرمى ولن يدعى للمجهول فقط ويكتب بالياء وان كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم ينضم ماقبلها على مابيناه فى زلال الأمثال (قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحاجة اليه لأن الشىء لاينصب الا بناصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائره هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وان كان الأولى ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع اذا خلا عن ناصب أو جازم وفى آخره فى قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم اذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولوية وهو ذكره فى أول الكلام ثم اكتفى به فى نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شىء) أى من نون التوكيد المباشر لفظا أو تقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاه الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مر فى شرح قوله اذا لم يتصل فان الشارح ذكره هناك (قوله يعنى أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية والافالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها موضعان لاثلاثة لايقال يجاب بالمراد بالجمع ماقابل الواحد لأنا نقول ان سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولايجرى ذلك الجواب فى الألف والكسرة

خمس علامات الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون) علامات النصب خمسة واحدة منها أصلية وهى الفتحة نحو رأيت زيدا وأربعة نائبة عنها وهى الألف نحو رأيت أباك والكسرة نحو رأيت الهندات والياء نحو رأيت الزيدين والزيدين وحذف النون نحو لن يضربوا (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شىء) يعنى أن هذه المواضع

والحذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها الا موضع واحد قاله فى بعض الحواشى (قوله اذا نصبت) يجوز فى التاء الاسكان ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى عائد للمواضع ويجوز أن تفتح على ارادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره اذا نصبتها والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أى ولو مقدرة كما فى الفتى ويخشى (قوله فالاسم المفرد) ولا فرق فيه بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر أو للمناسبة منصرفا أو غير منصرف وذلك نحو ياقومنا أجيبوا داعى الله وأكل الكمثرى موسى ورأيت غلامى واذ ابتلى ابراهيم ربه وشارحنا أشار الى مثال واحد وهو ما كان منصرفا ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) ان أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولابد من تأويل اما بأن يقال فمثال التى فى الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد فى رأيت زيدا (قوله فزيدا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ماذهب اليه المؤلف من أن الاعراب معنوى كما تقدم فى غير ما موضع ولعلنا نزيد فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ماقبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التى فى جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو وجمع التكسير نحو الرجال فى رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ لكونه اسما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بلن) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على ارادة اللفظ وقد تقدم فى صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فى الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التى ذكرها المصنف كما مر فلا تغفل (قوله نحو رأيت أباك الخ) أى وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبا فى نحو رأيت أباك (قوله وما أشبه ذلك) ان قلت أى فائدة فى هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار فى المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذى قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو قلت فائدة الاتيان به بيان عدم الانحصار فى الخارج فيما ذكر لأنه بقى لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيرا أى نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو فى جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يجود أى أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لايناسب ماهنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النصب) لاحاجة الى هذا فانه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لايتأتى النصب الا فى حالة كونه منصوبا وقد عرفت الجواب فيما مر آنفا عند قول المصنف رحمه الله تعالى اذ دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال ان ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للمبتدى فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أى حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أباك) لايلزم أن تكون مضافة الى الكاف الدالة للخطاب فانه يجوز أن تضاف الى غيره فتقرأ ياأبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ماتقدم (قوله وهى حماك وفاك) الأولى الاتيان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد فى شرح هذا الموضع بقوله مبينا لما من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لا فائدة فى اعادة نحو هنا وان أجاب عنه محشيه ﴿ تنبيه ﴾ لايحكم فى أن أباها من قول الشاعر

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غاياتها

انه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من نبه عليه (قوله أيضا وهى حماك وفاك وذا مال) أى من رأيت حماك فحماك وما بعده خبر هى مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف

الثلاثة اذا نصبت تكون منصوبة بالفتحة فالاسم المفرد نحو رأيت زيدا فزيدا مفعول منصوب بالفتحة وجمع التكسير نحو رأيت الرجال والفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب نحو لن أضرب فأضرب فعل مضارع منصوب بلن (وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الخمسة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك) يعنى أن الأسماء الخمسة تكون فى حالة النصب منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك وهى حماك وفاك وذا مال

منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هى لفظ حماك الى آخره (قوله فكلها) أى الثلاثة التى هى قوله حماك أو هى مع مامر وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الالف أى نائبة عن الفتحة لأنها فى الأسماء الخمسة (قوله وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافا لعبد المعطى حيث جعلها للاستئناف (قوله فتكون) بالتأنيث أى الكسرة (قوله فى جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ماقدمنا أولا وجمع المؤنث السالم مر تعريفه (قوله نحو خلق الله السموات) أى وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت الى نحو الى غير ذلك من أوجه اعراب نحو وهذا مما لا يخفى (قوله واعرابه) أى اعراب قوله تعالى خلق الله السموات فى الأمير فى حاشية الشذور أى تطبيقه على القواعد العربية كما فى الفيشى ونص عليه الدمامينى على المغنى ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أنى قررت حال اقرائى الشيخ خالد على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد فى نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الازهر فاستغرب به وشد على النكير فيه وصار يتحدث به فى المجالس حتى بلغنى وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء فى الأزهر أنكره أيضا حين عرضت عليه الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين وافقنى فلله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على ارادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدا والخبر فى محل رفع خبر قوله واعرابه فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكمنا بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لايساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدا والاخبار عنه بأنه فعل قد يفيد المخالفة والمغايرة أجيب بأن قولنا خلق فعل ماض صدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة فى غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لاخلق الواقعة فى كلام شارحنا هنا فانها اسم لارادة الكلمة فليتأمل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا فى صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهى من فلينظر هناك (قوله فاعله) أى من جهة الاعراب فان الخالق الفاعل الموجد هو الله تعالى لا لفظ الجلالة فليتفطن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أى عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى ومحمود الزمخشرى وأبى عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح فى المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وان كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال فى أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذى كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لامفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم وثالثها أن نقول العالم ممكن فلم يوجد الالأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشىء بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل اه تصريح (قوله منصوب بالكسرة) انما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء

فكلها منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات واعرابه خلق فعل ماض ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والسموات مفعول به منصوب بالكسرة

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (وأما الياء فتكون علامة للنصب فى التثنية والجمع) نحو رأيت الزيدين والزيدين فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثانى منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون عوض عن التنوين فيهما

حكاه الكسائى ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده هذا اذا لم ترد اليه فى الجمع وأما اذا ردت اللام فى الجمع كسنوات أوسنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسر اه أشمونى والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به الى أن كسرة هذا الجمع كسرة اعراب وذهب الاخفش والمبرد الى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال فى فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور الى أنها حركة اعراب كذا فى شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجوار ويجوز أن يكون نعتا لمؤنث وعليه فلا يجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله فى التثنية) أى المثنى كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف الى جمع المذكر السالم لأنه أخوه فى الاعراب بالحروف اه شيخ خالد فى شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو او أعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيدين منصوب بالياء (قوله المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء وما نائب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما ان جعلناها بمعنى الذى وان جعلناها بمعنى شىء فالظرف نعت لما فما معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة فى الرفع مع عدم الثقل واشارة الى أن الياء منقلبة عن الألف وأما تعليل الشيخ خالد فى التصريح بأن بالنون فى المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فيرد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود فى حالة الاضافة والثانى أنه غير موجود أيضا فى لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها فليتأمل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه اذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مر اذ النون محذوفة لدى الاضافة تقول رأيت غلامى زيد ويمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها فى هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثنى (قوله والثانى) معطوف على قوله فالأول يعنى فى قوله والزيدين مثال لجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) اعرابه كالذى تقدم فى المثنى وانما كسر ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أبقيت الياء ولالتباس الرفع بغيره لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع ان حذف نوناهما بالاضافة اه رضى فان قيل قد لا توجد الكسرة فى نحو مصطفين أجيب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفين مصطفيين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفين (قوله المفتوح ما بعدها) تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا) ﴿تنبيه﴾ أيضا من آض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيد ويقوم أيضا عمرو أى أرجع الى الأخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بقيام عمرو وقد لا يقع كما فى قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع الى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا فعلم أنها لا تستعمل الا مع شيئين ولو تقديرا بخلاف جاء زيد أيضا وبينهما توافق فى العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمرو أيضا قاله ابن حجر فى شرح المنهاج فى آخر باب الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى أرجع الى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أو حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت فى الرفع أن أبسط الكلام

فى النون ههنا فذكرت وفاء بالعهد اعلم أن النون فى جمع المذكر جىء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة فى مررت ببنين كرام ورفع توهم الافراد فى نحو المهتدين وحمل مالا توهم فيه على مافيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بأن الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين فى الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شىء فجىء بالنون عوضا عن التنوين وعليه ماقاله شارحنا أبقاه الله بالسلامة فى مواضع من هذا الكتاب ورد بأن النون جىء بها فى المثنى الذى لاتنوين فى مفرده لكونه غير منصرف نحو أحمدان فان مفرده أحمد بلا تنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معا فى الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين ورد بأنها اذا لم تكن عوضا عن أحدهما فأولى هما معا وأيضا قد ثبت النون فى الوقف والحركة والتنوين لايثبتان وقفا وهذا الخلاف مما لاطائل تحته اه عبادة على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى فى المثنى والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لايكون فى الأسماء كما لايكون سابقا فى الأفعال بخلاف الفتحة فانها فى الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحتية لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله فى الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التى الخ وفى أكثر نسخ المتن اثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النساخ اذ الوصف يغنى عنه (قوله والتى رفعها بثبات النون) التى اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف وها مضاف اليه عائد للتى بثبات الباء جارة وثبات مجرور بالباء مضاف والنون مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدا والجملة من المبتدأ والخبر لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التى (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله فى الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لاينحصر فى الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلا ولن تفعلا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلى) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بلن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائدا الى كل (قوله والألف فاعل) أى فى مثل هذا التركيب وأشار به الى أنها اسم وأما فى قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله فى الأول والثانى) أى فى لفظ لن يفعلا ولن تفعلا (قوله فى الثالث والرابع) أى فى لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله فى الخامس) أى فى قوله لن تفعلى (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغى أن يقدم على مااختص بالأفعال تقديما للأشرف على غيره وفى بعض الحواشى أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص وان أجيب عنه بأنه نظر الى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التى ارتكبها المصنف مختصة للخفض فليتأمل والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيرى فى مدح خير البرية

خفضت كل مقام بالاضافة اذ * نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

واصطلاحا على القول بأنه لفظى هو نفس الكسرة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها وسمى خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلا لايقوم مقامها غيرها الاعند تعذرها (قوله وهى الكسرة) وهى من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلا قدمها اذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعا فقدم وضعا (قوله نحو مررت بزيد) مامثل به الاسم المفرد والمنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلأنها تنشأ عن الكسرة عند اشباعها لأن المكسور اذا أشبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا ثنى بها لكونها بنتها وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فى جمع المؤنث السالم فتعارضتا فى نيابة كل عن الأخرى ولذا ثلث بها واثنان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة (١) ونائبان خبره وها فى عنها عائدة الى الكسرة

(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب فى الأفعال التى رفعها بثبات النون) يعنى أن حذف النون يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى الأفعال الخمسة نحو لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلى فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والألف فاعل فى الأول والثانى والواو فاعل فى الثالث والرابع والياء فاعل فى الخامس (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) علامات الخفض ثلاثة واحدة منها أصلية وهى الكسرة نحو مررت بزيد واثنان نائبان عنها وهى الياء نحو مررت بأخيك

(١) لم يذكر المحشى المسوغ

(قوله والزيدين والزيدين) فالأول بفتح الدال للمثنى والثانى بكسرها لجمع المذكر السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة فى الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما فى عبد المعطى وقد مر (قوله فى ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون ثلاثة مضاف مواضع مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكما والأول كزيد والثانى هو مالا ينصرف اذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافى وابن السراج الى أنه يكون منصرفا مطلقا أى زالت منه علة أو لم تزل قيل وهو الأقوى فقائل هذا اما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر فى مثل الاحمد ومساجدكم لوجود أل أو الاضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجر بالكسرة وسيأتى كلام الشارح أطال الله بقاءه ونتعرض لبسط كلامه هناك ان شاء الله تعالى قال العلامة الأشمونى واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه اذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العلمية فيما مثل به (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف اليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فانه يجر بالفتحة ولم يقل فى الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الايضاح للمبتدى ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعها وأن هذا من باب التغليب أى تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون الا منصرفا ولذا لم يقيد المصنف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كما فعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت فى مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف اذ لا داعى الى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا أو مقدر للتعذر أو للثقل أو للمناسبة نحو مررت بالقاضى وغلامى والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الاعراب والثانى لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف اذ لا داعى الى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت فى مساجدكم أو مقرونا بأل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد ولا فرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا أو مقدرا للتعذر أو للثقل أو للمناسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت فى بيوتى والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأول مثال لظاهر الاعراب مع كونه مذكرا والثانى للمقدر مع كونه مذكرا أيضا وتقديره للتعذر والثالث لظاهره مع كونه مؤنثا ومعنى الأسارى تقدم مبسوطا فى الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) مالم يكن علما فاذا كان علما جاز فيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعات وهى قرية من قرى الشام واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لأنه فى الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اه عبد المعطى وأبو النجا وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبى وأدنى مبتدأ ونظر خبره (تنبيه) محل جواز الأوجه الثلاثة فى هندات اذا كان علما لمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل فى شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل

والزيدين والزيدين والفتحة نحو مررت بابراهيم (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف وجمع المؤنث السالم) فالاسم المفرد نحو مررت بزيد والفتى وجمع التكسير نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود وجمع المؤنث السالم

أوامرأة محل نظر كما قاله الشنوانى ويس على الفاكهى (قوله نحو مررت بالهندات) أى باقيا على علميته كما قدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بأل لا جرم أنه لافرق بين جعله علما أو كونه باقيا على علميته (قوله والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف) أى التنوين كما بينه الشارح فيما بعد واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن ولا متمكن ولا أمكن فالأول المنصرف والثانى غير المنصرف والثالث المبنى ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة فى التمكن وهو العارى عن شبه الفعل وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقا ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه قال الشنوانى اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناؤه شاذ ورد بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اهـ (قوله والصرف هو التنوين) أى عند المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لأن فى آخره التنوين وهو صوت قال النابغة * له صريف صريف القعو بالمسد * أى صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالحبل والقعو خشبتا البكرة وبكرة البئر التى يستقى عليها والمسد الحبل وقيل من الانصراف أى الجريان فى جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل الى أصله وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على مالا ينصرف (قوله وللاسماء) جار ومجرور خبر مقدم ومبتدؤه قوله علامات والتى اسم موصول نعت للاسماء وجملة تقبل التنوين صلته (قوله تطلب من المطولات) تتكفل بتطويل ماذكره ان شاء الله تعالى (قوله وأما الياء) أما حرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة أى أمارة وهو خبر تكون على ماتقدم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) مر الكلام على الثلاثة فى الرفع والنصب فلا نعيده هنا (تنبيه) تقدير الاعراب للتعذر أو للاستثقال كما يكون فى المعرب بالحركات كما ذكره الشيخ فى باب الاعراب يكون فى المعرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستثقال فى جميع الأحوال جاءنى أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبى الحسن وجاءنى صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءنى صالحا القوم اهـ شنوانى وضابطه أنه اذا كان الاعراب بالحروف وافقه ماقبله ولاقى ساكنا فأبو الحسن اعرابه بالواو ووافقه ماقبله وهو الضمة فخرج مالم يوافقه ماقبله نحو جاءنى مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو فى الأولى ولا الياء فى الثانى لعدم مايدل عليهما وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا ويدخل فى الضابط المتقدم (قوله ان هذه المواضع) هذه اسم ان والمواضع بالنصب امانعت واماعطف بيان قال فى المغنى فى بحث أل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا فى نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبين وفى النعت أن لايكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشىء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه اهـ (قوله علامة على الخفض) فيه اشارة الى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ماقال أبو النجا وعبد المعطى وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع (قوله نيابة) حال من الياء أى حال كون الياء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ) هذا الكلام غير ظاهر الا أن يقال ان فى هذا حذفا بأن يقال فمثال الياء فى الأسماء

نحو مررت بالهندات والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف والصرف هو التنوين وللاسماء التى تقبل التنوين أو لاتقبله علامات تعرف بها تطلب من المطولات (وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) يعنى أن هذه المواضع الثلاثة تكون الياء فيها علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فالأسماء الخمسة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فكلها

مجرورة بالباء وعلامة الجر فيها الياء نيابة عن الكسرة والتثنية بمعنى المثنى نحو مررت بالزيدين فالزيدون مجرور بالباء وعلامة الجر فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة جره الياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف) يعنى أن الاسم الذى لاينصرف انما يعرف خفضه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة فيكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحمد وابراهيم فكل منهما مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف أى لاينون لأن الصرف هو التنوين والاسم الذى لا ينصرف

الخمسة نحو الخ (قوله مجرورة) أنثه مع كون المبتدأ لفظ كل لاكتسابه من المضاف اليه التأنيث (قوله والتثنية)أى مطلقا مذكرا كما مثل به أو مؤنثا نحو مررت بالهندين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثنى) أى ففيه اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كما مر غير مرة (قوله فالزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور مابعدها) أى فيما مثل به وانما قلنا ذلك لأنه لايلزم أن يكون مابعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الاضافه نحو نظرت الى عينى رجل(قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدم الكلام على ذلك فى مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزيدين)بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر(قوله المفتوح مابعدها)هذا غير لازم وقد قدمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة فى جواب أما تكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز اتقديره هى عائد للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدا وهو قوله الفتحة (قوله للخفض)اللام بمعنى على كما تقدم هناك (قوله فى الاسم الذى لاينصرف) أى لاينون مطلقا أى مفردا كان أو جمع تكسير(قوله انما يعرف خفضه) ان قيل لاحاجة اليه لأن الشئ لايكون مرفوعا الا لعامل الرفع ولايكون منصوبا الا لعامل النصب ولايكون مخفوضا الا لعامل الخفض فكان هذا الكلام لافائدة فيه أجيب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم اذ المبتدى لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا فى الحالتين النصب والجر قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقى الى درجة العلم فقال انما يعرف خفضه لديه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق بيعرف(قوله نيابة)حال من الفتحة أى حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد)وهو علم مع كونه على وزن مايختص بالفعل وهو أفعل(قوله وابراهيم)وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظم فى بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال:

وكل أسماء النبيين العلا * فى عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعا ستسرد * هود شعيب صالح محمد
أسماؤهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة فى الأول * وفقد شرط عجمة فيمن ولى
واستثن من أسماء أملاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسماؤهم منسوبة نلت الأرب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة أصرف
لكنه بعلة الزيادة * مع علم وفى السوى بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ماعدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفى جمادى * لألف التانيث ع المرادا
ورجب مع صفران عينا * فامنعهما الصرف والانونا
والمنع فيهما أتى بالعدل * مع علمية خذ للفضل

(قوله فكل منهما) أى من قوله أحمد وابراهيم(قوله مجرور بالباء)أى مجرور بالباء فى الأول وبالتبعية فى الثانى اذ المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لاينصرف) المانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فى الأول والعلمية والعجمة فى الثانى كما تقدم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لاينصرف مفسرا بكونه لاينون وقد تقدم الكلام عليه (قوله والاسم الذى لاينصرف)الاسم مبتدأ والذى اسم موصول نعت له وجملة لاينصرف صلة الموصول وخبره

قوله

قوله أقسام كثيرة فان قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال ههنا أجيب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذى لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذى لا ينصرف ذو أقسام كثيرة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أو يقال والاسم الذى لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولنا له وحذف للعلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى سلام قوم منكرون أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون أو نحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحروف التى ذكرها ابن مالك بقوله كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * والمعنوى فى متى وفى هنا وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمشابهته الفعل قال الحريرى

هذا وفى الأسماء مالا ينصرف * فجره كنصبه لا يختلف

وليس للتنوين فيه مدخل * لشبهه الفعل الذى يستثقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل انما كان ذلك باشتماله على علتين فرعيتين مرجع احداهما للفظ والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة فى قول بهاء الدين بن النحاس

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

أو واحدة تقوم مقام العلتين وانما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع من الاسم فاذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل فى الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف ونبين وجه ذلك بكلام نفيس فى الفصل ان شاء الله تعالى ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول الجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع والعدل فرع المعدول عنه لأن العدول عن الشىء الى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فانها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضا الذكر أكمل من الأنثى والكامل أصل مادونه فرع أى فى الغالب فلا يعترض وجود المؤنث أشرف من المذكر كما قيل

وما التأنيث عيب لاسم شمس * ولا التذكير فخر للهلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم أى لأن وضع الاسم للشىء لا يمكن الا بعد صيرورته معلوما والشىء فى الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الافراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلا فى سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية اذ حق كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العلتين هى منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهى من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكر فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هى فيه فلا يقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهى من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهى صيغة مفاعل أو مفاعيل لكن لا يشترط فى

أقسام كثيرة

الصيغة أن يكون أولهاميا اذالمعتبر موافقتهما فى الهيئة والزنة لافى الحروف وقديقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أعنى لامفرد عربيا على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل قال ابن مالك

ولسراويل بهـذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده فى شرح هذا البيت ان سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه الى آخر ما قال وقد ألغز العلامة الحريرى رحمه الله تعالى فى مقاماته فى هذا اللفظ فقال * أى اسم يتردد بين فرد حازم * وجمع ملازم * قال فى شرحه قال بعضهم هو واحد وجمه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكنى عن ضمه الحصر بأنه حازم وقال آخرون بل هو جمع واحده سروال مثل شملال وشماليل وسربال وسرابيل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم أى لاينصرف اه ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافا لمن زعم الحريرى وأما الجوارى فقد ذكرناه فى باب الاعراب قبل قوله وأقسامه بورقتين فلتراجع وأما وزن الفعل فالمراد به اما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء للمجهول وانفعل ونحوه من الافعال المبدوءة بهمزة الوصل اذا سمى بشىء من ذلك ويكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل فى وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية اما تحقيقا كفعال بضم أوله ومفعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه اذا بنى عليه العدد من واحد الى عشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة واما تقديرا كالأعلام التى على وزن فعل بضم ففتح فهى معدولة عن فاعل تقديرا وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقا وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العلمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجى المختوم بغير ويه وأما الزيادة فهى زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن يكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله أكالب وهو جمع أكلب وهو جمع كلب وأناعيم جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحتين ومساجد جمع مسجد ومصابيح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالمثال الأول جمع الجمع والمثال الثانى جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهى أصائل جمع آصال وهى جمع أصل بضمتين وهى جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم فى ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال

أفدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجىء بالاطراد
وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق باد

وقد مر وجهه ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والرابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفى وضرب علما فكل منها ممنوع من الصرف للعلمية وهى علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء وبيضاء فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهى علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمر وزفر وزحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التى هى الراجعة الى المعنى قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة الى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا مع العشرة بادخالها فى الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهى علة راجعة الى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهى علة راجعة الى اللفظ وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء والمقصورة نحو حبلى ومرضى وذكرى وقد مر وجهه والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوى مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة

أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أومنقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لااسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه علما علة راجعة الى المعنى وكونه مؤنثا علة راجعة الى اللفظ وخرج بماذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرارا عن الغاء العلتين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند فى باب الفاعل ان شاء الله تعالى واعلم أنه ان كان التأنيث المعنوى ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح واذا سمى مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التى لايظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ماسمع عدم انصرافه ومنها ماسمع انصرافه قال العلامة الحريرى

وليس مصروفا من البقاع * الا نواح جئن فى السماع

نحو حنين ومنى وبدر * ودابق وواسط وحجر

ومنها ماسمع فيه الأمران ومنها مالم يسمع فيه شىء فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا وحضرموت علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والتركيب وهو علة راجعة الى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كباذن جانة فيسكن آخرهما والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والزيادة وهى علة راجعة الى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وان كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثانى أصلية وألغز فى هذا فقلت

أيا علماء العصر لازال فضلكم * سماوان أشرقت بكم حق فى عرف

أبينوا فما لفظ اذا كنت مادحا * به فالجميع يمنعون من الصرف

وان كان مهجوا به فاصرفنه * بما شئتمو هذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهى علة راجعة الى المعنى والزيادة وهى علة راجعة الى اللفظ قال الأهدل وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب فهى ممنوعة من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والعجمة وهى علة راجعة الى اللفظ ويشترط فى العجمة أن يكون الاسم علما فى العجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لخفته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين ﴿ تنبيه ﴾ ماأسلفناه اذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمدكم وصليت فى المساجد كما قدمنا ثم ان الشاعر لما اضطر الى صرف مالا ينصرف لأجل الوزن ساغ ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لاينصرف

وقال الحريرى وجائز فى صنعة الشعر الصلف * أن يصرف الشاعر مالا ينصرف

ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال فمثال الاضطرار قول امرىء القيس

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى

والخدر بكسر الخاء الهودج ومرجلى أى مصيرى راجلة ومثال التناسب نحو سلاسلا وأغلالا فى قراءة من نون سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح فى شرحه للألفية عن بعضهم

قد منعتم صرف الدنانير عنى * ولكم فى الورى هبات كثيره
وأنا شاعر وفى شرع نظمى * صرفها جائز لأجل الضروره

والمصروف قد لاينصرف كقوله وماكان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فحينئذ يمكن أن يخرج النظم على مذهبهم قال الرازى يجاب عنه بأن الرواية الصحيحة فى البيت يفوقان شيخى فى مجمع اهـ (خاتمة) قال الأشمونى قال فى شرح الكافية مالاينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام مالاينصرف مكبرا ولا مصغرا ومالاينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ومالاينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ومايجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد مما لايعدم سبب المنع فى تكبير ولاتصغير والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلق وجنادل أعلاما ممايزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلق وصيغة منتهى الجمع والثالث نحو تحلىء وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلىء وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لهاسبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جىء فى التصغير بيامعوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الامنع الصرف والله أعلم اهـ بحروفه (قوله وله حدود) له جار ومجرور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعرفات وهو قسمان تام وناقص فالحد التام مافيه جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص مافيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق قال فى السلم

فالحد بالجنس وفصل وقعا * والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لاقريب وقعا

وكثيرا مايستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تسامحا (قوله وعلامات) قد قدمنا فى الباب معنى العلامات (قوله تطلب من المطولات) قد مضى محل التطويل فلله الحمد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد للمبتدى والجملة من أن ومعمولها فى محل رفع فاعل يكفى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل فى محل رفع خبران المكسور الهمزة فى قوله فان المبتدى (قوله أن يتصور) التصور هو ادراك المفرد ولما كان التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدى فى أول تعلمه يكفيه أن يتصور ماذكر أولا أراد الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ماذكره على جهة التصور وأراد أن الذى بسطناه من جهة التصديق وأراد أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء الى درجة العلم ينبغى أن يطالع فى غير هذا الكتاب فقصد الشارح بوضع هذا الشرح التمرين فى أول أمر المبتدى لاسيما والمتن جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان) للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولامدخل فيه للأسماء كما قدمه المؤلف رضى الله عنه والجزم معناه لغة القطع تقول جزمت الحبل أى قطعته واصطلاحا على القول بأنه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه وعلى القول بأنه لفظى هو نفس السكون وماناب عنه وسمى جزما لانقطاع الحركة عند النطق به وهو من ألقاب الاعراب ﴿ فائدة ﴾ لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه فى الشرف جعل العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعادل والله أعلم (قوله السكون) بدل من علامتان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع وان نظرت اليهما معا يمكن أن يكون بدل الشىء من الشىء (قوله والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتى (قوله فالسكون علامة أصلية) أى ولذا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على ارادة اللفظ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع)

وله حدود وعلامات يعرف بها تطلب من المطولات فان المبتدى يكفيه فى أول الأمر أن يتصوره اجمالا والله سبحانه وتعالى أعلم (وللجزم علامتان السكون والحذف) فالسكون علامة أصلية نحو لم يضرب زيد فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة

جزمه السكون والحذف ينوب عن السكون نحو لم يضربا ولم يخش زيد فيضربا فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ويخش فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف (فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) المراد بالصحيح الآخر أن لا يكون فى آخره ألف أو واو أو ياء نحو يخشى ويدعو ويرمى مثال

كون لفظ يضرب مبتدأ اشارة الى أنه اسم والاخبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ماعليه المبتدأ وهنا قد يفيد التغاير بين المبتدأ والخبر فالجواب ماقدمنا عند قول المصنف وهى من والى فلتراجع ثمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدأ أى ولذا أخره عن الأصل (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله مجزوم) أى بلم (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء الفصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحا هو حذف الحركة فان قيل حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهى الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والنون أجيب لما كان وضع هذا المتن لتسهيل المبتدى أراد التصريح بالمقصود فان قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحا حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحا كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشىء علامة لنفسه وأنه غير جائز أجيب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنويا أو لفظيا أما الأول فظاهر وأما الثانى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى اذا لم يتصل بآخره شىء يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من نونى النسوة والتوكيد لأن الجازم اذا دخل على مافيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم أو على مافيه نون التوكيد المباشرة فانه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى فى الرفع والمراد بالصحيح الآخر مالم يكن فى آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى ويدعو ويرمى غير صحيح كما سيأتى ﴿تنبيه﴾ واذ تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر نتعرض لأقسام الأفعال فنقول اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتل عند النحويين وعند الصرفيين كيرمى ويدعو ويخشى وصحيح عند النحويين معتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند النحويين صحيح عند الصرفيين كيسلنقى فاما يقوم فهو مجزوم بالسكون لكونه صحيحا عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتى بيانه فى العلامة الثانية ان شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد ويجوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لكون الفتح أخف الحركات والثانى يضم تبعا لعين مضارعه ولذلك لم يجز الضم فى يفر ويمد من أمد لعدم الضم فى العين والثالث يكسر لأن الساكن اذا حرك حرك بالكسر نحو قالت امرأة وقد بينا ذلك مستوفى فى زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب فى الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر الخ) هذه العبارة غير واضحة اذ المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء فى الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحا بل هو سبب كون الفعل صحيحا فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد فى شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر مالم يكن الخ فما واقعة على المضارع اذ الصحيح هو المضارع لا العدم المذكور وان كان الاعراب صحيحا بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون فى آخره) لو أسقط الشارح أثابه الله بالسلامة لفظة فى لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن اثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشىء ظرفا لنفسه فتدبر وانما قال المراد الخ اشارة الى أن الصحيح الآخر ماانتفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وان كان آخره همزة أو حرف علة كيقرأ أو يمد فانه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين قال الحريرى

والواو والياء جميعا والألف * هن حروف الاعتلال المكتنف

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرمى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة فى النفى لا داخلة فى المراد (قوله مثال

الصحيح الخ) مبتدأمضاف الصحيح مضاف اليه وقوله يضرب خبره (قوله فاذا دخل عليه جازم) أشار به الى أنه لوسكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوما بالسكون وهو ماسكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله وأما الحذف) هو لغة الاسقاط والقطع واصطلاحا اسقاط حرف العلة أوالنون للجازم وانما قلنا للجازم احترازا من نحو سندع الزبانية لأن الواو حذفت فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات والأصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى التى هى لام الفعل لالتقاء الساكنين وانما لم تحذف واو الضمير لأنها نائبة عن الفاعل فهى عمدة والعمدة أحق بالاثبات بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتبلون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهى بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم امكان حذفها حينئذ فصار لتبلون فحينئذ علم أن حذف نونه لا للجازم فلم يدخل فى هذا الباب أعنى باب الحذف الذى يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فانه مؤنث لفظا والنون فانه مؤنث معنى (قوله علامة)أى أمارة وهو خبر يكون وفيه مامر (قوله للجزم) أى عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت للمضارع باضافة المعتل الى الآخر ويغتفر وصل أل للمضاف لكونه اسم صفة مع كونها واصلة للمضاف اليه قال ابن مالك ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر

وهذه الاضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على أن اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر قال ابن مالك

وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لايعزل

وهل تفيد الاضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه فى شرح الألفية فراجعه ان شئت (تنبيه) عبر بالمعتل دون المعل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أولم يعل كيدعو ويرمى (قوله لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف (تنبيه)لا يوجد فعل آخره ألف الا منقلبة عن الواو نحو يدعى مبنيا للمجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقا (قوله والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف فأجاب بأن فيه دليلا على ذلك وهو فتح ماقبلها لأن الألف تقتضى فتحة ماقبلها فاذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافيا فى الدلالة (قوله ولم يدع) مثال لما آخره واو (فرع) لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائية فانها مبنية وخرج بكون الواو فى الآخر ما كان فى الوسط وان كان محذوف الآخر كما فى ياء ومنادى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل ياثمى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذو بمعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفا للنصب وياء للجر وخرج بكون ماقبلها ضمة نحو دلو فانه مسكن ماقبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم وجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ماقبلها ثم حذفت كما حذفت فى رام (قوله والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله ولم يرم) مثال لما آخره ياء (تنبيه)مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو مااذا كان أصليا فاذا كان حرف العلة عارضا بأن كان بدلا من همزة مفتوح ماقبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ماقبلها نحو يقرئ مضارع أقرا أومضموم ماقبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال بعد

الصحيح الآخر يضرب فاذا دخل عليه جازم يكون مجزوما بالسكون نحو لم يضرب زيد (وأما الحذف فيكو علامة للجزم فى الفعل المضارع المعتل الآخر) نحو لم يخش زيد فيخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون والفتحة قبلها دليل عليها وزيد فاعل ولم يدع زيد فيدع فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون والضمة قبلها دليل عليها وزيد فاعل مرفوع ولم يرم زيد فيرم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وزيد فاعل

دخول الجازم فهو ابدال قياسى لسكون الهمزة ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ماقبلها
قياسى ويمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى
كانت موجودة قبل الابدال وان كان الابدال قبله فهو ابدال شاذ لسكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ
مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر فى
كلامهم وعليه الأكثرون وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ماذكره ابن عصفور وذهب غيره الى أن
الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اه
توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدنوشرى الاعراب حينئذ
مقدر لكن هل يقال ان السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفا مثلا قال يس والاظهر الأول بل
لاوجه للثانى اه قال الفقير بل الوجه للثانى نظرا الى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفى الأفعال) معطوف
على قوله فى الفعل المضارع وقوله التى اسم موصول نعت له ورفعها مبتدأ بثبات جار ومجرور خبر المبتدأ
والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هى الأفعال الخمسة) اشارة الى أنها هى المرادة للمصنف
وفى بعض نسخ المتن اثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف
بالنصب لأنه خبر تكون واسمها عائد الى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين
(قوله حذف النون) أى نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أى فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله
ولم يضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثانى بالمثناة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك)
جار ومجرور متعلق بمجزومان الى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أى نيابة عن السكون
(قوله والواو فاعل) أى فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو
مجزوم (خاتمة) حاصل ماذكر فى هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض
ثلاثة وللجزم اثنتين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهى الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة
للخفض والسكون للجزم وباقى العلامات فروع الألف فى المثنى رفعا وفى الأسماء الخمسة نصبا والواو فى الأسماء
الخمسة رفعا وفى جمع المذكر السالم رفعا والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم نصبا وجرا وفى الأسماء الخمسة جرا
والفتحة فيما لاينصرف جرا والكسرة فى جمع المؤنث السالم نصبا والنون فى الأفعال الخمسة رفعا والحذف
فى الفعل نصبا وجزما لكنها فى الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها
من آخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفها نصبا وجزما ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة
والمثنى والجمع والأفعال الخمسة ومالاينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع المعتل الآخر وتسمى
عندهم أبواب النيابة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على
تلك المعانى المخصوصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة وقدمضى شرحنا فى باب
معرفة علامات الاعراب مبسوطا وجىء بها للفصل لما بعدها عما قبلها وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل
ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره
اقرأ فصل لكن الرسم لايساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربيعة لأنهم يقفون على الاسم
المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة
المرفوع والمجرور وقد تكلم النبى ﷺ مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال
لاوتران فى ليلة وسيأتى أنى أذكره ان شاء الله تعالى فى هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك

وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم فى باب الاعراب قال الشنوانى قيل ان هذا ان ذكر بعده مايتعلق به والافهو مبنى فيقرأ ساكنا

(وفى الأفعال التى رفعها بثبات النون) هى الأفعال الخمسة يعنى أن علامة الجزم فيها تكون حذف النون نحو لم يضربا ولم تضربا فهما مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والالف فاعل ولم يضربوا ولم تضربوا كذلك مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والواو فاعل ولم تضربى مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ هذا الفصل يذكر فيه جميع ماتقدم

كهذا الفصل فى عبارة المصنف وفيه نظر لأن المقتضى للبناء هنا ليس الاعدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لأن التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه اه ﴿تنبيه﴾ الفصل مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها بالتميز ها عنهما وعلى الثانى مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسى والا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلى فلا حاجة الى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اه من بعض الحواشى (قوله فى الباب السابق) أى من أول باب معرفة علامات الاعراب الى هنا (قوله لكنه) استدراك عما يوهم التكرار وأنه معيب فكأن قائلا يقول اذا ذكر المصنف ما فى الباب السابق فما مراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الايهام بقوله لكنه والهاء عائد للماتن وهو اسم لكن وقوله فى الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل للماتن ومفعول عائد لجميع ما تقدم (قوله والقصد) أى قصد المصنف وقوله ذكره أى جميع ما تقدم فى الباب السابق وقوله هنا أى فى هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واخترعه من عند نفسه فكأنه قال ان المصنف لا يخترع ذلك وانما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم (قوله يذكرون الكلام أولا مفصلا) أى لاستيفائه الأحكام من الشىء (قوله ثم يذكرونه مجملا) أى ان عادتهم أنهم يذكرون الشىء أولا مفصلا لاستيفائه الاحكام منه ثم ثانيا مجملا لسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم ان ذكر الشىء مجملا ثم مفصلا أوقع فى النفس لأن هذا فى حق المنتهى اه عبد المعطى (قوله تمرينا) مفعول مطلق لقوله والقصد ذكره هنا مجملا على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين اذ قوله تمرينا من تتمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوده فيما يعلمه من قولهم مرن على كذا مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه ولذلك كان ﷺ يكرر الحديث مرة بعد أخرى كى يفهم عنه (قوله للمبتدىء) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتدأ يبتدىء ويجوز أخذه من ابتدا بلا همز فيكون بالياء عبد المعطى (قوله كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدى أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فانهم يذكرون الشىء أولا مجملا ثم يذكرونه مفصلا وهذا أوقع فى النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتى أنه جرى على عادة المتأخرين فى باب المرفوع والمنصوب والمخفوض لأنه ذكر المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات اجمالا ثم ذكرها تفصيلا فلله دره حيث شرب من الكأسين (قوله المعربات قسمان) المعربات مبتدأ وقسمان خبره واستشكل بأن المعربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون قائمان وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن فى الكلام مضافا محذوفا وذلك المحذوف اما يقدر قبل المبتدأ فتقدره مثنى والتقدير نوعا المعربات قسمان وان قدرته قبل الخبر فتقدره جمعا والتقدير المعربات ذوات قسمين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه والثانى أن الألف واللام للجنس واذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والمتعدد ويجاب أيضا بأن محل وجوب المطابقة اذا لم يكن المثنى فى معنى الجمع كقوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون وهنا كذلك ومنه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعا لأنه لو طابق لقيل فى غير التنزيل اقتتلا اه عبد المعطى (قوله أيضا المعربات) أى جنس المعربات من حيث هى هى لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يلزم تقسيم الشىء الى نفسه والى غيره حينئذ وكونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثالثا لعثروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقا من الشهود أو من الجلاء اللذين فى قول زهير

فان الحق مقطعه ثلاث ❊ يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثانى للنفس أوقع (قوله قسم) بدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أى

فى الباب السابق لكنه فى الباب السابق ذكره مفصلا والقصد ذكره هنا مجملا وهذه عادة المتقدمين يذكرون الكلام أولا مفصلا ثم يذكرونه مجملا تمرينا للمبتدىء فيكون كالجمع عند الحساب (المعربات قسمان قسم

قسم منها وهو المسوغ لكون المبتدأ نكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء للمجهول وهو نائب فاعله نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بيعرب أى يعرب بالحركات وجودا وعدما ﴿تنبيه﴾ قال الرازى اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها فى النقصان الا هذه الحركات وأيضا ان هذه الحركات اذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فعلم أن هذه الحركات ليست الا أوائل تلك الحروف اه (قوله يعنى بذلك) هكذا بتذكير الاشارة والأولى أن يؤنثها عائدة الى الحركات ويمكن أن يجاب بأنها راجعة الى القسم فكان فى كلامه حذف والتقدير يعنى بذلك القسم المعرب بالحركات المعرب بالضمة والفتحة الخ وتحقيق المقام مر عند قول المصنف فللاسماء من ذلك عن العلامة الشنوانى فلتراجع ثمة (قوله الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعنى وان كان الأصل على ماقدرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون) لاحاجة اليه مع قولنا ان المراد بالحركات وجودا وعدما اللهم الا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتم المراد بقوله ويلحق بها السكون وحينئذ فلا اعتراض على شارحنا أبقاه الله بالسلامة بل ماذكره هو المتعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له اعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن له اذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليتفطن قال عبد المعطى وقوله المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن المعربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات مايعم وجودها وعدمها وبقوله وقسم يعرب بالحروف مايعم وجودها وعدمها والجزم بالحذف عدم الحرف الذى كان قبل وجود الجازم وكذا النصب بالحذف كما فى الأفعال الخمسة اه (قوله وقسم يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدما كما تقدم وقسم معطوف على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوغ لكون المبتدا نكرة ذكره فى معرض التقسيم (قوله يعنى بها) أنث هنا الضمير لكونه عائدا الى الحروف خلاف ماصنع فى الذى تقدم وقد تكلمنا فيه فلتراجع ثمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعنى وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها الحذف) أى حذف حرف العلة أو حذف النون لكن لا حاجة الى ذكره لكونه عدما وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا وعدما ويجاب عنه بما أجبنا عنه فى الحركات (قوله فالذى يعرب) الفاء فاء الفصيحة والذى اسم موصول مبتدأ محله رفع وقوله يعرب بالبناء للمجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لاموضع لها من الاعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها له يقول ان الاعراب لفظى والمصنف يقول انه معنوى فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذى يعرب ويعلم اعرابه بالحركات وقد مر لنا فى مواضع شتى معترضا على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولاجرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء فى مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحينئذ فالاولى لمن تمذهب بمذهب القائل ان الاعراب لفظى أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع ورفعه كذا ولمن تمذهب بمذهب القائل ان الاعراب معنوى كالمصنف أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا وقد نبهنا على كلام شارحنا فى مواطن كثيرة فان كلامه يحتمل المذهبين وأنه لاينبغى على من قصده تمرين المبتدى وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب أولفظ أنواع زائد للتأكيد وللمبادرة الى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الافراد لأن الافراد أكثر من ذلك بل لاتنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اه أبو النجا (قوله فى الاسم المفرد) أى مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفا أو غير منصرف ذاتا

يعرب بالحركات) يعنى بذلك الضمة والفتحة والكسرة ويلحق بها السكون) وقسم يعرب بالحروف (يعنى بها الواو والألف والياء والنون ويلحق بها الحذف فالذى يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد

أوصفة علماشخصيا أوجنسيا مرتجلا أومنقولا أوغيرعلم كما مر فى الرفع وسواء فى ذلك ظاهر الاعراب كزيد أومقدره للتعذر كالفتى أوللثقل كالقاضى أوللتناسب كغلامى أو للحكاية كيزيد حيث ضم الدال فى جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علما منقولا شخصيا وكون اعرابه ظاهرا الاماألحق من الاسم المفرد بالمثنى ككلا وكلتافانه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى فى اعرابه انأضيف لمضمر وسيأتى (قوله وجمع التكسير) مر تعريفه فى أول الباب وسواء فى ذلك ظاهر الاعراب أومقدره منصرفا أوغير منصرف والمقدر للتعذر أوللاستثقال أوللمناسبة كمامر فى الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجوارى فى الممنوع من الصرف والموالى فى المقدر للاستثقال وغلمانى فى المقدر للمناسبة ويستثنى من ذلك نحوسنون وبابه وأرضون بفتح الراء فانه وان كان جمع تكسير فى الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم فى اعرابه ولذا أشار ابن مالك الى أنه شاذ وسيأتى (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت لجمع ويجوز قراءته بالجر للجوار على ماتقدم سواء كان فى ذلك علما نحو عرفات وبركات أوصفة كالمسلمات والمؤمنات أوكان محمولا عليه كاولات أو ماسمى به كالذى مثلنا وقد تقدم بحث ماجمع بألف وتاء مزيدتين (قوله كالهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا فى أول الباب لدخولهما فى قوله الاسم المفرد لأن لفظهما لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شىء) أى مما يوجب بناءه أوينقل اعرابه من الحركات الى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة فى ليسجنن وليكونا ونون النسوة نحو الوالدات يرضعن والثانى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان وتقومان ويقومون وتقومون وتقومين فهذه كلها لاتدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات اذ الأول مبنى على خلاف والثانى معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لايختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو ويخشى ويرمى وهو داخل فى قول شارحنا نحو اذهو لايفيد كون ماذكر مختصا فيما مثل به (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى اذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها مايشمله وانما كان من الكل المجموعى لامكان التخلف عن الحكم المذكور فى بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر المذكور فيكون من الكل المجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع مالم يستثن فيكون من الكل الجميعى لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ماتخلف تحتها وماذكرناه هو المعنى عند المنطقيين بالكل والكلية قال فى السلم

الكل حكمناه على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكما * فانه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعى المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجميعى المعبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعى الحكم فيه على كل مجموع الافراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجميعى الحكم فيه على كل فرد فرد مثل كل رجل يشبعه رغيفان أى غالبا قال الشيخ الشنوانى ويصح أن يراد الجميعى ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح يعنى الشيخ خالدا لأن المصنف قد استثنى ماتخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ (قوله ترفع بالضمة) أى ترفع وتعلم بالضمة أوترفع ويعلم رفعه بها ولايجوز أن تكون الباء للتصوير لأن جاعلها له انما يقول ان الاعراب لفظى والمؤلف يقول انه معنوى وقد تقدم مبسوطا فلا تغفل وأنث الفعل مع كونه خبر الكل لاكتساب التأنيث من المضاف اليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازنى أنه قال الجزم ليس باعراب قال ابن هشام وليس بشىء (قوله وسيأتى يستثنى) الوو للاستئناف وسيأتى فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتى والعامل فيه الفعل قال ابن مالك

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

كزيد (وجمع التكسير) كالرجال (وجمع المؤنث السالم) كالهندات (والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء) نحو يضرب (وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون) وسيأتى يستثنى

من ذلك جمع المؤنث فى حالة النصب والاسم الذى لاينصرف فى حالة الجر والفعل المضارع المعتل الآخر فى حالة الجزم فمثال الرفع لما ذكره يضرب زيد والرجال والمسلمات فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والرجال والمسلمات كل منهما فاعل مرفوع بالضمة ومثال النصب لن أضرب زيدا والرجال فأضرب فعل مضارع منصوب بلن والفاعل مستتر تقديره أنا وزيدا والرجال كل منهما مفعول منصوب بالفتحة ومثال الخفض مررت بزيد والرجال والمسلمات فكل منها مجرور بالباء وجره بالكسرة (وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة)

(قوله من ذلك) أى مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيدا والرجال) مبتدآن مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدا الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائد للثلاثة (قوله وجر بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة ﴿تنبيه﴾ الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه فى مقام التعليم واذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهودها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجمونى اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع الضمة اذ هو غير موجود فيما يعرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف اليه وهو بالمد غير مصروف جمع شىء أو اسم جمع والراجح فى تصريفه أن أصله شيآء على وزن حمراء فنقلت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فمنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال

أشياء لفعاء فى وزن وقد قلبوا * لامالها وهى قبل القلب شيآء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا لوجه الرد ايماء
أو أشيئاء وحذف اللام من ثقل * وشيىء أصل شىء وهى آراء
وأصل أسماء اسما وأكمثل كسا * فاصرفه حتما ولا تغررك أسماء
واحفظ وقل للذى يبغى العلا سفها * حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

وقوله وأصل أسماء اسما وجواب عن سؤال مقدر تقديره لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهما فى الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت مامر فقلت

واختلفوا فى وزن أشياء على * خمسة أقوال وكلا اقبلا
فقيل ذا اسم جمع شى فالأصل * شيآء حدا فاعتراه النقل
بذاك سيبويه والخليل * والمازنى كذا سواهم قالوا
والثان للفراء كان عرفا * جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشيئاء ثم اعتلا * بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شى كفلس جعلا * الجمع للاخفش مثل أفعلا
وقيل كالأبيات للكسائى * كذا أبو حاتم هذا نائى
اذ فقد المانع للصرف وقيل * الأصل اشيئاء جمع كعقيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين فخرج بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية منقلبة من الياء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وما سمى به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم فى غير ما موضع ﴿تنبيه﴾ هل ذوات التى هو كاللائى معربة اعراب هذا الجمع فيه حكايتان فبعضهم قال هى مضمومة مطلقا أى رفعا ونصبا وجرا كما فى التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكى أبو جعفر النحاس الحلبى اعرابه اعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسر قاله فى التصريح (قوله ينصب بالكسرة)

من العجيب ماحكاه صلاح الدين الصفدى فى شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم الملوك أبيات قال فاذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضى الله عنهما * ومابتاوألف قد جمعا * البيت فأقول لهم الشيخ قال وماجمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنها فى المفرد أصل فيقولون وكذلك مسلمة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية فى مسلمة حذفت فى الجمع لأن أصله مسلمتات فاستثقل الجمع بين علامتى التأنيث فحذفت الأولى اه كلامه ولعمرى لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطؤهم فمن وجهين الأول أنهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة فى حال النصب مستدلين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بتا متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها فى كتبت بالقلم ولاشك أن قضاة وأبياتا انما حصلت جمعيتهما بالصيغة لأنهما جمعا تكسير ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فان الجمع انما هو بالألف والتاء الثانى دعواهم أن التاء فى مسلمة أصلية نظيرها فى بيت وذلك مما يضحك منه فان الأصلى عندهم ماكان فى مقابلة الفاء أو العين أو اللام والتاء فى بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء فى مسلمة فهى زائدة للتأنيث ليست فى مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا المحل ويتلقنه فى أول تعلمه لعلامات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح اطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطؤه هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء فى مسلمة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأله سبحانه أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لايحوجه الى الوقيعة فى مثل الصلاح الصفدى من التخطئة اذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ماألحق به نحو قوله تعالى وان كن أولات حمل فان حرف شرط جازم يجزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمه وأولات خبره منصوب بالكسرة ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع فى الكلمة علامتا تأنيث فان كانتا من جنس واحد حذفت احداهما مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمتات كما مر وان كانتا من غير جنس واحد فان كانتا فى الفعل حذفت احداهما للثقل كما فى ضربن أصله ضربتن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وان كانتا فى الاسم أبقيتا نحو حبليات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه اذ هو صرح به فى المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع ثمة (قوله والاسم الذى لاينصرف) أى مايصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لانفسه أى لفظ الاسم الذى لاينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد مالم يضف ولم يتل أل فان كان مضافا أو تلا أل لم يخرج عن قضية الكل وقد مر فى الخفض من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذى اسم موصول صفة للاسم وجملة لاينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أى لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل فى الفرعية ومخالفا له فى كونه اسما فى ذاته والأصل فى الفعل البناء كما سيأتى فى باب الافعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى اعرابه من أكثر الوجوه ويمنع من اعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين مايليق به فمنع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فاذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه مادل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نحو مررت بأحمد) مر فعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم

نحو خلق الله السموات فلفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة والسموات مفعول منصوب بالكسرة (والاسم الذى لاينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت بأحمد

(والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم فالأول مجزوم بحذف الألف والثانى بحذف الواو والثالث بحذف الياء (والذى يعرب بالحروف) أعنى الواو والألف

لاينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ﴿فائدة﴾ ألغز الحريرى فى مقاماته فى لفظة صيارفة فقال * أية هاء اذا التحقت أماطت الثقل * وأطلقت المعتقل * فقال فى شرحها هى الهاء اللاحقة للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصياقلة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد أصارته الى مثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية فخف بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كنى فى هذه الاحجية عمالا ينصرف بالمعتقل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله جمع المؤنث السالم والمراد مايصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى لا نفسه لأن لفظ الفعل المضارع لايخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يجزم بالحذف (قوله المعتل الآخر) ان قيل لاحاجة الى تقييد المعتل بكونه الآخر فلا فائدة له اذ المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لاما نحو يدعو ويدعى مبنيا للمجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائدا عن الأصل نحو يسلنقى ويسرندى ويغرندى والتعميم اصطلاح صرفى كما بينا فى الذى تقدم أجيب بانا نسلم ماذكر ونمنع دعوى عدم الفائدة اذ فيما ذكره فائدة أى فائدة وهى أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يجزم بحذف آخره) أى وكان حقه أن يجزم بالسكون اذ هو بقطع النظر عن الاخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى الألف فى حالة النصب وعلل ذلك بأن الاعراب فى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيه فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة اه تصريح (خاتمة) قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله

وتضحك منى شيخة عبشمية * كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله ألم يأتيك والأنباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فقيل ضرورة وعليه فجزم الفعل باسقاط حرف علة مقدر منع من ظهور السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى ترو ترض فنشأت ألف على حد

أخوك أخو مكاشرة وضحك * فحياك الاله فكيف أنتا

وأشبعت الكسرة فى يأتك فنشأت ياء والضمة فى تهج فنشأت واو وقال فى التوضيح وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر فى قراءة قنبل فقيل من موصولة وتسكين يصبر ا مالتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة واما على أنه وصل بنية وقف واما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها اه كذا فى شرح الشذور (قوله لم يخش) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء (قوله فالأول) أى لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها (قوله والثانى) أى لفظ يدع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أى لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها (قوله والذى يعرب بالحروف) الذى اسم موصول معطوف على قوله فالذى يعرب بالحركات وهو مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره (قوله أعنى الواو) وهو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم حالة الرفع والألف فى التثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء فى التثنية والجمع حالتى النصب

والجر والأسماء الخمسة حالة الجر كما ستأتى (قوله ويلحق بها النون) أى اثباتا وحذفا فالأول فى الأفعال الخمسة حالة الرفع والثانى فيها حالتى النصب والجزم (تنبيه) لا معنى لالحاق النون بالحروف الثلاثة اذ هى من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر مايعرب بالحروف على الاطلاق أعنى سواء كان اسما أو فعلا وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة اسقاط قوله يلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرنى من أثق به أن النسخة التى بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود فى قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لاضافته الى مذكر كما أسلفنا (قوله التثنية) أى سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران فان قيل ما الحكمة فى جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل فى الجمع حيث فرق فيه بين صيغتى جمع من يعقل ومالا يعقل أجيب بأن المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان مايعقل ومالا يعقل واحدا فى المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع اهـ يس على التصريح (قوله يعنى المثنى) لما كانت التثنية غير مرادة هنا اذ هى فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلا عن كونه معربا بالحرف أجاب الشارح بأن المراد المثنى ويجاب عن المصنف بأنه لما كثر فى كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق لاجرم كانت التثنية بمعنى المثنى وقدمر فى غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أى على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتى رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ماقبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء ورد الاعراب بأن لا يكون الا آخرا اهـ عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ماتقدم فى غير ماموضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله التثنية والمراد ما تصدق عليه لا هى نفسها وانما كانت هذه الاسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا أنها أقوى منها فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون فى المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع فى أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفى استلزام كل منهما ذاتا فالأخ للاخ والأب للابن وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسبة نحو ابنى وبنوى فكأن لامها ليست حرف علة وخصوا ماذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بافراد اهـ شنوانى وهذا يخالف ماسننقل فيما بعد عن الأشمونى (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا (قوله وهى يفعلان) يفعلان وماعطف عليه خبر هى مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته فى تركيب غير هذا أى هذه الالفاظ التى يقاس عليها ماوازنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أى وهى قولك يفعلان الخ فافهم اهـ حامدى على الكفراوى (قوله بالمثناة تحت) أى بالياء المثناة تحت وهو لمذكرين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلان) وهو لمؤنث سواء كان حقيقيا أو مجازيا وسواء كان الألف اسما كما فى أنتما تفعلان أو حرفا كما فى تفعلان الهندان ﴿فائدة﴾ اذا قلت هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبى العافية تلميذ الأعلم

والياء ويلحق بها النون (أربعة أنواع التثنية) يعنى المثنى (وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة وهى يفعلان) بالمثناة تحت (وتفعلان) بالمثناة فوق (ويفعلون) بالمثناة تحت (وتفعلون) بالمثناة فوق (وتفعلين) بالمثناة فوق لا غير

(فأما التثنية فترفع بالألف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء) نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو)

وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى صبان على الأشمونى (قوله فأما التثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم فى الأسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب أن حق اعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التى هى من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوى فى نونيته

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

اه (قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله وتنصب وتخفض بالياء) أى نيابة عن الفتحة والكسرة (تنبيه) فى المثنى وما ألحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولو سمى بالمثنى ففى اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز اعرابه بالحركات والاشهيبابان السنتان اللتان ليس فيهما مطر تثنية اشهيباب انتهى أشمونى بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله وأما جمع المذكر السالم) أى ما يصدق عليه لا هو نفسه اذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كما هو ظاهر والسالم بالرفع (قوله فيرفع بالواو) أى المضموم ما قبلها ولو تقديرا فى نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفيون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفاون فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو والواو التى هى علامة الرفع فحذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك فى الرفع فليراجع ثمة (قوله وينصب ويخفض بالياء) بالياء متعلق بيخفض لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر فى ينصب مثله أو متعلق بينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر فى يخفض مثله وكذا يقال فيما قبله قال ابن مالك

ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره

(خاتمة) اذا سمى بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كغسلين بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب الممنوع من الصرف مع الواو فى الاحوال الثلاثة والاعراب على النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو فى الأحوال الثلاثة والنون مفتوحة فى الأحوال الثلاث وهذه الأوجه مرتبة فى القوة كما ذكرنا ومحل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والا تعين الوجه الأول كاشهيبابين اسم للسنين التى لا مطر فيها اه عبادة (قوله أما الأسماء الخمسة) أى على المشهور باسقاط الهن ولكون الهن غير مشهور لم يطلع عليه الفراء ولا الزجاجى فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء وأنكر الفراء جواز الاتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد مر فى الرفع (قوله فترفع بالواو الخ) قال الأشمونى انما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى و المجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين

نحو جاء أبوك (وتنصب بالألف) نحو رأيت أباك (وتخفض بالياء) نحو مررت بأبيك (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين (وتنصب وتجزم بحذفها) نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا ولن تضربى ولم تضربى والله سبحانه وتعالى أعلم

المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفة وانما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وانما اختيرت هذه الأحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اه بزيادة من الصبان وقد مر هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبو زيد وأخوه وحموها وفوه وذو مال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر ان أباها ليست ألفه علامة النصب اعتبارا بلغته (قوله نحو رأيت أباك) أى وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علما لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله فترفع بالنون) أى بثبوتها كما عبر به هناك فى المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الاعراب فيحمل ما هنا على ما هناك اذ هو الظاهر بمراده قال يس قال الدنوشرى وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * شعرك بالعنبر والمسك الذكى وانما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووى فى كتاب له سماه رءوس المسائل انتهى وقال المصنف يعنى ابن هاشم فى الحواشى وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله واما ترين واما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تأمرونى فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أى بناء على أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أى فكلها مرفوع بالنون نيابة عن الضمة والألف فى الأول والثانى فاعل والواو فى الثالث والرابع فاعل والياء فى الخامس فاعل ان جعلناها أسماء وان جعلناها حروفا فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا فى الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلتراجع ثمة ان شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أى بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع فان قيل قوله تعالى الا أن يعفون أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصل بها واو الجماعة تنصب بحذف النون أجيب بأن الواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع والفعل معها مبنى على السكون نظير يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن تضربا ولم تضر با مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مثناة فوق وقوله ولن يضربوا ولم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مثناة تحت وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال لدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مثناة فوق وقوله ولن تضربى ولم تضربى مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم ﴿تنبيه﴾ ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلامة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك

وعلامة

وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك اه عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الأفعال ﴾

أى هذ باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وانما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ اذا قلنا ان التعريف يفاد بالمثال وقد تسامحوا بذلك وقد فعل ابن مالك فى ألفيته حيث قال فى باب المبتدا * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله فى الكافية فى ذلك الباب أيضا

مبتدأ مرفوع معنى ذو جبر * أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندى أنه غير حد لاخلاله عن شروطه لا تام ولا ناقص وانما قلنا الاصطلاحية لاخراجها اذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين الأول أن المتن قسمها الى ثلاثة والأفعال اللغوية لا تنحصر والثانى أن كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم فأل فيه للعهد الذهنى وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله أفعالهم ثلاثة لا رابع * ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح فى الكلام حيث قال (كلامهم لفظ مفيد مسند) وقدم الأفعال خلاف ما تقدم فى صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم وأيضا قدم الأفعال هنا لأنها عاملة فى الفاعل ونائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتميز أى فى الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم فقدم وضعا وليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة الى الأسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدمين كالزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها اذ هى لا تنحصر فى ألف فضلا عن كونها منحصرة فى ثلاثة بحسب زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الاضمار الذى هو مقتضى الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفى فى دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر المبتدا وانما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لأن الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الأخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى له ما بين أيدينا يعنى المستقبل وما خلفنا يعنى الماضى وما بين ذلك يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى

﴿ فائدة ﴾ الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كما هنا ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم مختص بالأسماء وقسم مختص بالأفعال ومنها أن للاسم ثلاثة رفعا ونصبا وجرا ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر بثلاثة بالحرف وبالاضافة وبالتبعية ومنها أن معنى المفرد فى باب الاعراب غير ما فى باب المبتدا والخبر وما فى باب لا والمنادى ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات ما قاله الشيخ اسحاق السمارانى رحمه الله تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفرع عليه والمفعول منصوب والمنصوب مفرع عليه والمضاف اليه مجرور والمجرور مفرع عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أى عند جمهور البصريين واثنان عند الكوفيين والأخفش باسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى فى أوله تاء الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة قال فى المغنى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد وأن الأصل ليقم وليقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهى ولم يدل

(باب الأفعال الأفعال ثلاثة

عليه الا بالحرف ولأن الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اعر واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فتبع البصريين فى التوضيح والقطر والشذور وتبعهم المصنف فى هذا الكتاب وسنبين ان شاء الله تعالى فى مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبرا لمبتدا محذوف والتقدير أحدها ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وانما قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال انما قولنا لشىء اذا أردناه أن نقول له كن (قوله وهو) أى الماضى خصوصا لأن الشارح حد لخصوص الماضى كما سيحد لخصوص المضارع والأمر (قوله ما دل على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرج به المضارع والأمر وان جعلنا ما واقعة على الكلمة فالحد غير تام اذ نقول ان ما الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أول أخرج به نحو زيد وعمرو وبكر ويدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرج به الأمر والمضارع ودخل نحو رب العالمين وغيره من اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كما فعل فى تعريف الفعل فى صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أى مضى زمنه بأن كان قبل زمان التلفظ به لا على وجه الحكاية فلا يعترض بنحو خرجت فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت ماض وان لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به اذ الأمسية ما بعد الغد صار غدا لأنك حاك ويخرج أيضا نحو أخرج فى قولك اليوم قال زيد أول من أمس أخرج غدا فأخرج غير ماض وان دل هنا على زمان قبل زمان تلفظك اذ غدوية أول من أمس صار أمس لأنك حاك ﴿تنبيه﴾ قال الرضى وأكثر ما يستعمل فى الانشاء الايقاعى من أمثلة الفعل هو الماضى نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائى وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه وأما بعت الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اه (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أى أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث أى تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما كما مر فى صدر الكتاب فان قيل كثير من الفعل الماضى لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب نحو ما أحسن هندا وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع الى ما وهى بمعنى شىء عظيم وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهى لا تغير وأما خلا وعدا وحاشا فسيأتى ان شاء الله تعالى فى باب الاستثناء والعبرة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البجائى فى شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء

ماض) وهو ما دل على حدث مضى وانقضى وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضرب

تقول فيه ضربت (ومضارع) وهو مادل على حدث يقبل الحال والاستقبال

أيضافيقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله أيضا وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضى اذبه يستدل على ماضوية نعم وبئس وعسى وليس لقبولها التاء قال الشاعر نعمت جزاء المتقين الجنه * دار الأمانى والمنى والمنه

واستدل بعضهم بحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وهو منتقض بقول بعضهم ان الاكثر فى كتب الحديث فبهاء ونعمة فالبهاء بفتح الباء الحسن وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وعست هند أن تفلح وليست بمفلحة وخالف فى نعم وبئس أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا انهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ماهى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير وقول الشاعر

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب فى عسى والفارسى فى ليس لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولدلالتهما على معنى فى غيرهما وهو الرجاء والنفى وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولد ان الجار داخل على محذوف تقديره ماهى بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بئس العير كذلك أى نعم السير على عير مقول فيه بئس العير ويجعل نعم فى النظم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين بمنع دعوى عدم دلالتهما على الحدث والزمان ولو سلم فهو عارض وبأن توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى الجمود فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله تقول فيه) أى فى ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به الى أن المراد بالقبول صلاحيته لا القبول بالفعل كما نبهنا فيما هناك فى صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسمى مضارعا لمشابهته الاسم لأنه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنه انما شابهه فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتى بسطه ان شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع خاصة لأنه حد الماضى بحد وبحد الأمر بحد (قوله مادل على حدث) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو أقوى لأنه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا قرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلا تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف فى كونه زمانا بل هو ماعلى جنبتى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول ان يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال اه وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل فى زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت عن مضارعيته لأنه وان دل على معنى فى المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحو لم يضرب فان لم تصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سمى قلبا كما مر لأن دلالته

على الزمان الماضى عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعيته ﴿تنبيه﴾ علمت مما تقرر أن الفعل اما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس واما ماض لفظا لا معنى نحو ان قام زيد قام عمرو وماض معنى لا لفظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو ان قمت (قوله وعلامته أن يقبل السين وسوف) أخذ هذا من قوله فى صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع (قوله ولم) معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك فى ألفيته والمتأخرون منهم الشيخ خالد فى المتن فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يمتنع بحسب اللغة ولا خفاء فى امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن مادخلت عليه لم مضارع (قوله نحو يضرب) أى فانه فعل ولو كان مع خلوه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته ومما قدمنا (قوله سيضرب وسوف يضرب) تخصص المضارع بهما للاستقلال اذ هما ينقصان الاحتمال (قوله ولم تضرب) لم حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى المضارع وتجزمه وتصير معناه ماضيا فحينئذ ارتفع احتمال الحال والاستقبال (قوله وأمر) معطوف على قوله ماض وهو لغة نقيض النهى وجمعه أوامر واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله وهو مادل على حدث) الأولى أن يقول هو مادل على طلب حدث كما هو شأن الحدود وان صرح به فى قوله ويدل على الطلب (قوله على حدث فى المستقبل) أى اذ المقصود منه حصول مالم يحصل نحو ابن لى البيت أودوام ماحصل نحو يأيها النبى اتق الله لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبله والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان وهذا ما فهمه الفقير وقد مر بعض ما يتعلق بهذا فى صدر الكتاب عند تقسيم الكلام (قوله فى المستقبل) أى فزمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه لأن المقصود به مامر وأما باعتبار كون الأمر انشاء فله زمان حالى بناء على أن الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود قال يس رحمه الله تعالى ان من الانشاء ماحدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائى نحو بعت واشتريت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائى وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول واثبات الحال للافعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب فى أصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ (قوله وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) انما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقبل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذكر نون التوكيد للاختصار اذ هى مشروطة بما قدمنا هناك (قوله ويدل على الطلب) أى بحسب الوضع بصيغته وان استعملت تلك الصيغة فى نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به فى صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالته على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ اذ ليست دلالته بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله والمطلقات يتربصن وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيد الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقم وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالته ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودراك بمعنى انزل وأدرك فى الحرب وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلا بمعنى انته وان دل بالوضع الا أنه لا يقبل ماذكر على أنه منع دلالته على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا الا أنه لا يقبل الياء وان دل على الطلب ولا يخفى

وعلامته أن يقبل السين وسوف ولم نحو يضرب تقول فيه سيضرب وسوف يضرب ولم يضرب (وأمر) وهو ما دل على حدث فى المستقبل وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ويدل على الطلب

نحو اضرب تقول فيه اضربى (نحو ضرب ويضرب واضرب) الأول للماضى والثانى للمضارع والثالث للامر (فالماضى مفتوح الآخر أبدا) يعنى أنه مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب أو تقديرا للتعذر نحو رمى ويقدرفيه الفتح أيضا اذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربنا ويكون ظهور الفتح متعذرا كراهة توالى أربع متحركات

عليك أن نحو نزال ودراكوكلا وضربازيداخارجة أيضا بتفسير مافى قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة مادل بالفعل (قوله نحو اضرب) أى فانه أمرلدلالته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة (قوله تقول فيه اضربى)فيه مامر ﴿تنبيه﴾ من الأمر هلم فى لغة تميم اذا ألحقوا بها الضمائر تقول هلمى يا هند فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لايختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا ولامدخل لكلام العلماء فيه اذهم يقولون هوعلى الأول فعل وعلى الثانى اسم ومنه هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام فى الأصح لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى خلافا للزمخشرى (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلانه الأصل فى الأفعال وماجاء على أصله لايسأل عن سببه وأما قولنا ان الاعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال فلان الاعراب انما يجىء لبيان المعانى المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة ولولا الاعراب لالتبست تلك المعانى فان قيل مقتضى ماذكر أن الاعراب أصل المضارع من الأفعال أيضا بجريان تعاقب المعانى فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فالتبست المعانى فيه لولا الاعراب التباسها فى الأسماء أجيب بأن الاعراب فى المضارع غير متعين لبيان المعانى لامكان الاستغناء عن الاعراب بوضع اسم مكانه فى المرفوع والمنصوب وبظهور لافى المجزوم تقول لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن ولاتأكل السمك شاربا اللبن ولاتأكل السمك ولك شرب اللبن وليس للاسم مايغنيه عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه لاتحصل الابلفظه وسيأتى فى اعراب المضارع باقى بحثه وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة مافى وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلماشابه الاسم استحق أن يبعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب الى أصل الاعراب وهو الحركة فبنى على الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان فى مثل شرف ولو بنى على الكسر لاجتمع كسرتان فى مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله أبدا) ظرف زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وانما المراد فى جميع الأحوال قاله عبد المعطى وأشار به الى أنه مبنى على الفتح فى جميع الأحوال وان اتصل بما يأتى ومن المبنى على الفتح ضربا على الأصح قاله الشنوانى فان قيل الفتحة انما وجدت بجلب الألف اياها لأنها تقتضى فتحة ماقبلها فلم يقدر الفتح على آخره أجيب بأن تقدير ماوجد غير مألوف تأمل ويمكن أن يجاب هنا بماقررناه فى باب الاعراب عند الكلام على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح) أشار به الى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لافتح اعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وقدمر فى مواطن كثيرة (قوله نحو ضرب) منه ضربا وتقدم آنفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لاثانى له اذ الفعل الماضى الخالى عن شىء مماسيذكره الشارح لايكون الاظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر ولايوجد مايقدر للثقل (قوله اذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشنوانى وفى حاشية الحفيد على التوضيح واعلم أنهم اختلفوا فيما بنى عليه الماضى على أقوال فمنهم من قال انه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما اذا أسند الى الواو وعلى السكون اذا أسند الى الضمير المرفوع أو على الفتح فى جميع الأحوال وهو ماذهب اليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ماذهب اليه المصنف فى شرح الشذور انتهى وقوله متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب كضربنا وبالمتحرك الساكن ماعدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على مامر آنفا (قوله نحو ضربت) بتثليث التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف ما اذا كان مفعولا فان الباء مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا)بكسر الذال المعجمة على انه اسم الفاعل (قوله كراهة توالى أربع متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف اليه وتوالى بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم

فيما هو كالكلمة الواحدة ويقدر فيه الفتح أيضا اذا اتصل به واو الضمير نحو ضربوا لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح فيقال مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة (والأمر مجزوم أبدا) يعنى

اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف اليه بتذكير العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف اليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة اذ لا يوجد التوالى الا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن توالى لم يهمل بدليل علبط وبرثن وجندل ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وانما تميز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة فى الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الأقل لأنه لو حمل الاقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالى فيه أصلا فمراعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنها لم يتوال فى نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحذوة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفعهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها قلت الأصل فى قلنسوة وقمحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طار كما فى الجمع نحو قلانس وقماحذ بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وبرثن وجندل فمزال عن الأصل والأصل علابط وبرثن مثل قرنفل وجنادل اه يس (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالى وما اسم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو اسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف اليه والجملة من المبتدا والخبر صلة ما (قوله ويقدر الفتح فيه) أى فى الماضى (قوله أيضا) أى كما يقدر اذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به الى أن الماضى مبنى على فتح مقدر على آخره اذا اتصل به واو الضمير وقد مر من أن بعضهم قال اذا اتصل به واو الضمير يبنى على الضم فلا تغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ماقبلها) أى والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور فى الشرح ﴿ تنبيه ﴾ قال يس قال الراعى فى شرح الالفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمنها مجاورة الواو الضمير فى الفعل الماضى نحو ضربوا ما نصه هكذا قالوا والظاهر فى الماضى والأمر المسندين الى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصالهما به يبنى على حذف النون لأن سيبويه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به فتقول ياضربان وياضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها اه وهو عجيب فليتأمل (قوله فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى وان وجد الفتح فى نحو غزوا ورموا لأن الفتح فيهما فى غير الآخر اذ آخرهما الياء (قاعدة) اذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان انفتح ماقبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رموا أصله رميوا بزنة فعلوا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثانى واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صار واسادة أصله سرووا أسكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ماقبلها ضم نحو رضوا أصله رضيوا انقلت حركة الواو الى الضاد بعد سلب حركتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى فى كتابنا الزلال ونظم العلامة السجاعى تلك القاعدة فقال

واو الضميران بفعل تتصل * معتل لام فيه تفصيل قبل
فان يكن ما قبلها قد فتحا * أو ضم فابقه كما قد وضحا
واضممه حتما ان يكن ذا كسر * كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ماقبلها كما أن الألف تقتضى فتحة ما قبلها وكذلك الياء تقتضى كسرة ماقبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أى مبنى على ما يجزم به مضارعه قال بعضهم

والأمر مبنى على ما يجزم * به مضارعه أيا من يفهم

أى مضارعه المعرب لو كان مجزوما من سكون فى صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كردواضرب الرجل أو حذف نون فى الأفعال الخمسة أو حرف علة فى المعتل ومنه هات و تعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك كما سيوضحه الشارح فى غير هات وتعال وقولنا المعرب لاخراج نحو اضربن واضربن واضربن من أمر الواحد اذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فانها مبنية على الفتح تبعا لمضارعها اذ مضارعها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف فى تقسيم الافعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على مايجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وهو مذهب البصريين خلافا للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائى من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا اضمار الجازم كاضمار الجار ضعيف وأيضا انه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائى ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب (قوله مبنى على السكون) أى اذا كان الفعل صحيح الآخر لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل ومدوفروهلم كما لوحنا أولا وقد اجتمعا فى قوله من أبا قاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من فى الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالألف أى كذب يا مخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتثليث الميم من أم يؤم أى قصد وأباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتى من ولى يلى وزيدا مفعول به أى قاربه والجهولا نعت لاباه الثانى وألفه للاطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشئ باسم مايشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اهـ شنوانى (قوله فان كان معتلا آخره) انما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لايكون الا آخرا قصدا للايضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالألف) أى النائبة عن الواو أو الياء اذ لم تجد فعلا مضارعا آخره ألف أصلا أى لا يكون نائبا عن احداهما وقد نبهنا فى كون الحذف علامة للجزم فى كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أى سواء كان أصليا كيرمى أو منقلبة عن الواو كيرضى بضم الياء من أرضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لا بالياء (قوله مبنيا على حذف حرف العلة) أى بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فحكمه مذكور فى الشرح بعد (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الاحرف واحد نحو إمن الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله اوئى حذفت واوه تبعا لحذفها فى مضارعه فى يوئى لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا اه وعليه اللغز المشهور من بحر الخفيف ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

فيقال رفع هند بعد ان فقيل فى اعرابه ان فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله اوئين أعل كما مر وهند منادى بحذف حرف النداء والمعنى عدى ياهند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى فى محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى ياهند الخلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف اليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لاضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يازيد أى عد بالخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل والغز فيه بعضهم بقوله

انه مبنى على السكون الشبيه بالجزم فان كان معتلا آخره بالألف أو الواو أو الياء يكون مبنيا على حذف حرف العلة وهى الالف

في أي لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وأجبت ذلك بقولي أما غموض لغزه فقل اى * جوابه النقل لكسر قل اى

وقوله اى في الأول بمعنى نعم وقولي اى في الثاني هو الجواب لكن باشباع الفعل وذلك لا يضر ﴿تنبيه﴾ جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه قى قين

وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين

وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين

وقل لقاتل انسان على خطأ * د من قتلت دياه دوه دى دين

وان هموا لم يروا رأيى أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين

وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عيا عوه عى عين

وان امرت بو أى للمحب فقل * إ من تحب اياه اوه اى اين

وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن يا خليلى نياه نوه نى نين

وان أبى أن يفى بالعهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين

وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الارفيفتح فى جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الاانفلازم لأنه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لاالمفعول به اهـ خض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره ألف وقوله وادع مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وان كان مسندا الى ألف الاثنين الخ) لافرق بين صحيحه ومعتله فتقول فى المعتل اغزوا اغزوا اغزى وارميا ارموا ارمى واخشيا اخشوا اخشى (قوله يبنى على حذف النون) لأن مضارعه المتصل به ماذكر يجزم بحذف النون قال ابن هشام فى شرح الشذور ومن غريب مايحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين فى قوله عز وجل فقولا له قولا لينا ان قولا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب اهـ فجعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر اذا اتصل به ماذكر على حذف النون مشهور لاخفاء فيه لكنه خالف ذلك فى المغنى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى فى قوله اضربا وفهم منه وفيما مر فى باب المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأتيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال ابن مالك وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبنيا على السكون تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينفك ادغامه عند اتصاله لتلك النون تقول امددن وافررن (قوله يانسوة) دفع مايتوهم جعل النون للتوكيد اذهو مذكور فيماسيأتى (قوله نون التوكيد) أى سواء كانت مخففة أومشددة الا ان المخففة لاتدخل فيما اذا اسند الى نون النسوة (قوله يبنى على الفتح) هذا اذا كان الفعل مفردا فان كان مسندا الى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى على السكون تقول اضربنان وسواء فى ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون فى الثقيلة واغزون فى الخفيفه ومثله اخشين واخشين وارمين وارمين فيهما وماذكره من أن فعل الامر اذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما اذا لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما اذا اتصل به ذلك فان الفعل يبنى على حذف النون فان المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد

أو الواو أو الياء نحو اخش وادع وارم وان كان مسندا الى ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة يبنى على حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى والالف فاعل وكذا الواو والياء وان كان مسندا الى نون النسوة يبنى على السكون نحو اضربن يانسوة وان اتصلت به نون التوكيد يبنى على الفتح

نحو اضربن بالنون الخفيفة واضربنّ بالنون الثقيلة (والمضارع ماكان فى أوله احدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيت)

أولا تقول اضربان اضربن بضم الباء اضربن بكسرها الاأن الخفيفة لاتدخل مافيه ألف فلاتدخل التثنية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء واسكان النون فى الأول وتشديد النون فى الثانى كما علمت (تتمة) قد تلحق النون الفعل الماضى واسم الفاعل شذوذا كقوله

دامن سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله الصبابة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أى مائلا وكقوله

ياليت شعرى منكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

(قوله والمضارع) مبتدأ وماسم موصول خبره (قوله ماكان فى أوله) ان قيل دخول كان فى التعريف مفسد له لصدقه على الأمر قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال فى التعاريف اقترانا بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كما هو مشهور فلا ضرر اه شنوانى وحاصل الايراد أن الأمر داخل فى التعريف لأنه كان فى الزمن الماضى فى أوله احدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه وحاصل الجواب أن لفظة كان لايراد بها الماضوية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض انما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو فى الزمان الماضى فيه تلك الاحرف سمى مضارعا وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال ان الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لايكون من واحد دون آخر ولقائل أن يقول اذا كان المراد بالماضوية فى هذا التعريف مجرد الحدث لايدخل قولك نار تأجج لأن التاء ليس مما ذكر فى التعريف بل هو الثابت فى الماضى وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط فى وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن وهو أنه لوكان ماضيا لقيل تأججت بالتأنيث وفى التنزيل انى آنست نار العلى آتيكم منها بقبس (قوله احدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل احدى وأربع بالتأنيث فى الأول والتجريد فى الثانى ولايكفى الاستدلال بالثانى فقط قال العلامة الشنوانى قد صرح المرادى بأن الحروف تذكر وتؤنث هذا واعلم أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم أوجعل اسم العدد صفة فيجوز فى اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كما فى غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووى رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة اه فعلم أن تجريد الاربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) ان قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك نأيت بمعنى بعدت ونأتى وأتين فما باله يختار أنيت قلت أجاب الشنوانى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب ولاختياره على نأتى وجه آخر وهو أن الماضى قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريرى

والأحرف الأربعة المتابعه * مسميات أحرف المضارعه

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة فى قول بعضهم

هويت السمان فشيبننى * وقد كنت قدما هويت السمانا

(تنبيه) انما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضى وخصت بالمضارع لأنه مؤخر فى الزمان عن الماضى فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وانما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزاد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم اما بنفسها أو بأبعاضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدى زيادتها الى الثقل لاسيما فى مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه فقلبوها تاء ولما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده أومعه غيره أرادوا

بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم نحو أقوم والنون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم والياء للغائب نحو يقوم

أن يفرقوا بينهما فى المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين فى الخفاء والغنة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم) هذا جواب عما قيل انه لا يصح تعريف المضارع بها لأنها وجدت داخلة فى أول الماضى نحو أكرمت وتداويت ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنأ وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعانى مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضى فان قلت لعل القائل أراد أنها اذا ذكرت غير مقيدة كما وقع فى المتن تبعا لكثير لم تميز المضارع عن الماضى لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هى ذات المعانى المخصوصة لا مطلقا فلم يتعرض لذلك فى العبارة قلت لا حاجة للتعرض لها فى العبارة لأنها صارت فى الاصطلاح علما على الحروف ذات المعانى المخصوصة حتى لا يفهم فى الاصطلاح من أحرف أنيت الا ذات المعانى المخصوصة فان قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الغالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى والمقصود بوضع الكتب بالنسبة اليه انما هو استفادته منها فى الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالب الألفاظ التى فى أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا فى الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف فى أولها ظاهرا وكما أخطأ فى غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ اذا استقل بالأخذ لأن المبتدئ قطعا لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعية تلك الكلمات التى وجد فى أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعيتها فان قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعانى قلت لأنه يؤدى الى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدى المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج الى ملاحظة المعنى الذى قد يخفى عليه اه شنوانى بطوله (قوله للمتكلم) أى وحده والمراد بالمتكلم المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا فان قيل لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكرا أو مؤنثا كما فرقوا فى يقوم وتقوم بينهما أجيب بأن المتكلم يرى فى أكثر الحالات أنه مذكر أو مؤنث وما جاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كصوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للمتكلم لأنه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونها من أقصى الحلق (قوله نحو أقوم) يقال اذا كان القائل مذكرا أنا أقوم مريدا الصلاة واذا كان مؤنثا أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للمتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكلم حال كونه مشاركا فالمشاركة قيد فى ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء فى القصد أو المراد للمتكلم ومن يشركه فى ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الاناث أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره اذا قال نقوم فقد يكون مخبرا عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثانى لا يكون ذلك بل هم يخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فبينهما فرق دقيق فليتفطن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة اسم فاعل ونفسه مفعول به أى للشخص المعظم نفسه أى لكونه عظيما اما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فالأول نحو قوله تعالى ونريد أن نمن والثانى نحو نقوم قيل واستعمالها فى هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد ويوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لأن أتباعه يشاركونه فى غالب أموره وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولى اياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع ﴿ تنبيه ﴾ الواو فى قوله تعالى وانا على ذهاب به لقادرون والياء فى قوله وما كنا عن الخلق غافلين يقال فيهما للتعظيم لا واو الجمع وياؤه ولعله هو الصواب (قوله نحو نقوم) يقال نحن نقوم مريدين للصلاة بفتح الدال على أنه للاثنين ونقوم مريدتين للصلاة ومريدين للصلاة بكسر الدال للجماعة ومريدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أى على الاطلاق أى مفردا كيقوم أو غيره كيقومان ويقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل فى الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث اذ هما من صفات الاجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيزدون آخر فيستحيل

والتاء للمخاطب نحو تقوم أو للمؤنثة الغائبة نحو هند تقوم فخرجت الهمزة التى ليست للمتكلم نحو أكرم فانه ماض والنون التى ليست للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نرجس زيد الدواء اذا جعل فيه النرجس فانه ماض والياء التى ليست للغائب نحو يرنأ زيد الشيب اذا خضبه باليرنأ فانه ماض واليرنأ هى الحناء وخرج بالتاء التى للمخاطبة أو الغائبة تاء تعلم زيد المسألة فهو فعل ماض فاقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعية لوجود حرف الزيادة فى أولها أعنى الهمزة والنون والتاء والياء (وهو مرفوع أبدا

على من هو فى كل مكان جل وعلا (قوله والتاء للمخاطب) أى مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره كما قال أو للمؤنثة الغائبة واذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه تقول أنت وزيد يقومان وحاصل ماذكرناه أن الياء فى أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والتاء فى ثمانية وهى تقوم تقومان فى الغيبة تقوم تقومان تقومون تقومين تقومان تقمن فى الخطاب والهمزة فى واحدة وهى أقوم والنون كذلك تقول نقوم (قوله فخرجت الهمزة) شروع منه فى المحترزات من الشروط المتقدمة (قوله التى ليست للمتكلم) ان قيل لك ماتقول فى أخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت النون التى ليست للمتكلم ومعه غيره بأن كانت تستعمل فى الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو فى الغائبة نحو نرجست هند الدواء أو غيرهما (قوله اذا جعل فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافا لما صنعه عبد المعطى حيث قال والنرجس نبت له نور ورائحة زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ماقدمناه قال ابن الوردى انما الورد من الشوك وما * يطلع النرجس الامن بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت الياء التى ليست للغائب (قوله باليرنأ) قال الغزى فى حواشى الجار بردى بضم الياء وفتحها مقصورا مشدد النون وبالضم والمد اه سجاعى على القطر (قوله الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبالمد اه ش وينون اذا خلا من الاضافة ومن أل لأنه مصروف اه سجاعى على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال فى المفصل يجىء تفعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ قال حاتم تحلم عن الادنين واستبق ودهم * ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليما اه والادنين جمع مذكر سالم ومفرده أدنى خلاف أعلى وفى الرفع أدنون وقال فى البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شىء وهو أوضح (قوله لوجود حرف الزيادة فى أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضى ﴿تتمة﴾ أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعى نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعنبر ويجلبب ويسلقى وتفتح فى غيره كيضرب وينطلق ويستخرج وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء فى أوله ولم توجد مكسورة الا فى اخال قال الشاعر

وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

بكسر الهمزة قال الجوهرى الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس وقلت فى كتابى نظم متممة الآجرومية وزد على ماضيه حرفا نأتى * وضم ذا الأربع مثل يؤتى

وافتح سواه نحو لن تنالوا * وقل بكسر الهمز فى اخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شابه المضارع الاسم فى أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك فى الاسم نحو ما أحسن زيد فان معنى الفاعلية اذا رفع ومعنى المفعولية اذا نصب ومعنى الاضافة اذا جر لايتعدى الى غير ماهو له أى انه اذا رفع لايتعدى الى معنى المفعولية ولا الى معنى الاضافة وكذا القياس فى النصب والجر ومثال ذلك فى الفعل نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن فان معنى النهى عن الكل اذا جزم وعن المصاحبة اذا نصب وعن الأول واباحة الثانى اذا رفع لايتعدى الى غيره كما سيأتى ذلك فى الجواب بالواو لكن لما لم يكن للاسم مايغنيه عن الاعراب لكون معانيه مقصورة عليه وجب الاعراب له فيكون أصلا له بخلاف المضارع فانه يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما فى المثال

المتقدم بأن قيل فى الرفع والنصب ووضع حرف مكانه فى الجزم فتقول لاتأكل السمك ولاتشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولاتأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع فى المضارع بطريق الحمل على الاسم فان قيل اذا كان توارد المعانى سببا لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ماصام زيد واعتكف فانه يحتمل أن المعنى ما صام وماعتكف وما صام وقداعتكف أى معتكفا وماصام ولكن اعتكف أجيب بأن ذلك نادر على أن العمدة فى هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعدالوقوع لاتحتمل هذا البحث والتدقيق كذاقيل وقال بعض أهل الصرف ان سبب اعراب المضارع مشابهته للاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته أى فكما أن النكرة من الأسماء تتخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال ان زيدا لقائم وانه ليقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتى أيضا فى الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو نحو ولوردوا لعادوا والرابع ليس بمطرد فقد لايجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ماذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرفهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لاتفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (**قوله** حتى يدخل عليه ناصب أوجازم) أى وينصبه أو يجزمه وانما قدرنا ذلك للاحتراز عما اذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعا فمن ذلك قوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة فى الحال أى فى الحدث الحاصل بالفعل وأما قول على بن أبى طالب رضى الله عنه يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعاء أى لتفد قال الشنوانى وقوله تبالا أصله وبالا فأبدلت الواو تاء كما قالوا فى وراث ووجاه تراث وتجاه اه (**قوله** ورافعه تجرده من الناصب والجازم) وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين لاحلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج ولا حروف المضارعة خلافا للكسائى ولامضارعته للاسم خلافا لثعلب والزجاج واختار ابن مالك الأول فقال

ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

وتبعه أكثر المتأخرين وهو الظاهر اذا وجد فى نظيره وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى بابه منظما لأقوال العلماء فيه وذلك لأن الثانى يعترض بنحو هلاتفعل فان المضارع فيه مرفوع وليس حالا محل الاسم والثالث بأن جزء الشىء لايعمل فيه والرابع بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ونظمت هذه الأقوال فقلت:

ورافع الغابر كونه عرى * من ناصب وجازم وقد يرى
قائله الفراء مع أخفشنا * واختاره ابن مالك ومن عنا
قيل حلوله محل الاسم فى * زيد يفى فى العهد موضع وفى
للبصريين وهـذا يبطل * بمثل ما أرى االذى يمتثل
وقيل نفس شبه للاسم ذا * مقال ثعلب وزجاج كذا
ورد ذا بأنه تسببا * بشبه اسم فلذاك أعربا

حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) ورافعه تجرده من الناصب والجازم

والرابع المنسوب للكسائى * رافعه الأحرف هذا نائى
اذ لم تجد من علماء ناقلا * من كون جزء الشىء فيه عاملا
لكن ذا الخلاف لا يزيد * علما فالاستقصاء لا يفيد

(قوله وهو) أى التجرد عامل معنوى لا لفظى كالابتداء (قوله فانه ينصبه) أشار به الى أن الأهم ذكر الناصب لا ذكر حال الفعل المفاد من تقديم ضمير الناصب والا لقال فالفعل منصوب به فليتفطن (قوله فالنواصب) شروع فى بيان النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة للجواب لشرط مقدر تقديره اذا أردت كمية الناصب والجازم فالنواصب كذا والجوازم كذا والنواصب جمع ناصبة أى كلمة ناصبة أو جمع ناصب أى لفظ ناصب قال ابن مالك

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله * وشذ فى الفارس مع ما ماثله

وعلى الثانى فتأنيث العدد موافق للقاعدة وعلى الأول غير موافق لها على أنا قد ذكرناه فى قول المصنف احدى الزوائد الأربع فلتراجع (قوله أربعة منها تنصب بنفسها) اتفاقا فى أن وفاقا لا كثرين فى الثلاثة قال العلامة الشنوانى فى اذن قال الزجاج والفارسى الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولى الخليل لأنها غير مختصة لدخولها على الجمل الابتدائية نحو اذا عبد الله يأتيك وقال أبو حيان أن المصدرية أم النواصب بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن واذن وكى اه ولعلنا نزيد فى مواضعها (قوله وستة يكون النصب معها بأن مضمرة وجوبا الخ) وهى خمسة وقوله أو جوازا وهى واحدة كما سنفصل ان شاء الله تعالى فى محالهن (قوله وهى أن) أى المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع المعرب لفظا والمضارع المبنى والماضى محلا وتأتى مفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى اصنع وزائدة نحو فلما أن جاء البشير ومخففة من أن المشددة وذلك واجب فيما بعد علم نحو علم أن سيكون ونحو ليعلم أن قد أبلغوا ونحو أفلا يرون ألا يرجع وجائز فيما بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فيجوز الرفع والنصب وهذا أرجح الى هذا أشار ابن مالك بقوله

وبلن انصبه كذا بأن * لا بعد علم والتى من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد

(قوله ولن) وهى لنفى سيفعل ولا تقتضى تأبيد النفى خلافا للزمخشرى فى انموذجه ولا توكيده خلافا له فى كشافه فى تفسير لن ترانى ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور وآخرين وهى بسيطة على وضعها الأصلى عند سيبويه والجمهور وليس أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ولا أصلها لا أن فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائى والخازرنجى اه من التصريح قال الصبان ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك فى السيوطى اه وأما قوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

فضرورة حيث فصل بين لن وأدع بما ذكره واذا أردت الالغاز فاكتب لن مع ما وصلا هكذا

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

فتقول أين جواب لما وبم نصب أدع (قوله واذن) قال الرضى فى شرح الكافية الذى يلوح لى فى اذن ويغلب فى ظنى أن أصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك أنهم أرادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى

وهو عامل معنوى لا لفظى فان دخل عليه عامل ناصب فانه ينصبه أو جازم فانه يجزمه (فالنواصب عشرة) أربعة منها تنصب بنفسها وستة منها يكون النصب معها بأن مضمرة وجوبا أو جوازا (وهى أن ولن واذن

هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة و حذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا أنا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا أنهما معربان واذ مبنى فاذن على ماتقرر صالح للماضى كقوله * اذن لقام بنصرى * وللمستقبل نحو ان جئتنى اذن أكرمك وللحال نحو اذن أظنك كاذبا واذن هنا هى اذ فى قولك حينئذ ويومئذ الا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعاقبة وأنت اذ صحيح

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لأن معناه الظرف اهـ (**قوله وكى**) أى المصدرية وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى لا التعليلية اذ هى غير ناصبة بنفسها بل الناصب أن كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة واعلم أن كى اما مصدرية قطعا أو تعليلية قطعا أو محتملة لهما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى لمه أو المصدرية كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس

أو قبل أن كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بأن مضمرة واظهارها فى الأخير ضرورة عند البصريين وأجازه الكوفيون اختيارا كجئت كى أن تكرمنى ويؤيده أن اضمار أن بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الأول فظاهر وأما مع اللام فانه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما المصدرية فلأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارة والواقعة بينهما كقوله أردت لكيما أن تطير بقربتى * فتتركها شنا ببيداء بلقع

فلك جعلها جارة مؤكدة اللام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وأيضا هى أم بابها فلا تؤكد غيرها واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثلة للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف مامر وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الأمثله وبهما معا نحو كى مالا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى سلم وماثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون اهـ خ ض وثأرت القتيل قتلت قاتلة (**قوله هذه الأربعة تنصب بنفسها**) أى على الاتفاق المذكور فلا يرد ما قدمنا ومن العرب من يجزم بأن كقول الشاعر

اذا ماغدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وكقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا

لكن عطف تترك مع كونه منصوبا على تعلم دليل على أن تعلم منصوب وسكونه للضرورة (**قوله لأنها تسبك مابعدها بمصدر**) أى بأن يجعل مابعدها فى تأويل المصدر وهذه العبارة صحيحة قال الشنوانى الذى يظهر أن المسبك بالمصدر صلتها فقط لاهى وصلتها ثم رأيت أستاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف المصدر

وكى) هذه الأربعة تنصب بنفسها مثال أن يعجبنى أن تضرب فيعجبنى فعل مضارع وأن حرف مصدرى ونصب والفعل المضارع منصوب بها وسميت أن حرفا مصدريا لأنها تسبك مابعدها بمصدر اذ التقدير يعجبنى

ان

أن تجعل مابعدها فى تأويل المصدر اه فقول شارحنا تسبك من أسبك مبنى للفاعل وعبارة الشيخ خالد فى شرح المتن تسبك مع منصوبها بمصدر يقرأ بالبناء للمجهول وعبارة الفاكهى فى شرح القطر المنسبكة مع مدخولها بالمصدر فعلم أن عبارتيهما تفيدان أن المسبك أن مع مدخولها فهما مخالفتان لما عبر به شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة وهذا ظاهر كما قدمناه (قوله ومثال لن قولك لن يقوم زيد) تقدم معناها عند تحشية المتن فلا تغفل (فائدة) قال فى المغنى زعم بعضهم أن لن قد تجزم كقوله * فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة اه قال الصبان الحلقة بسكون اللام (قوله فاذن حرف جواب وجزاء ونصب) قال الرضى ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة وضعفه سيبويه بأنه لو كان أن مقدرا لجاز تقديره فى نحو زيدا اذن أكرمه كما جاز فى اذن أكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويروى أيضا عن الخليل أن أصله اذ أن فركبا كما قال فى لن أصله لا أن اه بحذف (قوله لوقوعها فى الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو أو الآخر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فلا مجازاة هنا قال الرضى لأن الشرط والجزاء مافى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال اه ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وعلى هذا فيرفع أظن لأنه للحال (قوله وجزاء لأن مابعدها جزاء لماقبلها) المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر (قوله ولنصبها شروط) وهى ثلاثة الأول أن تتصدر فى أول الجواب فان وقعت حشوا أهملت وذلك فى ثلاث مسائل الأولى أن يكون مابعدها خبرا لماقبلها نحو أنا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الثانية أن يكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكور أو مقدر فالأول كقولك والله اذن لاأخرج والثانى كقوله يمدح عبد العزيز

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

برفع أقيلها وأما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك مع كون اذن وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة ومعنى شطيرا غريبا ويمكن أن يوجه النصب بكون خبر ان محذوفا أى انى لا أستطيع ذلك اذن أهلك أو أطير الشرط الثانى أن يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل فى الحال للتدافع الشرط الثالث أن يكون المضارع متصلا بها أو منفصلا بقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة اه وفى الرضى قال سيبويه وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون اذن أفعل ذلك فى الجواب بالرفع فأخبرت يونس بذلك فقال لا يتعذر ذا ولم يكن يروى غير ماسمع اه وعيسى بن عمر هو شيخ الخليل وسيبويه ويونس شيخ سيبويه ونظم بعضهم جواز الفصل مع الاعمال بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجىء بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعملا

ضربك ومثال لن قولك لن يقوم زيد فلن حرف نفى ونصب واستقبال لأنها تصير معناه مستقبلا ومثال اذن قولك اذن أكرمك فى جواب من قال لك أزورك غدا فاذن حرف جواب وجزاء ونصب وأكرم فعل مضارع منصوب باذن وسميت حرف جواب لوقوعها فى الجواب وجزاء لأن مابعدها جزاء لما قبلها ونصب لأنها تنصب الفعل المضارع ولنصبها شروط

﴿ فائدة ﴾ قال الرضى نقل المازنى أنه كان لا يرى الوقف عليها بألف لكونها حرفا كان وأجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا أعملتها فا كتبها بالألف واذا ألغيتها فا كتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية وأما اذا أعملتها فالعمل يميزها عنها اه (قوله تطلب من المطولات) مضى محل التطويل فلله الحمد (قوله ومثال كى) أى المصدرية كما علمت (قوله فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها) أى وجوبا عند البصريين خلافا للكوفيين فى جئت كى أن تكرمنى وقد قدمنا ذلك فلا تغفل (قوله ولام كى) أضيفت الى كى لأنها تخلفها فى افادة التعليل نحو جئتك لأزورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئتك كى أزورك اه خالد على المتن واعلم أن لها ثلاثة أقسام أحدها اللام التعليلية وعليها اقتصر شارحنا كما سيأتى نحو وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال ابن هشام فى شرح الشذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبى ﷺ وهى المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه اه الثانى لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم اياه انما كان لرأفتهم عليه وليكون قرة عين لهم فآل بهم الأمر الى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالث اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا لنسلم لرب العالمين (قوله جوازا فى لام كى ووجوبا فيما بعدها) حصر الشارح جواز الاضمار فى لام كى لأنه هو الذى فى المتن والا فأن تضمر فى مواضع غير هذا منها أن تكون أن بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أى غير مقصود به معنى الفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وكقولها

ولبس عباءة وتقر عينى ✽ أحب الى من لبس الشفوف

والشفوف الثياب الرقيقة وكقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ✽ أدع القتال وأشهد الهيجاء

وقوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله ✽ كالثور يضرب لما عافت البقر

وعافت أى كرهت شرب الماء لكونها ذات لبن بخلاف الثور وقوله

لولا توقع معتر فأرضيه ✽ ما كنت أوثر أترابا على تربى

والمعتر المعترض لسؤال المعروف والترب بالكسر الموافق فى العمر بخلاف قولك الطائر فيغضب زيد الذباب والماشى فيقوم زيد الأمير فلا يجوز النصب فيهما لأن الطائر والماشى وان كانا اسمين لكنهما غير محضين بل هما فى تأويل الفعل بدليل اتصالهما لأل الموصولية وأنت تعلم أنها لا تدخل الا على الصفة الصريحة لا الجامدة ﴿ تنبيه ﴾ قد تحذف أن بسبب وجود المثل فى الكلام كقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه وسأذكره ان شاء الله تعالى فى باب المبتدا فحذفها شاذ قال ابن مالك وشذ حذف أن ونصب فى سوى ✽ ما مر فاقبل منه ما عدل روى

(قوله والفعل منصوب بأن مضمرة جوازا بعدها) هذا مذهب جمهور البصريين وقال جمهور الكوفيين ان الناصب هو اللام وانما جاز اظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن بنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كى ولا تتعين أن لذلك ودليلهم اظهار صحة كى بعدها تقول جئت لكى أكرمك قال يس فى حواشى الفاكهى ومذهب الجمهور أن كى لا تضمر لأنه لم يثبت اضمارها فى غير هذا الموضع اه (تنبيه) محل جواز اضمار أن بعد لام الجر اذا لم يكن

تطلب من المطولات ومثال كى جئت كى أقرأ اذا كانت اللام مقدرة قبلها أى لكى اقرأ فتكون كى مصدرية بمعنى أن وأقرأ فعل مضارع منصوب بها فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها (ولام كى) هذه وما بعدها ليست ناصبة بنفسها بل النصب بأن مضمرة بعدها جوازا فى لام كى وجوبا فيما بعدها مثال لام كى جئت لأقرأ فاللام حرف جر للتعليل والفعل منصوب بأن مضمرة جوازا بعدها وانما قيل لها لام كى لافادتها التعليل مثل كى ولأنها قد تدخل على كى نحو جئت لكى أقرأ

الفعل مقرونا بلا فان كان مقرونا بها وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كى ولا لامن غير ادغام وهو ركيك فى الكلام نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة ونحو لئلا يعلم أهل الكتاب (قوله ولام الجحود) مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم ويقال أيضا أجحد يجحد وأجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخير وعلى ما حررنا فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفى مطلقا فهو من اطلاق الخاص وارادة العام ولذا أشار الشارح بقوله أى النفى (قوله والنصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) أجاز بعض النحويين اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن يفترى فى تأويل المصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة اه شيخ خالد فى شرح التوضيح قال الفقير يمكن توجيه الرد بأن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير فلا مانع من أن يكون قوله تعالى أن يفترى مؤولا بالافتراء والافتراء مؤولا بمفترى ونظير ذلك عسى زيد أن يقوم فأن يقوم مؤول بالقيام والقيام مؤول بالقائم غدا أو الآن كما أوضحه ابن هشام فى المغنى (قوله أن يسبقها كان) قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومى * مقاومة ولا فرد لفرد

أى فما كان جمع ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما اه أشمونى قال الصبان عن الدمامينى والشمنى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء ما أنا مريدا لتركهما اه (قوله المنفية بما أو يكون المنفية بلم) قال الأشمونى المراد ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون لن لأنها تخصص بالمستقبل وكذلك لا لأن نفى غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه فى الحال وأما ان فهى بمعنى ما وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول فى قراءة غير الكسائى أنها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذى يظهر أنها لام كى اه بتوضيح قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز فى سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز فى ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل كذا اه قال يس قال الدنوشرى ظاهر قوله تقدمه نفى عدم تقييده بما وبلم بل كل أدوات النفى كذلك اه (قوله نحو ما كان الله ليعذبهم) اعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمه واللام فى ليعذب لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود والتقدير ما كان الله مريدا لتعذيبهم ﴿تنبيه﴾ اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها فى تأويل مصدر وصرح ابن مالك بأنها مؤكدة لنفى الخبر الا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفى ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح البدر بن مالك لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما أو مستعدا لان يفعل اه أشمونى (قوله منصوبان بأن مضمرة وجوبا) علة وجوب اضمار أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل أو سوف يفعل فاللام فى مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر أن الناصبة مع السين أو سوف كذلك لا تذكر مع اللام (قوله وحتى) لا ينتصب الفعل بعد حتى اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان

(ولام الجحود) أى النفى والنصب بأن مضمرة وجوبا بعدها وضابطها أن يسبقها كان المنفية بما أو يكون المنفية بلم نحو وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود (وحتى) سواء كانت

بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فانه سبحانه وتعالى قص علينا ذلك بعد ما وقع ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين أمتنع اضمار أن وتعين الرفع نحو قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول لكن انما يتعين الرفع بثلاثة شروط أن يكون الفعل حالا وأن يكون مسببا عما قبله وأن يكون فضلة أى تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لأن نصبه يؤدى الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبر الما فات من الاتصال اللفظى فلا يجوز الرفع فى قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وانما اشترطت الفضلة لأنك لو رفعت أدخلها فى قولك سيرى حتى أدخلها لبقى المبتدأ بلا خبر (قوله بمعنى الى الى آخره) ذكر فى المغنى معنى ثالثا وهو مرادفة الا الاستثنائية قال وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم والله لأفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوى وابن مالك ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى يقولا والظاهر فى هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك فى قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

وقوله والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهود انه أو ينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل اه (قوله نحو حتى يرجع اليناموسى) أى ورجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) والاسلام سبب فى دلاول الجنة فهو علة لدخولها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى) قال ابن هشام وانما قلنا ان النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما تقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال وكذا العكس اه ﴿تنبيه﴾ أجاز الأخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بالشرط تقول انتظر حتى ان أقسم شيئا خذ (قوله والجواب بالفاء والواو) ألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم فى قوله ﷺ لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه يس على الفاكهى (قوله بالفاء) مع فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل المضارع الى النصب (قوله والواو) أى المعية أعنى المفيدة معنى مع العطف وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب بعدها عاطفة فقال لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعد فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع انتهى صبان فائدة قال يس قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة فى جواب شىء وانما هى واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما فى الفاء اه وعليه فما قاله مؤلفنا والجواب بالفاء والواو تسمح فى الثانى حيث جعل ماحقه الواقع بعد الأمور المذكورة جوابا لتلك الأمور فليتأمل (قوله بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) قال الدنوشرى كون النصب

بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا موسى أو بمعنى لام التعليل نحو قولك للكافر أسلم حتى تدخل الجنة أى لتدخل فيرجع وتدخل كل منهما منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى (والجواب بالفاء والواو) يعنى الفاء والواو الواقعتين فى الجواب وليست الفاء والواو ناصبتين بأنفسهما بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدهما والمراد من وقوعهما فى الجواب وقوعهما

باضمار أن بعدها هومذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالمخالفة أى مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكاله فى المعنى ولا معطوفا عليه وبعضهم ذهب الى أنه منصوب بالواو نفسها والفاء وهو مروى عن الجرمى قال ابن الأنباسى فما هومشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وان كثر ناقلوه وجل متلقوه والصحيح هو الأول ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وهل يجوز الفصل بينهما بالشرط نحو لا تدن من الأسد فوالله تسلم الأشبه نعم اهـ يس بزيادة (قوله فى المواضع التسعة المشهورة) أى المجموعة فى قول بعضهم

مر وادع وانه وسل واعرض لحظهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

وقوله وسل المراد بالسؤال الاستفهام وقد تكفل الشارح أبقاه الله بالسلامة بذكر هذه التسعة كما ترى وهذا ماقاله الفراء واختاره ابن مالك والأكثر من المتقدمين على أن ماذكر ثمانية حتى يعبر عنها بالأجوبة الثمانية ﴿تنبيه﴾ لا يسمع نصب الفعل بعد الواو الافى أربعة فقاسه النحويون فى أربعة قال أبو حيان كما نقله بعضهم ولا أحفظ نصب الفعل بعد الواو الافى أربعة وهى الدعاء والعرض والتحضيض والترجى فينبغى على ذلك أن لا يقدم على ذلك الا بسماع اهـ فالذى قاسه النحويون على هذا خمسة كما ترى فليتفطن (قوله الأول منها الأمر) شرطه أن يكون بصيغة الطلب خلافا للكسائى وأن لا يكون بلفظ اسم الفعل خلافا له أيضا فقولك حسبك حديث فينام الناس لا يجوز النصب وان كان المعنى كف عن الحديث وكذا قولك صه فنكرمك وان كان المعنى اسكت وقيل يجوز النصب اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل أو معناه كنزال وصه قال ابن هشام وما أجدر هذا القول أن يكون صوابا ﴿تنبيه﴾ ان سقطت الفاء بعد الأمر وكذا كل ماأفاد معنى الطلب وقصد به الجزاء جزم مثل قوله تعالى قل تعالوا أتل وقال امرؤ القيس

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وان لم يقصد الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وان كان مسبوقا بالأمر وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قصد الجزاء فى غير التنزيل وقلت تطهرهم بالجزم لصح أيضا لصحة المعنى وشرط الجزم بعد النهى صحة تقدير شرط فى موضعه مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى تقول لا تدن من الأسد تسلم فانه لو قيل لا تدن من الأسد ان لا تدن منه تسلم لصح المعنى بخلاف ما اذا قلت لا تدن من الأسد يأكلك فلا يصح الجزم لعدم صحة المعنى اذا قلت لا تدن من الأسد ان لا تدن من الأسد يأكلك قال ابن هشام فى شرح القطر ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال ان لا تمنن تستكثر فهذا ليس بجواب وانما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم قلت تحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أى لا تر ما تعطيه كثيرا والثانى أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف والثالث أن يكون سكنه ليناسب رؤس الآى وهى فأنذر فكبر فطهر فاهجر اهـ (قوله الثانى النهى) مشروط بأن لا ينتقض بالا قبل الفاء والواو فان نقض بالا قبلهما امتنع النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب فى يغضب الرفع وان نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك أو ويغضب عليك الا تأديبا فالنصب جائز اهـ شنوانى ﴿تنبيه﴾ يجوز النصب والجزم والرفع فى وتشرب من قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان نصبت كان جوابا للنهى فالواو واو المعية والنهى عند الجميع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن أى لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان رفعت فالمشهور أنه

فى المواضع التسعة المشهورة الأول منها الأمر نحو أقبل فاحسن اليك فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الأمر وان قلت وأحسن كانت الواو واو المعية فالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد الأمر الثانى النهى نحو لا تضرب زيدا فيغضب أو ويغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النهى

أو الواو الواقعتين بعد الدعاء والفرق بين الدعاء والأمر أن الأمر طلب من الأعلى الى الأدنى والدعاء طلب من الأدنى الى الأعلى الرابع الاستفهام نحو هل زيد فى الدار فأذهب اليه أو وأذهب اليه فأذهب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الاستفهام الخامس العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا فتصيب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد العرض السادس التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكرك أو ويشكرك فيشكرك منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التحضيض والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض هو الطلب برفق ولين والتحضيض هو الطلب بحث وازعاج السابع التمنى نحو ليت لى مالا فأحج أو وأحج فأحج منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التمنى الثامن الترجى نحو لعلى أراجع الشيخ فيفهمنى أو ويفهمنى فيفهم منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الترجى التاسع النفى نحو حاضرا

نهى عن الأول واباحة للثانى والمعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى قال فى المغنى قال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ قال وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اهـ قال الفقير هذه الأوجه بحسب الاعراب مع توجيه معناه أما أصل هذا الكلام فالظاهر عندى النصب لأن أكل السمك مع شرب اللبن ممنوع عند بعض الحكماء (قوله والثالث الدعاء) بشرط أن يكون بفعل أصلى تخرج الدعاء بالاسم نحو سقيالك فيرويك الله فلا يجوز النصب والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة كما قاله بعضهم ﴿ فائدة ﴾ ذكر المنطقيون أن الطلب على ثلاثة أقسام ان كان من الأعلى الى الأدنى فيسمى أمرا أو بالعكس فيسمى دعاء أو من المساوى فيسمى التماسا قال فى السلم

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالتماس وقعا

فالأولى للشارح كالنحاة ذكر الجواب بعد الالتماس أو الاقتصار على الطلب وجعل ذلك شاملا للأمر والدعاء والالتماس ثم الدعاء يستوى فيه طلب الخير أو الشر مثال الثانى قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم (قوله والفرق بين الدعاء الخ) قد تقدم الكلام على ذلك حقيقة الدعاء الأمر ويسمى به تأدبا مع الله تعالى (قوله الرابع الاستفهام) السين والتاء للطلبية والمعنى طلب الفهم أو طلب المتكلم فهم نفسه قال ابن هشام فى شرح الشذور شرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب فى نحو هل أخوك زيدا فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه فان قلت فما بال الفعل لم ينصب فى جواب الاستفهام فى قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لوجهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء والثانى أن اصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب قاله فى شرح الشذور (قوله الخامس العرض) بفتح العين وسكون الراء وهو الطلب بلين ورفق كما سيوضح الشارح (قوله ان العرض هو الطلب برفق) مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان اذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اهـ ش اهـ سجاعى على القطر (قوله والتحضيض هو الطلب بحث وازعاج) يقال حضه على الأمر حضا من باب قتل حمله عليه والتحضيض منه لكنه شديد مبالغة ودخوله على المستقبل حث على الفعل وطلب له وعلى الماضى توبيخ على ترك الفعل وحروفه هلا وألا بالتشديد ولولا ولوما (قوله السابع التمنى) هو حقيقة محبة النفس أى ميلها الى حصول الشىء الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب أن من مالت نفسه الى حصول شىء يطلب حصوله قالوا فى التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اهـ ح ل اهـ عبادة على الشذور (قوله ليت لى مالا فأحج) ليت حرف تمن ولى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم وما لا اسمها مؤخر (قوله الثامن الترجى) الترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشىء الممكن غير الواجب حصولا مترقبا ولما كان الغالب أن من مالت نفسه الى حصول الشىء يطلبه قالوا فى الترجى هو طلب الأمر المحبوب اهـ ح ل اهـ عبادة على الشذور وهو بكسر الجيم أصلها مضمومة لكنه لما ثقلت الضمة قبل الياء نقلت الى الكسرة لتصح الياء وكذا تقول فى التمنى (قوله التاسع النفى) يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به النفى فالأول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثانى نحو ليس زيد

حاضر فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصريح (قوله ماتأتينا فتحدثنا) لك فى هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد العطف للفظ الفعل على لفظ ماقبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت ماتأتينا فماتحدثنا الثانى أن تقدر الفاء لمجرد السببية ويقدر الفعل الذى بعدها مستأنفا ومع استئنافه يقدر مبنيا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ماتأتينا فتحدثنا بمعنى فأنت تحدثنا لكونك لم تأتنا وذلك اذا كنت كارها لاتيانه ويوضح هذا أنك تقول مازيد قاسيا فيعطف على عبده أى فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح لأن الوجه الأول يشمل النفى فيه ماقبل الفاء ومابعدها وهذا الوجه انما يختص النفى بماقبل الفاء ولا يشمل مابعدها لكن هذا فى مثال شارحنا غير معقول كيف ينتفى الاتيان ويوجد التحديث ويوجه بأن التحديث فى الآن والاتيان أى عدمه فى المستقبل الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف المصدر المؤول من الفعل بواسطة أن على المتصيد مماقبلها وتقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوبا والتقدير مايكون منك اتيان فتحديث منك أى مايكون منك اتيان فيعقبه منك تحديث بل يكون منك اتيان ولايكون منا تحديث الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف المصدر المؤول الذى بعدها على المصدر المؤول مماقبلها ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام مايكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث أفاد ذلك ابن هشام فى شرح الشذور ﴿ فائدة ﴾ اذا قلت مايليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فمايظلمنا ونصبه على ترتيب انتفاء الثانى على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا واذا قلت مايحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للأول أى مايكون منه حكم يترتب عليه جور اه صبان على الأشمونى (قوله وأو) أى أو العاطفة قال ابن عنقاء هى على بابها لأحد الشيئين أو الاشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مماقبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه أهدل (قوله التى بمعنى الا) الأولى أن يقول التى يصلح فى موضعها الا اذ عبارته توهم أن أو ترادف الا وليس كذلك بل هى العاطفة كما قدمنا وأحسن منه قول ابن مالك فى الألفية

كذاك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا ان خفى

لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الأول الغاية كما مثل به الشارح للثانى فيما بعد والثانى التعليل مثل كى فشمل كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لى ولايناسب هنا معنى الى ولامعنى الا لأنه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران وليس كذلك بل يجب أن تكون هنا للتعليل ﴿ تنبيه ﴾ ذهب الكسائى الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلاعمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار أن بعدها اه أشمونى فى شرح الألفية (قوله والجوازم) جمع جازمة أى كلة جازمة أو جمع جازم أى لفظ جازم كما تقدم نظيره فى النواصب والجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما عملت الجزم لمافصله السيرافى فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعين له ولم الى الماضى وكذلك لما وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اه حفيد

ماتأتينا فتحدثنا أو وتحدثنا فتحدث منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النفى (وأو) يعنى أن من النواصب للفعل المضارع أو لكن بأن مضمرة وجوبا بعدها نحو لأقتلن الكافر أو يسلم أى الا أن يسلم فيسلم منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى الا وقد تكون بمعنى الى نحو لألزمنك أو تقضينى حقى أى الى أن تقضينى فتقضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى الى (والجوازم

وأجيب بأنه لايضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى ان اه صبان (قوله ثمانية عشر) قد علمت أن الجوازم تسعة عشر بادخال اذا وسيوضح الشارح فيما هناك لايقال انما قال المصنف ثمانية عشر ولم يقل تسعة عشر لأن اذا غير موجودة فى النثر والكلام على ماهو شائع نظما ونثرا لأنا نقول لأن المصنف ذكر كيفما مع أنه غير موجود نظما ونثرا كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ زعم ابن الشجرى أن لو قد تجزم فعلا مضارعا حملا على ان مستدلا بقول الشاعر نامت فؤادك لو يحزنك ماصنعت * احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ورده ابن هشام فى شرح بانت سعاد قائلا انه لادليل فى البيت لاحتمال أنه سكنه تخفيفا لتوالى الحركات كقراءة أبى عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم باسكان الراء أو أنه سكن لضرورة الشعر قال ابن مالك فى الكافية

وجوز الجزم بها فى الشعر * ذو حجة ضعفها من يدرى

وقلت وبعضهم أدخل لو فى الجازم * موضعه يعرف عند العالم

وقوله فى الشعر لو يحزنك قد * يسكن ضرورة ومثله ورد

(قوله قسم منها يجزم فعلا واحدا) وهو ستة لم ولما وألم وألما ولام الطلب ولا الطلبية (قوله وقسم يجزم فعلين) الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه كما سيأتى وهو اثنا عشر باخراج اذا وثلاثة عشر بادخالها (قوله وهى لم) قد يرفع المضارع بعدها كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

قيل ضرورة وقيل لغة وقد مر وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ألم نشرح وقوله

فى أى يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

قال فى المغنى وخرج على أن الأصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها قال وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم وحذف النون لغير وقف ولا التقاء ساكنين وقال أبو الفتح الأصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعنى ولزم حينئذ فتح ماقبلها اذ لاتقع الألف الا بعد فتحة اه (قوله تقلب معناه وتصيره ماضيا) مضى لنافى غير ماموطن فلا تغفل (قوله ولما) تشترك مع لم فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للماضى والجمهور على أن لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة (قوله وهو بمعنى لم) الا فى خمسة مواضع الأول يجوز أن تقول ان لم تفعل ولا يجوز أن تقول ان لما تفعل الثانى أن منفى لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ومنفى لما مستمر النفى الى الحال ولهذا لايجوز أن تقول لما يكن ثم كان ويجوز أن تقول لم يكن ثم كان ويجوز أن يقال لما يكن وقد يكون الثالث أن منفى لما قريب من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى بخلاف لما والرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لايتوقع اجتماعهما والخامس جواز حذف مجزوم لما والوقف عليها فى الاختيار كقوله

فجئت قبورهم بدءا ولما * فناديت القبور فلم يجبنه

(قوله لما يذوقوا عذاب) تقدم أنه متوقع أى وسيذوقونه (قوله وألم) ظاهر كلام الشيخ خالد فى شرح المتن ان ألم أداة مستقلة اجراء على ظاهر المتن وليس كذلك ولذا قال شارحنا أبقاه الله بالسلامة ان أصلها لم واقترنت بهمزة الاستفهام (قوله فالهمزة للاستفهام التقريرى) اعلم أن الاستفهام التقريرى عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم منه وأن الهمزة تدخل على المنفى فيخرج من الاستفهام الى التقرير أى

ثمانية عشر) قسم منها يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم فعلين وبدأ بالقسم الأول فقال (وهى لم) نحو لم يضرب زيد فلم حرف نفى وجزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم بلم وزيد فاعل وسميت لم حرف نفى لأنها تنفى الفعل المضارع وجزم لأنها تجزمه وقلب لأنها تقلب معناه وتصيره ماضيا (ولما) وهى بمعنى لم حرف نفى وجزم وقلب نحو لما يذوقوا عذاب فيذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل (وألم) هى لم الا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام نحو ألم نشرح فالهمزة للاستفهام التقريرى ولم حرف نفى وجزم وقلب ونشرح فعل مضارع مجزوم بلم

حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفى نحو ألم نشرح لك صدرك فيجاب ببلى كما فى حديث البخارى بينما أيوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثى فى ثوبه فناداه ربه ياأيوب ألم أكن أغنيتك كما ترى قال بلى وعزتك ولكن لاغنى لى عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال لم أفعل كذا ألم تفعله أى أحق انتفاء فعلك فيجاب بنعم وقد تجىء لغير ذلك كالابطال نحو قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو ألم نعمركم مايتذكر فيه اهـ من الشنوانى (قوله هى لما الا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام) تقدم أن هذا مخالف لما قاله الشيخ خالد فى شرح المتن وأن قول شارحنا أولى (قوله ولام الأمر) اعلم أن جزمها فعلى المتكلم المبدوء بالهمز والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن المتكلم لايأمر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلأصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وقوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم أنت يابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا لامكان الاستغناء عن هذا بالأمر بالصيغة كما هو مبين فى علم التصريف (قوله نحو لينفق) هذا مثال للأمر وقد تستعمل للتهديد نحو ومن شاء فليكفر كامر (قوله لام الدعاء هى لام الأمر) قد قدمنا ذلك فلا تغفل (قوله والكسرة قبلها دليل عليها) أى لأن الياء تقتضى كسر ماقبلها ونظيره الواو تقتضى ضمة ماقبلها والألف تقتضى فتحة ماقبلها وذلك لأنك لو لم تكسر الضاد لم يعلم أن أصله يأتى أو غيره (قوله ولا فى النهى) لم يضف لا كما أضاف اللام لأن لا علم لنفسها فلا تقبل الاضافة بخلاف اللام فانها نكرة قابلة للاضافة ﴿ تنبيه ﴾ اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب فعل ماض بالرفع والتنوين ومن حرف جر بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو لو وفى فى حرف جر فى وفى ما ماء بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف قاله الصبان قال الفقير اذا كان لفظه حرفا واحدا اذا أسندت اليه عبرت باسمه فتقول فى مثل ضربت التاء المضمومة فاعل مثلا قال البرناوى

وعيب فى الاعراب أن تقول فى * نحو تحصنت بلطفك الخفى
ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدا بلا خبر

(قوله وتخف فعل مضارع مجزوم) أصله تخوف قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار تخاف ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار تخف واعلم أن جزم لا فى النهى فعلى المتكلم نادر كقوله

لاأعرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار

والربرب القطيع من البقر الوحشية والحور بالضم شدة البيضاء للعين فى شدة سوادها ومدامعها أى عيونها والاكوار الرحال بأدواتها وكقوله

اذا ماخرجنا من دمشق فلانعد * لها أبدا مادام فيها الجراضم

الجراضم بالضم الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه هذا اذا كان الفعل مسندا الى الفاعل وأما الى النائب فكثير تقول لاأخرج ولاتخرج (قوله لا الدعائية هى لا الناهية) قال الزرقانى قال فى المغنى ان لايكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لاتفعل كذا قال الدمامينى انما احتاج الى قوله غير مستعل مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير المتكلم لأن الاستعلاء لايستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظير بل من الأدنى أيضا اهـ ومقتضى هذا أن الطلب من المستعلى نهى لا التماس فلا تكفى المساواة فى نفس الأمر

(وألما) هى لما الا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام نحو ألما أحسن اليك فالهمزة للاستفهام التقريرى ولما حرف نفى وجزم وقلب وأحسن فعل مضارع مجزوم بلما (ولام الأمر) نحو لينفق ذوسعة فاللام لام الأمر وينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وذو فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وسعة مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة (والدعاء) لام الدعاء هى لام الأمر الا أنها من الأدنى الى الأعلى فتسمى لام الدعاء تأدبا نحو ليقض علينا ربك فاللام لام الدعاء ويقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهى الياء والكسرة قبلها دليل عليها (ولا فى النهى) نحو لاتخف فلا ناهية وتخف فعل مضارع مجزوم بلا الناهية (والدعاء) لا الدعائية هى لا الناهية الا أنها من الأدنى الى الاعلى نحو ربنا لاتؤاخذنا فتؤاخذ فعل

فى كونه التماسا اه يس على التوضيح (قوله ثم أخذ يتكلم) عطف على متوهم أى ذكر ماهو ثم أخذ
وأخذ من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره مضارع مجرد من أن وجوبا قال ابن مالك

ومثل كاد فى الأصح كربا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق

(قوله على مايجزم فعلين) الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه قال أبو حيان التسمية بالجواب والجزاء مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ماوقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتبه على الأول الجزاء والجواب سمى جزاء وجوابا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة أما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية اه صبان
﴿ تنبيه ﴾ ان هذه الأحرف التى تجزم فعلين فى لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لايجزم الامقترنا بها وهو حيث واذ وكيف وأجاز بعضهم الجزم بالأولين بدون ما وضرب لايلحقه ما وهو من ومهما وأنى وما وأجازه الكوفيون فى من وأنى وفى مهما كما سنبين ان شاء الله تعالى فى محلها وضرب يجوز فيه الأمران وهو ان وأى ومتى وأين وأيان ولبعضهم نظما كما فى السجاعى

قد لزمت ماحيثما واذما * وامتنعت فى من وماومهما
كذاك فى أنى وباقيها أتى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

(قوله وان) بكسر الهمزة هى ترد لأربعة أقسام نظمت ذلك فقلت

وان على أربعة أقسام * وهذه تختص بالأحكام
شرطية وهى التى تؤصل * كذاك تخفيف التى تثقل
وزيد فى ماان يقوم أحمد * والنفى قد أتى وربى أحمد

وأشرت بقولى وهى التى تؤصل الى أنها أم الباب بالنسبة الى الأدوات (قوله يجزم فعلين) سواء كان مضارعين نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماضيا فمضارعا نحو ان كان زيد قائما أقم وعكسه وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه الى جوازه فى الاختيار ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين لأن تابع الجواب جواب فاذا تسلطت على المضارع جزم لفظه أو الماضى فمحله فهذا مراد قول بعضهم قد يجزم فعلا وجملة (قوله فيقم الأول مجزوم بان) قيل الأدوات لم تعمل الا فى الشرط والشرط وحده عمل فى الجواب أو هو مع الأدوات لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما ونظمت ذلك فقلت

وأدوات الجزم للفعلين * هى التى تعمل جزم ذين
وقيل جزم الشرط بالاداة * جزم الجزا بالشرط أو مع هاتى
بسبب الضعف فيستعن بما * تجزمه قيل هما تجازما

(قوله وما) وهى نوعان زمانية أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم قاله فى المغنى وغير زمانية وهو مامثله الشارح (قوله ما اسم شرط جازم) وهو مفعول مقدم لتفعل الذى هو فعل الشرط أى أى شىء تفعل بالنصب أفعل فما مبنى على السكون فى محل نصب (قوله ومن) هو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (قوله فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولايرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك من يقم لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اه من بعض حواشى الشيخ خالد كالشنوانى (قوله ومهما) المختار أنها بسيطة اذ لايقوم على التركيب دليل وقيل مركبة وعلى هذا فقال بعضهم أصلها ماما الأولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء وانما ساغ ذلك لوجود

مضارع مجزوم بلا الدعائية الى هنا انتهى الكلام على مايجزم فعلا واحدا ثم أخذ يتكلم على مايجزم فعلين فقال (وان) وهى حرف يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه نحو ان يقم زيد يقم عمرو فيقم الأول مجزوم بان على أنه فعل الشرط والثانى مجزوم بها أيضا على أنه جوابه وجزاؤه (وما) نحو ماتفعل افعل فما اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه فتفعل الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثانى أيضا مجزوم بها على أنه جوابه وجزاؤه (ومن) نحو من يقم أقم معه فمن اسم شرط جازم تجزم فعلين فيقم الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثانى أيضا مجزوم بها على أنه جوابه وجزاؤه (ومهما) نحو مهما تفعل افعل

مثله فى ماءأصله موه بدليل مياه هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية وأجازه سيبويه قال الصبان قال الدماميني لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف فانظره (قوله فمهما اسم شرط) قاله الجمهور بدليل عود الضمير عليها فى قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلى وابن يسعون أنها حرف وعلى القول الأول فمهما مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وتفعل فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وهو وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ والعائد محذوف تقديره مهما تفعله (قوله واذ ما) وهى للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (قوله وهى حرف مثل ان) هذا ما ذهب اليه سيبويه بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم أقم معناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسى انها ظرف زمان وأن المعنى فى المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى مع بقاء ذاته على أصلها اه تصريح (قوله وأى) هو موضوع لشىء يكون من جنس ما يضاف اليه فهو فى قولك أيهم يقم أقم لمن يعقل وفى قولك أى الدواب تركب أركب لما لا يعقل وفى قولك أى يوم تصم أصم للزمان وفى قولك فى أى موضع تجلس أجلس للمكان (قوله فأيا اسم شرط جازم) وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره لأنه مفعول مقدم لتضرب (قوله ومتى) هو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط (قوله فمتى اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأيان) بفتح الهمزة وكسرها لغة سليم وقرئ بها شاذا وهى لا تختص بالزمان المستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأيان جئت والذى فى التسهيل وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يبعثون فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني اه صبان (قوله فأيان اسم شرط جازم) مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأين) هو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (قوله فأين اسم شرط جازم) مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تنزل (قوله وما زائدة) على سبيل الجواز قال الأهدل قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها فى الشرط ويجوز حذفها اه (قوله وأنى) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين وقيل للزمان كمتى وقيل للحال ككيف وقيل للثلاثة وقد جوزت فى قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم أى من أين شئتم أو فى أى وقت شئتم أو كيف شئتم اذا كان المأتى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر اه أهدل فى شرح المتممة (قوله فأنى اسم شرط جازم) مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية المكانية (قوله وحيثما) انما وجبت زيادة ما فيها لتكفها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها وانما لم يجتمع الاضافة والجزم لأن المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم وهى اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان قال الشاعر

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الأزمان

قال فى المغنى وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان اه خلافا لظاهر عبارة الشيخ خالد فى التصريح فراجعه ان شئت (قوله حيثما تستقم) هو من بحر الخفيف وتقطيعه فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ولم يعرف قائله والاستقامة الاعتدال والنجاح الظفر بحاجة (الاعراب) لفظ الجلالة فاعل ليقدر ونجاحا مفعول به فى حرف جر غابر مجرور بفى مضاف والأزمان مضاف اليه والمعنى فى أى زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك فى باقى الأيام والاستقامة هو أمر شيب النبى ﷺ وفى الحديث شيبتنى هود (قوله وكيفما) هى موضوع لتعميم الأحوال (قوله الجزم بها قاله الكوفيون) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ

فمهما اسم شرط جازم وتفعل الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثانى كذلك على أنه جوابه وجزاؤه (واذما) هى حرف مثل ان نحو اذما يقم زيد يقم عمرو واعرابه كاعراب مثال ان وقد تقدم (وأى) نحو أيا تضرب أضرب فأيا اسم شرط جازم وما بعده مجزوم به على أنه شرطه وجوابه وجزاؤه (ومتى) نحو متى تأت آكل فمتى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأيان) نحو أيان ما تعدل أعدل فأيان اسم شرط جازم وما زائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأين) نحو أينما تنزل أنزل فأين اسم شرط جازم وما زائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأنى) نحو أنى تستقم تربح فأنى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وحيثما) نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فحيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط ويقدر جوابه (وكيفما) الجزم بها قاله الكوفيون

(قوله ومنعه البصريون) قال بعضهم لم نقف لها على شاهد فى كلام العرب يستدل به على الجزم بها ومذهب البصريين أنها يجازى بها معنى لا عملا وأما تعليلهم بقولهم لوجوب موافقة شرطها لجوابها انما يتأتى ذلك فى قولك كيفما تصنع أصنع وقد توجد المخالفة كما فى قوله تعالى ينفق كيف يشاء أى كيف يشاء ينفق ومعلوم أن الانفاق غير المشيئة وليت شعرى ماحملهم على ذلك (قوله واذا فى الشعر خاصة هذا زائد على الثمانية عشر) قدمناه فى أول البحث (قوله فى الشعر خاصة) أى فانه لا يجزم بها الا فى الشعر خاصة فلا يوجد لا فى قليل من الكلام ولا فى كثير خلافا لبعضهم حيث جوز ذلك فى النثر على قلة قال ابن مالك فى الكافية

وشاع جزم باذا حملا على * متى وذا فى الشعر لن يستعملا

(قوله واذا تصبك خصاصة فتحمل) بالحاء المهملة وفى رواية بالجيم وصدره (استغن ما أغناك ربك بالغنى) قائله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلامى وهو من بحر الكامل وتفاعيله متفاعلن متفاعلن متفاعلن مرتين والخصاصة الحاجة والشدة والتحمل تكلف المشقة والتجمل اظهار الجمال بالتعفف (الاعراب) استغن فعل أمر وما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغناك ربك فعل ومفعول وفاعل بالغنى جار ومجرور متعلق بأغناك أو باستغن وهو عندى أولى واذا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ومحله نصب على الظرفية الزمانية هنا وباقى الاعراب فى الشرح (قوله بحركة الروى) سمى رويا لأنه مأخوذ من الروية وهى الفكرة لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فعيل بمعنى مفعول أو مأخوذ من الرواء بالكسر والمد وهو الحبل الذى يضم به شىء الى شىء لأنه يضم أجزاء البيت ويصل بعضها ببعض فهو فعيل بمعنى فاعل وهو عند العروضيين حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت اليه فيقال قصيدة لامية أو دالية أو ميمية وهكذا (تتمة) أسماء الشرط ما كان منها ظرفا مطلقا سواء كان زمانيا كأى فى أى يوم تصم أصم أو مكانيا كهى فى أى مكان تجلس أجلس فمحله نصب على الظرف بفعل الشرط كما ذكرنا أولا فى مواضع قال الأهدل الا اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر وعند المحققين العامل فيها شرطها اه وما أريد به الحدث كمهما فى قولك مهما تجلس فيه أجلس أى أى جلوس فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا ونحو من يقم أقم مرفوع على أنه مبتدأ خبره فعل الشرط أو مع جوابه على ما قدمنا ونحو أيا تضرب أضرب مفعول به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مر فى صدر الكتاب ثم اضافة مرفوعات الى الأسماء من اضافة الصفة للموصوف أى الأسماء المرفوعة أو من الاضافة البيانية أى المرفوعات التى هى الأسماء لكن الأولى أن تكون بمعنى من أى المرفوعات من الأسماء وقد صرح فى بعض العبارات والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافنات للذكر من الخيل والأيام الخاليات والجبال الراسيات ويصح أن يكون جمعا لمرفوعة أيضا أى كلمة مرفوعة ولا ينافيه قوله بعد سبعة بالتأنيث لما قدمنا عند قول المؤلف احدى الزوائد الأربع فلتراجع ثمة وخرج بقيد الأسماء المرفوعات من الأفعال فانها تقدمت فى قوله هناك وهو مرفوع أبدا وقدم الأفعال لأنها عاملة فى الأسماء والأسماء ليس لها دخل فى عمل الأفعال غالبا ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات من الأسماء (قوله المرفوعات سبعة) لا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة اذ بقى منها اسم أفعال المقاربة نحو كاد زيد يقوم واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا التى لنفى الجنس وبعضهم أجاب بأنها داخلة فى أخوات كان وأن المراد بأخوات كان نظائرها فى رفع المبتدا ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها فى نصب المبتدأ ورفع الخبر ومعلوم أن غير لا التى لنفى الجنس داخلة فى كان وأخواتها ولا التى لنفى الجنس داخلة فى ان وأخواتها وأجاب الشنوانى أنه لا يراد بقوله سبعة حقيقة الحصر بل المراد التسهيل على المبتدى بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع فى المشقة

ومنعه البصريون مثاله كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم ومابعده شرطه وجوابه وجزاؤه (واذا فى الشعر خاصة) هذا زائد على الثمانية عشر وسمع الجزم باذا فى الشعر لا فى النثر ومما سمع قول الشاعر

* واذا تصبك خصاصة فتحمل *

فتصب فعل الشرط وجملة تحمل جوابه فالفاء رابطة للجواب وتحمل فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب مرفوعات الأسماء) المرفوعات سبعة

وهى الفاعل) نحو جاء زيد والفتى والقاضى وغلامى (والمفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد ويضرب عمرو (والمبتدأ وخبره) نحو زيد والفتى والقاضى وغلامى قائمون (واسم كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (وخبر ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت) نحو جاء زيد الفاضل (والعطف) نحو جاء زيد وعمرو (والتوكيد) نحو جاء زيد نفسه (والبدل) نحو جاء زيد أخوك وهذه كلها مذكورة هنا اجمالا على سبيل التعداد وسيذكر كل واحد منها فى باب مفصلة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الفاعل ﴾

الناشئة عن الاشارة بالغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها والجواب الأول هو أولى ولنا جواب ثالث وهو عدمية خروج ما ذكر بقوله المبتدأ والخبر وأريد به الأصلية فان اسم غير لا أصله مبتدأ وخبر لا أصله خبر فليتأمل (قوله وهى الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظى كما سيأتى مبسوطا فى باب الفاعل قال الراوى والسبب فى كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا كون الفاعل واحدا والمفعول أشياء كثيرة لأن الفعل قد يتعدى الى مفعول واحد والى مفعولين والى ثلاثة ثم يتعدى أيضا الى المفعول من أجله والى الظرفين والى الحال فلما كثرت المفاعيل اختير له أخف الحركات وهو النصب ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة فى العدد مقابلة للزيادة فى المقدار فيحصل الاعتدال اهـ (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل بأربعة أمثال اشارة الى أن الفاعل اما مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة فالأول لفظ زيد والثانى للتعذر أو للثقل أو للمناسبة فالأول لفظ الفتى والثانى لفظ القاضى والثالث لفظ غلامى فالفتى والقاضى وغلامى كلها فاعل لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل أيضا (قوله الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وقولنا الفاعل الاصطلاحى لا يرد نحو أنبت الربيع البقل ونحو أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشى

فان كلا من البقل واشابة الصغير وافناء الكبير اسم حذف فاعله الحقيقى وهو الله تعالى وليس مما دخل تحت ما نحن فيه واضافة فاعل الى ضمير المفعول لأدنى ملابسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول فلا يقال كيف يضاف الى ضمير المفعول مع أنه انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فتفطن (قوله نحو ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء وقوله ويضرب عمرو بضم الياء وفتح الراء (قوله والمبتدأ) أى ولو مجرورا بحرف الجر الزائد كما فى بحسبك درهم (قوله قائمون) الواو عائدة للجماعة لا للجمع كما علمت (قوله وأخواتها) أى نظائرها كما سيأتى (قوله والتابع للمرفوع) أى ولو محلا كما فى كفى بالله العليم شهيدا برفع العليم لأنه نعت للمرفوع محلا (قوله وهو) أى مطلق التابع لا بقيد كونه مرفوعا والحقيقة أنه خمسة والخامس عطف البيان ولعله انما تركه لاستغنائه بالبدل اذ ما يصح أن يكون بدلا صح كونه عطف بيان الا فى لفظة قليلة قال ابن مالك وصالحا لبدلية يرى * فى غير نحو ياغلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

(قوله والعطف) أى النسق اذ هو المراد فى كلام مؤلفنا (قوله على سبيل التعداد بفتح التاء) قال الصبان ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المحقق جىء به كذلك للتكثير والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الفاعل ﴾

قال الرازى قال الخليل الأصل فى الرفع الفاعل والبواقى مشبهة به وقال سيبويه الأصل هو المبتدأ والبواقى مشبهة به وقال الأخفش كل واحد منهما أصل برأسه واحتج الخليل بأن جعل الرفع اعرابا للفاعل أولى من جعله اعرابا للمبتدا والأولوية تقتضى الأولية بيان الأول أنك اذا قلت ضرب زيد بكر باسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو أما اذا قلت زيد قائم باسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما فثبت أن افتقار الفاعل الى الاعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو وبيان الثانى أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدا والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ ولا على خصوص كونه خبرا أما لا شك أنه فى الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا فثبت أن الرفع حق الفاعل الا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل فى كونه مسندا اليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة سيبويه أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية فاعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على اعراب الجملة الفعلية والجواب أن الفعل أصل فى الاسناد الى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا

للخليل اهـ (قوله الفاعل) أى اصطلاحا وأما لغة فهو من أوجد الفعل سواء تقدم فى الذكر على فعله أو تأخر اهـ فاكهى على المتممة وما أراه لغيره وهو اشارة الى أن زيد من قولك زيد قائم فاعل لأنه الذى أوجد القيام وقائم زيد مثله (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة المشددة وأن الناصبة للفعل وما نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول الشاعر

يسر المرء ماذهب الليالى * وكان ذهابهن له ذهابا

أى ذهابها وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو * وماراعنى الايسير * أى الا أن يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك واستثنى بعضهم باب التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم خلافا للكوفيين قال بعضهم لاحجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قوله * بدا لى من تلك القلوص بداء * ومثله قوله تعالى تبين لكم كيف فعلنا بهم أى جواب كيف فعلنا وقوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا أى كثرة اهلاكنا والكوفيون استدلوا بتلك الآيات فجوزوا نحو يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد (قوله المرفوع) قال الشيخ خالد فى شرح المتن ان هذا التعريف رسم بخواص الفاعل وهو مبنى على ما قاله بعض أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزما فجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساو لا أعم ولا أخص قال الفخر الرازى فى نظير هذا المقال وهو عن التحقيق بمعزل اذ هى أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بازائها ولا ماهية لها عند الواضع الا هذه الأمور فالتعريف بها حد على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر نقله عنه قاضى القضاة مولانا شيخ الاسلام زكريا الأنصارى على ايساغوجى فى آخر الكليات الخمس ولقد كان يخطر ببالى ولله الحمد اهـ أمير على الأزهرية ووجه كون ماذكره المصنف رسما أن الرفع خاصة لكن لا على الاطلاق بل بقيد كون الرفع بالفعل المذكور قبله اذ لو كان الرفع المطلق خاصة للفاعل لمجه لسان صحيح الفهم فضلا عن لسان عليه اذ يتحقق فى النائب والمبتدا والخبر فلذا كان هذا الرسم تاما لا ناقصا والتام ماذكر فيه جنس وهو هنا الاسم وخاصة وهو قوله المرفوع الى آخر ماذكره وقد علمت رده مما مر (قوله أيضا المرفوع) أى لفظا نحو قال الله أو تقديرا للتعذر نحو جاء الفتى أو للثقل نحو جاء القاضى وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن الزائدة نحو ماجاءنا من بشير أى ماجاءنا بشير أو الباء الزائدة نحو كفى بالله شهيدا أى كفى الله وفى هذا قلت نظما

وقد يجر لفظه نحو كفى * بالموت واعظا ونكرى من نفى

وأبهم المصنف رافع الفاعل ليكون كلامه جاريا على القولين فى رافعه والصحيح عند سيبويه أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه وقال خلف الأحمران رافعه هو الاسناد ووجهه بعضهم أن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية وتوجيه مذهب سيبويه قد قدمناه فى باب الاعراب عن الرضى ﴿ تنبيه ﴾ قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول به اذا أمن اللبس وسمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو مسموع لا يقاس عليه قال ابن مالك فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

(قوله المذكور قبله فعله) هذا الكلام يلوح بل يصرح الى وجوب تقديم الفعل على الفاعل وهو كذلك قال الرازى لأن الفعل اثباتا كان أو نفيا يقتضى أمرا ما يكون هو مسندا اليه فحصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شىء يسند الذهن ذلك الفعل اليه والمنتقل اليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه فلما وجب كون الفعل مقدما على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر فان قالوا لا نجد فرقا فى العقل بين قولنا ضرب

(الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله

زيدو بين قولنا زيدضرب قلنا الفرق ظاهر لأنا اذا قلنا زيد لم يلزم من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم باسناد معنى آخر اليه أما اذا فهمنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الذهن باسناد هذا المفهوم الى شىء ما اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا زيدضرب فقد حكم الذهن باسناد مفهوم ضرب الى شىء ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشىء هو زيد الذى تقدم ذكره فحينئذ قد أخبر عن زيد بأنه هو ذلك الشىء الذى أسند الذهن مفهوم ضرب اليه وحينئذ يصير قولنا زيد مخبرا عنه وقولنا ضرب جملة من فعل وفاعل وقعت خبرا عن ذلك المبتدا اه ﴿ تنبيه ﴾ حكى ابن هشام أن الكوفيين أجازوا فى قوله تعالى ان امرؤ هلك أن يكون امرؤ فاعلا لهلك وان كان متقدما عليه وذلك لأنهم أجازوا تقديم الفاعل على الفعل فقيل ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلنا فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى البصريين الزيدان قاما والزيدون قاموا وعلى رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام (قوله فعله) أى أو شبهه كاسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن وجهه بالرفع وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا بتنوين ضرب ورفع زيد واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف نحو زيد عندك غلاماه والجار والمجرور نحو زيد فى الدار غلاماه وأفعل التفضيل نحو مررت بالأفضل أبوه واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجا فأنت توكيد للضمير المستتر فى ايا يصح عطف وزيد عليه ولبعضهم فى هذا نظما على سبيل اللغز

أبن لى ماضمير ذو ضمير * له رفع به وله استتار
وقد عدوه فاعله وقالوا * له التوكيد صار له اعتبار

وقلت مجيبا لغرابة هذا اللغز

أجبت وذاك فى اياك أنتا * وزيد اذ بعطف قد يصار
على ماكان مستترا بايا * فللتوكيد صار له اعتبار

(قوله نحو قام زيد الخ) مثل بمثالين الأول لما يرفعه الماضى والثانى لما يرفعه المضارع (قوله وهو) أى الفاعل على قسمين (قوله بلاقيد) أى بلاقيد التكلم ولا الخطاب ولا الغيبة (قوله مادل على متكلم) الأولى ليكون جاريا على نسق ماقبله مادل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة وعدل عن ذلك تفننا (قوله فالظاهر) يرفعه مامر ولا يرفعه فعل أو اسم الفعل بمعنى الأمر ﴿ تنبيه ﴾ أوجب الامام السكاكى أن يكون رجل فى قولك رجل جاءنى بدلا من الضمير المستتر وقال لأنه لو جعل فاعلا ثم قدم وجعل مبتدأ صار مبتدأ منكرا بغير مسوغ فأحوجه الى ذلك التكلف لأن من شرط التخصيص عنده أن لا يكون الاسم المتقدم بحيث لو أخر صار فاعلا معنى لا لفظا ورده القزوينى بأن فى ذلك مكابرة وأجاب الامام الفنارى بأنه ليس المراد أن المرفوع فى مثل عرف رجل بدل بل أن رجل عرف مقدر بعرف رجل على أن لا يكون بدلا حتى ان رجلا عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلا فهو دائما فى التقدير دون التحقيق (قوله نحو قولك قام زيد) مثل المصنف بعشرة أنواع وهذا النوع هو المفرد المذكر (قوله وقام الزيدان) هذا نوع ثان وهو المثنى المذكر وأشار به الى أنه يجب تجريد الفعل وان أسند الى المثنى أو المجموع قال ابن مالك وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وانما وجب التجريد لأنك اذا قلت قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وماقبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله فى تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفارق بين التأنيث وبين التثنية والجمع حيث ألحقوا علامة التأنيث دون ماهنا كما سيأتى وقد يلحق الفعل الألف مع اسناده الى اثنين فمنه قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

فعله) نحو قام زيد ويقوم عمرو) وهو على قسمين ظاهر) وهو مادل على مسماه بلا قيد كزيد ورجل (ومضمر) وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو (فالظاهر نحو قولك قام زيد) فقام فعل ماض مبنى على فتح ظاهر فى آخره وزيد فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة (ويقوم زيد) فيقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وزيد فاعل مرفوع بالضمة (وقام الزيدان) فقام فعل ماض والزيدان فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى

وقوله　نسيا حاتم وأوس لدن فا * ضت عطاياك يابن عبد العزيز

وقوله　ذريني للغنى أسعى فانى * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * وان كانا له نسب وخير

ولما رأيت هذه البيتين مدحا للغنى وذما للفقر لم أتركهما سدى فعارضتهما بما وسعت منه يدا فقلت

ذريني أطلب الفقر المهانا * لدى من عابه كلب حقير

ومدح الفقر موجود فانى * رأيت الناس إخيرهم الفقير

وأحقرهم غنى المال عندى * وان كانا له مال وخير

(قوله ويقوم الزيدان) هومن النوع الثانى الاأن الرافع هنافعل مضارع (قوله وقام الزيدون) هذا نوع ثالث وهوجمع المذكر السالم وأشار به الى وجوب تجريد الفعل مع اسناده الى جمع المذكر السالم فلا يقال قاموا الزيدون لما تقدم وقد جاء على خلاف ذلك ولذا قال ابن مالك

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

فمنه قوله　يلوموننى فى اشتراء النخيل قومى فكلهم يعذل

وقوله　نصروك قوم فاعتززت بنصرهم * ولو انهم خذلوك كنت ذليلا

وفى الحديث الصحيح أومخرجى هم بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء والجيم وذا ماقال للنبى صلى الله عليه وسلم ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والأصل أومخرجوى هم ومع هذا كان اللغة قليلة ﴿ تنبيه ﴾ قال العلامة الصبان منع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك وضعفه فى المغنى بأنه اذا كان سبب الحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية وقد جوز الزمخشرى فى لايملكون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة اهـ فجعل هذا الباب موسعا وتسمى هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث (قوله ويقوم الزيدون) هومن النوع الثالث الاأن الفعل هنا مضارع (قوله وقام الرجال) هذا نوع رابع وهوالجمع المكسر من المذكر وأشار به الى أن جمع المكسر يجوز تذكيره كما أنه يجوز تأنيثه ولم يذكر التأنيث لأن التأنيث هو الأصل وما أحسن قول الزمخشرى　ان قومى تجمعوا * ولقتلى تحدثوا

لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

وقال بعضهم ان حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا أى مذكرا كان أومؤنثا ومثله الجمع بالألف والتاء من المذكر كالطلحات واسم الجمع كقوم ورهط وغيرذلك (فائدة حسنة) قال ابن جنى اذا أنثت الجمع العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدته اليه مذكرا تقول قامت الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم اهـ يس على الفاكهى (قوله ويقوم الرجال) هومن النوع الرابع الاأن الفعل هنا مضارع (قوله وقامت هند) هذا نوع خامس وهو المفرد المؤنث وأشار به الى أنه اذا أسند الفعل الى مؤنث حقيقى وجب تأنيثه وذلك ليدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لاتلحقه لأن معناها فى الفاعل الاأن الفاعل لما كان كجزء واحد من الفعل جاز أن يدل مااتصل بالفعل على معنى فى الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الأفعال الخمسة ويجب أيضا تأنيث الفعل اذا كان الفاعل ضميرا مستترا الغائبة مطلقا سواء كان التأنيث حقيقيا أومجازيا تقول هند قامت وشمس طلعت وانما وجب فى شمس طلعت مع أن التأنيث مجازى لئلا يتوهم أن ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال شمس طلع قرنها فان قيل اذا قدم المؤنث الحقيقى فأى فائدة فى تأنيث الفعل مع أنا نسلم أنه انما أنث ليعلم فى البداهة أن فاعله مؤنث وهنا معلوم أولا أجيب بأن التوهم المذكور يأتى هنا أيضا اذ يمكن أن يقال هند قام أبوها وجاز الأمران فى مجازى التأنيث الغير المقدم تقول طلع الشمس وطلعت

الشمس

(ويقوم الزيدان) فيقوم فعل مضارع والزيدان فاعل مرفوع بالألف (وقام الزيدون) فقام فعل ماض والزيدون فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (ويقوم الزيدون) فيقوم فعل مضارع والزيدون فاعله (وقام الرجال) فالرجال جمع تكسير فاعل قام (ويقوم الرجال) فالرجال فاعل يقوم (وقامت هند) فقام فعل ماض والتاء علامة التأنيث

وهند فاعل (وتقوم هند) فتقوم فعل مضارع وهند فاعله (وقامت الهندان) فقام فعل ماض والهندان فاعله (وتقوم الهندان) فتقوم فعل
مضارع والهندان فاعله (وقامت الهندات) فقام فعل ماض والهندات فاعله وهو جمع مؤنث سالم (وتقوم الهندات)
فتقوم فعل مضارع والهندات فاعله (وقامت الهنود) فقام فعل ماض والهنود فاعله وهو جمع هند جمع تكسير (وتقوم الهنود) فتقوم فعل مضارع والهنود فاعله (وقام أخوك) فقام فعل ماض وأخو فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة والكاف مضاف اليه (ويقوم أخوك) فيقوم فعل مضارع وأخوك فاعله (وقام غلامى) فقام فعل ماض وغلامى فاعله مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وغلام مضاف وياء التكلم مضاف اليه مبنى على السكون فى محل جر (ويقوم غلامى) فيقوم فعل مضارع وغلامى فاعله (وماأشبه ذلك) وجملة ماذكره عشرون مثالا عشرة مع الماضى وعشرة مع المضارع كلها مع الظاهر * ولما قدم الكلام على الظاهر أخذ يتكلم
على المضمر وهو اثناعشر ضميرا سبعة للحاضر وخمسة للغائب فقال (والمضمر) نحو قولك (ضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمتكلم واعرابه
ضرب فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع (وضربنا) بفتح الضاد وسكون الباء للمعظم نفسه أوللمتكلم

الشمس ويجوز التذكير فى نحو أتى القاضى هند كما استحسن فى نعم المرأة هند ويجوز التذكير فى ماقام الا فاطمة وقد جاء التأنيث على قلة كقوله

مابرئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم

على أن ابن مالك جوز التأنيث فى الترشيح قال

والحذف مع فصل بالافضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا

(قوله وهند فاعل) يجوز فى هند الوجهان الصرف والمنع وهو أولى فالمنع نظرا لوجود العلتين وهما العلمية والتأنيث والصرف نظرا لخفة اللفظ بسبب عدم نقله من المذكر الى المؤنث بخلاف زيد اسم امرأة لااسم ذكر فانه يمنع من الصرف لأنه بنقله حصل فيه ثقل وهو منزل منزلة حرف رابع فيكون كزينب وبسبب عدم تحريك وسطه بخلاف سقر فيمنع لأن تحريك وسطه قائم مقام حرف رابع أيضا وبسبب كونه ليس أعجميا بخلاف جور اسم بلدة فيمنع من الصرف لأن العجمة بمنزلة تحريك الوسط فتنزل منزلة حرف رابع اهـ شرح شواهد ابن عقيل فيكون هند منونا أوغير منون (قوله وتقوم هند) هو من النوع الخامس (قوله وقامت الهندان) هذا نوع سادس وهو المثنى المؤنث وأشار به الى أنه يؤنث الفعل ويجوز أن يذكر بحذف التاء واثباته سواء لأن العلمية لمازالت بالتثنية فزوال حقيقة التأنيث به أولى هذا ماظهر لى (قوله وقامت الهندات) هذا نوع سابع وهو المجموع جمع المؤنث السالم وأشار به الى أنه يجب التأنيث وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين والفارسى من البصريين حيث قالوا بجواز الوجهين واحتجوا بنحو اذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وأجيب بأن التذكير فى جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قوله حضر القاضى امرأة أولأن الأصل النساء المؤمنات والنساء اسم جمع أولأن أل فى المؤمنات اسم موصول مقدر باللاتى وهى اسم جمع قيل وفى هذه الأجوبة الثلاثة نظر أما الأول فلان الفصل بغير الا الأرجح فيه التأنيث وقد أجمعت السبعة هنا على تركه وأما الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لايقول به وأما الثالث فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لاللحدوث والتجدد قاله فى التصريح (قوله وقامت الهنود) هذا نوع ثامن وهو المجموع جمع تكسير من المؤنث وأنث اعتبارا للأصل ويجوز تذكيره لأنه الآن ليس بمؤنث حقيقى لأن المجازى الطارئ أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال (قوله وقام أخوك) هذا نوع تاسع وهو ماكان من الأسماء الخمسة وان كان فى الحقيقة اسما مفردا لأن هذا تقسيم اعتبارى لايضر فيه التداخل لتباين الأقسام بالاعتبار فلا يرد ذلك على المصنف فتدبر (قوله وقام غلامى) هذا نوع عاشر وهو مايقدر اعرابه وهو على ثلاثة أقسام مايقدر للمناسبة وهو مامثل به المصنف ومايقدر للتعذر وهو لفظ الفتى وللثقل كالقاضى ونظمت مايقدر فيه الاعراب فقلت :

وقدر الاعراب فى نحو الفتى * والمرتقى والحكاية أتى
به يقول شاعر مجيد * نبئت أخوالى بنى يزيد
ومثله البارى وجا مخففا * وعارض الادغام أو ماوقفا
وباتباع ثم فى اسعافى * وبعضهم يزيد فى القوافى

وقد قدمنا فى أول الكتاب بعض ذلك فلتراجع ثمة ان شئت (قوله وماأشبه ذلك) أى فما أشبه قولك قام زيد قام خالد وماأشبه قام غلامى جاء عبدى وهكذا فان قلت أى فائدة فى هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار فى المذكورين وأنت خبير بأن مافى حيز قوله وماأشبه ذلك لايزيد على ماأفاده نحو قلت لك أن تقول جعل قوله نحو قام زيد الخ من باب الكناية عن قام زيد الى آخر ماتقدم

ومعه غيره واعرابه ضرب فعل ماض ونا فاعله مبنى على السكون فى محل رفع (وضربت) بفتح الضاد والتاء للمخاطب واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل (١١٨) مبنى على الفتح فى محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وكسر التاء للمخاطبة واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع (وضربتما) بفتح الضاد وضم التاء للمثنى المذكر والمؤنث واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطبين فاعل مبنى على الضم فى محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربتم) بفتح الضاد وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع والميم علامة جمع الذكور (وضربتن) بفتح الضاد وضم التاء لجمع الاناث المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فاعل مبنى على الضم فى محل رفع والنون علامة جمع الأناث المخاطبات وهذه كلها أمثلة الحاضر وأشار الى أمثلة الغائب بقوله (وضرب) أى من قولك مثلا زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والفاعل مستتر جوازا تقديره هو يعود على زيد والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا (وضربت) بسكون التاء للغائبة أى من قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره اللهم

فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل ذلك منه قولهم مثلك لايبخل ومثلك يجود أى أنت لاتبخل وأنت تجود كما ذكره فى التلخيص فى أحوال المسند اليه وقد قدمنا هذا الجواب فيما مر هناك عند قول المصنف نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك فلتراجع ثمة (قوله ومعه غيره) الظرف خبر مقدم وغيره مبتدأ مؤخر ومضاف اليه أى أو للمتكلم الذى غيره معه أو لفظة غير فاعل للظرف وذلك سائغ فى مثل زيد عندك غلاماه كما يجوز فى الجار والمجرور وزعم والدى أن من الجار ما يجر الاسم ويرفع الخبر وذلك الزعم ناشئ من كثرة تداول استعمال نحو فى الدار زيد وكذا عندك بكر فقرر عند دروس الشيخ خالد وقد قدمناه هناك عند قول مؤلفنا فللأسماء من ذلك الرفع (قوله والتاء ضمير المخاطب فاعل) واعلم أن الطاء والدال قد يتبدلان شذوذا من الفاعل فى نحو خبطط وفزد وأصل خبطط خبطت من الخبط وهو الخياطة شبهوا تاء الفاعل بتاء افتعل فأبدلوها ووجه شذوذه أن تاء الضمير كلمة فتغيرها يوجب انعدامها بالكلية وأصل فزد فزت من الفوز ففعل به مثل ما مر فى خبطط والظاهر أن كلا من الطاء والدال فاعل وأنه ضمير رفع فى محل رفع اهـ من الشنوانى (قوله للمثنى المذكر والمؤنث) ويظهر فى من خوطب تقول أنتما يازيدان ضربتما وأنتما ياهندان ضربتما وأنتما يازيد وياهند ضربتما وانما سوى بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة لقلة استعمالهما ووضع الضمائر للايجاز (قوله والميم حرف عماد) يعنى أن الألف لما كانت اقتضت فتحة ماقبلها ولم يمكن فتح التاء خوف الالتباس جىء بالميم ليعتمد على ذلك قال فى المراح زيدت الميم فى ضربتما حتى لايلتبس بألف الاشباع فى مثل قول الشاعر أخوك أخو مكاشرة وضحك * وحياك الاله فكيف أنتا

واختصت الميم فى ضربتما لأن تحته أنتما مضمرا وأدخلت الميم فى أنتما لقرب الميم الى التاء فى المخرج اهـ (قوله والميم علامة جمع الذكور) قال فى المراح زيدت الميم فى ضربتم حتى يطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله ضربتمو فحذفت الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد فى آخر الاسم واو قبلها مضموم الا هو اهـ (قوله وضربتن) أصله ضربتمن فأدغم الميم فى النون لقرب الميم من النون ومن ثمة تبدل الميم من النون فى عمبر لأن أصله عنبر وقيل أصله ضربتن بتخفيف النون فأريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة التى قبل النون لاجتماع الساكنين لأن ماقبل التاء ساكن أيضا ولا يمكن حذفها لأنها علامة للخطاب والعلامة لاتحذف فأدخل النون لقرب النون من النون ثم أدغمت النون فى النون فصار ضربتن اهـ مراح وشرحه (قوله وضرب) أى والضمير المستتر فى قولك ضرب اذ لفظ ضرب لايكون فاعلا كما لايخفى ﴿تنبيه﴾ من اضمار الفاعل قولك اذا كان غدا فأتنى بنصب غدا أى اذا كان مانحن عليه غدا فأتنى وقد جعلنا كان تامة فغدا ظرف زمان ويجوز أن تكون ناقصة فالمحذوف اسمها وغدا خبرها قال الشيخ خالد فى التصريح وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم اهـ (قوله مستتر جوازا) الا فى نحو خلا وعدا وحاشا اذا نصبت المستثنى به كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله تقديره هو) قال ابن كمال باشا قول النحاة الفاعل فى نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لأن المقدر هو ذلك المصرح به اهـ (قوله والتاء علامة التأنيث) هذا قول الجمهور وهو المشهور قال فى المغنى وزعم الجلولى أنها اسم وهو خرق لاجماعهم وعليه فيأتى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرد أن البدل صالح لاستغنائه عن المبدل منه وأن عود الضمير على ماهو بدل منه نحو

ماض والألف فاعل مبنى على السكون فى محل رفع والجملة خبر المتبدا وللمثنى الغائب المؤنث ضربتا تقول الهندان ضربتا واعرابه الهندان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف والألف فاعل مبنى على السكون فى محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربوا) لجمع الذكور الغائبين من قولك مثلا الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد وضرب فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والواو فاعل مبنى على السكون فى محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربن) لجمع الاناث الغائبات من قولك مثلا الهندات ضربن واعرابه الهندات مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والنون ضمير النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع والجملة خبر المبتدا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

اللهم صل عليه الرءوف الرحيم قليل وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا اهـ (قوله وضربا) ظاهر كلام المصنف أن ضربا يصح أن يكون مذكرا وأن يكون مؤنثا بدليل أنه مثل لهما بمثال واحد وليس كذلك ولذا رده شارحنا أبقاه الله بالسلامة فيما يأتى فليتفطن (قوله والألف فاعل) لا يكون الألف كالواو والنون الا فى محل رفع وذهب المازنى الى أن الفاعل فى أكرما وأكرموا وأكرمن ضمير مستتر وأن الألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الأخفش فى الواو دون الألف والنون اهـ عطار وقد تكون الألف فى محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفا فى النداء قال ابن مالك

واجعل منادى صح ان يضف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

وذلك نحو ياأسفا على يوسف فان أصلها أسفى قلبت الياء ألفا وليس لنا ألف ضمير فى محل جر الا هذه وقد ألغز للامام العطار بقوله بين لنا ياامام النحو ماألف * محلها الجر جرت بالمضاف لها
وأجبت ذلك فقلت هاك جوابا تنال رفعة وسنا * فى ولهى اذ تناديه أيا ولهى

﴿تنبيه﴾ من العجب أن الامام ابن هشام اختار فى قولهم قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك أن الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى قامت هند مع أن هذا كلام نادر والمختار عندى أنه على التقديم والتأخير اذ التقدير أخواك قاما وأخوتك قاموا ونسوتك قمن وسيأتى أنى أصرح بهذا فى باب البدل ان شاء الله تعالى (قوله وللمثنى الغائب المؤنث) قد نبهناك فيما مر ثمة فلا تغفل (قوله وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف) أى فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ماذكروه من أن توالى أربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا اهـ أبو النجا (قوله مبنى على فتح مقدر) هذا مبنى على أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا أى سواء اتصل به ضمير الرفع المتحرك أو الواو لجماعة الذكور أم لم يتصل وذلك مستفاد من كلام المصنف فيما مر بقوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا وقد بسطنا فيما هناك فلتراجع (قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ماقبلها (قوله والواو فاعل) قد مضى كلامنا فيها ﴿تنبيه﴾ زادوا بعد الواو المتطرفة فى الفعل ألفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحدا وان لم يلتبس كما فيما لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال ومن ثم كتب ضربواهم فى التأكيد بالألف لأن التأكيد ليس كالجزء مما قبله وفى ضربوهم فى المفعول بغير الألف لأن ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله ومنهم من يكتبها فى نحو شاربوا الماء ومنهم من يحذفها فى الجميع اهـ شافية بزيادة من بعض شروحه وانما نقلناها لشدة الحاجة اذ قد يغلط الكاتب (قوله وضربن) أصله ضربتن بسكون التاء حذفت التاء لاجتماع علامتى التأنيث فى الفعل الثقيل بخلاف نحو حبليات فان فيه علامتى التأنيث الألف المقلوبة ياء والتاء وانما حذف فى مسلمات أصله مسلمتات لكونهما على جنس واحد فصار ضربن بتحريك الباء ثم سكن الباء لأن النون تقتضى سكون ماقبلها وقد مر فى جمع المؤنث السالم فى باب الاعراب فلا تغفل (قوله والنون ضمير النسوة فاعل) قد علمت الخلاف فيما مر والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب المفعول الذى لم يسم فاعله﴾ هذه العبارة غير أولى لعدم دخول نحو قولك سير بزيد وصيم رمضان مع أن هذا داخل فى هذا الباب باتفاق فيما رأينا وعدم خروج نحو درهما أعطى زيد لأنه المفعول الذى لم يسم فاعله مع أن هذا خارج عن هذا الباب باتفاق فيما رأينا أيضا وأجيب عن الأول بأن المفعول هو الأصل وغيره الفرع ودليل كون المفعول أصلا عدم جواز أن تقول ضرب فى الدار أو عندك زيدا وذكر الأصل كاف وعن الثانى بأن الكلام فى المرفوعات

وماأوردتم منصوب وبعضهم أجاب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار فى العرف علما بالغلبة على مايقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولايدخل فيه غيره وبعضهم قال انما قال المتقدمون مفعول مالم يسم فاعله لأنهم يرون أن الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعانى وعلى هذا فعبارتهم أولى لأنها لاتشمل غير المقصود (قوله يسمى نائب الفاعل) هذه عبارة المتأخرين والأولى عبارة المتقدمين بل قال بعضهم ان العبارة الثانية أى قولهم نائب الفاعل مما انفرد بها ابن مالك وهى كما قالوا أولى لأن النائب عن الفعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب فى قولك أعطى زيد درهما يصدق عليه أنه المفعول الذى لم يسم فاعله وقد علمت فى صدر الباب رد هذين البحثين قال يس وذكر فى المغنى لبيان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما أنها أخصر والثانى أنها أفصح فى المراد والمعرب ينبغى أن يختار الأوضح والاخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة فى كلامهم لأنه لاعبارة أخصر مما ذكروا فى تأدية ماقصدوا وأما الاوضحية فموجودة أيضا اه قال الفقير لك أن ترد الجواب الأول بأن العبارة التى للمتقدمين وان كان فيها أخصرية ما لكن عبارة المتأخرين أخصر ضرورة أن الامام ابن هشام لاينفى أخصرية عبارة المتقدمين وأن ترد الجواب الثانى بأن الامام ابن هشام لاينفى أوضحيتها لكن عبارة المتأخرين أوضح (قوله وهو الاسم) أى حقيقة فى ضرب زيد وحكما فى سير بزيد وصيم رمضان أو تأويلا فى قولك حرم أن تقذف العفيفات ظاهرا كما مثلنا أو مضمرا نحو زيد ضرب وخرج به الفعل والحرف والجملة الا أن يراد لفظها كما تقول يجعل من حرف جر ويبنى ضرب للفاعل ويجعل أن تقوم فاعل يعجبنى اذا أعربت يعجبنى أن تقوم أو تجعل أعلاما (قوله المرفوع) منع المنطقيون ادخال الحكم فى الحدود قال فى السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام فى الحدود

ومر بعض الكلام فى الفاعل ونعيد هذا الاعتراض فى المبتدا ولعلنا نزيد فى الجواب هناك ان شاء الله تعالى (قوله الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل عامله من الفعل أو شبهه كما سيأتى واضافة الفعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله فى اصطلاح النحاة كما قدمنا فى باب المرفوعات فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فان البقل اسم لم يذكر معه فاعله الحقيقى أى أنبت الله البقل فى وقت الربيع فاسناد الانبات الى الربيع لملابسة الزمان (قوله يعنى أن المفعول الذى لم يسم فاعله) انما اقتصر الشارح على المفعول لأنه الذى ترجم المصنف رحمه الله تعالى والافالذى ينوب عن الفاعل أربعة الأول المفعول به وهو الذى تكلم له مؤلفنا وجرى فيه عليه شارحنا والثانى الجار والمجرور نحو سير بزيد وهو موافق لظاهر كلام التسهيل وشرح الكافية ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال فى الارتشاف لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو فى محل رفع كما أنه بعد المبنى للمفعول فى محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لاحظ له فى الاعراب أصلا اه خ ض والثالث الظرف المتصرف المختص زمانيا نحو صيم رمضان أو مكانيا نحو جلس أمام الأمير والمتصرف هو مايكون فاعلا أو مفعولا فى بعض الاحيان وغير المتصرف بخلافه نحو عند ومع قال ابن مالك

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف
وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

وقولنا المختص المراد به مايختص بالعلمية أو الاضافة بخلاف مكان وزمان فلا يقال صيم زمان وجلس مكان والرابع المصدر المتصرف المختص نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف نحو سبحان فانهم يقولون انه يلزم فيه النصب وغير المختص نحو سير فلا يقال فيه سير سير وحكى ابن السراج كما فى الأشمونى أن قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد

ويسمى نائب الفاعل (وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله) يعنى أن المفعول الذى لم يسم فاعله المسمى أيضا نائب الفاعل هو المفعول

وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه أخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائى نيابة التميز فى امتلأت الدار رجالا قال فى الكافية

وقول قوم قد ينوب الخبر * يباب كان مفردا لاينصر
وناب تميز لدى الكسائى * لشاهد عن القياس نائى

اه (قوله الذى يقوم مقام فاعله) بضم ميم مقام من أقام الرباعى وأما الذى من قام الثلاثى فمفتوح (قوله فى جميع أحكامه) أى من كونه مرفوعا متأخرا عن فعله ووجوب تأنيث ما أسند الى ضمير المؤنث مطلقا والى مؤنث فى الحقيقى التأنيث وجواز الأمرين فى مجازيه وامتناع حذفه وصيرورته كالجزء من الفعل فيسكن فى ضربت الباء ولا يعطف على ضميره الا مع التوكيد (قوله لغرض من الأغراض) وذلك الغرض اما لفظى كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم ولاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكتصحيح النظم نحو

وما المال والاهلون الاودائع * ولابد يوما أن ترد الودائع

واما معنوى وهو اما للجهل به أو للتعظيم أو للتحقير أو غير ذلك مما يذكر فى علم المعانى وانما ذكروه هنا على وجه التطفل ونظم بعض الاغراض كما فى الأهدل بقوله

وحذفك الفاعل للنظام * والسجع والتحقير والاعظام
والخوف والابهام والايثار * والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكار واختبار * تفطن السامع أو مقدار
ذكاه أو تخييلك العذولا * منك الى أقواهما دليلا
ولاحتراز ظاهر عن العبث * وللوفاق فاشكرن من نفث
ولا تظن الحصر فى المذكور * بل ذا هو المعروف فى المشهور

(قوله فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه) أى فان الفعل لايترك بغير اسناد الى شىء (قوله وغير مع نائبه) أشار به الى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة الى انه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لاطائل تحته اه عبادة (قوله فبقى) بضم الباء وتشديد القاف مكسورة (قوله ثم بين كيفية تغير الفعل) قد علمت من المتن والشرح أنه لم يذكر فيه غير الفعل ونذكره تتميما للفائدة فاعلم أن العامل فى هذا الباب لايخلو من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل فالمصدر لايغير فتقول عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون فى موضع رفع وشرط عمله أن يصح حلول أن يفعل محله قال ابن مالك

بفعله المصدر ألحق فى العمل * مضافا أو مجردا أو مع أل
ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولاسم مصدر عمل

واسم الفاعل يغير الى صيغة اسم المفعول وشرط عمل اسم الفاعل أن يعزل عن معنى الماضى مع اعتماده على واحد من خمسة مذكورة فى قول ابن مالك

كفعله اسم فاعل فى العمل * ان كان عن مضيه بمعزل
وولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جاصفة أو مسندا

ثم قال

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(قوله ضم أوله) قد علمت أنه انما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ليفصل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول فغيروه الى فعل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر لأنه لما كان بعيدا عن المألوف وهو اسناد الفعل الى المفعول جعل بنيته بعيدا عن أوزان الاسم اذ لا يوجد اسم على وزنه الا دئل ولو كسر الأول وضم الثانى لحصل الغرض المذكور أعنى التفريق لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس وأيضا ذلك الوزن متروك فى كلام العرب

الذى يقوم مقام فاعله فى جميع أحكامه بعد حذف الفاعل لغرض من الأغراض كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا الأصل وخلق الله الانسان برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ونصب الانسان على المفعولية فحذف الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى الاسناد اليه فاعطى جميع أحكام الفاعل فصار المفعول مرفوعا بعد أن كان منصوبا فالتبست صورته بصورة الفاعل فاحتيج الى تميز أحدهما عن الآخر بحيث اذا سمع لفظ الفعل يعلم أن ما بعده فاعل أو نائب عن الفاعل فبقى الفعل مع الفاعل على صورته الأصلية وغير مع نائبه ثم بين كيفية تغير الفعل بقوله (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله

وكسر ماقبل آخره) نحو وخلق الانسان ضعيفا واعرابه خلق فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبنى للمجهول وهو بمعنى ماقبله والانسان نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وضعيفا حال من الانسان (وان كان الفعل مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره) نحو يضرب زيد بضم الأول وفتح الراء التى قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبنى للمجهول وهو بمعنى ماقبله وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم نظيره فى الفاعل (فالظاهر نحو قولك ضرب) بضم أوله وكسر الراء التى قبل آخره (زيد)

فاذا قلت ضرب زيد تقول فى اعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (ويضرب) بضم أوله وفتح الراء التى قبل آخره (زيد) فاذا قلت يضرب زيد تقول فى اعرابه يضرب فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (وأكرم عمرو) بضم أول الفعل وكسر ماقبل آخره واعرابه أكرم فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وعمرو نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (ويكرم عمرو) بضم أول الفعل وفتح الراء التى قبل آخره واعرابه يكرم فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وعمرو نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (والمضمر نحو قولك ضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمتكلم واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمجهول والتاء ضمير المتكلم نائب الفاعل مبنى على الضم فى محل رفع (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله و نا ضمير نائب عن الفاعل مبنى على السكون فى محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء للمخاطب المذكر واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل مبنى على الفتح فى محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والتاء للمخاطبة المؤنثة واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة نائب الفاعل مبنى على الكسر فى محل رفع (وضربتما) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا واعرابه ضرب فعل ماض مبنى

والوزن الذى كنا بصدده موجود فى دئل ولو على قلة (قوله أيضا ضم أوله) أى لفظا فى ضرب أو تقديرا كما فى قيل وبيع ويجوز فيهما الضم والكسر والاشمام وكذا فى حب واذا التبست الصيغة من المبنى للفاعل والمبنى للمفعول اجتنب كما فى قلن وبعن فيجوز فى قلن الكسر والاشمام دون الضم وفى بعن الضم والاشمام دون الكسر قال ابن مالك وان بشكل خيف لبس يجتنب * ومالباع قد يرى لنحو حب

وشارك الأول فى الضمة ثانى تعلم وماشابهه وثالث استخرج وماشاكله (قوله وكسر ماقبل آخره) أى ان لم يحصل كسر فان كان مكسورا قبله أبقى على كسره كما فى علم قال الشيخ خالد ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصر بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضراوى هى لغة بكر بن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل اللام فتقلب الياء ألفا فتقول فى رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طيء فتحصل فى معتل اللام ثلاث لغات كسر ماقبل آخره وتسكينه وفتحه اهـ (قوله وان شئت قلت مبنى للمجهول) أى للمجهول فاعله وفيه أنه قد لايكون فاعله مجهولا لأن نحو وخلق الانسان ضعيفا لايجهل خالق الانسان فلايتحقق فيه مناط التسمية وأيضا مايجهل فاعله لايلزم أن يحذف بل يجيء باسم الفاعل المشتق من مصدر ذلك الفعل مثل سأل سائل وسام سائم فمفاد الجهل أن لايصرح به ويمكن أن يجاب بأن ماحذف فاعله يمكن أن يجهل فى بعض الافراد فوجوده كاف على أنى لاأرى مانعا من أن يقال ان حذف الفاعل هو للجهل فى أصل كلام النحاة وأما ماذكره أهل المعانى فهو مدون فى فن آخر ولادخل له فى علم النحو وان كان أصحاب هذا الفن قد ذكروا ماوجه فى علم المعانى على سبيل التطفل كما أسلفنا (قوله وان كان الفعل مضارعا ضم أوله) أى اذا لم يحصل فيه ضم فان حصل فيه ضم قبل بنائه للمجهول يبقى على حاله نحو يكرم ويقاتل ويدحرج (قوله وفتح ماقبل آخره) أى ان لم يحصل فتح فان حصل فيه فتح قبل بنائه للمجهول يبقى على حاله وأما ماقيل من أن الفتحة فى يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل بأن تحذف فتحته ثم يجيء بفتح جديد ففيه تكلف وتحصيل الحاصل ﴿ تنبيه ﴾ سكت عن فعل الأمر لأنه لايبنى للمفعول لفساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فانك اذا بنيت اضرب مثلا للمجهول ضممت الهمزة فان كسرت الراء التبست بصيغة الماضى المبنية للمجهول من أضرب وان فتحتها التبست بصيغة المضارع المبنى للمفعول أيضا وأما فساد المعنى فلانه يصير حينئذ دالا على الاخبار والأمر انما يدل على الطلب ثم هذا فى الأمر بالصيغة وأما الأمر باللام فالحقيقة أنه مضارع (قوله وان شئت قلت مبنى للمجهول) قد قدمنا فلا تغفل (قوله وهو بمعنى ماقبله) أى فى المراد لافى كونه مطردا منعكسا اذ يصدق فى سأل سائل مع أنه مبنى للفاعل وغير صادق فى خلق الانسان ضعيفا اذ الفاعل غير مجهول (قوله ضرب زيد) ومثله ضرب الزيدان وضرب الزيدون فى وجوب تجريد الفعل وضربت هند فى وجوب تأنيثه وضرب الرجال أو ضربت الرجال فى جواز الأمرين وكذلك الهنود وضربت الهندات فى وجوب التأنيث (قوله ضربت) أصل المسألة ضربنى شخص (قوله وضربنا) اصل

للمجهول والتاء ضمير المخاطبين نائب الفاعل مبنى على الضم فى محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربتم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطبين الذكور نائب الفاعل مبنى على الضم فى محل رفع والميم علامة الجمع (وضربتن) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء ضمير النسوة المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والتاء ضمير النسوة المخاطبات نائب الفاعل مبنى على الضم فى محل رفع والنون علامة جمع النسوة والحاصل أن التاء فى الجميع نائب الفاعل وما اتصل به حروف دالة على المراد من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث (وضرب) بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء للمذكر الغائب فى نحو قولك زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة وضرب فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء وسكون التاء للغائبة المؤنثة فى نحو قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضمة وضرب فعل ماض مبنى للمجهول والتاء علامة التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى (وضربا) بضم الضاد وكسر الراء وبعد الباء الألف للمثنى الغائب المذكر فى نحو قولك الزيدان ضربا واعرابه الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف وضرب فعل ماض مبنى للمجهول والألف نائب فاعل مبنى على السكون فى محل رفع وتقول فى مثنى الغائب المؤنث ضربتا بزيادة تاء التأنيث (وضربوا) بضم الضاد وكسر الراء لجمع الذكور الغائبين فى نحو قولك الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو وضرب فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبة والواو ضمير جمع الذكور الغائبين فى محل رفع نائب فاعل (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء لجمع النسوة الغائبات فى نحو قولك النسوة ضربن واعرابه النسوة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض مبنى للمجهول والنون ضمير النسوة نائب الفاعل مبنى على الفتح فى محل رفع والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المبتدا والخبر ﴾

أصل المسألة ضربنا شخص (قوله والميم حرف عماد) قدقدمنا ذلك فى الفاعل (قوله والميم علامة الجمع) أى علامة جمع الذكور (قوله وضربتن) أصل المسألة ضربكن شخص ثم أسند الفعل الى المفعول وغير الى صيغة فعل فصار ضربكن لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها لأن التاء ضمير رفع فصار ضربتن وأصله ضربتمن ثم فعل به ما فعل فى الفاعل هناك (قوله والحاصل) أى من قوله ضربت الى قوله ضربتن (قوله من تثنية) بيان للمعنى المراد بخلاف الضمائر التى فى باب المبتدا فانها لفظة أن وما بعدها من التاء وغيرها بيان للمعنى المراد كما سيوضح فى بابه (قوله وضرب) أصله زيد ضربه شخص فحذف الفاعل لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه وأسند الفعل الى المفعول فاستتر ذلك الضمير وغير الى ضرب والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب المبتدا والخبر﴾

جمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدا والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول والبيانيون يقولون المسند والمسند اليه وقولنا لتلازمهما غالبا أى لأن المبتدأ منه ما لا يكون له خبر نحو أقائم العمران وهل قائم الزيدون وما مضروب العمران فالهمزة استفهامية وقائم مبتدأ والعمران فاعله سد مسد الخبر وكذا البواقى وشرط هذا المبتدا الذى لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على النفى أو الاستفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائبا عن الفاعل وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول وسواء كان النفى بحرف أو اسم وهو غير قال

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

وقد لا يعتمد على شىء مما ذكر نحو قائم الزيدان قال ابن مالك

وأول مبتدأ والثانى * فاعل اغنى فى أسار ذان
وقس وكاستفهام النفى وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد

وأخصر منه قوله فى الكافية

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بفاعل ظهر

وفى أقائم عمرو وجهان وهما كونه مبتدأ مؤخرا وخبرا مقدما وكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر وفى قائم زيد تعين كونه مبتدأ مؤخرا وخبرا مقدما على المشهور وفى أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون وأقائمون الرجال تعين كون الاسم مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما لأنه لا يجوز أن يجعل الاسم فاعلا للوصف اذ يجب تجريد الفعل المسند الى المثنى أو المجموع والوصف كالفعل قال ابن مالك

والاسم مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر

الا أن يخرج على لغة أكلونى البراغيث فحينئذ يجوز جعله فاعلا وظاهر كلام ابن مالك عدم جواز تخريج ذلك على تلك اللغة (تنبيه) اشتهر فى قول بعضهم بقرة تكلمت أن بقرة مبتدأ وتكلمت الجملة من الفعل والفاعل

فى محل رفع صفة لبقرة واكتفى بالجملة الصائرة صفة عن الخبر والمسوغ لكون المبتدا نكرة كونه عجيبا حيث تكلم مامن شأنه عدمه وفى الرازى روى سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفتت اليه البقرة فقالت انى لم أخلق لهذا وانما خلقت للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم فقال النبى ﷺ آمنت بهذا أنا وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما اه ذكر هذا فى تفسير سورة الكهف عند التعرض للكرامات ونظمت هذا فقلت

واكتف فى بقرة تكلمت * اذ النظائر لها قد عدمت

عن خبر وكون هذا بلغا * فى غاية العجب لنكر سوغا

(فائدة) هل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كبعض الحذاق من أشياخنا نقول ان نظر الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لأنه انما أتى بالخبر لأجله اه ملوى على المكودى وخرج بقوله بالذات القصدلشىء آخر باعث لسوق الكلام فالمقصود هو الباعث كأن سئل كيف حال زيد فالمقصود الخبر أو من القائم فالمقصود المبتدأ (قوله المبتدأ) أى اصطلاحا وأما لغة فهو الذى يجعل فى أول كل شىء (قوله هو الاسم) يأتى فى الضمير هنا ما يأتى فى صدر الكتاب فلا تغفل (قوله الاسم) ماقابل الفعل والحرف لاماقابل الصفة فدخل الاعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا اله الا الله كلمة الاخلاص أى هذا اللفظ ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة أى هذه الكلمة (قوله أيضا الاسم) أى الصريح أو الذى بمنزلته فالصريح نحو الله الهنا ومحمد نبينا والذى بمنزلته المصدر المنسبك من أن والفعل نحو قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه فى تأويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المتصيد من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر الذى يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع مبتدأ وهو فى تأويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قال الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية وشاذ فى غيرها اه تصريح وفى القاموس فى مادة عدد والمعيدى تصغير المعدى خففت الدال استثقالا للتشديدين مع ياء التصغير وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه أولا أن تراه يضرب فيمن شهر وذكر وتزدرى مرآته اذ تأويله أمر أى اسمع به ولا تره (قوله المرفوع) اعلم أن الرفع حكم وهو لا يؤخذ فى التعريف قال فى السلم وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام فى الحدود

أجاب الشيخ الأمير فى حواشى الازهرية أن هذا غير محقق وأن قولهم لا يدخل الحكم فى الحد معناه لا يدخل الحكم المنسوب للحدود لا لأخذ أجزاء الحدود وذلك لأنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف فلو أخذ فى التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف الا الحكم المعروف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهنا الحكم لم ينسب للمبتدأ انما نسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف اه فكأن الرفع واقع للاسم الواقع معرفا للمبتدا أو يقال ان التعريف حصل بقوله الاسم العارى عن العوامل اللفظية وقوله المرفوع أى ومن أحكامه أنه هو المرفوع لكن فى باب النعت أنه لا يفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى فليتأمل وجواب الشيخ الامير أولى ولكن يتأمل بأن المنع ادخال

(المبتدأ هو الاسم المرفوع

الأحكام لاخصوص كون الأحكام معرفة اذ لم يقله أحد مع فساد جعلها معرفة والمعنى فى قول السلم أن ادخال الأحكام فى جزء من أجزاء الحدود مردود فافهم (قوله العارى عن العوامل اللفظية) قال الرضى يشكل بقولهم لارجل ظريف فى الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الأخفش والمبرد وهو أن لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو أن لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو أن لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع بكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب أنه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا أن يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد اه قول الرضى (قوله أيضا العارى عن العوامل اللفظية) قيد الزمخشرى فى المفصل بقوله للاسناد وقال وانما اشترط فى التجرد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما يعنى المبتدأ والخبر لو وجدا لا للاسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معتبرة لأن الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه نظير ذلك أن معنى التشبيه فى كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فى الجزأين اه وسيأتى ذلك (قوله العارى) نعت ثان للاسم وهو من عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى خلا لا من عرا يعرو كعلا يعلو لأنه بمعنى أصاب قال الشاعر

وانى لتعرونى لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

فمعنى العارى الخالى (قوله عن العوامل) جار ومجرور متعلق بالعارى وهو جمع عامل وهو مامر فى الاعراب فلا تغفل قال الرضى فسر الزمخشرى والمصنف يعنى ابن الحاجب العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهى كان وان وظن وأخواتها وما ولا والأولى أن نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد ومافى الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان اه وقوله بحسبك زيد الظاهر أن المعرفة مبتدأ وحسبك خبر لأنه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها فمن أين ماقاله الرضى وفى حواشى الصبان على الأشمونى مانصها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كالمغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا انتهى فالأولى فى التمثيل أن يقول بحسبك درهم فانه لا خلاف فيه بأن درهم خبر وحسبك مبتدأ وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذور فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفين أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان اه قول الصبان فان قيل كان الأولى للمؤلف أن يزيد فى التعريف الغير الزائدة وشبهها أجيب بأن أل فى العوامل للكمال أى العوامل الكاملة فى العمل التى عملها بطريق الاصالة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هى التى دخولها فى الكلام كخروجها والشبيهة بها لا يكون دخولها فيه كخروجها وانما يقال شبيهة بها فى عدم التعلق الى شىء والزائدة لا تغير المعنى والشبيهة بها تغير المعنى لا يقال الزائدة قد تكون للتأكيد لانا نقول المؤكد لا يحتمل معنى بأنه غير عن أصلها (قوله اللفظية) قيدبها لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط شنوانى على الأزهرية واللفظية صفة للعوامل أى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو

العارى عن العوامل اللفظية)

الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها يس على الفاكهى (قوله يعنى) أى المصنف فالضمير عائد الى المصنف وقوله أن المبتدأ الى آخره الجملة فى محل نصب مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله أن المبتدأ هو الاسم) قد غير الكلام فان كلام المصنف لا يكون فيه لفظة أن وأتى الشارح بها (قوله هو الاسم المرفوع) الكلام هنا كالكلام فى المتن من الاعتراض والجواب عنه (قوله العارى أى المجرد عن العوامل) أى حرف تفسير عاطفة عند بعضهم كما يأتى ان شاء الله تعالى فى باب العطف فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد فى المبتدا عامل أصلا قيل سلمنا لكن قد ينزل الاحكام منزلة الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا عكسه وانما أردت الانشاء الى تلك الصفة والسبب فى صحته أن الصغر والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لأحدهما وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو متمكن منهما فقد صرف الموضوع عنه الجائز الآخر فجعل الصرف عنه لنقله منه وكما فى قوله تعالى ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين بتسمية العدم الأصلى اماتة وماهنا من هذا القبيل اهـ شنوانى (قوله اللفظية) فيه ماقدمنا فلا تغفل (قوله فخرج بالاسم) أى الجنس القريب للتعريف الذى استعمله المصنف رحمه الله تعالى كالشارح أبقاه الله بالسلامة (قوله الفعل) فاعل خرج أى بجميع أقسامه الماضى والمضارع والأمر (قوله باعتبار معناهما) متعلق بخرج أى انما خرج باعتبار معناهما أو حال للفعل والحرف أى حال كونهما باعتبار معناهما وهذا أولى أى فنحو قول المعربين لضرب زيد مثلا ضرب فعل ماض ولسرت من البصرة من حرف جر المراد منه لفظة ضرب فعل ماض ولفظة من حرف جر وفيه نظر لأنه اذا قصد اللفظ فالاخبار بكون ضرب فعلا وبكون من حرف جر لايساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدا وقد حققنا الجواب فيما مضى فى شرح قول المتن فى علامات الاسم وهى من فلتراجع ثمة أى فقولهم ضرب فعل ماض ان ضرب مبتدأ وفعل ماض خبره وكذا فى قولهم من حرف جر فهذا هو الذى أراده الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الفعل والحرف اذا أريد معناهما لايصح أن يكونا مبتدأين (قوله فكل منهما) أى من الفعل والحرف اللذين أريد معناهما (قوله لايقع مبتدأ) أى ولا غيره فلا يكونان فاعلين أو مفعولين وانما اقتصر شارحنا على امتناع كونهما مبتدأين لأن الكلام فيه ومثال كون الفعل فاعلا اذا أريد لفظه قولهم بجعل يضرب مكان ضارب وكونه مفعولا قولهم أعرب ضرب فليتفطن (قوله وخرج بالمرفوع) أى الذى هو الحكم وهو معطوف على قوله فخرج (قوله المنصوب) فاعل خرج ولا يرد عليه قولنا اذا أعربنا ضربت زيدا زيدا مفعول به فان زيدا منصوب وهو مبتدأ وهو فى حال كونه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية وقدمر كلامنا لمثل ذلك مرارا (قوله والمجرور) هو كالمنصوب فتقول اذا أعربت مررت بزيد فى زيد مجرور ان زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله بغير حرف زائد) من ذلك مامر فى بحسبك درهم أو زيد مع البحث المتقدم ومن ذلك قولهم ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيدا ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لاخبر لأن هل لاتدخل على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا بمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحلى يرزقكم هو الخبر فلعل محل ماذكر اذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام انتهى يس على الفاكهى (قوله زائد)

يعنى أن المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية فخرج بالاسم الفعل والحرف باعتبار معناهما فكل منهما لايقع مبتدأ وخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير حرف زائد

زادالشيخ خالدفى شرح المتن والشارح فى شرح الألفية على قوله زائد أوشبهه ليدخل قول الشاعر

لعل الله فضلكم علينا * بشىء أن أمكم شريم

فلعل حرف جر شبيه بالزائد والاسم الكريم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد قال ابن عقيل فى شرح الألفية ان لعل زائدة ولعل الصواب ماقدمناه ومعنى شريم مفضاة (قوله فكل منهما لايقع مبتدأ) أى اذا أريد به المعنى اذ قد يصير مبتدأ على ارادة اللفظ كما مر ومثله المرفوع فى قولك عند اعراب قام زيد زيد فاعل فان لفظة زيد مبتدا ورفع لفظة زيد بسبب كونه فاعلا فلا يصح أن يكون مبتدأ على ارادة المعنى اذ لا يصح الاخبار بقولنا فاعل فالذى يراد به اللفظ فقط غير مختص فى النصب والجر بل يعم فى الرفع أيضا والفرق بين قولك زيد قائم وبين قولك زيد فاعل أو زيد اسم ظاهر وهو أن الأول على ارادة المعنى والثانى على ارادة اللفظ (قوله وخرج) معطوف على قوله فخرج وقوله بقوله متعلق به وقوله العارى عن العوامل اللفظية فى محل نصب بالقول وفاعل خرج قوله مااقترن الخ (قوله مااقترن به عامل لفظى) فيه اشكال حيث أجرينا القول بأن رافع المبتدا الخبر أجيب بأن قائل هذا جرى على قول الأكثرين ولم يبال بقول أقلهم (قوله كالفاعل) أى فانه لايسمى مبتدأ اذا أريد به المعنى لا اذا أريد به اللفظ كما أسلفنا وقوله ونائب الفاعل هو كالفاعل ومثلهما اسم كان وخبر ان فعلم أن الكاف تمثيلية لا استقصائية والجار وهو الكاف والمجرور متعلق باقترن أو بمحذوف تقديره وذلك كالفاعل ونائب الفاعل (قوله فلا يسمى كل منهما مبتدأ) أى لعدم تجرده عن العامل اللفظى اذ فى قام زيد يوجد العامل اللفظى وهو قام وفى ضرب زيد يوجد ضرب ﴿ تتمة ﴾ الأصل فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ان عم أوخص نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو أرجل فى الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشر أهر ذا ناب وتحت رأسى سرج وعلى أبيه درع وقال الأهدل نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة فاذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكرت اذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة اذا كان المخاطب لايعرف ذلك قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لامحيد عنه وهو المنقول عن سيبويه فانه لم يشترط فى الابتداء بها سوى حصول الفائدة اهـ (قوله والخبر هو الاسم) أى الصريح أو المؤول فان قيل قوله هو الاسم لايشمل الخبر اذا كان جملة أوشبهها أجيب انما اقتصر على الاسم لأن الأصل فى الاخبار بكسر الهمزة أن يكون بالاسم لأن الأصل فى الخبر كذلك لأن تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة أمر الى آخر فينبغى أن يكون المنسوب نسبا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران فأكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضاربه هو والى هذا الجواب أشار الشيخ خالد فى شرح المتن بقوله الأصلى ولو قيد الشارح أبقاه الله بالسلامة به أو قال المراد بالاسم الصريح أو المؤول لكان أولى لكن الموضوع له هذه المقدمة المبتدى فالمؤلف والشارح يسهلانه فلذا عبر بأصل المباحث فافهم (قوله هو الاسم المرفوع) لايتوهم من تعريف المصنف المبتدأ على حدته وتعريف الخبر على حدته أن المبتدأ لابد له من خبر لأن هذا التعريف للخبر اذا وجد فان وجد فى الكلام فاعل أو مفعول سد مسد الخبر نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران ونحو أقل رجل يقول كذا فجملة يقول صفة لرجل لاخبر عن أقل لأن احتياج النكرة الى الصفة أشد من احتياج المبتدا الى الخبر اهـ عبد المعطى (قوله المرفوع) الكلام هنا كالكلام فى تعريف المبتدا فى الاعتراض والجواب (قوله المسند اليه) أى المسند هو الى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدا والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره اهـ أبو النجا فخرج ماذا أسند الى غير المبتدا نحو قام زيد العاقل فالعاقل مسندا لا الى المبتدا بل الى الموصوف فهو صفة غير

فكل منهما لايقع مبتدأ وخرج بقوله العارى عن العوامل اللفظية مااقترن به عامل لفظى كالفاعل ونائب الفاعل فلا يسمى كل منهما مبتدأ (والخبر هو الاسم المرفوع المسند اليه)

يعنى أن الخبر هو الاسم المرفوع المسند الى المبتدا (نحو قولك زيد قائم) هذا تمثيل للمبتدا والخبر المفردين فزيد اسم مرفوع مجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ ورافعه الابتداء

خبر (فائدة) اعلم أن عندهم حمل مواطأة وهو مايصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه فتقول الفقه علم وحمل اشتقاق وهو ما كان بخلافه كحمل العلم على مالك فتقول مالك العلم اهـ حامدى على الكفراوى (قوله يعنى) أى يقصد المصنف وجملة قوله أن الخبر فى محل نصب على أنه مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله هو) ضمير فصل أو حرف أو مبتدأ ثان على ما أسلفناه فى صدر الكتاب (قوله المسند الى المبتدا) أظهر مرجع الضمير الذى فى المتن لأنه من وظيفة الشروح ﴿ تنبيه ﴾ الأصل فى الاخبار التأخير ويجوز تقديمه كما فى قولك الزيدان قائمان فتقول قائمان الزيدان وقد يجب تقديمه كما فى الدار صاحبها اذ لو تأخر الخبر لكان الضمير فى المبتدا عائدا الى متأخر لفظا ورتبة وانه غير جائز الا فى ربه رجلا ونعم رجلا زيد ويجب أيضا فى الدار رجل اذ لو قدم المبتدأ لكان المبتدأ نكرة بلا مسوغ وانه غير جائز على كلام قدمناه فى المبتدا ويجب أيضا فى أين زيد لوجوب التصدير أعنى تقديم لفظة أين ويمتنع فى مثل من جاء ولو كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة أو نكرتين لم يجز تقديم الخبر اذا لم يدل دليل فقولك زيد أخوك وأخ لزيد أخ لعمرو ان المقدم هو المبتدأ ويجوز فى أبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لأن أبا حنيفة سواء تقدم أو تأخر هو المشبه به وأبا يوسف هو المشبه كذلك كأنك قلت أبو يوسف كأبى حنيفة فى الفقه فلا يضر تقديم المشبه به (قوله نحو قولك) نحو خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو أو منصوب بتقدير أعنى (قوله زيد قائم) مراد لفظه منصوب بالقول (قوله هذا تمثيل) أى هذا الذى مثله المصنف فى زيد قائم تمثيل الخ (قوله المفردين) أى الافراد فى باب الاعراب وهو ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة (قوله فزيد اسم) لو قال فزيد مبتدأ لأنه اسم لكان أوضح فى المراد (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) أى خال عنها اذ الكلام فى الخلو لا فى التجريد وقد تقدم الجواب عنه وعن كوننا اذا جعلنا رافع المبتدا الخبر فلا تغفل (قوله فهو) أى لفظة زيد مبتدأ (قوله ورافعه الابتداء) وقوله أيضا فى الخبر ورافعه المبتدأ هو مذهب سيبويه قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فان قيل المبتدأ قد يرفع الفاعل فى مثل القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وفيه نظر لأن المبتدأ لا يرفع الفاعل ههنا وانما الرافع صلة الموصول والمبتدأ هو أل والصفة صلة فرافع الفاعل هو صلة أل كذا قيل ثم اعلم أن الابتداء هو التجرد عن العوامل للاسناد كما مر وقيل ان الخبر مرفوع ورافعه الابتداء كالمبتدا لأن الابتداء رفع المبتدا فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول وقيل ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدا لأن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدا كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء وقيل ترافعا لأن كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا لصاحبه كما أن أيا الشرطى عامل فى الفعل بعده والفعل عامل فيه كما فى أيا ما تدعوا وما قاله الشارح أبقاه الله بالسلامة هو المعتمد المعول عليه عند المتأخرين ويعترض فى الترافع بأن عامل المبتدا معنوى لا محالة وهم قالوا المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية فلو ترافعا لزم أن يرفع المبتدأ الخبر وهو عامل لفظى لا معنوى ويمكن أن يجاب زيادة على ما أجبنا فيما مضى بأن الخبر لما كان مرفوعا بالمبتدا فرفعه المبتدأ فى حكم رفع المعنوى اياه لكن لم يقل به أحد وأقول هذا الخلاف مما لا يجدى نفعا وقد نظمت جميع الأقوال فقلت

واختلفوا فى رافع للمبتدا * مع خبر لأربع فالمبتدا
رافع مبتدا ابتدا ويرفع * المبتدا خبره ذا يسمع
عندهم واختاره ابن مالك * فى نظمه لم يحك غير ذلك
والثان رفع خبر بالابتدا * مع مبتدا لضعفه فأكدا
وثالث رفعهما بالابتدا * ورابع ترافعا فلتحمدا

لكن

لـكن جدوى خلفه قليل * وانما يجمع قال قيـل

(قوله وهوعامل معنوى) جواب عن سؤال مقدر تقديره أنتم قلتم ان المبتدأ هو الاسم المجرد الخ فلم قلتم انه مرفوع بالابتداء وأى شىء هو فأجاب بأن الابتداء عامل معنوى فلاينقض الـكلام المتقدم فلله دره (قوله لالفظى) لاحرف عطف لفظى معطوف على معنوى (قوله وقائم الخ) حق الـكلام كما قدمناه وقائم خبره لأنه اسم مرفوع مسندالى المبتدا وقد تقدم فلاتغفل (قوله مسندالى المبتدا) أى الى لفظ زيد (قوله فهو خبر) أى وكل اسم مرفوع مسندالى المبتدا خبر لذلك المبتدا (قوله مرفوع) أى بالضمة الظاهرة فى آخره (قوله ورافعه المبتدأ) هذا أحد الأقوال المتقدمة وأرجحها كما قدمنا (قوله والزيدان قائمان والزيدون قائمون) (فائدة) فى نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون هل يجب أن يكون كل منهما مبتدأ وخبرا ولايجوز أن يكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعل سدمسد الخبر قالوا يتعين الأول وعللوا بأنهما قد أبرز فيهما ضمير المثنى وضمير المجموع حتى قالوا الا أن يقال فيهما على لغة أكلونى البراغيث أى فيجوز الوجه الثانى على هذه اللغة قلت وفيه نظر اذ الألف فى قائمان والواو فى قائمون اتفقوا على أنهما علامتا رفع فلو قيل فيهما انهما علامتا رفع وانهما ضميرا تثنية وجمع فلايجوز الوجه الثانى لهذه العلة الا على تلك اللغة والحق أنهما حرفان دالان على التثنية والجمع اذ الضمير لايتغير اعرابه وقدمر بعض هذا فى أول الباب (قوله فالزيدان مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية (قوله وعلامة رفعه) لم يقل رفعه بناء على أن الاعراب معنوى كما مر فى غير ماموضع (قوله نيابة) أى حال كونها نيابة عن الضمة (قوله خبر المبتدا) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدا (قوله مرفوع به) أى مرفوع بالمبتدا وفيه مامر (قوله لانه) أى لأن قائمان مثنى والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والعائد الى المبتدا ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هما (قوله والزيدون قائمون) مرادلفظه منصوب بقولك المتقدم ذكره (قوله جمع مذكر) بنصب جمع لأنه مفعول مطلق للمجموعين (قوله سالما) نعت لجمع (قوله مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية كما مر (قوله بالواو) أى لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والعائد الى المبتدا ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هم (قوله خبره) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدا (قوله كذلك) أى كلفظ الزيدون متعلق بقوله مرفوع بعده (قوله والمبتدأ قسمان) أل فى المبتدا للجنس ولذا يجوز أن يخبر بالمثنى وهو قوله قسمان لأن الجنسية أبطلت حكم الافراد والتثنية والجمع على التخصيص فالمعنى جنس المبتدا الصادق بالواحد وأكثر ومنه الاثنان وهو المراد هنا ثم قيل فى الخبر حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيرتفع فتقول فى التقدير المبتدأ ذو قسمين وهذا سمعته من بعض الاخوان تأمل (قوله ظاهر ومضمر) بدل من قسمان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع ويصح أن يكونا منصوبين أو مجرورين على تعسف (قوله كما تقدم أن الفاعل الخ) التمثيل فى القسمة فقط لافى الحكم فلايشتبه عليك الأمر وقد يقال هنا أيضا بجواز الاطلاق فى التمثيل (قوله فالظاهر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره اذا أردت بيان المبتدا الظاهر فأقول لك الظاهر الخ وقوله ماتقدم ذكره ماموصولة خبر الظاهر وجملة تقدم ذكره صلة ما (قوله يعنى) أى يقصد المصنف (قوله من قوله زيد قائم الخ) ﴿تنبيه﴾ هذه العبارة مشكلة الاعراب وهو أن الجار والمجرور بيان لما ان كان هذا الـكلام من المتن وان كان من الشارح فهو مفعول لقوله يعنى أقول وهل يجرى مثل ذلك فى عطف التلقين كما اذا قال قائل أكرمك فقلت وزيدا فقولك وزيدا معطوف على قول القائل أعنى الـكاف فى أكرمك وان كان المعطوف عليه من مقول الغير ومثله قوله تعالى انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتى فقوله ومن ذريتى من مقالة ابراهيم عليه السلام مع أنه معطوف على الـكاف وهو من قول الله جل وعلا كما أفاده الفنارى فى حواشى المطول فليتأمل (قوله والظاهر هو مادل

وهو عامـل معنوى لالفظى وقائم اسم مرفوع مسـند الى المبتدا فهو خبر عنه مرفوع ورافعه المبتدأ (والزيدان قائمان) وهـذا مثال للمبتدا والخـبر المثنيـين فالزيدان مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وقائمان خبر المبتـدا مرفوع به وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (والزيدون قائمون) وهذا مثال للمبتدا والخبر المجموعين جمع مذكـر سالما فالزيـدون مبتـدأ مرفوع بالواو وقائمون خبره كذلك مرفوع بالواو لأن كلا منهما جمع مذكر سالم (والمبتدأ قسمان ظاهر ومضمر) كما تقـدم أن الفاعل ظاهر ومضمر (فالظاهر ماتقـدم ذكـره) يعنى من قوله زيد قائم والزيدان قائمان والزيـدون قائمون والظاهـر هو مادل

لفظه) أى دلالة ظاهرة كما هو ظاهر (قوله على مسماه) يشكل هذا بأنه شبيه بالعلم أعنى فى حده قال ابن مالك

اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا

ويمكن أن يجاب بأن دلالة العلم على مسماه أخص من دلالة غيره على ذلك المسمى وفيه أنه يشمل ماعرفه الشارح العلم أيضا (قوله بلا قرينة) أى بلا قرينة غيبة أو حضور بخلاف الضمائر كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله نحو زيد) مثل به للعلم (قوله فانه يدل على الذات) أى دلالة مطابقة وعين مسماه وكل ما هو كذلك فهو علم بخلاف غيره فانه وان دل على مسماه لكن لا يعين مسماه فافهم (قوله الموضوع لها) أى بشخصيتى المدلول والوضع واعلم أن اللفظ مدلوله اما كلى أو مشخص والأول اما ذات وهو اسم جنس أو حدث وهو المصدر أو نسبة بينهما وذلك اما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل والثانى فالوضع اما مشخص أو كلى فالأول العلم والثانى مدلوله اما أن يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير وهو الحرف أولا فالقرينة ان كانت فى الخطاب فالضمير وان كانت فى غيره فاما جنسية وهو اسم الاشارة أو عقلية وهو الموصول اه عضد (قوله والمضمر مادل على متكلم الخ) قال ابن مالك

فما لذى غيبة او حضور * كأنت وهو سم بالضمير

(قوله فالمتصل) أى فالضمير المتصل ما يجب اتصاله بعامله أى متأخرا عنه كما هو المراد (قوله ولا يقع بعد الا فى الاختيار) أى فقد يفصل بينهما بالا لضرورة الشعر كقوله

ومانبالى اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

أى أحد أى فانه قد فصل بين الكاف وبين الفعل بالا للضرورة وسأبسط الكلام ان شاء الله تعالى فى باب النعت عند تعرضه للنكرة والمعرفة (قوله والمنفصل ما يبتدأ به) أى كقولك أنا قائم أو اياك ضربت (قوله ويقع بعد الا فى الاختيار) أى فى قولك ما ضرب الا أنت وما الضارب الا أنا (قوله وهو ما أشار اليه) أى المصنف وفيه أنه ان أعاد الضمير فى هو الى المضمر على الاطلاق فالمصنف ذكره لا على سبيل الاشارة وان أعاده الى التفصيل المذكور فالمصنف لا يشير الى شىء مما ذكره فافهم (قوله والمضمر اثنا عشر) البحث فيه كالبحث فى قوله والمبتدأ أقسام (قوله وهى أنا) قال الرضى للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف لبيان الفتح لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بأن الحرفية لسكون النون فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدى أنه أى فصدى وبنو تميم يثبتون الألف فى الوصل أيضا فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا ضرورة كقوله

أناسيف العشيرة فاعرفونى * حميدا قد تذريت السناما

أى علوته وجاء فى قراءة نافع اثبات الألف اذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة فى أنا أقل وأنا أنبئكم دون المكسورة فى ان أنا الا نذير اقال أبو على لا أعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالأولى أن لا يثبت الألف وصلا فى موضع ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه فى الوصل فى الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من أن الضمير مجموع الأحرف الثلاث كما فى الشنوانى (قوله فى نحو قولك أنا قائم) شبه الامام السكاكى الصفة مع كونه متضمنا للضمير بالخالى عن الضمير من جهة عدم التغير فى التكلم والخطاب والغيبة تقول هو قائم وأنت قائم وأنا قائم فهو عنده مثل هو رجل وأنت رجل وأنا رجل قائم وقال العلامة الفنارى فى حواشى المطول لعل السر فى عدم التفاوت أن المعنى على تقدير موصوف أى أنا رجل وأنت رجل قائم وهو رجل قائم (قوله ونحن) ظاهر كلام صاحب المراح أنه للمذكر أو المؤنث مثنى أو مجموعا فيلزم الاخبار بما يتضمن

لفظه على مسماه بلا قرينة نحو زيد فانه يدل على الذات الموضوع لها بلا قرينة والمضمر مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة نحو أنا وأنت وهو ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو ما يجب اتصاله بعامله ولا يقع بعد الا فى الاختيار وتقدمت أمثلته فى باب الفاعل فى قوله ضربت وضربنا الى آخر ما تقدم والمنفصل ما يبتدأ به ويقع بعد الا فى الاختيار وهو ما أشار اليه بقوله (والمضمر اثنا عشر وهى أنا) الدال على المتكلم فى نحو قولك أنا قائم فأنا ضمير رفع منفصل مبتدا مبنى على السكون فى محل رفع وقائم خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (ونحن) الدال على المتكلم ومعه غيره

أو المعظم نفسه فى نحو قولك نحن قائمون فنحن ضمير رفع منفصل مبنى على الضم فى محل رفع مبتدأ وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنت) بفتح التاء الدال على المخاطب فى نحو قولك أنت قائم فأن ضمير رفع منفصل مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائم خبر المبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة فى نحو قولك أنت قائمة فأن ضمير رفع منفصل مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائمة خبر المبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنتما) للمثنى سواء كان مذكرا أو مؤنثا فى نحو قولك أنتما قائمان فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع والتاء حرف خطاب والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية وقائمان خبر المبتدا مرفوع بالألف لأنه مثنى (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين فى نحو قولك أنتم قائمون فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع والتاء حرف خطاب والميم علامة الجمع وقائمون خبر المبتدا مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات فى نحو قولك أنتن قائمات فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع والتاء حرف خطاب والنون علامة جمع النسوة وقائمات خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة

مطابقة المراد فاذا تكلم رجلان وأرادا الاخبار بقيامهما فيلزم عليهما أن يقولا نحن قائمان أو رجال نحن قائمون أو امرأتان نحن قائمتان أو نساء نحن قائمات لكن يلزم الاخبار بقائمون مجموعا مذكرا سالما لان المتكلم يرى فى أحواله أنه اثنان أو ثلاثة وأنه رجل لا امرأة ويجب أيضا الاخبار به وان كان المعظم نفسه قال الرضى نحن للمتكلم مع غيره مثل نا فى المرفوع المتصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو انتهى وفى الشنوانى وعبارة غيره واختلف فى علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للمرفوع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشىء وهو الاخبار عن اثنين فاكثر وقال ابن هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فقلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء وقال بعضهم ان نحن اذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون وأما قول الشاعر

والمسجدان وبئر نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والأصل عامروه فحذف الواو اكتفاء عنها بالضمة للضرورة اهـ (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة ويجرى فى كونه له كون علامة الجمع له أيضا تقول اذا أنت تعظم نفسك نحن قائمون فالواو علامة المعظم نفسه وتقول أيضا ما نحن بقائمين فالياء علامة المعظم نفسه وقد أسلفنا (قوله وأنت بفتح التاء) الى أنتن قال الرضى وأما أنت الى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا وكأن أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت الأ أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن كالاسمية فى اللفظ وفى التصرف ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان فى اياك وأخواته وهو أن الكاف المتصرفة كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصله فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هى التى تلى ايا وايا عماد لها وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب فى الموضعين اهـ قال الفقير ولى به أسوة اذ الضمير فى ضربت التاء اتفاقا وفى ضربك الكاف اتفاقا أيضا فالأولى أن يجرى فى أنت واياك مجرى ما كان متصلا اذ الخروج عما هو أصل تعسف وانه مما لا ينبغى وليكون المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة (قوله فأن ضمير رفع منفصل) تبع هنا مذهب سيبويه وما مر فى المتكلم فى قوله أنا ضمير رفع منفصل تبع مذهب الكوفيين والأولى أن يقول ثم أن ضمير رفع منفصل والألف زيدت لبيان المار أو قال هنا أنت بفتح التاء ضمير رفع منفصل مخاطب ليكون على مذهب واحد اذا ما عبر به شارحنا على التلفيق للمذهبين فافهم (قوله والتاء حرف خطاب) وتقول على مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن حرف عماد جىء به ليمكن فصل الضمير والتاء ضمير الخطاب مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع فالتاء على هذا اسم وعلى ما قاله الشارح حرف وكذا يقال فيما بعده (قوله وقائم خبر المبتدا) وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على المخاطب أو على أنت وفيه كلام تقدم (قوله والتاء حرف خطاب) أى التاء المكسورة حرف خطاب وفيه ما قدمنا (قوله وقائمة خبر المبتدا) وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود على المخاطبة أو على أنت كما مر (قوله وأنتما) ظاهر كلام المصنف أن لفظة أنتما يستعمل للمذكر والمؤنث وهو كذلك اذ يقال أنتما يا زيدان قائمان

بالضمة الظاهرة (وهى) للمفردة الغائبة فى نحو قولك هى قائمة فهى ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع وقائمة خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (وهما) للمثنى الغائب سواء كان مذكرا أم مؤنثا فى نحو قولك هما قائمان فهما ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وقائمان خبره مرفوع بالألف لأنه مثنى (وهم) لجمع الذكور الغائبين فى نحو قولك هم قائمون فهم ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو لانه جمع مذكر سالم (وهن) لجمع الاناث الغائبات فى نحو قولك هن قائمات فهن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع وقائمات خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ثم ان المصنف رحمه الله تعالى مثل لوقوع بعضها مبتدأ بقوله (نحو قولك أنا قائم ونحن قائمون) وتقدم اعراب المثالين (وما أشبه ذلك) من الأمثلة السابقة

وأنتما ياهندان قائمتان ولذا قال الشارح سواء كان مذكرا أو مؤنثا لكنه مثل للمذكر ولم يمثل للمؤنث (قوله وهو وهى الخ) قال الرضى الواو والياء فى هو وهى عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ماظن الكوفيون ألا ترى أنك اذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحوانهو وبهى وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوماو هيما وهوم وهين خففت بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النونين فى جمع المؤنث على ماذكرنا فى المتصل سواء وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء فى هو وهى خفيفة فاستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هى بقولك فهو وفهى لكونها حرف عطف مثلها وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله

* فقلت أهى سرت أم عاقنى حلم * وبعد كاف الجر أيضا شاذ وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله

فبيناه يشرى رحله قال قائل * لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقوله * دار لسعدى اذه من هواكا * ويسكنهما قيس وأسد ويشددهما همدان قال

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم

اه قول الرضى والشهدة العسل والعلقم كل شىء مر كالحنظل (قوله فهى ضمير رفع) أى على مذهب البصريين كما مر (قوله فى نحو قولك هما قائمان) الظاهر أن هذا التمثيل للمذكر والمؤنث وليس كذلك لأنه لو جعل مذكرا فالأمر كما قال أو مؤنثا فالخبر يؤنث مطابقة للمبتدا فتقول هما أى المرأتان قائمتان ويمكن أن الشارح أخبر أولا أن لفظة هما يكون للمذكر والمؤنث ثم مثل بالمذكر وترك التمثيل بالمؤنث اكتفاء وهو أولى اذ التأويل أولى من الاعتراض ﴿ تنبيه ﴾ لفظة هما ولفظة هم اذا كانتا مرفوعتين كانتا منفصلتين تقول هم قائمون وما ضربنى الا هما أو الا هم فهما وهم يبتدأ بكل منهما ويفصل بينهما بالا وأما اذا استعملتا منصوبتين فهما ضميران متصلان تقول ضربتهما وضربتهم فلا يبتدأ بهما ولا يفصل بالا اختيارا فلا تقول هما أكرمت وهم أكرمت ولا ماضربت الا هما وماضربت الا هم فليتفطن (قوله وهن) هذا كلفظة هما وهم فى أنه اذا استعمل مرفوعا صار منفصلا واذا استعمل منصوبا صار متصلا (قوله من الأمثلة السابقة) الأولى للشارح أن يقول من سائر الأمثلة ومنها ما أسلفنا أو مثل ذلك لأن المصنف لا يريد بقوله ماأشبه ذلك ماقد ذكره الشارح كما هو معلوم اذ يستحيل أن يكون ابن آجروم ذكر ماذكره السيد ابن زينى دحلان لأن بينهما بونا كثيرا ويمكن أن يجاب أن الشارح لما جعل شرحه مع المتن ممتزجا فكان الشرح كالذى ألفه الماتن ولا ريب فى عدم الخلل فى النظم لأن الشارح أبقاه الله بالسلامة موثوق به ولذلك أهل ولله دره نفعنا الله بعلمه (فائدة) قال الشيخ خالد فى شرح المتن والغالب فيها أى فى ضمائر الرفع المنفصلة اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها فى المعنى اه وفى بعض الحواشى من غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتما وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن عدل لأن أفعل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان اه (خاتمة) قد يستعمل الضمير المجرور فى الصورة مبتدأ وذلك اذا دخلت عليه لولا قال

أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقوله

وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

فالكاف فى لولاك والياء فى لولاى فى موضع رفع على الابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع والخبر محذوف تقديره لولاك أو لولاى موجود قال ابن مالك

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفى نص يمين ذا استقر

ان أجرينا على مذهب الأخفش والفراء ومن وافقهما أن لولا لا تعمل فى الضمائر شيئا كما لا تعمل فى الظواهر تقول لولا زيد لسلمت وأما اذا أجريناها على مذهب سيبويه من كونها عاملا فى الجر فلا يكون الكاف والياء مبتدأين (قوله والخبر قسمان) فيه مامر من أن أل للجنس فيبطل معنى الافراد وغيره أو على تقدير مضاف فلا تغفل (قوله مفرد) وهو اما جامد وهو مالم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يؤول على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا أريد به شجاع على رأى فانه وان كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب الاستعمال بل بحسب القياس الأصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد واما مشتق وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كقائم فانه دل على معنى قام كما فى التصريح (قوله هنا) احتراز من المفرد فى باب الاعراب فانه ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة واحترازمنه فى باب لا والمنادى فانه ماليس مضافا ولا شبيها به فزيد مفرد فى جميع الأبواب والزيدان غير مفرد فى باب الاعراب فقط وقام زيد غير مفرد فى باب المبتدا فقط وغلام زيد غير مفرد فى باب لا والمنادى فقط وزيد غلاماه قائمان غير مفرد فى جميع الأبواب فى الجزء الوسط وأما فى الجزء الثانى فليس بمفرد فى باب لا والمنادى (قوله والمراد بغير المفرد الجملة) أى اسمية وفعلية وذكر ابن خروف فى شرح الكتاب أن الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة اه تصريح والكتاب اسم كتاب سيبويه وأصله اسم لكل مكتوب ثم صار علما بالغلبة عليه فاذا أطلق الكتاب ينصرف الفهم اليه لا الى غيره (قوله الجملة) وهى ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظ جزأيها أو أحدهما ولا فرق فى الاسناد بين أن يكون مقصودا لذاته أولا فهى أعم من الكلام عموما مطلقا كذا فى الحواشى الحفناوية وقوله وليس لعوامل الأسماء تسلط هو الصواب وما وقع فى بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس من التعريف فليس بصواب اذ جملة الخبر من قولك زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها بدخول كان أو ظن على ما هو خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل فى محلها وقوله أو لفظ أحدها المراد به أن يخرج نحو قائم أبوه من زيد قائم أبوه فان دخول كان مثلا يؤثر فى لفظ الأول فقط ولا يؤثر فى الثانى فلو اقتصر على قوله لفظهما لدخل هذا فى حد الجملة لأنه اذا لم يتسلط العامل على الثانى صدق عليه أنه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف لأنه يلزم عليه أن لا يكون أبوه قائم من قولنا زيد أبوه قائم جملة لأن لعوامل الأسماء تسلطا على لفظ جزأيها نحو زيد ظننت أباه قائما وعلى لفظ أحدهما نحو زيد كان أبوه قائما وزيد ان أباه قائم باعتبار نقله من الرفع الى النصب اه حسن الشريف فى حاشيته على القطر ولا يخفى أن تعريف شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة محض تقريب للمبتدى وان كان المراد لا يدفع الايراد فكثيرا ما تسامحوا لاجل هذا الشأن الذى هو المقصود الأعظم من وضع هذا الكتاب (قوله أيضا الجملة) يشترط أن تكون غير ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر

(والخبر قسمان مفرد وغير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ماليس جملة ولا شبيها ولو كان مثنى أو مجموعا والمراد بغير المفرد الجملة

آو شبهها والجملة الكلام المركب من فعل وفاعل نحو قام زيد ومن مبتدا وخبر نحو زيد قائم والمركب من فعل وفاعل يسمى جملة فعلية والمركب من مبتدا وخبر يسمى جملة اسمية وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره (فالمفرد نحو زيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره (والزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى وقائمان خبره مرفوع أيضا بالألف لأنه مثنى (والزيدون قائمون) فالزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبره مرفوع أيضا بالواو لأنه جمع مذكر سالم فالخبر فى هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء) لأن شبه الجملة شيئان الظرف والجار والمجرور والجملة شيئان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وقد أشار الى بيان ذلك بقوله (الجار والمجرور والظرف) فكل منهما يسمى شبه جملة (والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) فكل منهما يسمى جملة (نحو قولك زيد فى الدار) هذا مثال للخبر اذا كان جارا ومجرورا واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وفى الدار جار ومجرور

الحكم لا التميز فلا ضرر فى كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلقها بالمبتدا فطلب الضرب فى زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه فى غاية الحسن اهـ خ ض قال الفقير دعوى احتماله الصدق والكذب ممنوع وهذا لم أقف عليه لغير هذا القائل اذ هو معترض بأنه نقض للقواعد المقررة مع أنه لو قيل فى قم ان معناه أنت مطلوب قيامك للزم أن يكون كذلك ولو سلمنا لضاق الفضاء اذ لم نجد بعد ذلك جملة انشائية أصلا فتنبه لهذا المقام (قوله أو شبهها) سيأتى أنه لو جعل متعلق نحو زيد فى الدار فعلا كان جملة لا شبيها بها (قوله نحو قام زيد) هذا تمثيل للجملة ولا يصح جعلها خبرا اذ لا رابط فيها والأولى له أن يقول نحو قام أبوه من قولك زيد قام أبوه ويقول بعده نحو غلامه قائم من قولك زيد غلامه قائم واعلم أن الجملة التى كانت خبرا هى جملة صغرى وما كان الخبر فيه جملة هى جملة كبرى فقولك زيد قام أبوه ان جملة زيد الى أبوه جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قام أبوه صغرى لأنها وقعت خبرا وأبوه غلامه منطلق من قولك زيد أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها وقعت خبرا وأما جملة زيد الى منطلق فكبرى لا محالة لأن خبرها جملة وجملة غلامه منطلق صغرى لا محالة لأنها وقعت خبرا وقولك قائم زيد لا كبرى ولا صغرى (قوله والمركب من فعل وفاعل يسمى الخ) أى سواء كان الفعل لفظا كقام زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله اذ التقدير أدعو عبد الله على كلام يأتى فى المنادى ان شاء الله تعالى عن الرازى وجملة ففريقا كذبتم وكيف جاء زيد جملة فعلية (قوله من مبتدا وخبر) أى سواء كان المبتدأ اسما صريحا نحو زيد قائم أو مؤولا نحو وأن تصوموا خير لكم واعلم أن جملة ان قام زيد وما تصنع أصنع فعلية وجملة من يقم أقم اسمية (قوله لأنه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال ان التعليل هو عين الدعوى فلا يفيد لأن الدعوى هى أن الخبر فى هذه الأمثلة مفرد أى ليس بجملة ولا شبهها وعللها بقوله لأنه ليس جملة ولا شبهها أى لأنه مفرد فى تعليل كونه مفردا (قوله وغير المفرد) اضافة غير الى مابعده لا يفيد تعريفا وكذا مثل لشدة توغلهما فى الابهام (قوله لأن شبه الجملة شيئان) حاصل ماذكره الشارح توضيحا للمتن أن غير المفرد ما شبيه بالجملة واما جملة والشبيه بالجملة شيئان والجملة شيئان فالحاصل أربعة (قوله والجملة شيئان) اقتصر على ماذكره تبعا للمتن لأن ماوراءهما كالفرعية لهما وسيأتى قريبا (قوله الجملة الاسمية والجملة الفعلية) مضى تعريفهما فلا تغفل (قوله الجار والمجرور والظرف) أى زمانيا أو مكانيا التامين والمراد بالتام ما تفهم بمجرد ذكره مايتعلق هو به نحو زيد فى الدار وعمرو عندك وخرج بقيد كونهما تامين نحو زيد بك وزيد مكانا لعدم الفائدة اذ لا يتم معناها الا بذكر متعلق خاص نحو زيد يعتكف مكانا وعمرو مر بك فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه وصح الاخبار به ثم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك ولا يصح الاخبار به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صح الاخبار به ان أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغنى عن ذكر التمام ﴿ فائدة ﴾ اذا كان متعلق الظرف عاما واجب الحذف سمى الظرف مستقرا بفتح القاف لأنه اذا حذف المتعلق العام انتقل الضمير الذى كان مستقرا اليه كما هو مذهب البصريين الى الظرف أى لاستقرار الضمير فيه واذا كان متعلق الظرف خاصا كالقيام والقعود وجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت سمى الظرف لغوا لأنه لم ينتقل اليه شىء فكأنه ألغى (قوله والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) أى والفعل مع مفعوله الذى لم يسم فاعله واسم كان وانما اقتصر على الفاعل اتكالا على المطولات ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل وأن هذا المكان للمبتدى ﴿ تنبيه ﴾ الجملة اما نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدا نحو نطق حسبى الله وكفى فهى نفس المبتدا فى المعنى المراد لأن المراد بالنطق المنطوق به وهو الله حسبى وكفى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة

بل

بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى عكسه نحو لاحول ولاقوة الابالله كنز من كنوز الجنة قاله فى المغنى خلافا لابن مالك حيث قال وان تكن اياه معنى اكتفى * بها كنطقى الله حسبى وكفى

واما غيره فى المعنى فلابد من رابط عائد الى المبتدا وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه وهو امابضميره مذكورا نحو زيد قام أبوه أو مقدرا نحو السمن منوان بدرهم أى منه أواشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير أو على اسم بلفظه ومعناه نحو زيد مازيد أو على اسم أعم منه نحو زيد نعم الرجل وفاطمة نعمت المرأة (قوله متعلق بمحذوف) أى وجوبا ان كان متعلقه عاما ويجب ذكره اذا كان متعلقه خاصا كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ يجوز تقدير الكون الخاص لدليل كما تقول بعد قول القائل زيد صلى فى الجامع بل هو فى المسجد أى صلى فيه وكما تقول بعد قوله زيد قعد مكان عمرو بل زيد مكان بكر وجاز حينئذ حذفه وماقيل يمتنع حذف الكون الخاص منتقض باتفاقنا على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل والله أعلم (قوله وفى الحقيقة الخبر الخ) صححه فى التوضيح تبعا لطائفة لاالظرف والجار والمجرور فقط ولاهما مع متعلقاتهما وفى المغنى وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لاتقدير فى نحو زيد عندكم وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولامعول على هذين المذهبين اه فانظره (قوله ان قدر المحذوف فعلا) أى كما هو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل فى الظرف والمجرور والأصل فى العامل أن يكون فعلا لأن العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والأفعال أشد افتقارا لأنها أحداث تقتضى صاحبا وزمنا ومحلا وعلة فيكون افتقارها من جهة الاحداث ومن جهة التحقق ولا مدخل فى الاسم الا الثانى (قوله وان قدر اسما مفردا) أى كما هو اختيار طائفة محتجين بأن الأصل فى الاخبار أن يكون بالافراد ولابن مالك فى شرح الكافية أن كونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لايحوج الى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم الفاعل اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لايظهر الافى اسم الفاعل الثانى أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد لأن أما واذا الفجائية لايليهما فعل ظاهر ولامقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل الى مالااحتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد قال الأشمونى فى شرح الألفية ولك أن تقول ماذكره من الوجهين لادلالة فيه لأن ماذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا الفجائية انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى هل يجوز اذا زيدا ضربته فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولايليها الا الأسماء فقال لايلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله فى أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لاتقديره بعدهما لأنهم يغتفرون فى المقدرات مالايغتفرون فى الملفوظات اه والحاصل أن كلا استند الى أصل صحيح وهو أن المذهب الأول استند الى أن الأصل فى عامل الظرف الفعل والثانى استند الى أن الأصل فى الاخبار أن يكون بالمفرد لكن يرجح الثانى لأنه صرح به فى بعض المواضع كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ولم يرد تصريح المتعلق بالفعل فى كلام يستشهد به فهذا كاف فى الرد على ايراد الأشمونى (قوله فكأنهما أخذا طرفا) أى فلذا لايسمى كل منهما جملة كما هو مذهب جمهور البصريين ولامفرد كما هو اختيار ابن مالك بل جعل قسما برأسه كما هو مذهب ابن السراج (قوله فحذف ذلك فى كلامهم) ان قيل لم يقل شبيهين

متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر (زيد عندك) هذا مثال للخبر اذا كان ظرفا واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعند ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدا والتقدير كائن أو استقر عندك وعند مضاف والكاف مضاف اليه مبنى على الفتح فى محل جر وفى الحقيقة الخبر هو المتعلق المحذوف وانما كان الجار والمجرور والظرف شبيهين بالجملة لأنه ان قدر المحذوف فعلا نحو استقر كان من قبيل الاخبار بالجملة وان قدر اسما مفردا نحو كائن كان من قبيل الاخبار بالمفرد فكأنهما أخذا طرفا من المفرد وطرفا من الجملة فلذا كانا شبيهين بالجملة شبيهين وبالمفرد فحذف ذلك فى كلامهم من باب الاكتفاء

مثل سرابيل تقيكم الحر أى والبرد (وزيد قام أبوه) هذا مثال للخبر اذا كان جملة فعلية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وقام فعل ماض وأبو فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وأبو مضاف والهاء مضاف اليه مبني على الضم فى محل جر والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا (وزيد جاريته ذاهبة) هذا مثال للخبر اذا كان جملة اسمية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وجاريته مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة وجارية مضاف والهاء مضاف اليه مبنى على الضم فى محل جر وذاهبة خبر المبتدا الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الأول والرابط بينهما الهاء من جاريته والله أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر﴾ هذا الباب منعقد للعوامل الداخلة على المبتدا والخبر .

بالمفرد وحذف لفظ وشبيهين بالجملة للاكتفاء أجيب بأنه لما كان الأصل فى الاخبار الافراد جعلا كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شبيهين بالمفرد لكن لما كان يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة فتدبر اه أمير على الأزهرية وأمر بالتدبر اشارة الى أنه يخالف مافى كلام الشارح فان كلامه يرجح الى تسمية كونه مفردا أو كلام الشارح لا يترجح الى كل منهما بل يحتمل الى جعلهما شبيهين بالمفرد وشبيهين بالجملة على مافهم من كلامه مع يسير تأمل وحذف أحدهما للاكتفاء (قوله مثل سرابيل تقيكم الحر) جمع سربال وهو القميص وقوله أى والبرد هو ماعليه أكثر المفسرين من أنه من حذف المعطوف للعلم به أو اكتفى بأحد الضدين لأهميته عندهم لأن الحر على أهل الحجاز أشد من البرد ونظيره بيدك الخير أى والشر لأن الخير مطلوب العباد من ربهم دون الشر كما فى بعض التفاسير (قوله وزيد قام أبوه) مثله زيد ضرب غلامه فزيد مبتدأ وضرب فعل ماض مبنى للمجهول وغلامه نائب الفاعل لضرب والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدا وهو لفظ زيد ومثله زيد كان غلامه قائما فزيد مبتدأ وكان فعل ماض ناقص متصرف وغلامه اسم كان مرفوع به وقائما خبره منصوب به والجملة من كان واسمه وخبره والمضاف اليه وخبره فى محل رفع خبر المبتدا وهو لفظ زيد (قوله وزيد جاريته ذاهبة) انظر هل لا يجوز أن يكون جاريته بدل غلط تأمل (قوله والمبتدأ الثانى) أى وهو لفظ وجاريته وقوله وخبره أى وهو ذاهبة وقوله خبر المبتدا الأول أى وهو لفظ زيد والرابط بين المبتدأ الثانى وخبره الضمير فى ذاهبة فان فيه ضميرا تقديره على وجه التسامح هى (تتمة) قد يقترن الخبر بالفاء اذا كان المبتدأ موصولا بفعل صالح للشرطية بأن خلا من علامة الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف متأول بجملة فعلية أو بمجرور كذلك أو نكرة موصوفة بأحدهما نحو الذى يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم ونحو رجل يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول أو الموصوف المذكور بشرط أن يكون المضاف الى الموصوف لفظ كل نحو غلام الذى يأتينى أو كل رجل يأتينى فله درهم أو موصوفا بالموصول المذكور نحو الرجل الذى يأتينى فله درهم أو مضافا الى ذلك كغلام الرجل الذى يأتينى فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق وألحق سيبويه ان المكسورة بهما ورد بنحو قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الآية وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا لغير ما مربقلة ومنه كل أمر ذى بال الحديث المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر ﴾

أى غالبا فلا يرد أفعال الصيرورة فانه تارة تدخل على المبتدا والخبر نحو صار زيد مصليا فانه يقال زيد مصل وتارة لا تدخل عليهما نحو يصير الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غنى مع ابقاء معناه فانه فاسد وقولنا مع ابقاء معناه مخرج لأن يراد بذلك صيرورة الغنى فى المآل فقيرا فى قولك صار الغنى فقيرا أى لكون قلبه لا يطمئن فافهم ولا يرد أيضا أفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا فانه يقال فيه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم خليل الله وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غنى كما مر ومثله صير الله المعدوم موجودا وجعلت المحتاج غنيا (قوله الداخلة على المبتدا) أى اذا لم يلزم التصدير نحو من عندك ولا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد بالرفع ولا يلزم عدم التصرف نحو طوبى للمؤمن ولا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد أم لمصحوب لفظى كما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية نحو لولا زيد لهلك عمرو ورده بعضهم وخرجت فاذا زيد بالباب فانظره (قوله والخبر) أى اذا لم يكن طلبيا ولا انشائيا فلا يقال كان زيدا ضر به ولا كانت هند زوجتكها (قوله منعقد) جرت عادة القدماء وغيرهم من استعمال هذا اللفظ والأصل عقدت الحبل عقدا بفتح العين من باب ضرب فانعقد والعقدة مايمسكه ويوثقه ومنه عقد البيع وقول الفقهاء لم تنعقد الصلاة واستعمل هذا اللفظ ابن يعيش فى تهذيبه فقال عقد باب الأفعال وعقد باب

فتغـيرهما وتنسخ حكمها السابق ولهذا تسمى بالنواسخ (وهى كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (وان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (وظن وأخواتها) نحو ظننت زيدا قائما (فأما كان وأخواتها فانها ترفع الاسم) الذى كان مبتدأ ويسمى بعد دخولها اسمها

المرفوعات الى غير ذلك والمعنى على هذا الوجه أن هذا الباب صار عقدة أى محلا لمبحث العوامل الخ (قوله فتغيرهما) الفاعل عائد الى العوامل والضمير البارز عائد للمبتدا والخبر (قوله وتنسخ حكمهما السابق) أى من أن المبتدأ والخبر فى الأصل مرفوعان والآن صارا منصوبين أو غيره كما سيأتى (قوله ولهذا تسمى بالنواسخ) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدأ والخبر وانما أزالته لانه عامل لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى والنسوخ ظاهر فى معمولى ظننت وأخواتها وأما فى كان ففى الخبر وفى ان ففى الاسم وأما فى اسم كان وخبر ان فلأن الرفع فيهما غير الرفع فى الأول وقيل هو باق على رفعه على ماسيأتى ان شاء الله تعالى (قوله وهى كان وأخواتها) أى ونظائرها شبه النظائر بالاخوات بجامع المجانسة فاستعير الاخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية سميت أصلية لانها جرت فى الجامد وتصريحية لانها صرح بالمشبه به بخلاف الاستعارة المكنية فانها بذكر المشبه وطى ذكر المشبه به كما فى قوله

واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع

حيث شبه المنية بالسبع تشبيها مضمرا فى النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وطوى ذكر المشبه به وهو السبع ورمز اليه بشىء من لوازمه وهو الاظفار التى تلازم السبع وذكر الانشاب ترشيح كما هو مبين فى محله واعلم أن المصنف بدأ بكان لانها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها ولذا اختصت بزيادة أحكام وتصرفات وجواز حذف نون مضارعها منجزما ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجىء الوصف على فاعل لا فعيل قال ابن مالك وفعل اولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل ولا بكسرها لمجىء المضارع بيفعل بالضم لا بالفتح وأما فضل يفضل بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع فشاذ كما فى المراح (قوله وظن وأخواتها) كذا فى نسخ الشرح المطبوعة وجميع نسخ المتن التى شرحها غير الشارح أبقاه الله بالسلامة بلفظ وظننت وأخواتها ولعله من تصرفات النساخ (قوله فانها ترفع الاسم الخ) اعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها الى المفرد لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها المبتدأ تشبيها بالفاعل وكان القياس أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وانما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذى تثبت له فاشتبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو فى قوة أمس زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو فى قوة غدا زيد قائم الا أنه لما جىء بها لتقدير المبتدأ على صفة وهو الخبر أعملوها فى الجزأين وماذكره من نسبة الرفع الى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وحجتهم أن كل فعل يرفع وقد ينصب وقد لا ينصب وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا وقال أكثر الكوفيين انه لا عمل لها الا فى الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الأول فكان وأخواتها تجدد رفعا بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بحسب الاستقراء انما يتصل بعامله فلو قيل ان كان وأخواتها لا ترفع الاسم لقيل وكان هم الظالمين ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود فى الكلام كما مر وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى فلا ينهض عليهم لأن العامل فى المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد اهـ شنوانى بزيادة (قوله الذى كان مبتدأ) أى قبل دخول هذه الأفعال (قوله ويسمى بعد دخولها اسمها) تسمية المرفوع اسمها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة اذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها واندفع الاعتراض بذلك من أن المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم للذى وضع له

(وتنصب الخبر) وهو الذى كان خبرا للمبتدأ ويسمى بعد دخولها خبرها (وهى) أى كان وأخواتها (كان) نحو وكان الله غفورا رحيما واعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وغفورا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ورحيما خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها لاتكتفى بالمرفوع

وقديسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا قال الشيخ خالد فى شرح المتن وانما لم يسموا المرفوع فاعلا أى حقيقة والمنصوب مفعولا لأن هذه الأفعال فى حال نقصانها تجردت عن الحدث الذى من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجى حروفا اه وقدمر فى صدر الكتاب البحث عن الفخر الرازى فلتراجع ثمة (قوله وتنصب الخبر) أى باتفاق وان اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لوكان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولاظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح وانما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرده قاله الدمامينى اه صبان قال الفقير وقوله وهل يقال سدت الحال محل الخبر قلت نعم لعدم المانع مع وروده فى ضربى العبد مسيئا وقوله وفى التعليق أى فى باب ظن وقد يقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شأن مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد قائم أى الشأن زيد قائم قال الشاعر اذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع

ويجوز أن يخرج على لغة من نصب المثنى بالألف وفى الحديث لاوتران فى ليلة قيل كان ملغاة ولاأسوة لى به اذ ما يمكن التخريج على لغة من تقدم أو التأويل المار لايتجاسر على الغائه (قوله وهى كان) وماعطف عليها ونظيره قوله فى صدر الكتاب وهى من وقد مر مايتعلق بهذا المقام فائدة عظيمة عند قول المصنف فى مبحث الجوازم ولا فى النهى فلتراجع ثمة (قوله كان) تختص من بين أخواتها بأمور منها جواز زيادتها ماضيا بين شيئين ليسا جارا ومجرورا قال ابن مالك وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما

ومنها حذفها وابقاء الخبر وهو كثير بعد ان ولو وقال الحريرى فى مقاماته

فان وصلا ألذ به فوصل * وان صرما فصرم كالطلاق

قال فى شرحه هو نظير قولهم المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر قال وهذه المسألة أودعها سيبويه كتابه وجوز فى اعرابها أربعة أوجه أحدها وهو أجودها أن تنصب خيرا الأول وترفع الثانى وتنصب شرا الأول وترفع الثانى ويكون تقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر فتنصب الأول على أنه خبر كان وترفع الثانى على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حذفت فى هذا الوجه كان واسمها لدلالة حرف الشرط الذى هو ان على تقديرهما وحذفت أيضا المبتدأ لدلالة الفاء التى هى جواب الشرط عليه لأنه كثيرا مايقع بعدها والوجه الثانى أن تنصبهما جميعا والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا وان كان عمله شرا فهو يجزى شرا والوجه الثالث أن ترفعهما جميعا والتقدير ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير ويجوز أن تجعل كان تامة على حد قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والوجه الرابع وهو أضعفها أن ترفع الأول وتنصب الثانى والتقدير ان كان فى عمله خير فهو يجزى خيرا اه بحذف وبالمعنى وفى الحديث قول النبى صلى الله عليه وسلم لمريد النكاح التمس ولو خاتما من حديد أى التمس شيئا ولو كان ماتلتمسه خاتما من حديد قال ابن مالك ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

ومنها حذفها مع ابقاء اسمها وخبرها بعد أن وزيادة ما عوضا عنها قال ابن مالك

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقترب

فأن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبرا خبرها والأصل لأن كنت برا ومنها جواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن نحو ولم أك بغيا قال ابن مالك

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(قوله كان فعل ماض ناقص) الأولى أن يزيد متصرف لأنه من وظيفته (قوله لأنها لاتكتفى بالمرفوع) بناء

على

على القول بأن التمام الاستغناء بالمرفوع عن الخبر فيقال له فاعل حقيقة وهو الصحيح عند ابن مالك وعلى القول بأن التمام الدلالة على الحدث والزمان فيقال سميت ناقصة لدلالتها على الزمان فقط قيل الصحيح أنها كلها دالة على الحدث الا ليس وأبطل ابن مالك المذهب الثانى بعشرة أمور ذكرها فى شرح التسهيل أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ماهية الفعل الثانى لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض الرابع لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن تكونا ملكين ولم ينطق بعدها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم فاعل لأنه لا دلالة فيها على الزمان بل على الحدث السادس أنها لو لم تدل عليه لم يبن منها أمر لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء الثامن أن من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية عليها ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو لم يدل على الحدث الذى هو الانفكاك لزم أن يكون معنى انفك زيد غنيا مازيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الأصل فى كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل اه فاكهى ويس عليه (**قوله** بل لا يتم معناها الا بالمنصوب) ﴿ تنبيه ﴾ نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة ألا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياه لما ذكر الا أن يجعل الأصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير اه خ ض (**قوله** وأمسى) هى فعل لاتصالها بالتاء قال كعب رضى الله عنه أمست سعاد بأرض لا يبلغها * الا العتاق النجيبات المراسيل قال ابن هشام فى شرح هذا البيت يحتمل أن تكون بمعنى صارت اه ومعنى أمسى اتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء وتستعمل تامة بمعنى دخل فى المساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول أمسى مصليا زيد ويجب فى أمسى فى الدار صاحبها ويمتنع فى أمسى صاحبي عدوى وكذا أمسى غلام هند مغضبها (**قوله** فعل ماض ناقص) أى متصرف كما سيأتى (**قوله** وأصبح) هى فعل لاتصالها بتاء التأنيث قال أبو النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح وتستعمل تامة بمعنى دخل فى وقت الصباح كالآية المتقدمة (**قوله** أصبح) فعل ماض ناقص أى متصرف كما سيأتى ويجوز أن يتوسط خبرها بين الاسم وبينها تقول أصبح مصليا زيد ويجب فى قولك أصبح فى الدار صاحبها ويمتنع فى أصبح صاحبي عدوى وفى أصبح غلام هند مغضبها كما مر (**قوله** وأضحى) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر فى وقت الضحى وهى ما بين طلوع الشمس قدر رمح الى الزوال وتستعمل تامة بمعنى دخل فى وقت الضحى نحو أضحينا أى دخلنا فى وقت الضحى وجوز ابن هشام فى شرح بانت سعاد الوجهين فى قول كعب رضى الله عنه

شجت بذى شبم من ماء محنية * صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

والشبم البرد الشديد والمحنية عبارة عما انعطف من الوادى ويجوز التوسط أيضا فى قولك أضحى مصليا زيد ويجب فى أضحى فى الدار صاحبها ويمتنع فى أضحى صاحبي عدوى وأضحى غلام هند مغضبها كما تقدم (**قوله** وظل) فعل ماض ويجوز اذا أسندته الى نفسك حذف أحد المثلين تقول ظلت صائما وظلت صائما قال تعالى فظَلتم تفكهون وقرئ فظللتم على الأصل ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا وتستعمل تامة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله واستمر ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول ظل

بل لا يتم معناها الا بالمنصوب (وأمسى) نحو أمسى زيد غنيا واعرابه أمسى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وغنيا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأصبح) نحو أصبح البرد شديدا واعرابه أصبح فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر البرد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وشديدا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأضحى) نحو أضحى الفقيه ورعا واعرابه أضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر الفقيه اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وورعا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وظل) نحو ظل زيد صائما واعرابه ظل فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وصائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة

قائما زيد ويجب فى ظل فى الدار صاحبها ويمتنع فى ظل صاحبى عدوى وفى ظل غلام هند مغضبها كما أسلفنا (قوله وبات) قال الدنوشرى قال فى القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتة وبيتوتة أى يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أى ليس معناه النوم فليتأمل ويجوز أن يقال على هذا بات زيد نائما اه يس على التوضيح وتستعمل تامة بمعنى عرس بتشديد الراء أى نزل نزول استراحة من غير اقامة ليلا كقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ويجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها تقول بات ساهرا زيد ويجب فى بات فى الدار صاحبها (قوله وصار) وهى للتحول والانتقال وتستعمل تامة بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الأمور أى ترجع ﴿ تنبيه ﴾ مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال وذلك كآض نحو قوله ربيته حتى اذا تمعددا * وآض فهدا كالحصان أجردا ورجع وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا وعاد نحو قوله

وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

واستحال وفى الحديث فاستحالت غربا أى دلوا عظيمة وقعد ومنه قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا كما قال الزمخشرى وحار نحو قوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع وارتد ومنه قوله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وتحول نحو

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولن أبؤسا

وغدا وراح وفى الحديث لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وقد نظم هذه الأفعال الامام الحضرى بقوله

بمعنى صار فى الأفعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد فاقعد * وحار فهاكها والله أعلم

(قوله وليس) هى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة قال فى المغنى هى فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم تقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد فى يائى العين الا فى هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الأول بدليل لست ولستما ولستن وليسوا وليست ولسن اه ويجوز أن يتوسط خبر ليس بينها وبين الاسم نحو قوله

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر قال ابن عقيل والأشمونى انه نقل صاحب الارشاد خلافا فى جواز تقديم خبر ليس على اسمها قالوا والصواب جوازه اه ويمتنع فى ليس صاحبى عدوى وليس غلام هند مغضبها ويجب فى نحو ليس فى الدار صاحبها كما مر وهى ناقصة أبدا لا تستعمل تامة حتى فى نحو ليس الطيب الا المسك وان رفعه بنو تميم حملا لها على ما فى الاهمال عند انتقاض النفى (قوله ومازال) أى ماضى يزال لأن ماضى يزيل بفتح الياء فعل تام متعد الى مفعول واحد ومعناه ماز تقول زل ضأنك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل كالضرب ولأن ماضى يزول فعل تام أيضا لازم وبابه نصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ومصدره الزوال قال فى التصريح وحكى الفراء والكسائى لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص اه

(وبات) نحو بات زيد ساهرا واعرابه بات فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وساهرا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وصار) نحو صار السعر رخيصا واعرابه صار فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر السعر اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ورخيصا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وليس) نحو ليس زيد قائما واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر زيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وما زال) نحو مازال زيد عالما واعرابه ما نافية وزال

ولاتستعمل تامة قال فى التصريح وذهب أبو على فى الحلبيات الى أن زال تكون تامة نحو مازال زيد عن مكانه أى لم ينتقل عنه اه (قوله ومازال ومالنفك ومافتىء ومابرح) شرط اعمال هذه الأربعة أن يتقدمها نفى أو نهى أو دعاء مثالها بعد النفى ولايزالون مختلفين ولن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف والأصل لاتفتؤ وبعد النفى بالفعل قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزار * كل ذى عفة مقل قنوع

وبعد الفعل العارض للنفى قوله قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا

وبعد الفعل المستلزم للنفى نحو أبيت أزل أستغفر الله أى لاأزال قاله الفراء كما فى التصريح وبعد النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

وبعد الدعاء قوله ألا ياسلمى يادارمى على البلا * ولازال منهلا بجرعائك القطر

(قوله ومادام) وهى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وشرط عملها أن يتقدمها ماالمصدرية الظرفية ولايلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والأرض اذ لايلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولاتوجد الظرفية بدون المصدرية (قوله لنيابتها عن الظرف) أى لأجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت فى شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نرحر فاظرفا لأن الظروف كلها أسماء ويجاب بأن ماحيث كانت مصدرية كانت مع مابعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف فى اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤوله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف اه أبو النجا ﴿ تنبيه ﴾ تقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين قال تعالى أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال الشيخ خالد وهو غير لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لايتقدم الخبر اذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفى التنزيل فأما اليتيم فلاتقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لايجوز تقديمه لان أما لايليها فعل قاله الموضح فى الحواشى اه ولايجوز تقديم خبر دام عليها اتفاقا وكذا ليس عند جمهور البصريين وأجازه بعض من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين محتجين بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قال الجمل وفى السمين وقال الشيخ وقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بتقديم معموله الا مادل عليه ظاهر هذه الآية اه وأجاب ابن هشام بأن المعمول ظرف فيتسع فيه مالايتسع فى غيره والشيخ خالد بأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم فى محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره (قوله وماتصرف منها) وهى فى التصرف على ثلاثة أقسام مالايتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين ومايتصرف تصرفا ناقصا وماتقدمه النفى أو شبهه فانه لايستعمل منه أمر ولامصدر ودام عند الأقدمين وقليل من المتأخرين فانهم أثبتوا لها مضارعا ومايتصرف تصرفا تاما وهو الباقى كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

وقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله قضى الله ياأسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض

﴿ تنبيه ﴾ لايجىء منها اسم مفعول على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال فى شرح اللمحة ان

فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وعالما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وما انفك) نحو ما انفك عمرو جالسا (ومافتىء) نحو مافتىء بكر محسنا (ومابرح) نحو مابرح محمد كريما واعراب الجميع مثل اعراب مازال زيد عالما (ومادام) نحو لاأصحبك مادام زيد مترددا اليك واعراب مادام مامصدرية ظرفية ودام فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ومترددا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة واليك جار ومجرور متعلق بمترددا وسميت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لأنها تسبك مابعدها بمصدر اذ التقدير مدة دوام زيد مترددا اليك (وماتصرف منها) يعنى أن ماتصرف من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها من كونه يرفع الاسم وينصب الخبر

(نحو كان ويكون وكن) فالأول ماض والثانى مضارع والثالث أمر وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر (وأصبح ويصبح وأصبح) مثل الأول ماض ومضارع وأمر (تقول) فى عمل الماضى (كان زيد قائما) وتقدم اعرابه وتقول فى عمل المضارع يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وتقول فى عمل الأمر كن قائما واعرابه كن فعل أمر ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وقس الباقى مما يتصرف (وليس عمرو شاخصا) واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر عمرو اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وشاخصا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وليس لا تستعمل الا بصيغة الماضى ليس لها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولهذا ذهب بعضهم الى أنها حرف نفى وليست فعلا ولكن مذهب الجمهور أنها فعل ماض لأنها تقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ليست هند جالسة وقوله (وما أشبه ذلك) يعنى أن ما كان مشبها لهذه الأمثلة فهو مثلها فى العمل وأجاز والاعراب فقس عليه ولا حاجة الى الاطالة بكثرة الأمثلة (وأما ان وأخواتها فانها تنصب الاسم) وهو الذى كان مبتدأ (وترفع الخبر

أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب اهـ صبان (قوله نحو كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح) مثل المصنف رحمه الله تعالى للماضى والمضارع والأمر ولم يمثل لغيرها ولها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان اهـ تصريح (قوله مثل الأول) بالرفع خبر لمبتدا محذوف أى هذا مثل الأول فى ترتيبه أو بالنصب أى كمثل الأول فى ذلك وقوله ماض ومضارع وأمر خبر مبتدآت محذوفات تقديرها الأول ماض والثانى مضارع والثالث أمر فافهم (قوله يكون زيد قائما) مثله ولم أك بغيا أصله لم أكن حذف النون للجزم جوازا كما قدمنا (قوله كن قائما) مثله كونوا حجارة أو حديدا وأصله كون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن ولما اتصل بضمير الجماعة عادت الواو لعدم ذلك الالتقاء (قوله من متصرفات كان الناقصة) أى بخلاف قوله تعالى كن فيكون فان الظاهر كونها من متصرفات كان اللازمة وكذا قوله فيكون (قوله وقس الباقى مما يتصرف) أى فتقول فى أصبح يصبح زيد صائما وأصبح مصليا وفى أمسى يمسى تقول * يمسى ويصبح غرارا ومغرورا * وأمسى قائما (قوله وليس عمرو شاخصا) أى ذاهبا أو حاضرا فان الشخوص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشى اهـ أبو النجا (قوله يرفع الاسم) هنا وما قبله عائد لقوله فعل ماض الى آخره وقوله اسمها عائد لليس (قوله وليس لا تستعمل الا بصيغة الماضى) أى فليست بمتصرفة (قوله ولهذا ذهب بعضهم) وهو ابن السراج والفارسى وأبو بكر ابن شقير وقوله الى أنها حرف قد قدمنا الجواب فى باب الأفعال فلتراجع ثمة ان شئت (قوله ولا حاجة الى الاطالة بكثرة الأمثلة) أى اذ قد يفهم الذكى بمثال واحد ما لا يفهم الغبى بألف شاهد ﴿ فائدة ﴾ اعلم أن اللفظين اللذين تسلط عليها العامل اذا كانا معرفتين فالمعلوم هو الاسم والمجهول هو الخبر تقول كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن كان بالعكس واذا كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ للاخبار عنهما فأنت بالخيار تقول كان أخ لزيد أخا لبكر وكان أخ لبكر أخا لزيد فان كان لأحدهما فقط جعل اسما واذا كانا مختلفين فاجعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وأما قوله * يكون مزاجها عسل وماء * فضرورة (قوله وأما ان وأخواتها) أى نظائرها كما قدمنا (قوله تنصب الاسم) اتفاقا ويشترط فى اسمها ما مر فى أول الباب فلو كان الاسم محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير كأى وكم لم تنصب هذه الأحرف (قوله الذى كان مبتدأ) أى قبل دخول هذه الأحرف (قوله وترفع الخبر) يشترط فى الخبر ما مر فى أول الباب فلو كان طلبيا نحو زيد اضرب به لم ترفعه هذه الأحرف قال يس وصحح ابن عصفور وقوع الطلب خبرا كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبرا لان وقيل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره تهيأوا لكم ونحوه اهـ قال الشيخ خالد الا أن يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان اهـ ﴿ تنبيه ﴾ اذا أتى بعد اسم ان ولكن وخبرهما بعاطف جاز فى الاسم الذى بعدهما وجهان الأول النصب عطفا على اسمها تقول ان زيدا قائم وعمرا وقام الناس لكن عمرا جالس وبكرا والثانى الرفع عطفا على محل اسمها لأنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ فتقول ان زيدا قائم وعمرو وقام الناس لكن عمرا جالس وبكر وقيل انه مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك

الذى كان مرفوعا بالمبتدأ (وهى ان وأن ولكن وكأن وليت ولعل تقول ان زيدا قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وقائم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة

وأجاز بعضهم الرفع قبل الكمال مستدلا بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن (قوله الذى كان مرفوعا بالمبتدأ) أى قبل دخولها فبعد دخولها الرافع له هذه الأحرف على الأصح عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن هذه الأحرف لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدأ قال الشيخ خالد ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها اهـ (قوله ان) بكسر الهمزة وقد تخفف جوازا تخفيفا فتهمل كثيرا نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون فى قراءة من خفف لما فما زائدة وأعملت قليلا نحو وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما وما كما قاله الرضى زائدة أتى بها للفصل بين لام الابتداء ولام القسم وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فرقا بينها وبين ان النافية وقد تحذف لقرينة كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ❊ وان مالك كانت كرام المعادن

ومعنى أباة الضيم ممتنى الظلم قال ابن مالك

وخففت ان فقل العمل ❊ وتلزم اللام اذا ما تهمل

وربما استغنى عنها ان بدا ❊ ما ناطق أراده معتمدا

وأكثر وقوع الفعل بعدها كونه مضارعا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين (قوله وأن) بالفتح وقد تخفف فيبقى العمل ويجب كون اسمها مضمرا محذوفا وكون خبرها جملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقد يظهر اسمها اضطرارا كقوله

بأنك ربيع وغيث مريع ❊ وأنك هناك تكون الثمالا

والثمال بكسر المثلثة الغياث قال ابن مالك

وان تخفف أن فاسمها استكن ❊ والخبر اجعل جملة من بعد أن

(قوله ولكن) قال ابن هشام فى التوضيح مع الشيخ خالد فى شرحه وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الاعمال قياسا على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهى رواية لا تعرف والفرق بينهما وبين ان زوال الاختصاص اهـ (قوله وكأن) أصلها ان بكسر الهمزة فدخلت عليها الكاف الجارة فى الأصل فصارتا كلمة واحدة وانتسخ الأصل ولا تتعلق الجارة بشىء ولا تجر ما بعدها وقد تخفف ويبقى عملها استصحابا للأصل كقوله

وصدر مشرق اللون ❊ كأن ثدييه حقان

وقد نوى خبرها كقوله أفد الترحل غير أن ركابنا ❊ لما تزل برحالنا وكأن قد

أى وكأن قد زالت وقوله تعالى كأن لم تغن بالأمس قال ابن مالك

وخففت كأن أيضا فنوى ❊ منصوبها وثابتا أيضا روى

(قوله وليت) قال فى المغنى قال الفراء وأصحابه وقد تنصب المبتدأ والخبر كقوله ❊ ياليت أيام الصبا رواجعا ❊ اهـ وفى يس على التوضيح قال أبو حيان فى شرح التسهيل ويقال لت بابدال الياء تاء وادغام التاء فى التاء اهـ (قوله ولعل) أصلها عل واللام فى أولها زائدة للتوكيد ويقال لها لغتان بمعنى واحد تقول علك تفعل ولعلك تفعل كما يؤخذ من الصحاح ولام عل مفتوحة أو مكسورة كما فى المغنى فالفتح للتخفيف والكسر على أصل التقاء الساكنين وقد يجر المبتدأ بعدها كقوله ❊ لعل أبى المغوار منك قريب ❊ (قوله ان زيدا قائم)

نصب وأن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ومنطلق خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل بلغ والتقدير بلغنى انطلاق زيد وتقول فى عمل لكن قام القوم لكن عمرا جالس واعرابه قام القوم فعل وفاعل ولكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعمرا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وجالس خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة وتقول فى عمل كأن كأن زيدا أسد واعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وأسد خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (و) تقول فى عمل ليت (ليت عمرا شاخص) واعرابه ليت حرف تمن ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعمرا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وشاخص خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة وتقول

بالكسر لأنها فى الابتداء وتكسر أيضا اذا وقعت تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا أمير أو لموصول نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء أو وقعت جوابا لقسم نحو أقسمت ان زيدا لقائم أو محكية بالقول نحو قال انى عبد الله أو حال نحو زرته وانى ذو أمل أو بعد عامل علق عن عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون قال ابن مالك

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا * باللام كاعلم انه لذو تقى

(قوله وتقول فى عمل أن المفتوحة) وهى فيما اذا وقعت فاعلة أو مفعولة غير محكية بالقول نحو خفت أن يموت زيد أو نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض أو مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو معطوفة على شىء من ذلك أو مبدلة من شىء من ذلك نحو خفت موت زيد وأنه محبوس ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم فأنها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم والحاصل أن أن تفتح فى ما يسد المصدر مسدها (قوله والنون للوقاية) وهى اللاحقة للفعل المتصل به ياء المتكلم وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر وقد تحذف تلك النون مع ليس شذوذا كقوله

عددت قومى كعديد الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليسى

والطيس الرمل الكثير وتثبت مع ليت كثيرا كقوله تعالى ياليتنى كنت معهم وتحذف قليلا كقوله

كمنية جابر اذ قال ليتى * أصادفه وأتلف جل مالى

ولعل بعكس ليت فالأكثر تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الأسباب وقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لأبيض ماجد

والقبر الغلاف والأبيض السيف والماجد العظيم وهى مع ان وأن وكأن ولكن على السواء تقول انى واننى وكأنى وكأننى ولكنى ولكننى (قوله وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر) هذا شامل للخبر والاسم وفى ذكر الاسم مسامحة فالأولى أن يقول وأن وخبرها فى تأويل مصدر بدليل قوله فى التأويل بلغنى انطلاق زيد فالاسم باق على حاله والمؤول بالمصدر لفظة منطلق فى عبارة الشارح اذلا دخل فى التأويل كما نبه عليه فى بعض الحواشى (قوله فى تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا اهـ أبو النجا (قوله وتقول فى عمل ليت ليت عمرا شاخص) تقدم معناه عن بعضهم فلا تغفل (تتمة) دخول ما على هذه الأحرف يبطل اعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل تقول انما زيد قائم وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم وسمع بقاء العمل فى ليت لبقاء اختصاصها وتجعل ما ملغاة نحو قوله

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

وفى البواقى قال ابن مالك

ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

(قوله ومعنى ان وأن للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكليه لأن توكيدهما جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقى والمراد توكيد النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية كان

فى عمل لعل لعل الحبيب قادم واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والحبيب اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وقادم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (ومعنى ان وأن للتوكيد) أى توكيد النسبة أعنى قيام زيد متصلا فى قولك ان زيدا قائم

فيرتفع الكذب واحتمال المجاز (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أونفيه (وكأن للتشبيه) وهو مشاركة امر لأمر فى معنى بينهما (وليت للتمنى) وهو طلب مالا طمع فيه أومافيه عسر (ولعل للترجى والتوقع)

زيداقائم أولانحوان الله لايظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيدمع أنهابمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولاتوكيدفيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعناه لايوجب مساواتها له من كل وجه سم اه خ ض (قوله فيرتفع الكذب) أى توهم الكذب اذالكلام الخالى من أن قد يرفع الكذب بمطابقته لمقتضى الواقع وانما يرتفع توهم الكذب لأن المخاطب امامتردد أومنكر ومن ثمة لايؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم ومن الترددفيه والانكارعليه الااذا قدم مايلوح له كقوله تعالى ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا انهم مغرقون وقوله

جاء شقيق عارضا رمحه * ان بنى عمك فيهم رماح

(قوله واحتمال المجاز) أى فيرتفع توهم احتمال التكلم بالمجاز وظاهر كلام الخطيب القزوينى أنه لايفيدهذا الاالتوكيد بمابوبه المصنف فيما يأتى فنحو قولك انزيداجاء احتمل ماذكر بخلاف قولك زيدنفسه جاء فالأولى عندى حذف هذا الأخير وان ذكره فى بعض الحواشى (قوله ولكن للاستدراك) أى لأنها لاتتوسط الابين كلامين متغايرين ايجابا أوسلبا كماسيأتى (قوله برفع مايتوهم ثبوته أونفيه) قال الحضرى هذا الكلام فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أوبالجر عطفا على الهاء اذ المعنى على الأول أوبرفع مايتوهم نفيه وعلى الثانى أوبرفع مايتوهم ثبوت نفيه واذا كان النفى أوثبوت النفى متوهما لشئ فأى حاجة لنفى ذلك الشىء بالاستدراك فلابد لصحته من تقدير مضاف أى أوبرفع نفى مايتوهم نفيه ورفع النفى اثبات كما أن المرادفى الأول برفع ثبوت مايتوهم ثبوته فتأمل .اه فالأولى للشارح أن يعبر بقوله وهو رفع مايتوهم من الكلام السابق رفعاشبيها بالاستثناء ليسلم من الاعتراض ولابد أن يتقدمها كلام امامناقض لمابعدها نحو ماهذا ساكنا لكنه متحرك أوضدله نحوماهذا أسود لكنه أبيض أوخلاف له نحوماقام زيد لكن عمرو ويظهر عندى أن يكون زيد وعمرو معروف الصحبة بدليل كونه شبيها بالاستثناء لأن الاستثناء اتصاله وانفصاله كذلك فنحو جاءالقوم الاحمار صحيح اذاالحمار مما كان داخلا فى أمتعة القوم كماسيأتى فى بابه ان شاءالله تعالى ولم أرمن نبه على هذا هنافتفطن (قوله وكأن للتشبيه) أى المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة فقولك كأن زيدا أسد الأصل انزيدا كأسد قدمت الكاف لتفيدالتشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة كماقدمنا وقيل انهابسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه كما قيل وفيه نظر اذلامانع من أنهاعلى القول بالبسيطة وضعت للتشبيه المؤكدويليها المشبه دائمابخلاف الكاف ومثل فيليهما المشبه به قيل وللظن نحو كأن زيدا كاتب وللتحقيق كقوله * كأن الأرض ليس بها هشام * أى لأن الأرض (قوله وهو مشاركة أمرلأمر الخ) قال البيانيون التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى لاعلى وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسدا فى الحمام ولاعلى وجه الاستعارة بالكناية نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان ولاعلى وجه التجريد نحو لقيت من زيدأسدا والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يزيدهو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر اذا التشبيه فعل الفاعل والمشاركة أمر اعتبارى (قوله وليت للتمنى) أى لانشائه واحداثه لاللاخبار بأن التمنى حاصل اه يس على الفاكهى وكذا يقال فى البواقى (قوله وهوطلب مالاطمع فيه أومافيه عسر) الأول نحو «ألاليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب» والثانى نحو قول منقطع الرجاء ليت لى مالا فأحج منه ان قلت هذا من نوع الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحج قلت أجيب بأن المراد بمالامطمع فيه ماشأنه أنه لايطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف المال الذى يحج به يتعلق به غالبا والتحقيق أن التمنى لايدل بالوضع على الطلب وانماهو موضوع لانشائه حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التمنى واظهارها محبة حصول المتمنى المخصوص أعنى محبة مخصوصة على وجه يدل عليه حالة المتمنى اه من الشنوانى (قوله ولعل للترجى الخ) فى حاشية الكشاف للتفتازانى لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع

بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف فى اطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان مابعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الأنبارى وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا تراك تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل اه صبان على الأشمونى (قوله فالترجى طلب الأمر المحبوب) أى المستقرب الحصول فلا يكون الا فى الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا وافكا أو من تعنته فى الكفر اه عبد المعطى (قوله والتوقع الاشفاق) هو لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه قال الفارضى الاشفاق فى المكروه يتعدى بمن كقوله تعالى وأشفقن منها أى خفن وفى غيره يتعدى بعلى كأشفقت عليه اه سجاعى على ابن عقيل (قوله هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله وأما ظننت وأخواتها) أى نظائرها شروع منه فى القسم الثالث وأخره لأنه لا يبقى فيه الأصل وهو الرفع ولذا عبر الشيخ خالد فى الأزهرية بقوله باب تتميم النواسخ (قوله فانها تنصب المبتدأ والخبر) هذا قول الجمهور وذهب السهيلى الى أن المفعولين فى باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على وجه التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع أى بمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن لتشبيهه به وذهب الفراء الى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه تصريح بتصريح (قوله على أنهما مفعولان لها) الا اذا ألغيت أو علقت والالغاء ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وليس لظننت عمل فيهما لا فى المعنى ولا فى اللفظ والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فظننت لم تعمل فى لزيد قائم لأجل المانع وهو اللام لكنه فى محل نصب بدليل أنك اذا عطفت عليه نصبت تقول ظننت لزيد قائم وعمرا جالسا فهى عاملة فى لزيد قائم فى المعنى دون اللفظ والالغاء جائز فى غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم فالاعمال أحسن قيل هما سيان أو وقعت آخرا نحو زيد قائم ظننت والالغاء أحسن فلا يلغى فى ظننت زيدا قائما وأما قول كعب رضى الله عنه

أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

فمؤول بتقدير ضمير الشأن والتقدير ما اخاله لدينا منك تنويل خلافا لظاهر كلام ابن هشام فى شرح القصيدة حيث جوز الالغاء والتعليق واجب ان وليها ان ولا وما النافيات ولام الابتداء ولام القسم والاستفهام نحو ظننت ان زيد قائم وعلمت ما زيد قائم وعلمت لزيد قائم وظننت أزيد قائم (قوله وهى ظننت) اذا كانت بمعنى الرجحان أو اليقين وأما التى بمعنى اتهم فهى متعدية لواحد قال ابن مالك

لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه

(قوله وحسبت) بمعنى ظننت أو بمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذ ما المرء أصبح ثاقلا

ومعنى ثاقلا ميتا (قوله وخلت) او بمعنى ظننت بمعنى علمت وهو قليل كقوله

دعانى الغوانى عمهن وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبرت فهى لازمة (قوله وزعمت) بمعنى الرجحان وان كانت بمعنى تكفلت تعدت الى واحد (قوله ورأيت) بمعنى علمت أو بمعنى ظننت وهو قليل وقد اجتمعتا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا

فالترجى طلب الأمر المحبوب نحو لعل الحبيب قادم والتوقع الاشفاق أى الخوف من المكروه نحو لعل زيدا هالك (وأما ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهى ظننت) نحو ظننت زيدا قائما واعرابه ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة وقائما مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وحسبت وخلت وزعمت ورأيت

وعلمت ووجدت واتخذت وجعلت وسمعت تقول ظننت زيدا منطلقا) واعرابه كما تقدم (وخلت الهلال لائحا وما أشبه ذلك) يعنى أن ماأشبه المثالين من بقية الأمثلة يقاس على هذين المثالين نحو زعمت بكرا صديقا وحسبت الحبيب قادما ورأيت الصدق منجيا وعلمت الجود محبوبا ووجدت العلم نافعا واتخذت بكرا صديقا وجعلت الطين ابريقا واعرابها كما تقدم ومثال سمع سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فسمعت فعل وفاعل والنبي مفعول أول ويقول فعل مضارع وفاعله ضمير مستترفيه جوازا والجملة فى محل نصب مفعول ثان والراجح أن سمع فى نحو هذا المثال تتعدى لمفعول واحد والجملة التى بعدها حال والله سبحانه وتعالى أعلم

أى يظنونه ونعلمه فان كانت بمعنى أبصرت أومن الرأى فهى متعدية الى واحد (قوله وعلمت) بمعنى تيقنت وبمعنى ظننت وهو قليل قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وأما التى بمعنى عرفت فقد تعدت لواحد كمامر فى البيت الذى نقلت من الألفية (قوله ووجدت) بمعنى علمت فان كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد (قوله واتخذت) وهذا من أفعال التصيير أى صيرت ويقال فيه تخذت (قوله وجعلت) بمعنى اعتقدت فان كانت بمعنى أوجدت أو أوجبت تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا ويجوز أن تكون بمعنى صيرت وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا قال الصبان قال الناظم فى شرح الكافية يعنى ابن مالك أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا وقال الزمخشرى أى صيروا كذا فى شرح الغزى اه والنفس الى قول ابن مالك أميل (قوله وسمعت) سيأتى فى آخر الباب ﴿تنبيه﴾ ترك المصنف أفعالا كثيرة أوردها ابن مالك فى الألفية وهى عد بمعنى الرجحان وحجا بمعنى ظن ودرى بمعنى علم وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن وتعلم بلفظ الأمر أيضا بمعنى اعلم ونصها

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله وخلت الهلال لائحا) مضارعها اخال والكثير فيه بكسر الهمزة على غير قياس كقوله

وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

لكن اخال هذه من غير هذا الباب (قوله نحو زعمت بكرا صديقا) مصدره الزعم ومصدر ما كان بمعنى تكفل الزعم بفتحتين والزعامة بالفتح وفى المصباح وزعمت بالمال زعما من باب قتل ونفع كفلت به والزعم بفتحتين والزعامة بالفتح اسم منه فانا زعيم به (قوله وحسبت الحبيب قادما) بكسر السين والاكثر فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها (قوله ووجدت العلم نافعا) مصدرها الوجدان بكسر الواو ومصدر التى بمعنى استغنى الوجد بتثليث الواو وبمعنى حزن الوجد بالفتح وبمعنى حقد الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم كما يؤخذ من الصبان (قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول) اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الاخفش حيث جعل سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم اه خ ض (قوله والجملة التى بعدها حال) أى فى هذا المثال كما يؤخذ من كلام الشارح وانما كلفنا ذلك لأن قولك سمعت رجلا يقول كذا لا يصح أن تكون الجملة التى بعدها حالا لوجوب تعريف صاحب الحال فالجملة فى هذا صفة لأن الجملة بعد النكرة حال قال الشنوانى جوز السعد التفتازانى فى الجملة يعنى فى مثل سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول أن تكون بيانا أو بدلا بتأويل المصدر أى سمعت قول زيد قائلا كذا فى الحال أو قوله كذا فى البيان أو البدل ويلزم عليهما حذف أن الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف أو الجملة بمعنى المصدر من غير سابك فيما ليس من الأبواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين اه وليحرر ﴿تتمة﴾ يجوز اجراء قال كظن فى العمل بأربعة شروط الأول أن يكون بصيغة المضارع الثانى أن يكون للمخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحدها لم يضر نحو أتقول عمرا منطلقا وأفى الدار تقول

زيدا قائماو أعندك تقول عمرا جالساو أعمرا تقول قائما بخلاف نحو أأنت تقول زيد قائم فلا يجوز الاجراء ويجوز اجراؤه مطلقا عند سليم قال ابن مالك

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القوم كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب النعت ﴾

ذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت ومابعده من التوابع بعد المجرورات وهو أنسب ولكن لما كان المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن من المرفوعات التوابع ناسب أن يذكرها هنا استيفاء لغرضه وهو ذكر المرفوعات بجميعها واعلم أن التوابع خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ولم يذكر المصنف عطف البيان ولعله انما لم يذكره لأنه يبدل الشىء من الشىء أشبه بل ماصح جعله بدلا صح جعله عطف بيان وعكسه الا فى نحو يارجل بكرا والا فى نحو قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فلا يصح أن يكون بكرا بدلا من رجل اذ البدل فى نية اعادة عامل البدل ولا يصح أن تقول يابكرا لأن المفرد العلم المنادى يبنى على الضم وكذا لا يصح أن يجعل بشر بدلا من البكرى اذ لو كان بدلا لقيل أنا ابن التارك بشر وهو فى مثل قولك هذا الضارب زيد وهو لا يجوز لأن المضاف الموصول بأل انما جاز اذا اتصل بالمضاف اليه أل تقول الجعد الشعر فلا يصح كل منهما أن يكون بدلا بل يتعين جعله عطف بيان قال ابن مالك

وصالحا لبدلية يرى * فى غير نحو ياغلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

وبدأ المصنف هنا بالنعت تبعا للقوم وخالفهم ابن هشام فى شذوره فقدم التوكيد على النعت تبعا لابن مالك فى التسهيل كابن السراج وأبى على والزمخشرى واستحسنه الأشمونى ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فيقال جاء الرجل العالم أبو بكر نفسه أخوك وزيد ونظم ذلك بعضهم فقال

ان التوابع ان جاءت بأجمعها * ورمت تحوى من الترتيب مانقلا
فانعت وبين وأكدوا بدلن وجئ * بالعطف بالحرف نلت العلم والعملا

وأخصر منه ماقاله بعضهم

اذا اجتمعت فالنعت قدم به التحق * بيان فتوكيد وجاء بدل نسق

فكأن المصنف أخذ تناسب التقديم فى الاجتماع الا فى العطف والبدل (قوله والنعت تابع للمنعوت) أى فى الاصطلاح وأما فى اللغة فهو وصف الشىء بما هو فيه من خير أو شر كالحال وخبر المبتدا فانهما وصفان كالنعت لكن لم يكونا تابعين كذا ظهر لى ثم رأيت الشيخ الرضى سبقنى بهذا فقال قال فى شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال فى نحو زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص مافيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءنى زيد الضارب اهـ واعلم أن الصفة والنعت مترادفان وقيل ان النعت مختص فيما يتغير كقائم وضارب والوصف لا يختص به بل يعم مايتغير ومالا يتغير كالعالم والحسن وعلى الأول يقال صفات الله ونعوته وعلى الثانى يقال صفات الله ولا يقال نعوته قال الصبان والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما قام بالذات كالعلم والسواد اهـ أى ولا يكون النعت كذلك (قوله تابع للمنعوت) قال الشيخ خالد فى شرح المتن رسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال الى آخره قال العلامة أبو بكر الشنوانى فيه نظر لأن الظاهر أن قوله النعت تابع للمنعوت الى آخره ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان حكم

(باب النعت)
والنعت تابع للمنعوت

من أحكام النعت فتأمل اهـ قال الفقير تأملناه فوجدنا قوله لأن الظاهر أن قوله الخ غير ظاهر وحاصله أى كلام المصنف رسم ناقص والرسم الناقص من المعرفات ولا معنى لقوله ليس وارداً مورد التعريف والله أعلم وكتب عبد المعطى على الشيخ خالد مانصه قوله رسمه الخ أى رسم المصنف رحمه الله تعالى النعت أى عرفه بالرسم الناقص وهو ذكر عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة ولو كان رسماً تاماً لأتى بالجنس والخاصة اللازمة ولو عرفه بحقيقته لقال هو التابع المشتق حقيقة أو ما فى قوته الموضح لمتبوعه ان كان معرفة والمخصص له ان كان نكرة ويمكن أن يقال التابع هنا كالجنس ولزوم النعت للأحوال الثلاثة من خواص التابع وحينئذ فهو تعريف بالرسم التام اهـ وقدم فى الفاعل والمبتدا ما يناسب المقام فلتراجع ثمة ان شئت (قوله تابع للمنعوت فى رفعه الخ) لا يرد هذا جحر ضب خرب بجر خرب لأنه تابع للمنعوت فى اعرابه تقديرا على ماحرره الدمامينى ولا يرد على عدم جواز التخالف فى الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيه لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان اهـ يس على التوضيح قال الفقير ما المانع من أن يجعل المقطوع من الوصف الحقيقى ويقال انه يتبع منعوته فى الاعراب لكن لا على اللفظ بل على الجملة فيقال ان نحو جاء الرجل العاقل الجملة من عامل العاقل وهو أعنى ومعموله فى محل رفع نعت للرجل فهو يتبع منعوته فى الاعراب محلا لكنه فيه نوع تكلف ولك رده بأن الجملة لا تكون نعتا الا اذا كان المنعوت بها نكرة (قوله فى رفعه الخ) جار ومجرور متعلق بتابع وهو على حذف مضاف أى نوع رفعه وانما قلنا ذلك لأنه لا يجب توافقهما فى الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا نحو جاء زيد الراوى وجاء القاضى العالم وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف نحو جاء الرجال القائمون وجاء الزيدون الكملة أو اعراب أحدهما محليا والآخر لفظيا نحو يا زيد الفاضل بنصب الفاضل فان قيل قد يعترض عليه قولك يا زيد الفاضل بضم الفاضل اتباعا لضمة زيد فان تبعية الفاضل لزيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب لأن المتبوع منصوب محلا والتابع مضموم أجيب بأن المراد بالاعراب هو هو وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أن الفاضل تابع لزيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع لأن محله النصب بفعل محذوف كما سيأتى فى باب المنادى ان شاء الله تعالى وتقديرى فى التابع أى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه ﴿ تنبيه ﴾ كما يتبع النعت فى الاعراب يتبع فى الافراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير ان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر نحو هذه امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام والمرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وامرأة كريمة الأب أو كريمة أبا ورجلان كريما الأب أو كريمان أبا ورجال كرام الأب أو كرام أبا الا فى الوصف باسم التفضيل اذا كان مع من أو أضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من عمرو وبرجال أفضل من بكر وبامرأة أفضل من دعد وبامرأتين أفضل من هند وبنساء أفضل من سلمى وكذا مررت بشخص أفضل رجل وبشخصين أفضل رجل وبشخوص أفضل رجال والا فيما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الصفة كصبور وجريح تقول هذا رجل صبور وهذه امرأة صبور وهذا رجل جريح وهذه امرأة جريح والا فى النعت بالمصدر تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبامرأتين عدل وبرجال عدل وبنساء عدل (قوله أيضا فى رفعه ونصبه وخفضه) هذا مالم يكن المنعوت معلوما بدون النعت فان كان معلوما بدونه جاز القطع والاتباع أو اتباع بعض النعوت وقطع بعضها فى نعت المعلوم المتعدد نحو مررت بامرئ القيس الشاعر فيجوز فيه الجر على الاتباع والرفع على القطع باضمار هو والنصب باضمار فعل وهو أذم أو غيره مما يناسب المقام ومنه قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب قرئ حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع على الاتباع أو على اضمار هى قال ابن مالك

فى رفعه ونصبه وخفضه

وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبعت
واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها أو بعضها اقطع معلنا
وارفع أوانصب انقطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(قوله وتعريفه وتنكيره) أى فيجب أن يتبع الوصف بالموصوف فيهما ﴿ تنبيه ﴾ ماذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة الآخران فى قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وماأوهم خلاف ذلك مؤول اهـ اشمونى أى فيؤول بجعل الأوليان بدلا من آخران وناقع بدلا من السم وساورتنى واثبتنى ضئيلة من الرقش أى حية دقيقة لها نقط سود وبيض وناقع بالغ فى الاهلاك (قوله يعنى يتبع منعوته) جملة يتبع مفعول يعنى كما قدمنا غير مرة وفاعل يتبع ضمير مستتر عائد للنعت ومنعوته مفعول يتبع وفى عدوله عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع اشارة الى أن عمل اسم الفاعل فرع عن عمل الفعل المضارع كما هو مقرر (قوله فى رفعه) جار ومجرور متعلق بيتبع والضمير عائد للمنعوت (قوله ان كان مرفوعا) انما ألحق الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة هذا بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فى رفعه لئلا يتوهم المبتدى أن الأحوال كلها تتأتى فى تركيب واحد وعلى كل فليس بضرورى فالأولى أن يقال التقييد به لبيان الواقع ولا ينعت منصوب بمرفوع أو مجرور لما تقدم اهـ عبد المعطى على الشيخ خالد وهذا اذا كان النعت تابعا فان كان مقطوعا فقد تقدم (قوله وفى نصبه) أظهر الجار لبيان مقام المتن (قوله ان كان منصوبا) أى ان كان المنعوت منصوبا والكلام هنا كالذى أسلفنا وان هنا ومابعده وماقبله شرطية وجوابها محذوف تقديره ان كان مرفوعا فيرفع وان كان منصوبا فينصب وان كان مخفوضا فيخفض أى فلا ينعت منصوب بغيره (قوله وفى خفضه ان كان مخفوضا) أى فلا ينعت مخفوض بغيره كما تقدم (قوله وتعريفه ان كان معرفة) أى فلا ينعت معرفة بنكرة لأن المعرفة متعينة والنكرة مبهمة وفى الجمع بين المتعينة والمبهمة تناف فى الوصفية المرادة ههنا وان كان كلام أرباب الحواشى يقتضى منع التنافى مطلقا (قوله وفى تنكيره ان كان نكرة) أى فلا تنعت نكرة بمعرفة للتنافى فان قيل اذا وصف بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور فمن أى قبيل قلت لا يخلو اما أن يكون ذلك تابعا لمعرفة أو نكرة فهو فى قوة النكرة ثم ماذكر من الجملة أو شبهها ان كان بعد نكرة محضة فهو صفة نحو مررت برجل يكتب أو بعد معرفة محضة فهو حال نحو مررت بزيد يضحك فلو وقعت بعد المحتمل للتعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا فجملة يحمل اما فى موضع جر أو فى موضع نصب باعتبار الوصفية والحالية اهـ عبد المعطى المالكى على الشيخ خالد والحاصل أن النعت يتبع منعوته فى واحد من أوجه الاعراب الرفع والنصب والخفض وواحد من وجهى التعريف والتنكير مطلقا سواء كان رفع ضميره أم اسما ظاهرا وفى واحد من وجهى التذكير والتأنيث وواحد من أوجه الافراد والتثنية والجمع ان رفع النعت ضميرا مستترا وسيأتى (قوله وذلك فى النعت الحقيقى) أى التابع المذكور فى المتن فى النعت الحقيقى أى والنعت السببى المعبر عنه عند بعضهم بالمجازى وحذف المعطوف على حد سرابيل تقيكم الحر أى والبرد وانما تكلفنا ذلك لأن كلام المتن لا يختص بذلك والا لكان سبق قلم أو سهوا أو كان المعطوف ساقطا من قلم النساخ وحيث وجدنا الفرصة لم نأخذ بالرخصة واباحة المحظورات فى وقت الضرورات (قوله وهو الرافع لضمير المنعوت) يعنى أن النعت الحقيقى هو الذى يرفع ضميرا عائدا الى المنعوت المعبر عنه عند كثير بالجارى على من هو له والنعت السببى هو الرافع لاسم ظاهر حا ولضمير المنعوت وهو المعبر عنه عند كثير بالجارى

وتعريفه وتنكيره) يعنى يتبع منعوته فى رفعه ان كان مرفوعا وفى نصبه ان كان منصوبا وفى خفضه ان كان مخفوضا وفى تعريفه ان كان معرفة وفى تنكيره ان كان نكرة وذلك فى النعت الحقيقى وهو الرافع لضمير المنعوت

على غير من هوله (قوله تقول) هذا كلام مستأنف فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت (قوله قام زيد العاقل) مراد لفظه منصوب المحل على أنه مفعول تقول لأن قال ينصب مفعولا والمفعول هو المحكى وأما معناه فقد ذكره الشارح (قوله واعرابه) مبتدأ وجملة قام فعل ماض الى قوله نعت لزيد خبره وقوله قام فعل ماض مبتدأ وخبر (قوله فعل ماض) بتنوين فعل وماض صفة أى أجوف متصرف (قوله ونعت المرفوع مرفوع) الجملة حالية أى والحال أن نعت المرفوع مرفوع (قوله وهو تابع للمنعوت) أى لفظ العاقل تابع للفظ زيد (قوله فى الرفع والتعريف) أى والتذكير والافراد وتقول قامت هند العاقلة فى الرفع والتعريف والتأنيث والافراد وقام الزيدان العاقلان فى الرفع والتعريف والتذكير والتثنية وقامت الهندان العاقلتان فى الرفع والتعريف والتأنيث والتثنية وقام الزيدون العاقلون فى الرفع والتعريف والتذكير والجمع وقامت الهندات العاقلات فى الرفع والتعريف والتأنيث والجمع فهذه ست (قوله ورأيت زيدا العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله فعل وفاعل) الفعل رأى والفاعل التاء المضمومة ولا تقول فيه ت فاعل لأنه معيب قال البرناوى

وعيب فى الاعراب أن تقول فى * نحو تحصنت بلطفك الخفى
ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدا بلا خبر

وقد مر لنا فى الجوازم من باب الأفعال عند قول المصنف ولا فى النهى ما يناسب المقام فليراجع ثمة ان شئت (قوله وزيدا) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله والعاقل) بالنصب على الحكاية وبالرفع على الأصل (قوله نعت لزيد) هكذا فى كلامه يقرأ بالجر كما يكتب ويجوز أن يقال لزيدا بالفتح للحكاية (قوله أيضا) أى كما أن العاقل فى مثل قام زيد العاقل نعت لزيد (قوله فى نصبه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وغير التعبير تفننا فرارا من سآمة المبتدى بكلام مكرر وتقول رأيت هند العاقلة فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وافراده ورأيت الزيدين العاقلين فى نصبه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ورأيت الهندين العاقلتين فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ورأيت الزيدين العاقلين فى نصبه وتعريفه وتذكيره وجمعه ورأيت الهندات العاقلات فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست فالجملة مع ما مر اثنتا عشرة (قوله ومررت بزيد العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله بزيد) مبتدأ على ارادة لفظه (قوله فى خفضه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وتقول مررت بهند العاقلة فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وافراده ومررت بالزيدين العاقلين فى خفضه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ومررت بالهندين العاقلتين فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ومررت بالزيدين العاقلين فى خفضه وتعريفه وتذكيره وجمعه ومررت بالهندات العاقلات فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست والجملة مع ما تقدم ثمانى عشرة (قوله وتقول) أى مكملا لكلام المتن وهو معطوف على تقول التى فى المتن والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت (قوله فى التنكير) أى تنكير الصفة لتنكير الموصوف (قوله جاء رجل عاقل) أى فى الرفع والتنكير والتذكير والافراد وجاءت امرأة عاقلة فى الرفع والتنكير والتأنيث والافراد وجاء رجلان عاقلان فى الرفع والتنكير والتذكير والتثنية وجاءت امرأتان عاقلتان فى الرفع والتنكير والتأنيث والتثنية وجاء رجال عقلاء فى الرفع والتنكير والتذكير والجمع وجاءت نساء عاقلات فى الرفع والتنكير والتأنيث والجمع فهذه ست والجملة مع ما تقدم أربع وعشرون (قوله ورأيت رجلا عاقلا) أى فى النصب والتنكير والتذكير والافراد ورأيت امرأة عاقلة فى النصب والتنكير والتأنيث والافراد ورأيت رجلين عاقلين فى النصب والتنكير والتذكير والتثنية ورأيت امرأتين عاقلتين فى النصب والتنكير والتأنيث والتثنية ورأيت رجالا عقلاء فى النصب والتنكير والتذكير والجمع ورأيت نساء عاقلات فى النصب والتنكير والتأنيث والجمع وهذه ست والجملة مع ما أسلفنا ثلاثون (قوله ومررت برجل عاقل) أى فى الخفض والتنكير والتذكير والافراد ومررت بامرأة عاقلة فى الخفض والتنكير والتأنيث والافراد ومررت برجلين عاقلين فى الخفض والتنكير

(تقول قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والعاقل نعت لزيد ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو تابع للمنعوت فى الرفع والتعريف (ورأيت زيدا العاقل) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة والعاقل نعت لزيد منصوب أيضا بالفتحة الظاهرة فقد تبعه فى نصبه وتعريفه (ومررت بزيد العاقل) واعرابه مررت فعل وفاعل بزيد الباء حرف جر زيد مجرور بالباء والعاقل نعت له مجرور بالكسرة الظاهرة فقد تبعه فى خفضه وتعريفه وتقول فى التنكير جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل

والتذكير والتثنية ومررت بامرأتين عاقلتين فى الجر والتنكير والتأنيث والتثنية ومررت برجال عقلاء فى الخفض والتنكير والتذكير والجمع ومررت بنسوة عاقلات فى الخفض والتنكير والتأنيث والجمع فهذه ست والجملة مع ماذكرنا ست وثلاثون (قوله واعرابه كالذى قبله) أى فتقول جاء رجل فعل وفاعل وعاقل نعت لرجل ورأيت رجلا فعل وفاعل ورجلا مفعول به وعاقلا نعت لرجلا ومررت برجل فعل وفاعل وجار ومجرور متعلق بمررت وعاقل نعت لرجل (قوله فقد تبع منعوته) وهو لفظ رجل فى المنعوت ولفظ عاقل فى النعت (قوله فى الاعراب والتنكير) أى وفى الأفراد والتذكير فى الأمثلة للشارح وقد علمت وتقول فى النعت السببى جاءنى زيد العاقل أبوه أو العاقل أبواه أو العاقل آباؤه وجاءنى زيد العاقلة أمه أو العاقلة جاريتاه أو العاقلة جواريه وجاءت هند العاقل أبوها أو العاقل أبواها أو العاقل آباؤها وجاءتنى هند الذاهبة جاريتها أو الذاهبة جاريتاها أو الذاهبة جواريها وجاءنى الزيدان العاقل أبوهما أو العاقل أبواهما أو العاقل آباؤهما وجاءنى الزيدان الذاهبة جاريتهما أو العاقلة جاريتاهما أو العاقلة جواريهما وجاءتنى الهندان العاقل أبوهما أو العاقل أبواهما أو العاقل آباؤهما وجاءتنى الهندان العاقلة جاريتهما أو الذاهبة جاريتاهما أو الذاهبة جواريهما وجاءنى الزيدون العاقل أبوهم أو العاقل أبواهم أو العاقل آباؤهم وجاءنى الزيدون الذاهبة جاريتهم أو الذاهبة جاريتاهم أو العاقلة جواريهم وجاءتنى الهندات العاقل أبوهن أو العاقل أبواهن أو العاقل آباؤهن وجاءتنى الهندات الذاهبة جاريتهن أو الذاهبة جاريتاهن أو الذاهبة جواريهن وهذه ست وثلاثون فى الرفع وفى النصب مثلها وفى الخفض مثلها فالجملة ثمان ومائة ومع النكرة مثلها فالجملة ست عشرة ومائتان واذا نعت بالجملة صارت الجملة ثلثمائة وأربعا وعشرين لأن منعوتها لا يعرف كما تقدم والتى قدمناها ست وثلاثون فالجملة ثلاثمائة وستون وهذه اذا كانت النعوت أسماء الفاعلين واذا كانت أسماء مفعولين كانت الجملة مثلهن الاعدد نعت الجملة فالجملة خمسمائة وأربع ولولا خوف الملل لم أدع هنا كل مثال ولكن هذا كفاية لمن وفقه الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الصفة نحو هذا رجل فى الدار قائم ومعمول الموصوف نحو أكل للطعام كثير وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو زيدا ضربته العاقل ومعمول عامل الموصوف نحو هذا معطى زيد جبة العاقل والمبتدأ الذى فى الخبر موصوفه نحو لزيد نمرة العاقل والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العالم قائم وجواب القسم نحو والله انى قائم الجبار والاستثناء نحو ماجاءنى أحد الا زيد خير من عمرو قال فى الكشاف فى قوله تعالى شهد الله أنه لا إله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط ان قائما يجوز أن يكون صفة للمنفى كأنه قيل لا إله قائما بالقسط الا هو ولا يبعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف اه (قوله ولما كان النعت الخ) هذا كلام الشارح وربط به بين كلامى المتن وساقه جوابا لسؤال محذوف تقديره أى فائدة فى ذكر المعرفة والنكرة هنا (قوله تارة) أى مرة ومثله طورا فهى ألفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب فى شرح الكافية أن انتصاب مرة فى مثل قولنا ضربته مرة يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعناه فانتصابهما أيضا اما على الظرف أو على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد فى شرح الساوية فى علم العروض اه شنوانى (قوله يكون معرفة) يكون ناسخ للمبتدا والخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد للنعت ومعرفة خبره والجملة من يكون واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان (قوله وتارة) معطوف على تارة المتقدم وفيه من الاعراب مامر (قوله ذكر المصنف) أى على سبيل الاستطراد وهو أن يكون فى فن من الفنون أى غرض من الأغراض ثم سنح له فن آخر يناسبه فى الذكر فيورده ثم يرجع الى الأول ويقطع الاستطراد وبالجاوية بلا كاكى ﴿ فائدة ﴾ قال السيوطى ومنه الاستطراد أن ينتقلا * من غرض لآخر قد شاكلا (قوله أقسام المعرفة والنكرة) فيه نظر لأن المصنف لم يقسم النكرة بل حدها والأولى أن يقول ذكر المصنف

واعرابه كالذى قبله فقد تبع منعوته فى الاعراب والتنكير ولما كان النعت تارة يكون معرفة وتارة يكون نكرة ذكر المصنف أقسام المعرفة والنكرة

أقسام المعرفة وحد النكرة لما علمت (قوله فقال) معطوف على قوله ذكر أى قال مقدما للمعرفة على النكرة وان كان الأولى أن يقدم النكرة لكونها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها وذلك لأنه مامن معرفة الاولها نكرة ولا عكس والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشىء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه يسمى انسانا أومولودا أوموجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وقدم المصنف هنا المعرفة لكونها أشرف من النكرة من حيث دلالتها على معين والشريف مقدم (قوله والمعرفة) هو فى الأصل اسم مصدر لعرفته بالتشديد وأما على التخفيف من عرفته فهو مصدر وبهذا يجمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المعرف لاهو علم له والامنع من الصرف للعلمية والتأنيث واعلم أن أعرف المعارف الجلالة اجماعا وبحسب العقل ثم الضمير على الأصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم اسم الموصول ثم ذو الأداة ثم المضاف قال فى الكافية

فمضمر أعرفها ثم العلم * فذو اشارة فموصول متم

فذو أداة فمنادى عينا * فذو اضافة بها تبينا

ونقل صاحب التصريح عن التسهيل فقال وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح مانسب الى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقول اه كلامه وقوله فى ضمير الغائب بأن يتقدمه اسم واحد أى بخلاف نحو جاء زيد وعمرو فأكرمته والمراد بالعلم الشخصى أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع فان قيل ان قولك جاء رجل وهو قائم يرجع ضمير هو الى رجل وهو عين الأول فكيف حكمت بأنه معرفة أجيب بأن قولك وهو قائم بمنزلة والرجل قائم وهو يتعرف بدخول أل العهدية ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضافتها لضمير المؤكد لفظا ومالم يضف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واختلف فى كل عند التجرد عن الاضافة فقال الأخفش والفارسى وابن درستويه انها نكرة والذى عليه سيبويه والجمهور أنها حينئذ معرفة وقال ابن عنقاء والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن وجمع وتوابعه للعلمية والعدل وقيل شبه العلمية بناء على أنها تعرفت بنية الاضافة فأشبهت العلم فى التعريف بغير أداة ظاهرة اه أهدل فى موضعين ثم قال الفقير اذا تجردت كلة قبل وبعد عن الاضافة فان نوى لفظ المضاف اليه أو معناه كان كل منهما معرفة وان لم ينو بالمرة فهو نكرة ولذا نون فى قول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات (قوله خمسة أشياء) قيل ستة بزيادة الموصول وقدم فى الكافية ويمكن كونه مما دخل فى قول المصنف والاسم المبهم الا أيا فتعريفها بالاضافة وهو مذكور فى كلام الشرح فانه أدخل الموصول تحت كلام المصنف والاسم المبهم وقيل سبعة بزيادة المنادى كما قاله ابن مالك فى الكافية وقدقدمناه وذكره فى التوضيح والمراد النكرة المقصودة كيا رجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال ويمكن ادخاله فى المعرف بأل بناء على ماقيل ان تعريفه بأل المحذوفة وناب يا منابها أو فى المبهم بناء على أنه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة فقولك يارجل فى قوة قولك ياهذا ولا خلاف فى النكرة الغير المقصودة فهى باقية على تنكيرها كيا رجلا خذ بيدى وأما العلم كيا زيد فالأصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا وذهب بعضهم الى أنه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية وقيل ثمانية بادخال من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف

فقال (والمعرفة خمسة أشياء)

جوابهما نحومن عندك فيقال زيد ومادعاك الى كذا فيقال لقاؤك قلت وفيه نظر اذ دعوى لزوم جوابهما بالمعرفة غير مسلم لصحة أن يجاب الأول بقولك رجل من بنى فلان وأن يجاب الثانى بقولك أمر أهمنى والحق أنهما نكرتان اذلاحجة لدعوى كونهما معرفتين ثم رأيت بعضهم سبقنى الى هذا فلله الحمد (قوله المعرفة مادل على معين) يفيد هذا أن الواضع قصد فى حال وضعه واحدا معينا وليس كذلك اذلو أراد ذلك لم يدخل فى حده الا الأعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى أحدها تصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى مادل وضعا على استعمال واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الأعلام أولا كما فى غيرها أفاده الرضى ثم قال ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعا لشىء معين ويدخل المضمر فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق أنه منكر ولايعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو جاء رجل فضربته لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام فى نحو جاءنى رجل فضربت الرجل وأما الضمير فى نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم أولا اه وسيأتى الكلام على الضمير الذى دخله رب والكلام على العلم الذى دخله رب فى محله ان شاء الله تعالى فان قيل قولنا سرت عاما أول متعين وقولنا هذا أسامة مقبلا غير متعين فلم لم يسم الأول معرفة وسمى الثانى اياها أجيب بأن الحق فى قولنا عاما أول نكرة بأصل الوضع وتخصيصه بأمر عارض وقولنا هذا أسامة مقبلا سيأتى الجواب عنه فى العلم عن الرازى (قوله الاسم المضمر) بضم الميم الأولى وفتح الثانية اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير فى اللذات من دونها ستر

اه تصريح ﴿ تنبيه ﴾ المضمرات كلها معارف الا ضمير الشأن والقصة فانه نكرة بدليل دخول رب عليه كقوله

ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فأجابوا

لأن كل ما دخله رب فهو نكرة قال الحريري

وكل مارب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل

وأخصر منه قولى وكل ماجا بعد رب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره

ومر عن الرضى زيادة نحو رب شاة وسلختها فافهم (قوله وهو مادل على متكلم) قد يدل ايا على المتكلم والمخاطب والغائب ويعلم كونه لأحدها بعلامة فاذا أريد كونه للمخاطب جعل علامته الكاف فيقال اياك أكرمت أو للمتكلم جعل علامته الياء أو نا فيقال اياى أو ايانا أكرمت أو للغائب جعل علامته الهاء فيقال اياه واياها واياهما وقد مضى كلامنا لذلك فى المبتدا والخبر وذاك نفيس فلتراجع أو على المخاطب تارة والغائب أخرى وهو الألف والواو والنون قال ابن مالك

وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله أو غائب) اعلم أن ضمير الغائب لابد من تقدم مرجعه لفظا فقط أو رتبة فقط أو لفظا ورتبة فالأول كقولك فى الدار صاحبها وفى البيت صاحبه والثانى نحو ضرب غلامه زيد والثالث اما بمادته نحو اعدلوا هو أقرب أى العدل المفهوم من اعدلوا أو بمعناه نحو ولأبويه لكل واحد أى الميت اذ يعلم من السياق بقرينة ذكر الارث ولا يعود على متأخر لفظا ورتبة الا فى ست مسائل جعلوها فى حكم المتقدم لنكات خاصة بها وهى المجموعة فى قولى أجز الى الأخير فى الترتب * واللفظ ارجاع ضمير الغائب

فى هو زيد قائم ونعما * قولا كذا جاءت وقامت سلمى

المعرفة مادل على معين والذى ذكره المصنف خمسة أشياء الأول منها (الاسم المضمر) وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب

وربه فتى كذا هى العرب * تقول ماشاءت وخفته خبب
وان هيا الا حياتنا وقر * شذوذه فى زان نوره الشجر

(قوله نحو أنا للمتكلم) أى والمتكلمة كما علمت (قوله وأنتما للمخاطبين) ظاهر كلامه أنه لا يستعمل للمخاطبتين وليس كذلك (قوله وهى للغائبة) ﴿ تنبيه ﴾ قال ابن هشام فى الحواشى عند قول ابن مالك فما لذى غيبة الخ لينظر فى نحو هى راودتنى فان هى ليس غير ضمير باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استأجره فهذا فى المتصل وذاك فى المنفصل وقوله يخاطب شخصا فى شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا فى عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يافلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة فان قيل فكان حقه أن يقول مالذى غيبة أوحضور أومنزل منزلة أحدهما قلت انما يحد الشئ باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لغيبة أوحضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اهـ يس على التوضيح (قوله وهما للغائبين) أى وللغائبتين أيضا ولو زاده لكان أولى وقد أشبعنا الكلام على هذا فى بابى الفاعل والمبتدا فليراجع ﴿ خاتمة ﴾ اعلم أن الضمائر كلها اما للمتكلم أو المتكلمة أو للمخاطب أو المخاطبة أو للغائب أو الغائبة وكل واحد منها اما للواحد أو المثنى أو الجموع فالحاصل من ضرب الستة فى ثلاثة صار ثمانية عشر وكل ذلك اما متصل مرفوع واما متصل منصوب أومنفصل مرفوع أومنفصل منصوب أومتصل مجرور أومنفصل مجرور الحاصل من ضرب ثمانية عشر فى ستة صار مائة وثمانية ثم المجرور المنفصل غير موجود فبقى تسعون واقتصر فى التثنية على لفظ واحد غائبا أو مخاطبا لقلته واقتصر فى المتكلم على لفظين لأنه يرى أو يسمع فى أغلب الأحوال فبقى اثنا عشر من كل صنف فبقى المجموع ستين وذلك نحو ضرب الى ضربنا وضربنى الى ضربنا وزيد مررت به الى زيد مربنا واياه ضربت الى ايانا ضربت وهو ضرب الى نحو ضربنا والمتصل مالا يبتدأ به ولا يلى بعد الا فى الاختيار والمنفصل مايبتدأ به ويلى الا فى الاختيار ولا يتأتى المنفصل فى الجر لئلا يتقدم المجرور على الجار ومايتأتى الاتصال لا يجوز الأتيان بالمنفصل وعكسه فنحو ضربك لا يجوز أن يقال ضرب اياك ونحو اياك ضربت لا يجوز أن يقال ك ضربت والمفعول الثانى من باب كسا اذا كان للغائب جاز اتصاله وانفصاله فتقول الدرهم سلنيه أوسلنى اياه وخبر كان والمفعول الثانى من باب ظن فيه خلاف اختار ابن مالك والرمانى وابن الطراوة الوصل تقول الدائن حسبتكه وعند الجمهور الفصل تقول الصائم كنت اياه واذا اتصلت الضمائر قدم الأخص وهو المتكلم فالمخاطب فالغائب تقول الدرهم أعطيتكه (قوله الاسم العلم) وهو لغة يطلق على الجبل كقول الخنساء فى أخيها صخر

وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم فى رأسه نار

واصطلاحا الاسم الذى يعين مسماه مطلقا أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة وقولنا بلا قيد أخرج بقية المعارف كالذى فيه الألف واللام فانه يعين مابقى أل ولا يخرج علم الجنس نحو أسامة ﴿ تنبيه ﴾ الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين الأول أن اسم العلم هو الذى يفيد الشخص المعين من حيث انه ذلك المعين فاذا سمينا أشخاصا كثيرين باسم زيد فليس ذلك لأجل أن قولنا زيد موضوع لافادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص بل لأجل أن لفظ زيد وضع لتعريف هذه الذات من حيث انها هذه ولتعريف تلك من حيث انها تلك على سبيل الاشتراك اذا عرفت هذا فنقول اذا قال الواضع وضعت لفظة أسامة لافادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هى هى على سبيل الاشتراك اللفظى كان ذلك علم الجنس واذا قال وضعت لفظ الأسد لافادة الماهية التى هى القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس اهـ رازى (قوله نحو زيد) اعلم أن العلم اما كنية وهو كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر وأم كلثوم قال

(نحو أنا) للمتكلم ونحو نحن للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتم لجمع الذكور المخاطبين وأنتن لجمع الاناث المخاطبات وهو للغائب وهى للغائبة وهما للغائبين وهم للغائبين وهن للغائبات (و) الثانى من أقسام المعرفة (الاسم العلم) نحو زيد

الشيخ خالد فى شرح التوضيح زاد الامام الفخر الرازى فى العلم الجنسى أوابن أوبنت كابن دأية للغراب وبنت الأرض للحصاة انتهى واما لقب وهو كل ماأشعر برفعة المسمى أوضعته كزين العابدين وأنف الناقة والاسم ماعداهما كزيد وعمرو وخالد ﴿ تنبيه ﴾ قد يكون زيد نكرة بدخول رب عليه اذا أريد به من يسمى به نحو رب زيد لقيته جوابا لقول القائل أنا لم أجد زيدا فى البلد وقلت

وكل ماجا بعد رب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خالد اذا أريد به * شخص به سمى اذ لايشتبه

(قوله ومكة) زادها الله شرفا وتعظيما قال فى المصباح وقيل فيها بكة على البدل وقيل بالباء البيت وبالميم ماحوله وقيل بالباء بطن مكة (قوله الأول علم لمايعقل) الأولى لمن يعقل (قوله الاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله تعالى بالاسم المبهم أسماء الاشارات والموصولات كما فهم ذلك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة خلاف مافهمه الشارح الشيخ خالد لأنه اقتصر على الأول فقط وفى ذلك قصور فافهم قال العلامة أبو بكر الشنوانى انما سميت مبهمة لأنه لايعلم معانيها بالتعيين وان اعتبر فى معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة اه (قوله نحو هذا وهذه وهؤلاء) اعلم أن المشار اليه امامفرد واما مثنى واما جماعة وكل واحد منها اما مذكر واما مؤنث فللمفرد المذكر ذا وللمفرد المؤنث ذى وتى وذه وته بالكسر وبالاسكان وذات وتا قال ابن مالك بذا لمفرد مذكر أشر * بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر

وللمثنى رفعا ذان وتان ونصبا وجرا ذين وتين وأما قوله تعالى ان هذان لساحران فمؤول وقلت

واحكم بحذف الاسم فى القرآن * فى ان هذان لساحران

والأصل انه هذان لساحران وجمعهما أولاء ويلحقها هاء التنبيه ويلحقها فى البعد كاف الخطاب وبعضها يلحقه اللام قبل الكاف ولا يجمع بينها وبين هاء التنبيه ﴿ تنبيه ﴾ مراتب المشار اليه ثلاث قريب نحو ذا ومتوسط نحو ذاك وبعيد نحو ذلك وعند ابن مالك له مرتبتان فقط (قوله والأسماء الموصولة) الموصول فى الأصل اسم مفعول من وصل الشىء بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية أوظرف أوجار ومجرور تامين أووصف صريح والى عائد أوخلفه قاله الموضح فى شذوره اه تصريح (قوله نحو الذى والتى والذين) اعلم أن الأسماء الموصولة كثيرة منها للمفرد المذكر للعالم وغيره وهو الذى وللمفرد المؤنث للعاقلة وغيرها وهو التى واللذان واللتان لتثنيتهما رفعا واللذين واللتين جرا ونصبا وجمع المذكر العاقل وغيره الألى مقصورا وللعاقل خاصة الذين رفعا ونصبا وجرا وقد يقال بالواو رفعا وقلت

والرفع بالواو أتى وصححوا * كقوله نحن اللذون صبحوا

وجمع المؤنث اللاتى واللائى ويصلح للجميع ما ومن وأى وأل فى جاء الضارب وذو على لغة طيء وحكى ابن مالك ذات كالتى وذوات كاللاتى فقال

وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أتى ذوات

(قوله ويحصل التعيين فى أسماء الاشارة بالاشارة الحسية) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا يقول اذا كانت أسماء الاشارة مبهمة فلم سميت معرفة اذ المعرفة ماأزالت الابهامية فأجاب انما يحصل التعيين الذى هو معنى من معانى المعرفة بالاشارة الحسية ولا يعترض عليه كون استعماله لمخوطب به من لايعلم كالأعمى اذا سأل من يضربنى فيقال له تهكما هذا ضربك فانه لايبصر لامكان الاحساس بالمس (قوله وفى الأسماء الموصولة بالصلة) وهى جملة أوشبهها كامر الاصلة أل فانها الصفة الصريحة تقول جاء الضارب وجاء المضروب وكونها فعلا مضارعا قليل قال ابن مالك وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الأفعال قل

كقوله ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ومكة الأول علم لمايعقل والثانى علم لما لايعقل (و) الثالث من أقسام المعرفة (الاسم المبهم نحو هذا وهذه وهؤلاء) وهذا الاسم يشمل جميع أسماء الاشارة والأسماء الموصولة نحو الذى والتى والذين ويحصل التعيين فى أسماء الاشارة بالاشارة الحسية وفى الأسماء الموصولة بالصلة

(قوله

(قوله نحو جاء الذى قام أبوه) الذى فاعل لاهو مع صلته وقد قدمنا هذا عند قول المصنف الذى لم يتصل بآخره شىء (قوله والاسم الذى فيه الألف واللام) هذا مذهب الخليل واستدل على ذلك بفتح الهمزة وبأنه قد يوقف عليها فى التذكر كقولك أل اذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره والوقف عليها عند الاضطرار كقوله من بحر الرمل من الضرب الثالث من العروض الأولى

ياخليلى اربعا واستخبرا ال * منزل الدارس من أهل الحلال

ومعنى اربعا قفا وانتظرا قوم حلة أى نزول وفيهم كثرة وكذلك حى حلال وحذف همزته فى الدرج لكثرة الاستعمال وعند سيبويه أن المعرفة اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت لكثرة الاستعمال مع وجود نظيرها فى همزة أيمن ودليله تخطى العامل اياها نحو بالرجل ولو كان على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل وأما نحو ان لاتفعل وبلامال فلجعلهم لا كجزء الكلمة فلذا قالوا للاشىء وللافرس وأما نحو بهذا ففصل بين الجار والمجرور بهاء التنبيه وفبما رحمة بلفظة ما فلان الفاصل بين العامل والمعمول حيث لم يغير معنى ماقبله ولا ما بعده جعل كلافصل وفيه نظر اذ يجوز قولك مررت بوالله زيد كما سنذكر فى باب المخفوضات قال الرضى وذكر المبرد فى كتاب الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام اه فتلخص فى المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرف أل بتمامها والثانى اللام فقط والثالث الهمزة فقط وبعضهم قال اختلف القائل بكون المعرف أل بتمامها فقال بعض الألف أصل كاللام وقال آخر انها زائدة ففيها أربعة مذاهب وهذا الكلام عين ماوعدنا به فى صدر الكتاب عند تعرض المؤلف لعلامات الاسم ومضى هناك أن اللام قد تبدل ميما عند بعض العرب وهو لغة حمير (قوله الألف واللام) مضى فى صدر الكتاب الاعتراض على مثل هذه العبارة والجواب عنه مبسوطا فلتراجع ﴿تنبيه﴾ اعلم أن الألف واللام المعرفة اما للعهد وهو ثلاثة أقسام الذكرى وهو ماتقدم ذكره صريحا نحو لقيت رجلا فأكرمت الرجل أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها نذرت لك مافى بطنى محررا فان التحرير خاص بالذكور والعهد العلمى وهو ماحصل فى علم المخاطب بغير الذكر الماز نحو بالوادى المقدس اذهما فى الغار تحت الشجرة والعهد الحضورى وهو ماحضر فى الحس والمشاهدة نحو اليوم أكملت لكم دينكم أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفى خسر وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة وذكرت أن الكلمة اذا ذكرت مرتين والاخيرة مع أل هى عين الأولى فى صدر الكتاب عند قول الشارح فاللفظ فلتراجع ثمة ان شئت وذكر فى التلخيص أنه قد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد باعتبار عهديته فى الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد قال وهذا فى المعنى كالنكرة اه ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل قال الشاعر

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمت قلت لايعنينى

وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لهم الليل نسلخ منه النهار قال السيوطى

ثم بأل اشارة لما عهد * أو لحقيقة وربما ترد

لواحد لعهده فى الذهن * نحو ادخل السوق ولاعهد عنى

كالنكرة معنى والافراد تعم * حقيقة كعالم الغيب قدم

(قوله نحو الرجل والغلام) قال الشيخ خالد والرجلة قال عبد المعطى رحمه الله تعالى أشار به الى أنه يجوز أن يقال فى الأنثى رجلة قال فى الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال للمرأة رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى انتهى قال ابن الأثير وفيه أنه لعن المترجلات من النساء يعنى اللاتى يتشبهن بالرجال فى زيهن

نحو جاء الذى قام أبوه (و) الرابع من أقسام المعرفة (الاسم الذى فيه الألف واللام نحو الرجل والغلام و) الخامس من أقسام

وهيئتهن فأما فى العلم والرأى فممدوح ويقال رجلة اذا تشبهت بالرجل فى الرأى والمعرفة اهـ المقصود منه وقوله انه لعن الخ الحديث فى الجامع الصغير ولفظه لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء خ د ت. عن ابن عباس ﴿ خاتمة ﴾ تزاد اللام اما وجوبا فى نحو اللات اسم صنم والآن وهو ظرف زمان بنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور وفيه يلغز لنا كلمة يقدر فيها شىء والحال أنه موجود وألغز بعضهم فقال

مولاى انى قد أبديت أحجية * تخالها دررا فى السلك منظومه

ما كلمة قدروها وهى حاصلة * فى اللفظ موجودة فى النطق مفهومه

وأجبت ذلك فقلت ارتجالا هذا جواب الذى أبديت أحجية * تخالها شذرة فى الجيد معلومه

حاصله الآن زيد فيه أل عندنا * ولامه ضمنت والحال مرقومه

وما دخل عليه أل من الموصولات فانها زائدة وجوبا واما جوازا فى حال الضرورة كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

وسيأتى هذا فى باب التميز (قوله ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة) بثلاثة شروط الأول أن لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام أى شديد الدخول بخلاف اضافة مثل وغير تقول جاء غير زيد وذلك لأنك اذا قلت غير زيد فكل شىء الا زيد غيره وكل ما صدق عليه الوصف بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة وبخلاف اضافة ند وشبه لأنها كالأول فان اضافة الكلمات الأربعة لا تفيد تعريفا قال يس على الفاكهى وما ذكره من أن المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين ورد بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيبويه والبردالى أن سبب تنكيرهما أن اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك اهـ الشرط الثانى أن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده لأن الحال لا تكون معرفة وهذا وان كان يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد

وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الحال وكرب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها ورب شاة وسخلتها وقد مضى فى مدخول رب وأما مدخول كم فلأن كم لا يجر المعرفة وكقولهم لا أباله لأن لا لا تعمل فى المعارف ولا زائدة بين المضاف والمضاف اليه جىء بها لازالة صورة الاضافة قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد ان قولهم لا أباله كلام يستعمل كناية عن المدح والذم ووجه الأول أن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ووجه الثانى أن يراد أنه مجهول النسب والمعنيان محتملان هنا اهـ أى فى قول كعب رضى الله عنه

فقلت خلوا سبيلى لا أبالكم * وكل ما قدر الرحمن مفعول

الثالث أن تكون اضافته معنوية لا لفظية وهى اضافة اسم الصفة التى لا بمعنى الماضى قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

لأن اضافته لا تفيد تعريفا بجواز دخول رب عليه قال ابن مالك

كرب راجينا عظيم الأمل * مروع القلب قليل الحيل

ومر أن ما دخله رب نكرة ﴿ تنبيه ﴾ أشكل علينا المضاف الى المضاف الى المعرفة وهكذا تقول هذا غلام أبيك وهذا غلام أخى أبيك وغلام أخى ابن أبيك وغلام ابن أخى أبى أبيك وهكذا حتى طالعت ما أمكن جل الشروح والحواشى فصادفت شرح الملاجامى على الكافية فوجدته لوح لما أردت ونص عبارته قيل كان عليه أى على ابن الحاجب أن يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة أيضا مثل غلام أبيك والجواب أن المراد بالمضاف الى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة اهـ فذكر أنه معرفة

المعرفة (ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة)

وقد تفكرت فى هذا زمانا طويلا حتى سألت بعض من حضر عندى فقال لم أعرف التصريح بمسئلتك والله أعلم ﴿ فائدة ﴾ قال الملوى على المكودى ينبغى للمدرس أن يذكر شيئا من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والأمور التى ليست فى بطون الدفاتر تشحيذا للأذهان وبذلك يفوح عبير العلم ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل

لا تألف النفس اذ كانت مغيرة * الا التنقل من حال الى حال

وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح اهـ (قوله نحو غلامى وغلام زيد الخ) اعلم أن المضاف الى واحد من هذه الأربعة فى درجة ما أضيف هو اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى درجة العلم وذلك نحو قولك جاء زيد صاحبك فانه لو كان المضاف الى المضمر فى درجة المضمر لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف ﴿ تتمة ﴾ المعارف بالنسبة الى نعتها والنعت بها على ثلاثة أقسام قسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة والمعرف بالاضافة وبالألف واللام وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر (قوله والنكرة) هو فى الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهو مصدر وبهذا جمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المنكر لا هو علم له والا لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث كما مر فى المعرفة (قوله كل اسم شائع فى جنسه) سواء كان الجنس موجودا كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت جاء رجل وفى ضميرك أن الجائى زيد فبان عمرا لم تكن مخطئا فى اخبارك أو مقدرا كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له فى الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وخالد وانما وضع وضع أسماء الأجناس ومثلها قمر قال الشيخ خالد فأما قوله فكأنه لمعان بر * ق أو شعاع شموس وقوله * وجوههم كأنها أقمار * فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الأيام والليالى وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول الشهر اهـ (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير للشيوع ﴿ تنبيه ﴾ أنكر النكرات شىء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل هذه عبارة التصريح وعبارة الأشمونى ان أنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وهذه العبارة نظمها الامام السجاعى بقوله

مذكور موجود ومحدث كذا * وجوهر جسم ونام خذا
والحيوان ثم انسان رجل * وعالم ترتيب تنكير كمل

وعبارة عبد المعطى ان أنكر النكرات شىء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل ولم يذكر عالما ولعله سقط من النساخ فانظره (قوله لفرد غير معين) أى بل كل ما وجد من جنس ذلك واحد فاللفظ صادق عليه كما قدمنا (تطفل) اعلم أن النكرة اذا وقعت فى سياق النفى استغرقت الجنس ظاهرا ويحتمل عدم كون الاستغراق فيها احتمالا مرجوحا والآتى بقرينة تقول ما جاءنى رجل واحد واذا دخلها من فهو نص فى الاستغراق تقول ما جاءنى من رجل فمن زائدة مفيدة للنص فى الاستغراق وهذا عكس كل فانها اذا وقعت فى سياق النفى أفادت النفى لمجموع الافراد بخلاف قول أبى النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

برفع كل فالنفى على هذا من القضية الموجبة المعدولة المحمول وأما اذا نصب كل كانت واقعة فى سياق النفى

نحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل (والنكرة كل اسم شائع فى جنسه لا يختص به واحد دون آخر) يعنى أن النكرة هى الاسم الموضوع لفرد غير معين نحو رجل وغلام فلا يختص به واحد

(قوله وتقريبه) أى مقربه الى فهم المبتدى لغموض هذا الرسم أى والمقرب الى فهم المبتدى قولك فى حده كل ما الخ (قوله كل ماصلح) قال الشيخ خالد فى شرح المتن بفتح اللام وضمها (قوله صح دخول الألف واللام) أى لغة لاعقلا فان العقل يجوز دخول الألف واللام على كل كلمة فان قيل هذا غير جامع لدخول أحد وديار من قولك ماجاءنى أحد أو ديار بمعنى أحد وفى الحديث لاأحد أغير من الله وقوله تعالى رب لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا وغير مانع ككعباس وحارث وفضل ونعمان فانها تقبل أل تقول العباس والحرث والفضل والنعمان أجيب عن الأول بأنه صالح لدخول الألف واللام عليه بحسب أصل الوضع وعدم صلاحيته لما ذكر عارض من جهة أن الواضع التزم فى استعماله على وجه التنكير وعن الثانى بأن المراد بأل هى المؤثرة وأنت خبير بأن الداخلة على ماذكر غير مؤثرة للمح الأصل قال ابن مالك

وبعض الأعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا

كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

(قوله فقبول دخول الألف واللام علامة التنكير) المراد بالقبول هنا وفى كلام المصنف بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب العطف ﴾

هو لغة الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه قال فى التصريح هو فى الأصل مصدر عطفت الشىء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه بكسر القاف أى مساويه فى الشجاعة اذا التفت اليه اه بزيادة من يس واصطلاحا ضربان عطف نسق وعطف بيان فعطف البيان الذى تركه المصنف هو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فخرج بالمشبه للصفة النعت لأن المشبه بالشىء غير ذلك الشىء وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل فالأول كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

والنقب رقة خف البعير والدبر مرض فى سنامه فعمر معطوف على أبو حفص والثانى كقوله تعالى من ماء صديد على خلاف فى الثانى كما مر (قوله المراد به) أى بالعطف فى قول المصنف اذ لا يتناول غيره من المصنفين فالأولى أن يزيد لفظ هنا أو فى كلامه (قوله عطف النسق) أى لأن المصنف لايذكر عطف البيان ومر التوجيه فى أول باب النعت قال العلامة الفاكهى رحمه الله تعالى ان النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه واصطلاحا ماذكره الشارح فيما يأتى وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ماجاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لاتعمل فى معرفة والثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود العامل الطالب للمحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو لان الابتداء قد زال بالناسخ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم نحو لست قائما ولاقاعد بالجر اه صبان ببعض حذف (قوله وهو التابع) قال أبو حيان لايحتاج عطف النسق الى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه لأن عدم الاحتياج بتسليمه لايسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لاتكون حدا ففيه نظر لأن تلك العبارة ان كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى أن هذه حدود لأنه لامعنى للحد فى هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد أنه يكفى أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه اه يس على الفاكهى (قوله المتوسط) هو نعت للتابع جرى على غير ماهو له والعائد اليه الضمير فى مجرور الظرف بعده وهو قوله بينه وبين

دون آخر (وتقريبه كل ماصلح دخول الألف واللام عليه نحو الرجل والغلام) يعنى أن الرجل والغلام قبل دخول الألف واللام عليهما نكرتان لأن رجلا يصدق على كل رجل وكذلك غلام فلما دخلت عليهما الألف واللام تعرفا فقبول دخول الألف واللام علامة التنكير والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب العطف ﴾

المراد به عطف النسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتية

(وحروف العطف عشرة وهى الواو)

متبوعه وفاعله قوله أحد حروف العطف وجعل الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة قوله المتوسط فصلا من الحد وفيه نظر فالأولى أن يقول التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه كما فعل ابن الحاجب فى الكافية ولذا قال الرضى قوله يتوسط بينه الى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم أستغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات يعطف بعضها على بعض اه فان قيل هلا يقال ان قولك جاء زيد العالم والعاقل بأن فيه متعاطفة فى الحقيقة أى فالعاقل معطوف على العالم أجيب بأن العاقل يقال انه تابع متوسط بينه وبين العالم الواو ولكنه باق على ما كان عليه من الوصفية وفى هذا الجواب نظر اذ لو قيل فى قام زيد وعمرو ان عمرا فاعل قام وليس بالتعاطف حقيقة لكان مثل الأول ولم يقل به أحد وانا لو قلنا فى المثال الذى تقدم الاطلاق بالعطف مجاز لما وجد عطف أصلا وان حققه بعضهم لكن قال العلامة الفاكهى فى شرح التتمة ان المراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانى للأول بواسطة الحرف فلا اعتراض عليه فافهم ان كنت ذكيا وبهذا علم أن كلام الشارح أبقاه الله بالسلامة المتوسط فصل أخرج به ماعدا النسق (قوله الآتية) بالجر نعت لحروف لا بالرفع نعت لأحد كما هو ظاهر (قوله وحروف العطف) الواو للاستئناف حروف مبتدأ مضاف والعطف مضاف اليه (قوله عشرة) أى مجموعها لا جميعها اذ لا معنى للجمعية وهو خبر قوله حروف العطف ﴿ تنبيه ﴾ اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون مابعدها باضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب الى أنها بمعنى الهمزة فاذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين والثانى أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث أن العطف بها وأنت مخير فى الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه أشمونى وذكر المصنف هنا اما المكسورة الهمزة وقال به أكثر النحويين ويعنى بذلك اما الثانية فى قولك جاءنى اما زيد واما عمرو لتكررها فى كل حال وذهب يونس وابن كيسان الى أنها غير عاطفة ووافقهما ابن مالك على ذلك وحققه الشيخ خالد لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل ماجاءنى لا زيد ولا عمرو ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك لكن لما كانت الواو لازمة غالبا بعد لكن وجعلت الواو زائدة ولكن عاطفة فلتكن اما كذلك عند القائل به لكن لكن لا مسبوقية لمثلها فالقائل بأن اما عاطفة قال انها بمعنى أو والقائل بأنها غير عاطفة قال انها حرف تفصيل ولعلنا نزيد على هذا عند تعرض المتن لها ان شاء الله تعالى (قوله وهى الواو) فائدته لمطلق الجمع بين المتعاطفين فى الحكم فلا يفيد بالترتيب ولا بالمعية فيعطف الشىء على مصاحبه فى الحكم وهو بأن كان حكم المعطوف والمعطوف عليه على المعية كقوله تعالى فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه سابقا والحكم للمعطوف لاحقا كقوله تعالى ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم فبين ارسال نوح وابراهيم سنون وعلى لاحقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه لاحقا والحكم للمعطوف سابقا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك ونحو قولك قام زيد وعمرو محتمل لها اذ لا دلالة لسابقية زيد لعمرو أو سابقية عمرو لزيد فى القيام أو كون عمرو مصاحبا لزيد فى القيام والتعبير بجواز الأحكام الثلاثة لا يمنع أكثرية بعضها اذ مجىء الواو للمعية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل هذا وبعضهم عبر بقوله للجمع المطلق

واعترضه بعض آخر وقال التعبير بالجمع المطلق غير سديد لأنه قيد الجمع بكونه مطلقا فلا يأتى فى الواو المعية أو الترتيب أو العكس وقال اذ قد يفرق فى الماهية من حيث هى والماهية لا بشرط وسبب التوهم ماقد وجد من الفرق بين قولهم مطلق الماء والماء المطلق مع الغفلة عن كون هذا اصطلاحا شرعيا فى بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوى فخلط اصطلاح باصطلاح وانه لا ينبغى (قوله نحو جاء زيد وعمرو) هذا المثال محتمل مع تجرده من القرينة فتكون الواو للمعية بأرجحية وللترتيب برجحان وللعكس بمرجوحية فيقال عند الشك بعده أو معه أو قبله فاذا قيل جاء زيد وعمرو بعده اختصت بكونها للترتيب أو قيل معه اختصت بكونها للمصاحبة أو قيل قبله اختصت بالعكس (قوله فجاء فعل ماض) أى اذا أردت بيان اعرابه فأقول جاء فعل ماض (قوله سواء كان رفعا أو غيره) أى كالنصب والجر والجزم كما سيأتى بيانه فى المتن فهذا تعجيل لفائدة وهى أنه مثل للعطف على المرفوع لأن الكلام فى المرفوعات هنا وقد يسبق فى ذهن المبتدى أن التعاطف لا يكون الا مع الرفع فدفع ذلك الوهم ﴿تنبيه﴾ تنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأمور وهى أنها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام الا به كاختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى وأنها تعطف ما تضمنه الأول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وأنها تعطف الشىء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا وأنها تنفصل من معطوفها بظرف نحو جاء زيد قبلى وبعدى عمرو وأنها يجوز فيها العطف على الجوار فى الجر خاصة كما سنوضح ان شاء الله تعالى فى هذا الباب نحو وأرجلكم فى قراءة من جر وأنها يجوز حذفها ان أمن اللبس نحو كيف أصبحت كيف أمسيت وأنها يجوز أن تليها لا اذا عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق وأنها يجوز أن تليها اما كما سيأتى فى كلام المصنف عند تعرض الشارح لها وقد قدمنا بعضه فلا تغفل وأنها تعطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتين نحو مررت برجلين كريم وبخيل وأنها تعطف ما حقه الاتيان بالتثنية نحو قول الحجاج انا لله محمد ومحمد فى يوم واحد أراد بالأول ابنه وبالثانى أخاه وقد ذكروا ما لا تنفرد الواو به فى واحد وعشرين فاذا أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح فان فيه التصريح (قوله والفاء) فائدتها للجمع فى الحكم مع الترتيب المعنوى والذكرى والتعقيب بأن وقع المعطوف بعد المعطوف عليه لكن بلا مهلة لكن باعتبار ما يعد عادة مترتبا نظرا الى عظم الأمر وسهولته فقوله جاء زيد فعمرو أن مجىء عمرو بعد مجىء زيد بلا توسط زمان كثير ومثال ما يكون بعيدا فى الزمان قريبا بالنسبة الى هذا الكلام حج زيد فى هذا العام فالعام القابل ونحو تزوج زيد فولد له ونحو دخلت البصرة فالكوفة اذ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الأمر وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقتضى العرف حصوله فى زمان أقل منه قال حسن الشريف والسجاعى فى حاشيتى شرح القطر والذى يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء استقصر فى العرف أولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيقى فتأمله قاله فى الحواشى الهندية اهـ (لطيفة) الترتيب الذى فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة يحتمل أن الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا فى السوس الأقصى نزول المطر بعد قحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التى نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اهـ عبادة على الشذور (قوله نحو جاء زيد فعمرو) أى اذا كان بين مجىء زيد وبين مجىء عمرو قرب فى الزمان أو اذا لم يجىء بينهما غير عمرو واذ لو توسط بينهما مجىء بكر لم يحسن أن يقال جاء زيد فعمرو وان قرب الزمان كذا ظهر لى فليتأمل ﴿ تنبيه ﴾ قد تأتى الفاء للسببية وهى التى لغير العطف ولكنها لا تخلو عن معنى التعقيب وتختص بالجمل سواء كانت من تقدم الكلمة نحو ان لقيته فأكرمه أو بدونها نحو زيد فاضل فأكرمه وضابطه أن يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا فالتقدير فى المثال المتقدم اذا كان كذا فأكرمه ولا يشترط جعل عين الكلام السابق

نحو جاء زيد وعمرو فجاء فعل ماض وزيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وعمرو الواو حرف عطف وعمرو معطوف على زيد مرفوع بالضمة الظاهرة فالمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه سواء كان رفعا أو غيره (والفاء) نحو جاء زيد فعمرو فعمرو معطوف على زيد مرفوع بالضمة الظاهرة

شرطا

شرطاومنه قولك اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول ويقومان صلة والفاء عاطفة يغضب معطوف على يقومان زيد فاعل وأخواك خبر اللذان وهذه المسئلة مما تختص بها الفاء لأنه لايجوز العطف على الصلة لعدم العائد لان يغضب رافع لاسم ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن مافى الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل مابعدها مع ماقبلها فى حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية ومثله عكسه نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد قال الرضى وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان مابعده سببا لماقبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم تقول أكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ماهو الشرط فى المعنى كما أن الأولى دخلت على ماهو الجزاء فى المعنى وذلك أنك تقول زيد فاضل فأكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت أكرمه فانه فاضل فقد دخل على ماهو شرط ثم اعلم أنه لاتنافى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو لكن لايلازمها العطف اهـ (قوله وثم) فائدتها للترتيب والتراخى فهى تساوى الفاء فى الترتيب وتغايرها فى التراخى ولذا قال سيبويه مررت برجل ثم امرأة فالمرور هنا مروران لاجل تراخى أحد المرورين عن الآخر ولاتكون الاعاطفة ولاتكون للسببية اذلايتراخى المسبب عن السبب التام لأنه اذا وجد السبب وجد المسبب بلامهلة ولاتعطف المفصل على المجمل بخلاف الفاء فانها تعطفه تقول أجبت نداء زيد فقلت لبيك قال الرضى وقد تجىء فى الجمل خاصة لاستبعاد مضمون مابعدها عن مضمون ماقبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخى ومجازه وكما فى قوله تعالى فلااقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين توبة العبد وهى انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا اهـ (قوله نحو جاء زيد ثم عمرو) يحتمل أن يكون مجىء عمرو بعد مجىء زيد بزمان كثير ويحتمل أن يجىء بين مجيئهما غيرهما كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ قد يجىء ثم لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ماهو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا أن الثانى بعد الأول فى الزمان بل ربما يكون قبله كما فى قوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم ساد من قبل ذلك جده

فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جده لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجدوان كانت سيادة الأب مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه فثم هنا كالفاء فى قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين فان ذكر ذم الشىء يصح بعد جرى ذكره وقد تأتى بمعنى الواو نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فى الزمر بدليل قوله تعالى الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة كما قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح خلافا لصاحب المغنى ومنه قول الشاعر

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

والردينى صفة للرمح قيل انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهى مابين كل عقدتين من القصب وقد تقع زائدة ومنه قول زهير

أرانى اذا مابت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

أى مصبحا الى هوى مصاحباله (قوله وأو) فائدتها بعد الطلب للتخيير نحو تزوج زينب أو أختها أو للاباحة كجالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير وجوازه فى الاباحة وبعد الخبر للشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم أو للابهام نحو وانا أو ايا كم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وللتفصيل نحو وقالوا

(وثم) نحو جاء زيد ثم عمرو (وأو)

كونواهودا أونصارى أى قالت اليهود كونواهودا وقالت النصارى كونوانصارى أوللتقسيم نحو الكلمة اسم أوفعل أوحرف وللاضراب عند الكوفيين وأبى على حكى الفراء اذهب الى زيد أودع ذلك فلاتبرح اليوم وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * مابين ملجم مهره أو سافع

والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام فى محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه اهـ توضيح بتوضيح (قوله نحو جاء زيد أوعمرو) جاء فعل ماض زيد فاعله أوعاطفة فائدتها للشك لأنه بعد خبر عمرو معطوف على زيد والجائى أحدهما لاهما اذ لايجمع بين المتعاطفين فى صورة الشك فلذا عاد اليه ضمير الافراد تقول جاء زيد أوعمرو راكبا ولايقال راكبين وقال فى الكشاف قوله تعالى ان يكن غنيا أوفقيرا فالله أولى بهما ثم ثنى الضمير فى أولى بهما وكان حقه أن يوحد لأن قوله ان يكن غنيا أوفقيرا ان يكن أحد هذين قلت فى الجواب قد رجع الضمير الى مادل عليه قوله ان يكن غنيا أوفقيرا لاالى المذكور فلذا ثنى ولم يفرد وهو جنس الغنى وجنس الفقير كأنه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالأغنياء والفقراء وفى قراءة أبى فالله أولى بهم وهى شاهدة على ذلك (فائدتان) الأولى لايعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافى بينهما لأن أوتقتضى أحد الشيئين أوالأشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو سواء على أقمت أوقعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافى فى شرح الكتاب نحو سواء على قمت أوقعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أوكذا وقراءة ابن محيصن أولم تنذرهم وأما تخطئة المصنف لهم فى ذلك فقد ناقشه الدمامينى * الثانية اذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم الخير فيه حكم المباح عند السيرافى ووافقه فى المغنى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لاتأخذ دينارا أوثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما وهذان القولان جاريان فى نحو ماجاءنى زيد أوعمرو اهـ فاكهى على القطر (قوله وأم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لأحد الشيئين من المخاطب نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كان عالما بأن أحدهما عند المخاطب لابعينه ولهذا يجاب بتعيين أحدهما بأن يقول زيد عندى أوعمرو عندى ولايجاب بعندى أحدهما لأنه معلوم للسائل ولابنعم أولا لعدم التعيين قال الملاجامى وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما وقد يتجاهل المتكلم حيث علم تعيين أحدهما فينزل العارف منزلة الشاك كقول زهير

وماأدرى ولست اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

حيث تشكك فى كلامه مع علمه بأنهم رجال لانساء وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى فيقال فى التقدير أيهما عندك أوالمسبوقة بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه وكقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لست أبالى بعد موتى أم وقوعه الآن والمنقطعة هى الخالية من المذكور فى المتصلة ولايفارقها معنى الاضراب نحو أم هل تستوى الظلمات أى بل هل ثم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك وفى الدمامينى مايفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لافى مفرد ولاجملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هناك لابلا أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ماسمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء اهـ صبان رحمه الله (قوله نحو أجاء زيد أم عمرو) هذه الهمزة يطلب بها وبأم التعيين فالجواب فى هذا المثال زيد جاء أوعمرو جاء ولايقال فى الجواب جاء أحدهما ويجوز

نحو جاء زيد أوعمرو (وأم) نحو أجاء زيد أم عمرو

ان

أن يقال لم يجئ كلاهما كما تقدم وجاء فعل ماض زيد فاعله أم عاطفة وعمرو معطوف على زيد ﴿ تنبيه ﴾ كأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة ردكلام ابن الحاجب فى كافيته حيث قال بعدم جواز تركيب أرأيت زيدا أم عمرا لأن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وان ولى أم لكن الآخر لم يل الهمزة فالشرط عنده عدم الفصل بين الهمزة وبين أحد المستويين فالحق فى التركيب عنده أن تقول أجاء زيد أم لم يجئ وأزيد جاء أم عمرو لكن نقل عن سيبويه أن هذا جائز حسن صحيح فمثل به شارحنا وان كان الأفصح والأحسن التمثيل بقوله أزيد جاء أم عمرو فافهم ذلك ثم اعلم أنه يجوز حذف الهمزة ان أمن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

قال ابن مالك   وربما حذفت الهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن

(قوله واما) بكسر الهمزة وهى عند سيبويه مركبة من ان وما ثم أدغمت النون فى الميم كما هو القاعدة والدليل على كونها مركبة الاستغناء بان كقوله

سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما

أى امامن صيف وامامن خريف قال فى المغنى وقال المبرد والأصمعى ان فى هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الرى وليس بشئ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرى على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال أبو عبيدة ان فى البيت زائدة اهـ (قوله نحو فاما منا بعد واما فداء) اما هنا للتخيير بعد الطلب أى أن الامام مخير بين أن يطلق الأسير بلا شئ أو يأخذ منه الفداء ومنا مفعول مطلق وعامله محذوف أى فاما أن تمنوا منا وفداء مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير اما أن تفدوا فداء اهـ عبد المعطى قال الشنوانى والمراد التخيير بعد الأسر بين المن والاطلاق وبين أخذ الفداء وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا أسر تخير الامام بين المن والقتل والفداء والاسترقاق منسوخ عند الحنفية اهـ المقصود منه (قوله واما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخيير) الأول بعد الخبر والثانى بعد الطلب تقول فى الأول الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف وفى الثانى تزوج اما زينب واما فاطمة وتأتى بعد الطلب للاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحو أو بعد الخبر للشك نحو جاء اما زيد واما عمرو اذا لم يعلم الجائى منهما وللابهام نحو قام اما زيد واما عمرو اذا علم القائم منهما وأريد الابهام على السامع وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا (قوله والمصنف جرى الخ) هو ما ذهب اليه أكثر النحويين ودعوى بعضهم اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها ممنوعة (قوله والراجح أن العاطف الواو) جرى على هذا أبو على وابنا كيسان وبرهان قال ابن مالك

ومثل أو فى القصد اما الثانيه * فى نحو اما ذى واما النائيه

(قوله وبل) فائدتها للردع عن الخطأ فى الحكم ان وقعت بعد نفى أو نهى فهى لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب بكرا بل خالدا فهى لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع فى نحو ما زيد قائما بل قاعد قال ابن مالك

ورفع معطوف بلكن أو بل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل

ولسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ وجعل ذلك الحكم لما بعدها ان وقعت بعد ايجاب أو أمر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب بكرا بل خالدا واعلم أنه لا يعطف ببل بعد الاستفهام نحو أجاء زيد بل عمرو وهل قام بكر بل خالد (قوله نحو جاء زيد بل عمرو) هذا مثال لما بعد الايجاب ففائدة بل هنا لسلب المجئ عن زيد وجعل ذلك القيام لعمرو ﴿ تنبيه ﴾ ذكر شراح المنهاج عند قول الامام النووى رحمه الله فى مسألة الاجتهاد فى المياه أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان أن ابن مالك يقول ان بل تعطف الجمل

(واما) نحو فاما منا بعد واما فداء فقوله فداء معطوف على منا والعاطف الواو الداخلة على اما واما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخيير والمصنف جرى على أن اما هى العاطفة وهو ضعيف والراجح أن العاطف الواو (وبل) نحو جاء زيد بل عمرو

قال يس والذى ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك الا ابنه اه (قوله ولا) فائدتها لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب فيه فهى لنفى الحكم عما بعدها وقصره على ماقبلها اما قصر افراد لمن يعتقد الشركة أو قصر قلب لمن يعتقد العكس ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب أو أمر أو نداء نحو زيد كاتب لا شاعر واضرب زيدا لا عمرا ويازيد لا خالد قال ابن هشام فى الأوضح شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلى فى نتائج الفكر وهو حق فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ويجوز جاءنى رجل لا امرأة وقال الزجاجى وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلقت بلبونة * عقاب تنوفا لا عقاب القواعل

اه أى فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل حلقت وهو ماض ومعنى حلقت ذهبت واللبون الابل ذات اللبن وعقاب طائر معروف وتنوفا بفتح المثناة الجبل والقواعل الجبال الصغار قاله الشيخ خالد بحذف (قوله نحو جاء زيد لا عمرو) قد تقدم أن الزجاجى لم يجز مثل هذا التركيب فكأن شارحنا أبقاه الله بالسلامة أشار الى رده بالمثال تبعا للشيخ خالد (قوله ولكن) بالتخفيف لأنها مخففة من الثقيلة ومضى بسطه الا أن الكسائى والفراء اختارا التشديد اذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ عاملة لا عاطفة والتخفيف اذا لم تكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج الى الواو قال البيتوشى

وهل اذن يحتم أن لا يقترن * بالواو أولا بل وجوبا مقترن

والواو زيدت وابن كيسان يرى * كونك فيما قلته مخيرا

واختار كالفرا الكسائى أن تشد * بالواو أولا مخففة تعد

وبعض العطف الى الواو نسب * لذلك ابن مالك أيضا ذهب

وفائدة لكن كفائدة بل بعد النفى والنهى وقد أسلفنا وقال ابن مالك

وبل كلكن بعد مصحوبيها * كلم أكن فى مربع بل تيها

فشبه بل بلكن (قوله نحو جاء زيد لكن عمرو) كذا فى النسخ المطبوعة وصوابه ماجاء زيد لكن عمرو لأن لكن انما تكون عاطفة اذا سبقت بحرف النفى أو حرف النداء الا أن نخرج كلامه على طريقة الكوفيين حيث أجازوا ذلك وهب أن ذلك غير مسموع كما قيل فلعله من تصرفات النساخ ومن شروطها افراد معطوفها (قوله وحتى فى بعض المواضع) فائدتها للغاية والتدريج فالغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها فى زيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء والملوك والثانى نحو قام الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا فى قوله قهرناكم حتى الكماة فأنتمو * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

والكماة جمع كمى على غير قياس وهو الشجاع أو لابس السلاح والتدريج بأن ينقضى ماقبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط فى المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما فى قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

اذ المراد ألقى مايثقله حتى نعله أو شبيها بالبعض فى شدة الاتصال كقولك أعجبتنى الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها لأن ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به (قوله فى بعض المواضع) دعوى بعضهم أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا لخصوص حتى غير سديد كما لا يخفى على غير البليد وأشار المصنف بهذا الى أن حتى قد تجىء لغير العطف اذ قد تأتى جارة وقد تأتى ابتدائية وسيأتى قريبا (قوله وذلك البعض الخ) انظر هل التى لغير العطف لم يكن ما بعدها بعضا مما قبلها أم كان كذلك وعليه فالأولى أن يقول وتلك المواضع لأن الذى تأتى للعطف فيه بعض ما كان كذلك وباقيه يتأتى فيه الجارة والابتدائية وفى غيره تأمل (قوله نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أى اذا قرأنا رأسها بالنصب وأما اذا قرأناه بالخفض فحتى جارة واذا قرأناه بالرفع فحتى ابتدائية ورأسها مبتدأ خبره محذوف تقديره مأكول وضابط الابتدائية أن لا تتعلق الجملة التى بعدها بما قبلها من حيث

(ولا) نحو جاء زيد لا عمرو (ولكن) نحو جاء زيد لكن عمرو (وحتى فى بعض المواضع) وذلك البعض هو ما كان ما بعدها بعضا مما قبلها نحو أكلت السمكة حتى رأسها فحتى حرف عطف ورأس معطوف على السمكة منصوب بالفتحة

الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى (قوله والهاء مضاف اليه) الصواب وهامضاف اليه فلينظر ذلك الااذا قيل ان الشارح أراد الاسم فلذا يعبر فى ماقام زيد الماحرف نفى فلتطالع كلامنا هناك فى باب مجزومات المضارع عند قول المصنف ولاللنهى (قوله فان عطفت بها) أى بأحدها (قوله على مرفوع رفعت) أى من الأسماء والأفعال لفظا فى نحو قام زيد وعمرو أو تقديرا نحو جاء الفتى والقاضى أو مختلفين أو محلا نحو أشرت الى بأن قم وأن كل ويصح أيضا العطف على مالامحل له من الاعراب نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب وهذا ليس بداخل فى كلام المصنف ففيه قصور ويمكن أن يجاب بأنه على تقدير كلام أى ان كان له اعراب فافهمه (قوله أو على منصوب نصبت) أى من الأسماء والأفعال كما قدمنا وأما قولك ان زيدا قائم وعمرو بالرفع وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن فهو من عطف الاسم على محل اسم ان ومحله مرفوع لأنه مبتدأ فى الأصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك فليس من هذا الباب وقدمر فى ان وأخواتها (قوله أو على مجزوم جزمت) أما قوله تعالى انه من يتق ويصبر فقد مضى عن صاحب التوضيح فى جزم المضارع المعتل الآخر فى الفصل فلتراجع وأما قوله

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فانا معشر نزل

ففى المغنى فى القاعدة الثامنة من آخر الباب قال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك (قوله ومثال العطف فى الأفعال) ﴿ تتمة ﴾ يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا فى الزمان ولايضر اختلافهما فى اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس قال ابن مالك

وحذف متبوع بداهنا استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

تقول الطائر فيغضب زيد الذباب ومنه قوله تعالى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولذا يرجح النصب فى قولك قمت وزيدا على المفعول معه مع كلام فى محله ان شاء الله تعالى وقولنا من غير فاصل مخرج لنحو قولك ضربت اليوم وزيد وذلك لأن طول الكلام قديغنى عما هو الواجب فى قولك أتى القاضى بنت الواقف بحذف التاء فى أتى فاغناؤه عما ليس بواجب بطريق الأولى كما هنا ولايجب اعادة الخافض اذا أريد العطف على الضمير المخفوض عن يونس والأخفش والكوفيين وابن مالك قال ابن مالك

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

فالنظم نحو قوله فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فمابك والأيام من عجب

وقال تعالى تساءلون به والأرحام فى قراءة ابن عباس والحسن وحمزة بالجر وحكاية قطرب مافيها غيره وفرسه وذهب الجرمى الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل نحو مررت بك أنت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع قال الرضى وليس بشىء لأنه لم يسمع ذلك مع أن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار أقرب وأخف اه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب التوكيد ﴾

أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أكثر استعمالا والواو أصل والهمزة بدل والشيخ خالد فى التصريح يقول ماحاصله انه لم يكن أحدهما أصلا للآخر وهو مخالف لما قدمنا وقال فى شرح المتن ويقال له أيضا التاكيد بالألف ففيه ثلاث لغات التوكيد بالواو وهو

الظاهرة والهاء مضاف اليه واعراب بقية الأمثلة ظاهر (فان عطفت بها على مرفوع رفعت) كما تقدم (أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت تقول قام زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومرت بزيد وعمرو) والأعراب ظاهر ومثال العطف فى الأفعال زيد يقوم ويقعد ولن يقوم ويقعد ولم يقم ويقعد فالأول مرفوع والثانى منصوب والثالث مجزوم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التوكيد)

أكثر والتأكيد بالهمزوهو كثير والتاكيد بالألف وهو قليل وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا
ماذكره الشارح فيما يأتى (قوله وهو التابع) أى اصطلاحا وقوله التابع كالجنس وتحته العطف والبدل والنعت
وقوله الرافع للاحتمال كالفصل يخرج به ماذكر أما النعت والعطف فظاهران وأما البدل فانه وان رفع الاحتمال
فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك كما قاله الصبان عن شيخه عارض نشأ
من خصوص المادة (قوله الرافع للاحتمال) أى احتمال غير الظاهر كما يوضحه شارحنا (قوله يحتمل أن
يكون الكلام على تقدير مضاف) على المجاز العقلى باسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أى
جنده وهذا أحد الاحتمالات الثلاث التى غرض التوكيد لدفع تلك ثانيها أن السامع ظن أن المتكلم لم يحمله
على مدلوله اما لغفلته ثالثها لظنه أن المتكلم غلط ثم هذا معترض بقولك ان ان زيدا قائم فان تكرير ان
لدفع ذلك الاحتمال وقوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذان فى التأكيد الذى
كنا فيه فالأولى أن يقول فى حده هو تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول كما فى كافية ابن الحاجب
(قوله ارتفع الاحتمال) أى عن الذات وصار الكلام نصا على ماهو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة
ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البته اه تصريح أى بدليل
الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصا بالأول لم يؤكد ثانيا لعدم الفائدة (قوله يحتمل أن الذى جاء بعضهم)
أى وأن بعضهم لم يجيء الا أنك لم تعتد بهم أى أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم
فالتأكيد يرفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض من الكل بناء على
أنهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم اه شنوانى (قوله فى دفعه)
أى ان كان مرفوعا ولم يذكره لوضوحه ومن الغريب أن الجرمى أجاز توكيد المجرور بالمرفوع فى نحو مررت
بك أنت وزيد وقد مر رده عن الرضى فى آخر باب العطف (قوله ولم يقل وتنكيره) أى كما قال فى النعت وأما
ماوجد من بعض نسخ المتن المطبوعة من وجود التنكير فخطأ (قوله لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف)
قد أسلفنا ذلك فى المعرفة والنكرة (قوله فلا تتبع النكرة) أى عند البصريين سواء كانت محدودة كيوم
وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أى اذا حصلت
الفائدة بأن يكون المؤكد زمنا محدودا والتوكيد من لفظ الاحاطة والشمول نحو اعتكفت أسبوعا قال
الشاعر

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حول كله رجب

وشاقه من الشوق وكقوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * والبكرة قد قدمنا معناها فى موانع الصرف
وان لم تحصل الفائدة لم يجز ونقل الشيخ خالد عن شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد
النكرة مطلقا اه قال ابن مالك

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله نحو صمت شهرا كله) أى ولا يجوز نحو صمت زمنا كله (قوله وهى النفس) بسكون الفاء أى
مرادا بها جملة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس حقيقة فان أريد بها الدم نحو سفكت زيدا نفسه لم يكن
توكيدا بل بدل بعض (قوله والعين بمعنى الذات أيضا) احترازا من العين التى بمعنى الجارحة نحو فقأت زيدا
عينه لم يكن توكيدا بل هو فى هذا المثال بدل بعض واعلم أنه لابد من اضافة النفس والعين الى ضمير يطابق
المؤكد فتقول جاء زيد نفسه عينه ورأيت فاطمة نفسها عينها وان كان المؤكد بالفتح غير مفرد استحسن
جمعهما بأنفس وأعين فى التثنية تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ويجب فى الجمع فتقول جاء الزيدون
أنفسهم أعينهم ويقال كما فى المفصل للزمخشرى جاء القوم أعيانهم خلافا للأشمونى قال ابن مالك

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا

وهو التابع الرافع للاحتمال فاذا قلت جاء زيد يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف والتقدير جاء كتاب زيد أو رسوله فاذا قلت جاء زيد نفسه ارتفع الاحتمال واذا قلت جاء القوم يحتمل أن الذى جاء بعضهم فاذا قلت جاء القوم كلهم ارتفع الاحتمال (التوكيد تابع للمؤكد فى رفعه) نحو جاء زيد نفسه فزيد فاعل ونفسه توكيد له وتوكيد المرفوع مرفوع (ونصبه) نحو رأيت زيدا نفسه فزيدا مفعول ونفسه توكيد له وتوكيد المنصوب منصوب (وخفضه) نحو مررت بزيد نفسه فزيد مجرور بالباء ونفسه توكيد له وتوكيد المجرور مجرور (وتعريفه) كما رأيت فى الأمثلة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرة وأجاز ذلك الكوفيون نحو صمت شهرا كله فجعلوا كله توكيدا لشهرا ولم يوجبوا مطابقته له فى التنكير (ويكون بألفاظ معلومة وهى النفس) بمعنى الذات نحو جاء زيد نفسه (والعين) بمعنى الذات أيضا نحو جاء زيد

واجمعهما بأفعل ان تبعا * ماليس واحدا تكن متبعا

(قوله وكل وأجمع) وكلاهما فى التوكيد المسبوق لقصد الشمول والاحاطة بأبعاض المتبوع فلا يؤكد بهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر كالعبد فى قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وهى النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية الا أنه يصح انفصاله بحسب الشراء والعتق فان العبد اذا اشترك فيه اثنان مثلا وأعتق الشريك المعسر عتق النصف المملوك لذلك وخرج بالمعسر الموسر فانه يسرى العتق فى كل العبد ولا يتجزأ لكن لأمر عارض ومثال ماذكرنا قولك جاء الجيش كله والقبيلة كلها والقوم كلهم لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو القوم ولا يجوز جاءنى زيد كله ولا جميعه لامتناع التقدير المذكور (تنبيه) اذا أريد تقوية التوكيد جاز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وقد يؤكد بهن بلا تقدم كل فتقول جاء الجيش أجمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين قال ابن مالك

وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا   ودون كل قد يجىء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

ولفظ جميع ككل مع الضمير وكذا عامة قال ابن هشام ليس من التوكيد خلق لكم مافى الأرض جميعا خلافا لمن وهم اه وهو تعريض لابن عقيل حيث جوز توكيديته ويستغنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء قال ابن مالك   واغن بكلتا فى مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

وقد قدمنا ذلك فى شرط المثنى فى باب الاعراب فراجعه (قوله توابع أجمع) قال الرضى اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين الى أبتعين أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى كل شىء هالك الا وجهه أى ذاته وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعل وأيضا ان كلا قد يقع مبتدأ دون أجمع فانه لايقع الا تأكيدا وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع فى الصحيح على أخويه فكونه أظهر فى افادة معنى الجمع منهما لأنه من قولهم حول كتيع أى تام وهذا المعنى خاف فيهما اه (قوله وهى أكتع وأبتع وأبصع) قال الزمخشرى فى المفصل وأكتعون وأبتعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لايجئن الا على أثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها وسمع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاءنى القوم أكتعون اه وقال الرضى وأما أكتع وأخواه فالبصريون لايذكرون أبتع وهو دليل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواتها فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع وكذا ذكر الجزولى والزمخشرى قدم أبتع على أبصع وتبعه المصنف ولا أدرى ماصحته اه بحذف فعلم أن الأشهر تأخير أبتع وأن ترتيب المصنف موافق لما رتبه الزمخشرى وابن الحاجب (قوله نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون) قد علمت أن الشارح العلامة انما أخر أبصعون ليجارى كلام المصنف والا فالأصح تأخير أبتعون كما تقدم وماذكره فى الجمع المذكر السالم وتقول فى غيره جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع والقبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء والهندات كلهن جمع كتع بصع بتع وشذ قولك أجمع أبصع وأشذ منه جمع بتع وفى قول الراجز   ياليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

أمران الأول افراد أكتع عن أجمع وهو قليل والثانى توكيد النكرة المحدودة وهو مخالف فيه بين علماء البصرة وعلماء الكوفة كما اسلفنا والذلفاء تطلق على المرأة الحسناء ومرضعا بصيغة اسم المفعول وليت

وكل نحو جاء القوم كلهم فالقوم فاعل وكل توكيد للقوم والهاء مضاف اليه والميم علامة الجمع (وأجمع) نحو جاء القوم أجمع فأجمع توكيد للقوم مرفوع بالضمة الظاهرة (وتوابع أجمع وهى أكتع وأبتع وأبصع) يؤتى بها فى التوكيد تابعة لأجمع نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون واعرابه جاء فعل ماض والقوم فاعل مرفوع بالضمة

وأجمعون توكيد للقوم مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد وأكتعون تأكيد ثان وأبتعون
ثالث وأبصعون رابع واعرابها كاعراب ماقبلها وأتى بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه وكلها بمعنى أجمعون لأن

أكتع مأخوذ من قولهم تكتع الجلد اذا اجتمع وأبتع من البتع وهو طول العنق والقوم اذا كانوا مجتمعين طالت أعناقهم فجعلوه كناية عن الاجتماع وأبصع مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع فيكون بمعنى أجمع ولما كانت هذه الألفاظ الثلاثة لايؤتى بها غالبا الا بعد أجمع سميت توابع أجمع (تقول قام زيد نفسه) فزيد فاعل ونفس توكيد والهاء مضاف اليه (ورأيت القوم كلهم) فالقوم مفعول به لرأيت وكل تأكيد للقوم والهاء مضاف اليه والميم علامة الجمع (ومررت بالقوم أجمعين) فالقوم مجرور بالباء وأجمعين تأكيد للقوم مجرور بالباء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب البدل ﴾

هو التابع المقصود بالحكم بلاواسطة بينه وبين متبوعه نحو جاء زيد أخوك فزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل كل من كل ويسمى البدل المطابق لأن المراد من الثانى هو الأول بعينه (اذا ابدل ان
اسم من اسم) نحو جاء زيد أخوك (أوفعل من فعل) نحو ان تصل تسجد لله يرحمك (تبعه فى جميع اعرابه) رفعا ونصبا وخفضا وجزما

شعرى ما أراد الراجز الا التمتع برضع ثدى الذلفاء (قوله وأجمعون تأكيد للقوم) وهل يقال أيضا جمع (قوله وأتى بها لزيادة التوكيد) اعلم أنه لايجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة قال بعضهم وينبغى أن يكون مبنيا فى كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله وأبصع مأخوذ من البصع) قال الرضى والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة اه (قوله تقول قام زيد نفسه)(تنبيه) لايخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أومنصوبا أو مجرورا فالمرفوع لايؤكد بالمظهر الا بعد أن يؤكد بالمضمر وذلك نحو زيد قام هو نفسه أوعينه والقوم جاؤاهم أنفسهم أوأعيانهم والنساء قمن هن أنفسهن أوأعيانهن وقمت أنت نفسك وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بلاشرط تقول رأيته نفسه ومررت به عينه (قوله ورأيت القوم كلهم) مثال للتوكيد المنصوب (قوله مررت بالقوم أجمعين) فيه اشارة إلى تجريد أجمعين من لفظ كلهم وهو جائز كما قدمنا قال فى المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكد من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع الجمع كأفلس وفلس أى بجماعاتهم اه لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا اه صبان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب البدل ﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ماذكره الشارح ثم هذه التسمية للبصريين واختلف فى تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير كما قاله بعضهم ثم اعلم أنه سلكت العرب فى المبدل مسلكين الأول أنه ليس فى تقدير الطرح كما تقول الذى مررت به أبى عبدالله محمد اذ لو فرض اطراح الأول لخلت الصلة من عائد وكقولك ضربت زيدا يده اذ لو كان الأول فى تقدير الطرح لما كان للضمير مايعود عليه على مايأتى أنى أنقل كلام التصريح قريبا والثانى أن المبدل فى تقدير الطرح تقول فى بدل الغلط مررت برجل حمار لأنه لم يقصد بالخبر وفى غيره قولك ان زيدا يده مقطوعة وان هندا ثوبها مسلوب فلولا أنه على تقدير الطرح لجىء بتذكير مقطوعة وتأنيث مسلوب ان قرأناها بالنصب (قوله هو التابع) أى اصطلاحا كما مر والتابع كالجنس للبدل تحته جميع التوابع ومابعده كالفصل (قوله المقصود بالحكم) أى حكم المتبوع سلبا فى ماجاء زيد أخوك أوايجابا فى جاء عمرو أبوك قال فى التصريح والغرض منه أى من البدل أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير مايعود عليه اه قال يس عليه قد يقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على مايستلزمه المقام ونحو ذلك اه (قوله بلاواسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا اه خ ض وصبان وخرج بهذا الفصل المعطوف ببل فانه وان كان هو المقصود بالحكم نفيا واثباتا على رأى الكوفيين القائلين بأن بل عاطفة بعد الاثبات لكن بواسطة حرف وهو بل (قوله نحو ان تصل تسجد لله) لايصح أن يجعل هذا بدل بعض من كل لأن بمجرد السجود لايرحم بل يجعل بدل شىء من شىء وهو مساوله فى المعنى فالمراد بالسجود الصلاة لا خصوص السجود ثم رأيت بعضهم صرح بأن نحو ان تصل تسجد لله يرحمك أن تسجد لله بدل بعض من كل فليتأمل (قوله رفعا ونصبا) أى مطلقا سواء كان اسما أو فعلا وقوله وخفضا أى ان كان اسما وقوله وجزما أى

ان كان فعلا (قوله وهو أربعة أقسام) أى على المشهور ومقابله أنه خمسة فزاد عليها بدل كل من بعض كقوله

كأنى غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحى ناقف حنظل

والبين الفراق والسمرات بفتح فضم جمع سمرة نوع من الشجر وناقف الحنظل من يخرج حب الحنظل وذلك لأنه لا يصح أن يكون يوم ظرف زمان ثانيا لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال خ ض قال السيوطى ووجدت له شاهدا فى التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل فى الجنة للجنس اهـ (قوله بدل الشىء) وسماه الجماعة بدل الكل من الكل وابن مالك البدل المطابق وهو أولى لأن منه قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأنه انما أطلق كل على ذى أجزاء وهو ممتنع هنا لتنزهه تعالى عن الأجزاء ويجوز أن يقال بدل الشىء من الشىء اذ يجوز اطلاق الشىء على الله تعالى قال تعالى قل أى شىء أكبر شهادة قل الله وقد ذكرنا فى ألفية التوحيد فى كلام مستقل وهو قولنا

اطلاق شىء لربنا لا ينكر * دليلنا قل أى شىء أكبر

الى أن قلنا

وان يرد به اسم مفعول منع * فقولنا خالق كل شىء سمع

(قوله ويقال له بدل الكل من الكل) أى وهو عبارة الجماعة وقوله والبدل المطابق أى وهو عبارة ابن مالك حيث قال

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل

﴿ تنبيه ﴾ ادخال ال على كل مبنى على ماوقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال ال على كل وبعض عند الجمهور قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل القرآن اهـ لكن نقل بعضهم عن الأزهرى أنه قال أجاز النحويون ادخال الألف واللام فى كل بعض وان أباه الأصمعى لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان البتة اما ظاهرا واما مضمرا وفى القاموس وكل وبعض معرفتان لم تجىء عن العرب بالألف واللام وهو جائز اهـ أهدل (قوله وهو ما كان الثانى فيه عين الأول) أى ويكون المراد منهما واحدا وان اختلفا مفهوما (قوله نحو جاء زيد أخوك) فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف واعلم أنه لا يحتاج فى بدل الشىء من الشىء الى رابط يربطه بالمبدل منه لأنه عين الأول (قوله وبدل الاشتمال) اختلف فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الأول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بأن الثانى اما صفة للأول كأعجبتنى الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الأول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بأنه يلزم منه أن يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان فى التذكرة وقال الفارسى فى الحجة المشتمل هو الثانى قال بدليل سرق زيد ثوبه وورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عند السيرافى وأبى العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح اهـ تصريح وقوله ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال أى بل هو بدل غلط لأن اسناد العامل الى المبدل منه قد وجد فيه التناسب بلا احتياج الى شىء آخر بخلاف نحو سلب زيد ثوبه فان اسناد السلب الى زيد لا يناسب (قوله وهو ما كان الخ) ما موصولة لا مصدرية (قوله بغير الكلية والجزئية) بالأول خرج بدل الشىء من الشىء وبالثانى خرج بدل البعض من الكل (قوله وبدل

(وهو أربعة أقسام بدل الشىء من الشىء) ويقال له بدل الكل من الكل والبدل المطابق وهو ما كان الثانى فيه عين الأول نحو جاء زيد أخوك (وبدل البعض من الكل) وهو ما كان الثانى فيه بعضا من الأول نحو أكلت الرغيف ثلثه (وبدل الاشتمال) وهو ما كان الثانى فيه بينه وبين الأول ارتباط بغير الكلية والجزئية نحو نفعنى زيد علمه (وبدل

الغلط) هو أحد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة اضراب وهو بأن أريد أن يخبر أولا بشىء ثم بدا للمتكلم أن يخبر بشىء آخر من غير ابطال الأول بل كان فى حكم المتروك ويسمى أيضا بدل البداء وبدل نسيان وهو أن يريد المتكلم الأخبار بشىء ثم لما نطق به تذكر أنه لم يرد ذلك الشىء وانما أراد الأخبار بشىء آخر وبدل غلط وهو ما تعرض المصنف لذكره ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الزمخشرى فى المفصل أن بدل الغلط والنسيان لايقعان فى الشعر بل لايقعان فى فصيح الكلام ومتعلق بدل النسيان الجنان بفتح الجيم أى القلب ومتعلق بدل الغلط اللسان (قوله غلطا) بفتح اللام على وزن فرحا (قوله وأكلت الرغيف ثلثه) اعلم أن مذهب الكسائى وهشام أنه لايقع البعض الاعلى مادون النصف فيقع على الثلث والربع والخمس والسدس ونحو ذلك ولا يجوز أن يقال بعض الرجلين لك أى أحدهما (قوله والهاء مضاف اليه) وهو العائد اذ لابد لبدل البعض من الكل من رابط اما مذكور كما مثله المصنف أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع أى منهم بناء على أن من بدل بعض من الناس وعلى القول بأنه بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره بكونه عاما أريد به الخصوص فلا يحتاج لتقدير الرابط (قوله ونفعنى زيد علمه) أى لأن اسناد النفع الى زيد لايناسب بخلاف ضرب زيد عبده كما قدمنا (قوله والهاء مضاف اليه) أى وهو العائد اذ لابد فى بدل الاشتمال من ضمير يربطه بالمبدل منه اما ظاهر كما مثل به المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أى فيه ﴿ تنبيه ﴾ يجوز أن يبدل الضمير بالاسم الظاهر المفسر له كقولك ضربته زيدا وقاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك قال ابن هشام فى المغنى قال ابن عصفور أجازه يعنى البدلية المذكورة الأخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجه على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائى هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير ثم قال فى الأمثلة المتقدمة قيل على التقديم والتأخير وقيل الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى قامت هند وهو المختار اهـ وهو عجيب كما قدمنا فى باب الفاعل ﴿ تتمة ﴾ تجرى هذه الأقسام الأربعة فى الفعل تقول فى بدل الشىء من الشىء كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف لأن مضاعفة العذاب كما قيل هى لقى الآثام وفى بدل الاشتمال من يصل الينا يستعن بنا يعن وفى بدل البعض من الكل نحو ان تصل تسجد لله يرحمك على كلام قدمناه وفى بدل الغلط ان تطعم زيدا تكسه أكرمك وقد تبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين فى بدل البعض من الكل ونحو عرفت زيدا أبو من هو فى بدل الاشتمال فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه خبر والجملة بدل من زيد ومن المفرد بدل اشتمال كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب منصوبات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مر فى صدر الكتاب واضافة المنصوبات الى الأسماء اما من اضافة الصفة للموصوف واما من الاضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وهو أولى والمنصوبات جمع منصوب لامنصوبة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لايعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافنات للذكور من الخيل والأيام الخاليات ويجوز أن يكون جمع منصوبة كما أوضحنا فى المرفوعات ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى منصوبات الأفعال لأنها تقدمت فى باب الأفعال (قوله المنصوبات خمسة عشر) اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات الأربعة عشر وهو معيب أى اذا ترجم بشىء ولم يأت به بخلاف الترجمة مع الزيادة فانه غير معيب

الخمسة والكاف مضاف اليه (وأكلت الرغيف ثلثه) فالرغيف مفعول به لأكلت وثلثه بدل منه بدل بعض من كل والهاء مضاف اليه مبنى على الضم فى محل جر (ونفعنى زيد علمه) واعرابه نفع فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب وزيد فاعل نفع مرفوع بالضمة الظاهرة وعلم بدل اشتمال من زيد والهاء مضاف اليه مبنى على الضم فى محل جر (ورأيت زيدا الفرس) فزيدا مفعول به لرأيت والفرس بدل غلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطا وهو المراد بقوله (أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فأبدلت زيدا منه) المراد من قوله فأبدلت الابدال اللغوى وهو التعويض والمعنى عوضت زيدا عن الفرس الذى كان حق التركيب الاتيان به دون لفظ زيد فلا ينافى أن البدل فى الاصطلاح فى هذا التركيب هو الفرس لازيد فلا اعتراض على المصنف بأن البدل هو الفرس لازيد فكيف يقول فأبدلت زيدا منه ويضطرب
وحاصل الجواب أن مراده الابدال اللغوى لاالاصطلاحى والله سبحانه وتعالى أعلم (باب منصوبات الأسماء المنصوبات خمسة عشر

وهى المفعول به)نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به منصوب (والمصدر) نحو ضربت ضربا فضربا مصدر منصوب ويعبر عنه بالمفعول المطلق (وظرف الزمان) نحو صمت اليوم فصمت فعل وفاعل واليوم منصوب على الظرفية الزمانية (وظرف المكان)نحو جلست أمام الكعبة فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية والكعبة مضاف اليه (والحال) نحو جاء زيد راكبا فجاء زيد فعل وفاعل وراكبا حال من زيد منصوب بجاء (والتميز) نحو وفجرنا الأرض عيونا فجرنا (١٧٣) فعل وفاعل والأرض مفعول به وعيونا تميز منصوب بفجرنا (والمستثنى) نحو قام القوم الا زيدا فالقوم فاعل قام والا أداة استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (واسم لا) نحو لا غلام رجل حاضر فلا نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر وغلام اسمها منصوب بالفتحة ورجل مضاف اليه وحاضر خبرها مرفوع بالضمة (والمنادى) نحو ياغلام زيد فيا حرف نداء وغلام منادى منصوب بالفتحة لأنه منادى مضاف وزيد مضاف اليه (وخبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع وقائما خبرها منصوب (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم فان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب وقائم خبرها مرفوع (والمفعول من أجله) نحو قام زيد اجلالا لعمرو فقام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لأجله منصوب بقام لعمرو جار ومجرور متعلق باجلالا (والمفعول معه) نحو سرت والنيل فسرت فعل وفاعل والنيل الواو واو المعية والنيل مفعول معه منصوب بسرت (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء النعت) نحو رأيت زيدا العاقل (والعطف) نحو رأيت زيدا وعمرا (والتوكيد) نحو رأيت زيدا نفسه (والبدل) نحو رأيت زيدا أخاك واعراب الأمثلة ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المفعول به ﴾

لما ذكر المنصوبات اجمالا شرع يذكرها تفصيلا ولم يذكر فى التفصيل خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها والتوابع لتقدم ذكرها فى المرفوعات وبدأ بذكر

ويضطرب هنا أرباب الحواشى فى الجواب فقال العلامة أبو بكر الشنوانى لعل المراد المنصوبات خمسة عشر فى قصدى ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا ويمكن أن يقال على بعد انه عد المخفوض بالحرف منصوبا وقال العلامة عبد المعطى المالكى شيخ ولد الشبراملسى صاحب احسان الوهاب شرح فتح الوهاب قد يجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو مفعولا ظننت وقد استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ والله أعلم وبعضهم أجاب بعد الظرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة وتبعه الحامدى قال الفقير ولى بجواب عبد المعطى أسوة اذ جواب غيره فيه نوع تكلف (قوله وهى المفعول به) الا فى نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فان المفعول به مرفوع على أن بعضهم جعل المنصوب مفعولا ومحل كون المفعول به منصوبا ما لم ينب عن فاعل والا رفع تقول ضرب زيد (قوله والمصدر) أى ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة (قوله وظرف الزمان) أى ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع كما تقدم نحو صيم رمضان (قوله وظرف المكان) أى ما لم ينب عن الفاعل فان كان نائبا عنه رفع كما مر تقول جلس أمام الأمير (قوله والحال) أى ولو جملة فى نحو جاء زيد وهو راكب لأن محلها النصب (قوله والتميز) أى ما لم يجر بمن نحو قوله وفجرنا الأرض من العيون بدليل وفجرنا الأرض عيونا (قوله والمستثنى) أى فى بعض المواضع وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب والمراد بالتام هو الذى يكون المستثنى منه مذكورا والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذى لا يتقدم عليه نفى ولا شبهه أو مستثنى من كلام تام منفى متصلا أو منقطعا وقد مثل للأول الشارح ومثال البقية ما قام القوم الا زيدا وقام القوم الا حمارا وما قام القوم الا حمارا (قوله واسم لا) فى نسخ الشيخ خالد الذى حشى عليها الشنوانى وعبد المعطى تقديم اسم لا على ما قبله أعنى المستثنى وهو مخالف للتفصيل فى الأبواب الآتية ثم المراد ما اذا باشر لا النكرة ولم تتكرر أى فى وجوب النصب كما سيأتى (قوله والمنادى) هو فى الحقيقة داخل فى المفعول به اذ التقدير فى نحو قولك يا زيد أدعو زيدا كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله والمفعول من أجله) ويقال له المفعول لأجله كما عبر به الشارح فيما بعد والمفعول له وسيأتى مستوفى ان شاء الله تعالى فى بابه (قوله وهو أربعة أشياء) فيه أن التابع خمسة والخامس عطف البيان ولكنه أسقطه كما مر فى المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المفعول به ﴾

لما كان الفعل لا يستغنى عن الفاعل غالبا وقد يستغنى عن المفعول فى الأكثر مثل قولك قام زيد فانه كلام تام فالتلفظ بالفاعل يوجد لا جرم قدم الفاعل على المفعول ولما كان التلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطى الفاعل أثقل الحركات عند قوة النفس وهو الرفع وأعطى أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك وهو المفعول فان المتكلم فى ابتداء التكلم صارت همته قوية وبعد ما تلفظ بالفاعل قد يمل ويسأم وبالملل والسآمة يبعد عن التلفظ بأثقل الحركات الذى هو الرفع فخفف بابقاء أخفها وهو النصب فلذا كانت المفاعيل منصوبة وخرج بقولنا لا يستغنى عن الفاعل غالبا نحو قلما وطالما وكثرما ونحو ذلك فان كلا منهما لا يحتاج الى

المفعول به وهو فى اللغة من وقع عليه الفعل سواء كان الفعل حسيا كضربت زيدا أو معنويا كتعلمت المسئلة فان الضرب حسى والتعلم معنوى وفى اصطلاح النحاة ماذكره بقوله (وهو الاسم المنصوب الذى يقع به الفعل) يعنى أن المفعول به فى اصطلاح النحاة هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا وركبت الفرس) فزيدا مفعول به لضربت والفرس مفعول به لركبت ومثل بمثالين للاشارة الى أنه لافرق فى المفعول به بين كونه عاقلا كزيد أو غير عاقل كالفرس (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل أيضا ظاهر ومضمر (فالظاهر ماتقدم ذكره) وهو زيد والفرس المتقدمان فى المثالين السابقين (والمضمر قسمان متصل) وهو الذى لايبدأ به ولايقع بعد الا فى الاختيار نحو الكاف من رأيتك اذ لايصح أن يقال مارأيت الاك وقد يقع مثل ذلك فى غير الاختيار

الفاعل (**قوله** المفعول به) قال العصام ولاضمير فى المفعول به وضمير به يرجع الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر فى المفعول راجع الى الفعل أى الذى فعل فعل بسببه أوفيه أولأجله أومعه ففيه أن الواجب المفعول هو به أوفيه أوله أومعه لأن مسنده صفة جارية على غير من هى له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا أنه لوكان كذلك لماجاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعولا به وله ومعه كثيرا بلاضنة ونكير فالتحقيق أنه راجع الى موصوف محذوف أى شىء مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولايبعد كماقال السيد الصنوى أن أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلايقتضى الضمير مرجعا والباء فى به امالسببية فتتعلق بالفعل أوللصلة فتتعلق بمايتضمنه من معنى التعلق اهـ يس على الفاكهى (**قوله** من وقع عليه الفعل) ههنا احتمالان الأول أنه على الاطلاق أى سواء كان مرفوعا كما تقول ضرب زيد أومنصوبا كما مثل به الشارح الثانى أن الذى وقع عليه الفعل الذات لااسمها كما فى الاصطلاحى لانا لوأجرينا كلام الشارح على استواء كلام المتن لكان هذا مفعولا اصطلاحيا (**قوله** كضربت زيدا) أى مسماه وكذامابعده فافهم (**قوله** وهو الاسم المنصوب) اختلفوا فى العامل فى نصب المفعول على أربعة أقوال الأول وهو قول البصريين أن الفعل وحده يقتضى رفع الفاعل ونصب المفعول والثانى وهو قول الكوفيين أن مجموع الفعل والفاعل يقتضى نصب المفعول والثالث وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل هو الفاعل فقط والرابع وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل فى الفاعل معنى الفاعلية وفى المفعول معنى المفعولية حجة البصريين أن العامل لابد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لاتعلق له بالآخر فلايكون له فيه عمل البتة واذا سقط لم يبق العمل الا للفعل حجة المخالف أن العامل الواحد لايصدر عنه أثران لماثبت أن الواحد لايصدر عنه الا أثر واحد قلنا ذاك فى الموجبات أما فى المعرفات فممنوع واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مباين لهما وتعليل الحكم بمايكون حاصلا فى محل الحكم أولى من تعليله بمايكون مباينا له وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفاعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفى وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم اهـ رازى وهذا الكلام تقدم مثله فى صدر الكتاب عند تعرض المتن للعوامل فلتراجع ثمة (**قوله** الذى يقع به الفعل) أى الذى يقع باسمه الفعل اذ زيد مثلا لايقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس بمفعول به لأن أبحاث النحاة لاتعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الاعراب والبناء وعلى هذا رجح كون المسمار والحجر فى قولك خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر مفعولين تأمل هنا (**قوله** هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل) فى هذا اشارة الى أن به الواقع فى كلام الماتن بمعنى عليه ثم المراد بالوقوع مايشمل الحسى والمعنوى فالحسى مامثله المصنف والمعنوى نحو اتقوا الله فالله منصوب على التعظيم أى تعلق الفعل بالمفعول سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفى نحو ماضربت زيدا وماأكلت خبزا (**قوله** نحو ضربت زيدا) قال فى المحصول الضرب امساس جسم حيوانى بعنف قال القرافى فى شرحه الظاهر أنه لايشترط فى المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز اهـ شنوانى وأهدل (**قوله** فالظاهر ماتقدم ذكره) قال بعضهم أى من الأقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل اهـ وهو عن الصواب بمعزل أوخالف صنيع الشيخ خالد شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة والعلامة الكفراوى حيث أرجعوا الضمير الى المتقدم فى هذا الباب وان أوهم كلام العشماوى موافقته فلا تغتر بماقال (**قوله** والمضمر قسمان) أى ذو قسمين فلايلزم الاخبار بالمثنى عن المفرد وقد أسلفنا (**قوله** متصل) بالرفع بدل من قسمان أوخبر لمبتدا محذوف تقديره أحدهما متصل أوبالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره أعنى متصلا لكن لايساعده الرسم لعدم رسمه بالألف الا ان أجريناه على لغة ربيعة لأنهم يقفون على المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت

زيد

وهو ضرورة الشعر (ومنفصل) وهو الذى يقع فى ابتداء الكلام نحو اياك نعبد ويقع بعد الا فى الاختيار نحو ما نعبد الا اياك (فالمتصل اثنا عشر نحو قولك ضربنى) واعرابه ضرب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب (وضربنا) بفتح الباء فنا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به (وضربك) بفتح الكاف فالكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل نصب مفعول به (وضربك) بكسر الكاف ضمير المخاطبة مبنى على الكسر فى محل نصب مفعول به (وضربكما) فالكاف ضمير المخاطبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربكم) فالكاف ضمير جمع الذكور المخاطبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربكن) فالكاف ضمير جمع الاناث المخاطبات مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة (وضربه) فالهاء ضمير المذكر الغائب مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به (وضربها) فالهاء ضمير المؤنثة الغائبة مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به (وضربهما) فالهاء ضمير المثنى الغائبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربهم) فالهاء ضمير جمع الذكور الغائبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربهن) فالهاء ضمير جمع الاناث الغائبات مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة (والمنفصل اثنا عشر نحو قولك اياى) فاذا قلت ما أكرمت الا اياى تقول فى اعرابه ما نافية وأكرمت فعل وفاعل والا أداة حصر وان شئت قلت الا حرف لايجاب النفى أو الأداة استثناء ملغاة لا عمل لها واياى ضمير نصب منفصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لأكرمت والياء الأخيرة حرف دال على التكلم (وايانا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (واياك) بفتح الكاف للمخاطب (واياك) بكسر الكاف للمخاطبة (واياكما) للمخاطبين (واياكم) لجمع الذكور المخاطبين (واياكن) لجمع الأناث المخاطبات فايا فى الجميع هى الضمير وكلها يقال فيها ضمير نصب منفصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به والياء فى الأول حرف دال على المتكلم ونا فى الثانى حرف دال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه والكاف فيما بعده للمخاطب والمخاطبة أو المخاطبين أو المخاطبين أو المخاطبات والميم فى اياكما حرف عماد والألف حرف دال على التثنية والميم فى اياكم حرف دال على جمع المخاطبين والنون فى اياكن حرف دال على جمع النسوة المخاطبات (واياه) للمفرد المذكر الغائب والهاء حرف دال على الغيبة (واياها) للمفردة الغائبة (واياهما) للمثنى الغائبين (واياهم) لجمع الذكور الغائبين (واياهن) لجمع الأناث الغائبات والله سبحانه وتعالى أعلم

زيد بالسكون من غير ألف (قوله وهو ضرورة الشعر) كقوله

وما علينا اذا ما كنت جارتنا * أن لايجاورنا الاك ديار

(قوله فالمتصل اثنا عشر) أى بجعل ضمير الغيبة خمسة والخطاب كذلك والتكلم اثنين وقد قدمنا الكلام على ذلك فى المعرفة والنكرة مستوفى (قوله نحو اياك نعبد) قدم اياك لافادة الحصر والاختصاص أى ما نعبد الا اياك كما فى كتب المعانى (قوله ما نعبد الا اياك) المنفى محذوف أى ما نعبد أحدا الا اياك فما بعد الا هو المعبود بحق ونظير هذا التركيب لا إله إلا الله معنى لا اعرابا وانما أتى بالنفى لأن مثل هذا التركيب لا يتأتى الا به وباقى الكلام نذكره فى الاستثناء ان شاء الله تعالى مستوفى (قوله وضربنا بفتح الباء) قيد به لأنه اذا سكنت الباء صار الضمير فاعلا بخلاف سائر الأمثلة (قوله وضربك) قال الرضى وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير ألفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه أعطيتكاه وأعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو أعطيتهاه وأعطيتهوه قال أبو على وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو رميتيه (قوله ضربكم) اعلم أنه حذف واو الجمع فى مثل ضربكم وضربتم وضربهم مر فى الفاعل عن صاحب المراح وسكن الميم وهو أشهر من ابقاء الواو واذا لم يله ضمير فى نحو أعطيتكموه وضربتموه وأعطيتهوه فيجب حينئذ ابقاء الواو مع ضم الميم لأن الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكأن الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضا واذا لقيه ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى أصلها قال تعالى قاتلهم الله ويحذركم الله نفسه وقد يكسر نظرا الى الساكنين وقد يسكن الميم مع ضمير بعدها وقرئ أنلزمكموها بالسكون ﴿ تنبيه ﴾ لاتجىء الكاف مرفوعة الا فى نحو لولاك لقام زيد كما وضحنا فى باب المبتدا فلا تغفل (قوله وضربها فالهاء ضمير المؤنثة الغائبة) ما ذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافى أنه لا خلاف فيه للزوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها فى الوقف اهـ شنوانى (قوله والميم علامة الجمع) هنا وما قبل وما بعد أن العلامة فى الظاهر الواو (قوله والا أداة حصر) أى فالاكرام ههنا منحصر لزيد ولا يتعداه الى غيره كما هو شأن الحصر (قوله فايا فى الجميع هى الضمير) اعلم أن مذهب بعض الكوفيين

(باب المصدر) ويسمى المفعول (المطلق وهو الاسم المنصوب الذى يجىء ثالثا فى تصريف الفعل نحو قولك ضرب يضرب ضربا) يعنى أن المصدر وهو الاسم أى اسم الحدث الذى يجىء ثالثا فى تصريف الفعل

. وابن كيسان فى اياك وأخواته أن الكاف المتصرفة أعنى باختلافها لدى الأفراد والتثنية والجمع كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هى التى تلى ايا وايا عماد لها قال الرضى وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب اه قال الفقير ولى به أسوة اذ قد اتفقوا على أن الضمير فى ضربت التاء وفى ضربك الكاف ومن المعلوم أن المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة فالخروج عما هو أصل مما مالت عنه النفس كما قدمنا فى باب المبتدا فلتراجع ثمة ﴿ تنبيه ﴾ قال الصبان قال فى الهمع وفى ايا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها وابدال الهمزة هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمان يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور اه (خاتمة) قد يحذف عامل المفعول للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أى أنزل خيرا أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال تقول زيدا ضربته وعمرا مررت به أو على الاختصاص نحو نحن العرب أسخى من بذل أى أخص العرب أو على الاغراء نحو ياسارية الجبل أو على التحذير نحو الضيغم الضيغم ياذا السارى أو على النداء نحو ياعبد الله والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المصدر ﴾

أى المنصوب على المفعول المطلق وهو ماليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده وهو منصوب وقولنا ماليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع فى قولك ضربك ضرب شديد وقولنا من مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك أمرك سير سير ومخرج أيضا للمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك وهذا ضربك ولا تنظر الى مشيك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا فى التوكيد أو ضربا شديدا فى النوع أو ضربتين فى العدد وقولنا وهو منصوب مخرج لقولك غضب غضب شديد ولقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة واللائق للمصنف أن يقدم هذا على ماقبله لعدم احتياجه الى صلة كما سيأتى قريبا لكن لما كان المفعول به أكثر تداولا فى كلام العرب لاجرم قدم المصنف رحمه الله تعالى المفعول به حتى لو أطلق وقيل هذا مفعول مثلا انصرف الى المفعول به (قوله ويسمى المفعول المطلق) هذا انما يستقيم الكلام حيث جعلنا المصدر علما بالغلبة على المفعول المطلق ولعل هذا مراد شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة والا قيد المصدر بقوله المنصوب على المفعولية المطلقة كما قدمنا وانما سمى مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لأنه مفعول الفاعل حقيقة فمنه خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق لأنها مفعول الفاعل حقيقة لا مفعول به لعدم وجودها قبل الفعل على كلام طويل ذكرناه فى أول الكتاب عند كلام المصنف لاعراب جمع المؤنث السالم بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو معه فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلاف المفعول المطلق ولهذا قدمه بعض النحويين ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى قولك قمت قياما ووقفت وقوفا وينفرد المصدر فى نحو يعجبنى قيامك وينفرد المفعول المطلق فى نحو قولك ضربته سوطا قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والقائل بالأول يقول سوطا وثمانين جلدة نائبان عن المصدر لاهما أنفسهما وقد أفصح عن ذلك ابن هشام فى شرح القطر فقال وقد ينوب عنه أى عن المصدر غيره كضربته سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة أى ضربا بسوط وجلدا ثمانين جلدة (قوله وهو الاسم المنصوب) اعلم أن الناصب للمصدر له أمثلة أعنى المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا واما الفعل نحو ضربت زيدا ضربا وقمت وقوفا واما الوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا وأنا واقف وقوفا قال ابن مالك

بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب

(قوله أى اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره والأولى للشارح

كالمصنف

كالمصنف أن يزيد على ذلك بأن يقول الجارى على الفعل أعنى المشتمل على جميع حروفه لفظا أو تقديرا نحو ضرب ضربا وأكرم اكراما وقاتل قتالا والتقدير قيتالا وقدورد بلفظ ذلك فخرج بذلك اسم المصدر فانه وان دل على الحدث الا أنه غير جار على الفعل لخلوه من بعض مافى الفعل لفظا وتقديرا دون تعويض كالغسل والوضوء والعطاء لخلو كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجريانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى والغسل فانه خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فانه خال من التاء والتشديد من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر (قوله أى تغيره من صيغة الى صيغة أخرى) هذا معناه الاصطلاحى ومعناه اللغوى مطلق التغير قال تعالى وتصريف الرياح أى تغيرها من حال الى حال والأولى للشارح أن يقول أى تغيير الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها كما علم فى علم التصريف (قوله فقد تغير من صيغة الماضى) جعل الشارح الأصل الماضى وهو مذهب الكوفيين والمشهور عند الصرفيين التغير من المصدر الى غيره من الأمثلة وهو مذهب البصريين (قوله وان شئت قلت) هو تنويع للعبارة ترغيبا للمبتدى (قوله وهو قسمان) أى ذو قسمين كما تقدم فى غير ماموضع وتقسيم المصنف ذلك قسمين موافق لما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعا للكوفيين بناء على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له فى المعنى وان كان مخالفا له فى اللفظ قال الرضى وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيبويه والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفا الناصب لوقوفا فعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقفت وقوفا اهـ أهدل (قوله وان وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى) اقتصر المصنف على مثال واحد ولم يمثل سائر المعنوى ومنه مايدل على المصدر من صفة له نحو سرت أحسن السير ومنه مادل عليه من ضميره نحو قيام زيد قامه بكر فالهاء ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ولم يكن قام باتصاله لضمير المصدر متعديا اذ علامة المتعدى جواز اتصال هاء المفعول به قال ابن مالك

علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل

ومنه مادل عليه من اشارة اليه نحو ضربته ذلك الضرب ومنه مادل عليه من مرادف له كما سيأتى فى مثال المصنف ومنه مادل عليه من مشارك له فى مادته وهو ثلاثة أقسام اسم مصدر نحو توضأت وضوءا واسم عين ومصدر لفعل آخر فالأول نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتا وخلق السموات والثانى نحو وتبتل اليه تبتيلا والأصل انباتا وخلقا وتبتلا ومنه مادل على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى ومنه مادل على عدده كضربته عشر ضربات ومنه مادل على آلته كضربته سوطا أو عصا ومنه مادل عليه من كل نحو فلا تميلوا كل الميل ومن بعض كضربته بعض الضرب (قوله دون لفظه) ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وناصبه وافق (قوله نحو جلست قعودا) فقعودا منصوب بجلست أو بقعدت مقدرا كما مر ﴿ فائدة ﴾ قال الزمخشرى فى الكشاف كثيرا ماينصبه العرب من المصادر بفعل مضمر فى معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا وماأشبه ذلك ومنها سبحانك ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة اهـ (قوله فان الجلوس والقعود بمعنى واحد) قال الحريرى فى الدرة ويقولون للقائم اجلس والاختيار على ماحكاه الخليل أن يقال لمن كان قائما اقعد ولمن كان نائما أو ساجدا اجلس وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو الى سفل ولهذا قيل لمن أصيب برجله مقعد وأن الجلوس من سفل الى علو ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها * ان كنت تارك ماأمرتك فاجلس

أى اقصد نجدا وكان عمر واليا على المدينة فقال للفرزدق ان كنت تلزم العفاف والافاخرج الى نجد وحكى أبو عبد الله بن خالويه قال دخلت على سيف الدولة بن حمدان يوما فلما مثلت بين يديه قال اقعد ولم يقل اجلس

أى تغيره من صيغة الى صيغة أخرى نحو ضرب يضرب ضربا فقد تغير من صيغة الماضى الى صيغة المضارع الى صيغة المصدر وجاء الماضى أولا والمضارع ثانيا والمصدر ثالثا فاذا قلت ضرب زيد ضربا فزيد فاعل وضربا مفعول مطلق منصوب بضرب وان شئت قلت منصوب على المصدر بضرب (وهو قسمان لفظى ومعنوى فان وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظى نحو قولك قتلته قتلا وان وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فان الجلوس والقعود بمعنى واحد كما أن القيام والوقوف بمعنى واحد فكل من قعودا ووقوفا منصوب على المصدرية بالفعل الذى قبله ويكفى اتفاقهما فى المعنى وان اختلفا فى اللفظ

وقيل يقدر لهما فعل موافق فى اللفظ فيقال فى الأول جلست وقعدت قعودا وقمت ووقفت وقوفا وذلك تكلف لاحاجة اليه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب ظرف الزمان وظرف المكان (ظرف الزمان) فى اصطلاح النحاة (هو اسم الزمان الذى يقع الحدث فيه المنصوب بتقدير فى) فاذا قلت صمت يوم الخميس كان التقدير صمت فى يوم الخميس فاليوم وقع الصوم فيه (نحو اليوم) فى نحو قولك صمت اليوم فاليوم منصوب على الظرفية الزمانية بصمت ومثله صمت يوم الجمعة أو يوم الخميس (والليلة) نحو اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة فالكل منصوب على الظرفية الزمانية بالفعل الذى قبله (وغدوة) نحو أزورك غدوة فأزورك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب وغدوة منصوب على الظرفية الزمانية بأزور (وبكرة) نحو أزورك بكرة (وسحرا) نحو أجيئك سحرا

فتبينت بذلك اعتلاقه بأهداب الأدب واطلاعه على أسرار العرب اه شريشى فى شرح مقامات الحريرى (قوله وقيل) قائله سيبويه والجمهور كما قدمنا والأول هو المذهب المنصور ولهذا رده شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله وذلك تكلف لاحاجة اليه أى وذلك لأن الأصل عدم التقدير والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب ظرف الزمان وظرف المكان ﴾

جمعهما المصنف فى باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وافراد كل بتعريف يخصه تخليصا للمبتدى من ورطة الاشتباه وقدم الزمان للاشارة الى أنه أصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه قال بعض من كتب على شرح القطر لمؤلفه وزن مكان كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن اذا ثبت وسمى بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا فى جمعه أمكنة وبهذا يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون اذ يقتضى ذلك أن يكون جمعه أكونة ولم ينقل قاله فى شرح الفصول (قوله ظرف الزمان) هذه التسمية للبصريين وسماه الكوفيون المفعول فيه والفراء محلا والكسائى وأصحابه صفات ولا مشاحة فى الاصطلاح اذ هم اصطلحوا فى وضع شىء على شىء معرضين عن معناه الأصلى قال الصبان ولعله باعتبار الكينونة (قوله هو اسم الزمان) اعلم أن المصنف رسم الظرف ببعض خواصه وحده هو ماضمن معنى فى الظرفية باطراد من اسم وقت أو اسم عرض دلالته عليه أو من اسم جار مجراه وخرج بقولنا ضمن معنى فى مالم يتضمن من أسماء الزمان معنى فى كما اذا جعل اسم الزمان مبتدأ أو خبر نحو يوم الجمعة يوم مبارك وكذا ماوقع منها مجرورا نحو سرت فى يوم الجمعة واختلف فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح وخرج أيضا مانصب منها مفعولا به نحو شهدت يوم الجمل ونحو قوله تعالى انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا وقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فكل منها مفعول به اذ المراد أنك شهدت نفس يوم الجمل وأنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلم يكن الأولان ظرفى زمان ولا الأخير ظرف مكان والاسم الذى عرض دلالته عليه مثل قولك سرت عشرين يوما أو جميع اليوم أو كل اليوم أو بعض اليوم أو نصف اليوم أو طويلا من الدهر وقولك جئتك صلاة العصر والتقدير وقت صلاة العصر أو حلب ناقة والأصل مقدار حلب ناقة والاسم الجارى مجراه قولهم أحقا أنك ذاهب (قوله المنصوب) أى باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا كان نحو صمت يوم الخميس أو شبيها بالفعل من مصدر نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة أو وصفة نحو أنا ضارب زيدا اليوم قال ابن مالك فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا

(قوله بتقدير فى)أى الدالة على الظرفية وهى استقرار الشىء فى الشىء حقيقة نحو جئتك اليوم أو مجازا نحو زيد اليوم ان قلنا ان الزمانية غير حقيقة فان قيل حيث كان الاسم متضمنا لمعنى الحرف يكون ذلك الاسم مبنيا كما قالوا فى علة بناء متى انه لتضمنه معنى همزة الاستفهام ان جعلناه للاستفهام أو معنى ان ان جعلناه للشرط فما بال هذا الباب لايبنى أجيب بأن تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضى البناء بأن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه والثانى لايقتضيه وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الأصل فى الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا القبيل ولذلك لايبنى ﴿ تنبيه ﴾ قال الأهدل مرادهم بقولهم بتقدير فى أى تقدير معناها لا لفظها لأنه قد لايصح تقديرها قبل الظرف وذلك فى نحو سرت قبله وصليت معه ونحوهما اه (قوله نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (قوله والليلة) وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر الصادق على الصحيح وقيل الى طلوع الشمس قاله الأهدل (قوله وغدوة)ومثله بكرة وهما علما جنس على وقتهما وهو من صلاة الصبح الى طلوع الشمس فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولاتدخلهما أل ولا الاضافة فتنوينهما ضرورة وقيل ان اريد غدوة وبكرة يوم معين منعا لعلمية الشخص والتأنيث والا صرفا فتنوينهما للصرف وهما نكرتان وهذا هو الأصح اه أهدل (قوله وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتنوين اذا لم ترد به سحر

يوم بعينه وبلا تنوين اذا أردت به ذلك لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(قوله وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه (قوله وعتمة) بفتح التاء وهى ثلث الليل الأول (قوله وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل الى الزوال وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر الى الزوال لأنه مقابل المساء (قوله ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ماتقدم (قوله والأبد الزمان المستقبل) أى فلا يصح ماصحبتك أبدا لأن ماصحبت للماضى وذكر أبدا ينافيه والحق بأبدا عوض الا أنها مبنية على الضم ان لم تضف فتقول لا أكله عوض العائضين وهى عكس قط من حيث انها للمستقبل وقط للماضى نحو ما كلمته قط ولا يصح ما أكله قط لأنه لحن اه عبد المعطى (قوله الذى لانهاية له) أى فلا يتجزأ وحينئذ فلا يصح أن يثنى ولا يجمع اذ ليس هناك زمن آخر ينضم اليه الا اذا أريد خصوص أزمنة معينة منه فيصح ذلك كالآباد على أنه قيل ان هذا من كلام المولدين اه عبد المعطى والمولدين على وزن المفرحين وهو من بعد العرب العرباء فلا يعتد به ولا يستشهد به وذلك كالبحترى وأبى تمام والبحترىُ بضم فسكون وضم التاء كما أقرأنى عليه شيخنا أبو بكر بن شطا نفعنا الله بعلمه (قوله وأمدا) هو بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح اه أبو النجا (قوله والحين الزمان المبهم) ﴿ فائدة ﴾ وزد أن رجلا حلف لايطأ زوجته حينا فأفتاه أبو بكر بأن الحين الأبد وعمر بأنه أربعون سنة وعثمان بأنه سنة واحدة وعلى بأنه يوم وليلة فعرض الرجل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهم فقال لأبى بكر ما دليلك على أن الحين الأبد قال قوله تعالى فى حق قوم يونس ومتعناهم الى حين وقال لعمر ما دليلك على أن الحين أربعون سنة قال قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر الانسان آدم ألقيت طينته على باب الجنة أربعين عاما وقال لعثمان ما دليلك على أنه عام قال قوله تعالى تؤتى أكلها كل حين وقال لعلى ما دليلك على أنه يوم وليلة قال قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فقال صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأمر الرجل أن يأخذ بقول على تخفيفا له اه شبرخيتى المالكى على الأربعين الحديثية ولعمرى لقد ثبتت قدم عمر رضى الله عنه حيث فسر بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وما أشبه ذلك) أى من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو ضحى وضحوة ﴿ تنبيه ﴾ ينقسم اسم الزمان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان مااستعمل ظرفا وغير ظرف كيوم فانه يستعمل ظرفا نحو سرت يوما ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحرا اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر والذى لزم الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليهما بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهما نحو لله الأمر من قبل ومن بعد اذ لم يخرجا عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها لأن الظرف والجار والمجرور أخوان قال ابن مالك

ومايرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف

وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(قوله وظرف المكان هو اسم المكان) اعلم أن حد ظرف المكان هو ماضمن معنى فى الظرفية باطراد من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالته عليه أو من اسم جار مجراه كما مر فى ظرف الزمان وخرج بقولنا ضمن معنى فى مالم يتضمن من أسماء المكان معنى فى كما اذا جعل اسم المكان مبتدأ أو خبرا نحو مكانك مكان حسن وكذا ماوقع منها مجرورا نحو جلست فى مكان عمرو أو فاعلا نحو ارتفع مكانك وخرج بقولنا باطراد نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما انما هو على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية فانه لا يطرد

(وغدا) نحو أجيئك غدا (وعتمة) نحو أجيئك عتمة (وصباحا) نحو أجيئك صباحا (ومساء) نحو أجيئك مساء والاعراب ظاهر مما قبله (وأبدا) نحو لا أكلم زيدا أبدا واعرابه لا نافية وأكلم فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وأبدا منصوب على الظرفية الزمانية والأبد الزمن المستقبل الذى لانهاية له (وأمدا) نحو لا أكلم زيدا أمدا والأمد الزمن المستقبل (وحينا) تقول قرأت حينا فقرأت فعل وفاعل وحينا منصوب على الظرفية الزمانية والحين الزمان المبهم (وما أشبه ذلك) نحو وقت وساعة وضحوة (وظرف المكان هو اسم المكان) الذى يقع فيه الحدث (المنصوب بتقدير فى

نحو أمام) تقول جلست أمام الشيخ فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية بجلست والشيخ مضاف اليه (وخلف) نحو جلست خلفه (وقدام) بمعنى الأمام ووراء بمعنى الخلف (وفوق) نحو جلست فوق السطح ففوق منصوب على الظرفية المكانية والسطح مضاف اليه (وتحت) نحو جلست تحت السقف فتحت منصوب على الظرفية المكانية والسقف مضاف اليه (وعند) بمعنى المكان القريب نحو جلست عند زيد فعند منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف اليه (ومع) بمعنى مكان الاجتماع والمصاحبة نحو ركبت مع زيد فمع منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف اليه (وازاء) بمعنى مقابل نحو جلست ازاء زيد فازاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف اليه (وحذاء) بمعنى المكان القريب نحو جلست حذاء زيد فحذاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف اليه (وتلقاء) بمعنى مقابل نحو جلست تلقاء زيد فتلقاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف اليه (وهنا) اسم اشارة للمكان القريب فهو ظرف مكان نحو جلست هنا فهنا مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية المكانية (وثم) اسم اشارة للمكان البعيد فهو ظرف مكان نحو جلست ثم فثم مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان المبهمة نحو يمين وشمال وبريد وفرسخ وميل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحال)

تعدى الأفعال الى البيت والدار على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت والاسم الذى عرضت دلالته عليه مثل قولك سرت ثلاثين فرسخا أو جميع الفرسخ أو كل الفرسخ أو بعض الفرسخ أو نصف الفرسخ وقولك جلست شرقى الدار وجلست قرب زيد أى مكان قربه ولم أجد تمثيل ما يجرى مجرى المكان فانظر اليه (قوله نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام (قوله وخلف) وهو ضد أمام (قوله ووراء بمعنى الخلف) بالمد وقد يأتى بمعنى قدام نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى أمامهم وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وكان أمامهم ملك قال عبد المعطى قال أبو القاسم فى لغات القرآن وراء بالقبطية بمعنى أمام اه قال الفقير لا تحمل الآية على هذا فافهم ولا تغتر (قوله وفوق) وهو المكان العالى (قوله وتحت) وهو ضد فوق (قوله وعند) يجوز فى عند فتح العين والضم وقد يكون ظرف زمان نحو عند الليلة ذكره النووى رحمه الله تعالى فى التحرير اه فارضى اه سجاعى ومنه انما الصبر عند الصدمة الأولى اذ هى للزمان (قوله بمعنى المكان القريب) أى ولو معنويا نحو قوله تعالى رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة ﴿ فائدة ﴾ ألغز الحريرى فى مقاماته لعند بقوله *وما منصوب أبدا على الظرف*لا يخفضه سوى حرف * وقال فى شرحها هو عند اذ لا يجره غير من خاصة وقول العامة ذهبت الى عنده لحن اه (قوله ومع) بفتح العين وقد تسكن (قوله بمعنى مكان الاجتماع) هذا هو الحق خلافا لتردد ابن الناظم فانه تردد فيها هل هى ظرف مكان أو زمان لأنه قال وهى اسم لمكان الاجتماع أو وقته وأقول ليس فى عبارة ابن الناظم تردد بل جزم بأنها تارة تكون للزمان وتارة تكون للمكان وغايته أن ابن الناظم رحمه الله لم يلزمها حالة واحدة وان كان الغالب فيها كونه للمكان وقد أرشد بذلك بتقديمه اه عبد المعطى (قوله وازاء) بكسر أوله واعجام الزاى والمد (قوله وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة (قوله وتلقاء) بكسر التاء (قوله وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون (قوله للمكان القريب) واذا فتح الهاء مع تشديد النون وكذا كسر الهاء معه صار معناه للبعيد (قوله وثم) بفتح الثاء المثلثة (قوله وما أشبه ذلك) أى من أسماء المكان المبهمة فقط وأسماء المقادير وما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد عمرو وشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه كقوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع قال ابن مالك فى الألفية

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الا مبهما
نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كمرمى من رمى
وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

وقولهم هو منى مزجر الكلب شاذ ولو عمل فى المزجر زجر لم يكن شاذا قال ابن مالك فى الكافية

ونحو زيد مزجر الكلب ندر * ولا ندور فيه ان تلا زجر

﴿تنبيه﴾ ينقسم اسم المكان الى متصرف وغير متصرف كما تقدم فى الزمان فالمتصرف منه نحو مكان تقول جلست مكان عمرو ومكانك مكان حسن وارتفع مكانك وغير المتصرف نحو عند فانه لزم أن يكون ظرفا أو شبيها به بأن جر بمن تقول من عنده وقولهم الى عنده لحن كما قدمنا فى عند عن الحريرى (قوله وشمال وبريد وفرسخ) الفرسخ أربعة أميال والبريد أربعة فراسخ والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات والغلوة بفتح المعجمة مائة باع والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الحال﴾

ألفها منقلبة من الواو لقولهم فى جمعها أحوال لأن الجمع يرد الأشياء الى أصلها غالبا وقولهم فى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ولفظها يذكر ويؤنث فيقال حالة وحال وتجاء على تأنيث لفظها قوله

(الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات) يعنى أن الحال هو الاسم المنصوب المفسر لهيئة صاحبه عند حصول معنى عامله فهو وصف فى المعنى لصاحبه قيد لعامله (نحو جاء زيد راكبا) فزيد فاعل جاء وراكبا حال منه حصل بها بيان هيئته عند المجىء فهى حال من الفاعل وناصبه الفعل المذكور قبله وقد تأتى الحال من المفعول كما ذكره بقوله (وركبت الفرس مسرجا) فالفرس مفعول ركبت ومسرجا حال من الفرس فهى حال من المفعول وناصبها الفعل المذكور قبله (ولقيت عبدالله راكبا) فعبد الله مفعول لقيت وراكبا يحتمل أن يكون حالا من التاء وهى الفاعل أو من عبد الله وهو المفعول (وما أشبه ذلك) من أمثلة الحال

على حالة لوأن فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

والضنين البخيل وحاتم الثانى مجرور بدلا من هاء جوده ومعناها يذكر ويؤنث أيضا تقول حال حسن وحسنة والأفصح فى ضميره ووصفه التأنيث وفى لفظه التذكير وتطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ماعليه الشخص من خير أوشر كما مر فى النعت (قوله الحال) أى اصطلاحا (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول به كالجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد يضحك فان الحال تكون جملة كما سننبه فيما بعد ان شاء الله تعالى ولم يقل المصنف رحمه الله تعالى الفضله لأنه معلوم من قوله ولا يكون الحال الا بعد تمام الكلام وسيأتى (قوله المنصوب) أى أصالة وقد يجر لفظه بالباء بعد النفى لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح نحو قوله

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

وهذا الفصل مخرج للنعت فانه لايلزم نصبه فان قيل النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد فجاء الدور وهو توقف الشىء على مايتوقف عليه امابمرتبة كتوقف ا على ب وب على ا أو بمراتب كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد فالجواب ماقدمنا فى غير ما موضع (قوله المفسر لما انبهم من الهيئات) أى هيئات ماهوله وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات جمع هيئة وتفسر حال الشىء وكيفيته كذا فى القاموس وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين أى مقدرين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين قال الدمامينى وهو كذلك بالنسبة الى محلقين ومقصرين لا بالنسبة الى آمنين فانها من قبيل المحققة لا المقدرة اهأهدل (قوله المفسر لهيئة صاحبه) خرج به التميز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز لا حال اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجيب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فان راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وبيان الهيئة فيه بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد (قوله لهيئة صاحبه) أى سواء كان صاحبه فاعلا أو مفعولا أو مخفوضا بحرف أو بالاضافة على ما يأتى بيانه (قوله عند حصول معنى عامله) ظرف متعلق للمفسر وذلك نحو جاء زيد راكبا فراكبا مفسر لهيئة زيد عند حصول معنى المجىء (قوله فهو وصف فى المعنى لصاحبه) انما قيد ذلك بكونه فى المعنى لأن الوصف الحقيقى لايلزم النصب وقد سيق لتقييد موصوفه وكأن الشارح أبقاه الله بالسلامة جعل معنى الحال والوصف متحدا (قوله قيد لعامله) أى بخلاف النعت فانه انما سيق لتقييد الموصوف كما مر (قوله حال من الفاعل)أى نصا اذ لا يحتمل أن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر فمن المضمر قولك زيد فى الدار قائما فان قائما حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل كما قدمنا فى باب الفاعل فلتراجع (قوله وقد تأتى الحال من المفعول) أى نصا ولا فرق فيه بين اللفظى كما مثل أو الحكمى كقوله تعالى هذا بعلى شيخا فالعامل هنا اما معنى ها التنبيه أى أنبه أو معنى ذا أى أشير وحينئذ يكون بعلى مفعولا به وشيخا حال منه وسننبه ان شاء الله تعالى (قوله وراكبا يحتمل الخ) أى ولا يصح أن يكون حالا من الفاعل والمفعول والا قيل راكبين كما صنعه صاحب المتممة (قوله وما أشبه ذلك من أمثلة الحال) اعلم أن الحال اما مؤكدة واما مؤسسة مبينة للهيئة فالمؤسسة التى هى الأصل مالا يستفاد معناها بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب بدون راكبا والمؤكدة اما لعاملها نحو جاء زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا ومنه قوله تعالى فتبسم ضاحكا وولى مدبرا ولا تعثوا فى الأرض مفسدين فان الاتيان هو المجىء والعثى هو الافساد والتبسم نوع من الضحك والادبار نوع من التولى واما لصاحبها نحو قولك جاء الناس قاطبة أو كافة

وقد تكون الحال جملة نحو جاء زيد والشمس طالعة فالواو واو الحال والشمس طالعة مبتدأ وخبر والجملة فى محل نصب حال من زيد وهى فى قوة قولك جاء زيد مقارنا طلوع الشمس (ولا يكون الحال الا نكرة) يعنى أن الحال لا تكون الا نكرة كما فى الأمثلة السابقة وقد تأتى معرفة فتؤول بنكرة نحو ادخلوا الأول فالأول أى مرتبين واجتهد وحدك أى منفردا (ولا يكون الا بعد تمام الكلام) كما فى الأمثلة السابقة وقد يجب تقديم الحال اذا كان لها صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو كيف جاء زيد واعرابه كيف اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب على الحال من زيد وجاء زيد فعل وفاعل

أوطرا ومنه قوله تعالى لآمن من فى الأرض كلهم جميعا فجميعا مؤكد للعموم الذى فى من الموصولة وهذا من استدراكات ابن هشام وذكر بعضهم عن الفيشى أن الفارسى ذكره فى التذكرة واما المضمون الجملة وهى الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين كقولك زيد أبوك عطوفا لكن جعل ابن مالك ذلك من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه ولده وتبعه ابنا عقيل وهشام وكذا الفاكهى (قوله وقد تكون الحال جملة) وتكون أيضا جامدا مؤولا بالمشتق نحو كر زيد أسدا أى شجاعا وبدت الجارية قمرا أى مضيئة فهذا مادل على تشبيه ومنها مادل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد أى متقابضين وكلمته فاه الى فى أى متشافهين على ماقاله ابن هشام فى التوضيح ومنها مادل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق وهى أن تكون موصوفة بمشتق نحو قرآنا عربيا أودالة على سعر نحو بعه مدا بكذا أو على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا حديدك خاتما أو أصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وقد تكون الحال ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب فبين ظرف فى موضع الحال أو جارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته ففى زينته جار ومجرور فى موضع الحال (قوله والجملة فى محل نصب حال) وشرط كون الجملة حالا أن تكون خبرية وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال وأن تكون مرتبطة اما بالواو والضمير نحو جاء زيد وهو راكب أو بالضمير فقط نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالواو فقط نحو جاء زيد وعمرو قاعد واذا صدرت الجملة بالمضارع المثبت لم يجز أن تقترن بالواو بل لا ترتبط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك قال ابن مالك

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله وهى فى قوة قولك الخ) أى فالجملة مؤولة بالمشتق (قوله فتؤول بنكرة) قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(قوله الا بعد تمام الكلام) معترض بقوله تعالى وماخلقنا السموات والأرض ومابينهما لاعبين فانه لا يتم الكلام بدون الحال فالحال من تتمة الكلام لا أنها بعد تمام الكلام وأجيب بأن ذلك فى الأكثر ولا ينافى ماوجد غير ذلك فى بعض الأماكن ومعلوم أن وضع هذا الكتاب للمبتدى ومن أين يعرف المبتدى تلك الآية وغير المصنف عبر بأن الحال هى الفضلة والمراد بها مايستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة نحو ضربى العبد مسيئا أو لتوقف المعنى عليه كما فى الآية السابقة ومنه قوله

ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء
انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء

وقال صاحب المتممة ولا يكون الا بعد تمام الكلام أى بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه (قوله وقد يجب تقديم الحال) ويجوز التقديم فيما اذا كان العامل فعلا متصرفا تقول راكبا جاء زيد أو صفة تشبه الفعل المتصرف نحو مسرعا زيد منطلق قال ابن مالك

والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا

وقد يمتنع تقديمه على عامله بأن كان العامل فعلا جامدا نحو ماأحسنه مقبلا أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو أفعل التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو نزال مسرعا أو لفظا مضمنا معنى الفعل لا حروفه كأسماء الاشارة وأحرف التمنى والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أخوك أميرا وكأن زيدا أسد راكبا وزيد فى الدار أو عندك قائما فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد قال ابن مالك وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر

(قوله ولايكون صاحبها الامعرفة) أى أومخصصا بوصف نحو جاء رجل عاقل راكبا أو اضافة نحو جاء غلام زيد راكبا أو بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا أو معمما بأن كان فى سياق النفى أو شبهه نحو ماجاءنى من رجل راكبا وقوله

ياصاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الأملا

وحم بالبناء للمجهول أى قدر أو مؤخرا نحو جاء راكبا رجل ومنه قوله

لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلل

والخلل بالكسر جمع خلة وهى البطانة وكانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أوغيره (قوله وقد تأتى من النكرة) أى بلامسوغ (قوله ومنه الحديث) أى فيما رواه مالك فى الموطأ (قوله وهو يحفظ ولايقاس) أى عند الخليل ويونس وأماسيبويه فذهب الى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أوشبهه اهـ يس على الفاكهى ﴿ تنبيه ﴾ الأصح أن لايستدل بالحديث وان كنا نقطع بصحته كالمروى من الثقات اذ قد يحتمل الرواية بالمعنى تسهيلا لفهم السامع بدليل اختلاف المتن مع اتحاد الرواية لايقال ان امامنا الشافعى لايقبل رواية الفاتحة بسبب مقالة بعض الراوين ولم يقرأ البسملة مع أن الحديث المتن لم يوجد البسملة لأنا نقول انما لم يقبل الرواية لكون بعض الرواة فضوليا غير أمين حيث صرح بما لم يصرح شيوخهم لأنه انما لم يقبل الحديث بسبب روايته بالمعنى فافهم ذلك فذلك مما ظهر لى ولله الحمد (قوله المذكورة فى المطولات) مضى محل التطويل ولله الحمد ﴿ خاتمة ﴾ قديكون عامل الحال مرفوعا أومنصوبا كما فى مثال المتن أومجرورا بحرف نحو مررت بهند جالسة ولايجوز مجىء الحال من المجرور بالاضافة الا اذا كان المضاف مما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما ضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وهذه ضاربة زيد مسيئا وأعجبنى قيام زيد مسرعا ألاترى أنك اذا قلت هذا يضرب هندا مجردة وهذه تضرب زيدا مسيئا وأعجبنى أن يقوم زيد مسرعا كان العامل الفعل الذى اسم الصفة أوالمصدر بمعناه بخلاف مررت بغلام هند جالسة وكذا يجوز مجىء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أومثل جزئه فى صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه مثال الأول قوله تعالى ونزعنا مافى صدورهم من غل اخوانا والصدر جزء من المضاف اليه ومثال الثانى قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فلو قيل فى غير القرآن أن اتبع ابراهيم لصح المعنى قال الشيخ خالد قال أبو حيان والذى نختاره أن المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لايجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأ أو كجزئه أولم يكن لما تقرر من أنه لابد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل اهـ ولكن لم يشترط ذلك ابن هشام فى المغنى وقديكون عامل الحال لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو ذلك زيد قائما اذ فى الاشارة معنى أشير دون حروفه وحرف التشبيه نحو كأن زيدا راكبا أسداذ فى التشبيه معنى أشبه دون حروفه وحرف التمنى نحو ليت هندا مقيمة عندنا اذ فى ليت معنى أتمنى دون حروفه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب التميز ﴾

أى المميز بالكسر على الياء للفاعل من ميز يميز تمييزا لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه كثيرا والتميز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة ومعناه لغة فصل الشىء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أى ينفصل بعضها من بعض واصطلاحا مارسمه المصنف بعض خواصه اذلم يحد بحدوفيه من الاشكال والجواب ماهر فى مواطن كثيرة ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الحال والتميز اجتمعا فى خمسة أمور وهى أنهما اسمان نكرتان فضلتان بالمعنى المتقدم فى الحال منصوبتان رافعتان للابهام

ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما فى الأمثلة السابقة وقد تأتى من النكرة سماعا ومنه الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما فقياما حال من رجال وهو نكرة وهو يحفظ ولا قياس عليه وقد يكون صاحبها نكرة قياسا بمسوغ من المسوغات المذكورة فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب التميز ﴾

ويفترقان فى أن الحال تكون جملة بخلاف التميز وفى أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التميز كذا قيل وفيه نظر وفى أن الحال مبينة للهيئات والتميز مبين للذوات وفى أن الحال تتعدد بخلاف التميز وفى أن الأصل فى الحال الاشتقاق والتميز بالعكس (قوله التميز) أى اصطلاحا (قوله هو الاسم) أى الصريح كما قدمنا (قوله المفسر لما انبهم) أى لما خفى (قوله من الذوات) احترز به عن الحال فانها ترفع الابهام ولكن لاعن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها وكذا القهقرى فى قولك رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التى هى الرجوع لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدأت الذات منه لكن الصفة فى نحو رأيت رجلا طويلا أو قصيرا يدخل فيه لأن رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراده فيذكر أحد أوصافه تميزا عما يخالفه كما ميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان فى نحو رأيت العالم زيدا وكذا البدل من الضمير الغائب فى نحو رأيته زيدا لأنه يرفع الابهام عن المقصود فى الضمير كما فى نعم رجلا وربه رجلا اهـ شنوانى (قوله وناصبه) أى ناصب التميز من حيث هو وسيأتى تفصيله (قوله وقد يكون مبينا لما خفى من النسب) قال يس على الفاكهى الذى دل عليه كلام ابن الحاجب أن التميز دائما انما يفسر الذوات غايته أن الذات اما مذكورة واما مقدرة غايته أنه عبر عن الثانى بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظرا للظاهر وفى المنهل الصافى للدمامينى النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام فى المتعلق الذى نسب اليه الطيب فى الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن يكون دارا وعلما وأبوة وغير ذلك ولأنه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هى النسبة فى المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثانى عن نسبة فى جملة أو ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت أن التميز فى هذه المواضع المذكورة فى الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير طاب شىء من زيد والتميز يبين ذلك الشىء اهـ ﴿ تنبيه ﴾ النسبة المبهمة على قول شارحنا نوعان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول (قوله نحو قولك تصبب زيد عرقا) قال الجوهرى صببت الماء فانصب أى سكبته فانسكب والماء يتصبب من الجبل أى ينحدر وعرقا أى من جهة العرق اهـ عبد المعطى (قوله وعرقا تميز) أى محول عن الفاعل والأصل تصبب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام فى النسبة على مراد الشارح تبعا للأكثرين فجىء بالمضاف الذى كان فاعلا وجعل تميزا والباعث على ذلك أن ذكر الشىء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع فى النفس وهذا من ملح العرب ومنها قوله من غير هذا الباب والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

(قوله بالفعل قبله) أى فى هذا المثل والناصب لمثل قولك هو طيب أبوة شبه الفعل وهذا هو ما ذهب اليه سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعوهم وذهب قوم الى أن الناصب فى مميز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين (قوله وتفقأ بكر شحما) معنى تفقأ امتلأ كما فسره الشيخ خالد والفاكهى وقال بعضهم قوله تفقأ أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها أى تشققت اهـ قال الأهدل وعلى تفسير تفقأ بامتلأ لا يصح أن يقال امتلأ شحم بكر لأن الشحم مالئ لا مملوء اللهم الا أن يقال امتلأ هنا بمعنى كثر وعظم وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى اهـ (قوله وشحما فى الأول تميز) أى محول عن الفاعل والأصل تفقأ شحم بكر على المعنى المتقدم فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام فى النسبة فجىء بالمضاف الذى كان فاعلا وجعل تميزا على ما مر (قوله واشتريت عشرين غلاما) كان الأولى للمصنف رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذى قبله لأنه المصرح به فى المتن والذى قبله ملوح به على ما أسلفنا (قوله لأنه ملحق بجمع المذكر السالم) قال ابن مالك

وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه ألحق والأهلونا

(التميز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات) وناصبه ما قبله من فعل أو عدد أو مقدار كما سيظهر من الأمثلة وقد يكون مبينا لما خفى من النسب كما سيتضح بالأمثلة أيضا (نحو قولك تصبب زيد عرقا) فتصبب فعل ماض وزيد فاعل وعرقا تميز منصوب بالفتحة الظاهرة بالفعل قبله وهو مبين لما انبهم من النسبة فان نسبة التصبب الى زيد تحتمل أن تكون من جهة العراق أو غيره وكذا قوله (وتفقأ بكر شحما وطاب محمد نفسا) كل من التميزين فيهما مبين لما انبهم من النسبة وكل من التركيبين فعل وفاعل وشحما فى الأول تميز وكذا نفسا فى الثانى (واشتريت عشرين غلاما) اشتريت فعل وفاعل وعشرين مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وغلاما تميز

(قوله

لعشرين لابهامها لصلاحيتها لكل معدود وناصب التميز عشرين (وملكت تسعين نعجة) ملكت فعل وفاعل وتسعين مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر ونعجة تميز لتسعين منصوب به كما تقدم فى عشرين (وزيد أكرم منك أبا) زيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا تميز منصوب بأكرم محول عن المبتدأ والأصل أبو زيد أكرم منك فحول التركيب وقيل زيد أكرم منك فحصل ابهام فى نسبة الأكرمية اليه من أى جهة فجىء بالتميز لبيان ذلك الابهام ومثله قوله (وأجمل منك وجها) فأجمل معطوف على أكرم الواقع خبرا عن زيد والمعطوف على الخبر خبر والتقدير زيد أجمل منك وجها فزيد مبتدأ وأجمل خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها تميز محول عن المبتدأ لابهام نسبة الأجملية اليه والأصل وجه زيد أجمل منك ففعل به ما تقدم (ولا يكون الا نكرة) يعنى أن التميز كالحال لا يكون الا نكرة كما تقدم فى الأمثلة وأما قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * فأل فيه زائدة (ولا يكون الا بعد تمام الكلام) كما تقدم فى الأمثلة أيضا

(قوله لابهامها) اعلم أن الأسماء المبهمة أربعة أنواع العدد والمقدار مساحيا كشبر أرضا أو كيلا كصاع برا أو وزنا كرطل زيتا ومايشبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا وماكان فرعا للتميز نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا (قوله وناصب التميز عشرين) اختلف فى صحة اعماله مع أنه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لايعمل الامعتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل فى السببى والأجنبى وهى لاتعمل الافى السببى دون الأجنبى وهى أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لايرفعه الافى مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهى لاتتحمله وصحح هذا القول لأن حمل الشىء على ماهو به أشبه أولى اه تصريح وقوله وهو لايرفع الظاهر الافى مسئلة واحدة يعنى به فى مسئلة الكحل (قوله وملكت تسعين نعجة) النعجة الشاة وقد تستعار للمرأة بجامع مابينهما من الضعف كما فى قوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة وفيه نظر تأمل (قوله ونعجة تميز) أى للعدد ﴿ فائدة ﴾ اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لايجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا فى الهمع اه صبان (قوله منصوب به) أى وان كان جامدا كما مر (قوله كما تقدم فى عشرين تنظير لكون تسعين ناصبا ﴿ تنبيه ﴾ هذا ظاهر فى العدد المفرد والمركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال ابن هشام فى الحواشى الناصب العقد والأصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولاتقدير وليس هذا بأبعد من جاء زيد وأتى عمرو العاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذلايظهر فيه تقدير الاأن يخص السؤال بالمركب المعطوف اه يس على التوضيح (قوله وزيد أكرم منك أبا) اعترضه الشيخ خالد بأن حق هذا أن يقدم على ذكر العدد وأجاب الشيخ عبد المعطى بأن المصنف يعتذر عنه بأنه لخفائه على المبتدى جعله قسما برأسه وأخر ليتفطن له المبتدى ويتنبه له لأنه خفى عليه اه ويؤيد الجعل المذكور أن له شرطا فى النصب كما سيأتى قريبا (قوله وأبا تميز منصوب بأكرم) شرط نصب التميز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلا فى المعنى وان لم يكن اياه فى المعنى وجب جره بالاضافة وعلامة ماهو فاعل فى المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفضل التفضيل فعلا فتقول زيد كرم أبوه ومالبس فاعلا فى المعنى نحو زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة (قوله ولايكون الانكرة) وذلك لأنه لما كان الغرض من التميز التفسير وازالة الابهام ولأن ذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكير التميز احترازا عن العبث والزيادة لالغرض وأيضا فان التميز ملازم للفضلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ماسوى التميز والحال من الفضلات بصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التميز والحال اه شنوانى (قوله يعنى أن التميز كالحال) التميز اسم ان وكاف كالحال بمعنى مثل حال للتميز لأنه خبر وخبرها قوله لايكون الانكرة فافهم (قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو *) عجز بيت من بحر الطويل والبيت بتمامه قائله رشيد بن شهاب اليشكرى يخاطب به قيسا

رأيتك لماأن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

ومعنى صددت أعرضت والشاهد فى قوله النفس لأنه تميز وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين فيؤتى بأل لضرورة الشعر ولو حذفت لانكسر الوزن وذهب الكوفيون الى جواز كون التميز معرفة قال بعضهم وقيل ان النفس فى البيت مفعول لصددت وتميز طبت محذوف تقديره قلبا أولاتميز له فعلى هذا لاشاهد فيه (قوله فأل فيه زائدة) قدقدمنا ذلك (قوله ولايكون الابعد تمام الكلام) هذا ليس موجودا فى النسخة

وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا كقوله * وشيبا رأسي اشتعلا فشيبا تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاستثناء ﴾ هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها (وحروف الاستثناء ثمانية وهي الا) نحو قام القوم الا زيدا فقام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (وغير) نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء وزيد مضاف اليه (وسوى وسوى وسواء) نحو قام القوم سوى زيد فسوى منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة على الألف للتعذر وزيد مضاف اليه (وخلا وعدا وحاشا) نحو قام القوم خلا زيدا

التي شرحها الشيخ خالد والنسخة التي شرحها شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة موافقة لما شرحه الشيخ الكفراوي والعشماوي (قوله وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا) أي اضطرارا عند سيبويه ونسبه بعضهم الى الجمهور وجزم به ابن هشام في المغني لأنه شبيه بالنعت في الايضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز واختيارا عند الكسائي والمازني والمبرد والجرمي قياسا له على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (قوله وشيبا رأسي اشتعلا) قطعة من عجز بيت من بحر البسيط والبيت بتمامه

ضيعت حزمي في ابعادي الأملا * وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

والحزم ضبط الأمور واتقانها وما ارعويت أي ما رجعت والياء في حزمي وابعادي ورأسي مفتوحة وجوبا للوزن (قوله مقدم على عامله) قال الشيخ خالد واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور اه قال يس قال الدنوشري في كون طاب نفسا تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدناه كما قال وذلك لأن نفسا لا يكون تمييزا لخصوص زيد فيحكم عليه بأنه مقدم بل هو تمييز لنسبة الطيبة الى زيد ومعلوم أن نسبة الطيبة مقدم على التمييز ﴿ خاتمة ﴾ تمييز كم التي للاستفهام منصوب نحو كم عبدا ملكت ويتعين افراده قال الحريري في ملحة الاعراب

وكم اذا جئت بها مستفهما * فانصب وقل كم كوكبا تحوي السما

الا اذا كانت كم مجرورة بالحرف فيجوز في التمييز وجهان الجر تقول بكم درهم اشتريت والنصب فتقول بكم درهما اشتريت وتمييز كم الخبرية مجرور مفرد كتمييز المائة فما فوقها أو مجموع كتمييز العشرة فما دونها تقول كم عبد ملكت يدي وكم عبيد أعتقت وتقول عشرة رجال ومائة رجل قال الحريري

واجرر بكم ما كنت عنه مخبرا * معظما لقدره مكثرا

تقول كم مال أفادته يدي * وكم اماء ملكت وأعبد

والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاستثناء ﴾

أي المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء الذي هو الاخراج وظاهر كلام الشارح ابقاء المتن على ظاهره حيث قال هو الاخراج الخ (قوله هو الاخراج) جنس شامل للاخراج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتقت رقبة مؤمنة والشرط نحو اقتل الذمي ان حارب قال الشيخ خالد قال الشاطبي ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك السامع بتلك القرينة لا لأنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال اه كلام التصريح أي فلا يلزم التناقض وهو ادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله وهذا هو مرادي في ألفية التوحيد عند تعرضي لكلمتي الشهادة وهو قولي والكل من نفي واثبات لم * يجر على ما الفهم للقاصر نمي

لأنه يلزم ذاكرا لدى * النفي كفره وايمان بدا

من حيث أثبت الاله الحقا * وذاك باطل فكن محقا

(قوله بالا أو احدى أخواتها) فصل أخرج به ما قدمناه (قوله وحروف الاستثناء ثمانية) وذكر المصنف ستة ولم يذكر اثنين وهما ليس ولا يكون كما سيأتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ حروف الاستثناء على أربعة أقسام حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيبويه كما سيأتي قريبا وفعلان وهما ليس ولا يكون ومترددان بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أن تسمية المصنف اياها حروفا تغليب (قوله وسوى وسوى وسواء) أي بكسر السين كرضى وبضمها

وعدا عمرا او حاشا بكرا فخلا فعل ماض وفاعله ضمير يعود على القائم المفهوم من قام القوم وزيدا منصوب على المفعولية بخلا وهو استثناء فى المعنى اذ المعنى جاوز القائم زيدا أى خالفه فهو بمنزلة قام القوم الا زيدا ومثله عدا عمرا وحاشا بكرا (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام تاما موجبا) التام هو الذى ذكر فيه المستثنى والمستثنى منه والموجب هو المثبت أى الذى لم يدخله نفى ولا نهى ولا استفهام (نحو قام القوم الا زيدا) فقام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (وخرج الناس الا عمرا) هو مثله فى الاعراب وكل من المثالين تام موجب يجب فيه نصب المستثنى فان كان المستثنى من جنس المستثنى منه يسمى الاستثناء متصلا كالمثالين وان كان من غير جنسه يسمى منقطعا نحو قام القوم الا حمارا (وان كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء) يعنى أن الكلام التام اذا تقدمه نفى ومثله شبه النفى كالنهى والاستفهام جاز فى المستثنى النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية وهو المختار

كهدى مقصورا أو بفتح السين ممدودا كسماء وبكسرها كذلك كبناء (قوله وحاشا) يقال فيه حاش بحذف الألف الأخيرة وحشا بحذف الأول (قوله فعل ماض) انظر ماعلامة ماضويته ولم أعرفهم ذكروا جواز لحوق التاء به بل اقتصروا على أنه فعل ماض (قوله وفاعله ضمير) أى مستتر وجوبا وانما وجب استتاره فى هذه الأفعال ليكون مابعدها من صورة المستثنى بالا التى هى أم الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثناء فى محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لاينافى المقصود من كون مابعدها فى صورة المستثنى بالا الا أن يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا فليتأمل اه شنوانى (قوله ينصب وجوبا) ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها الشيخ أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل منهم اه شنوانى قال الفقير دعوى تخريج الآية على تلك اللغة مدفوع فانها من الكلام المنفى لأن معنى فشربوا منه فلم يطيعوه قال الزمخشرى فى الكشاف وقرأ أبى والأعمش الا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشربوا منه فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل فلم يطيعوه الا قليل منهم اه فافهم ذلك فانه مهم (قوله الذى لم يدخله نفى) أى فان دخله نفى سمى الكلام منفيا وان كانت القضية موجبة فيما يظهر فنحو لم يقم الناس منفى اتفاقا ونحو الناس لم يقم منفى عند أرباب هذا الفن وموجب عند أهل المعانى لأن القضية معدولة المحمول أعنى لأن النفى داخل فى المحمول فليتفطن (قوله وزيدا منصوب على الاستثناء بالا) الجار والمجرور متعلق بقوله منصوب يعنى أن ناصب المستثنى الا كما اختاره ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة الا اه ابن عقيل وعبارة الشيخ خالد فى شرح التوضيح واختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما تنصب درهما بعد عشرين والثالث نصب بالفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافى والفارسى وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره أستثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن أن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب مابعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة انتهت (قوله وان كان من غير جنسه) لكن يجب أن يكون المستثنى المنقطع أن يفهم من المستثنى منه بواسطة ولو عرفا فلو قيل مثلا جاء القوم فهم عرفا مايتعلق بهم من نحو حمار فقولنا الا الحمار يخرج مايفهم دخول المتعلق بالقوم وهو الحمار وعليه فلا يصح جاء القوم الا نملة كذا ظهر لى فليتأمل (فائدة) ورد علينا سؤال ماصورته قوله تعالى فسجدوا الا ابليس أبى ان الاستثناء متصل أو منقطع فان كان متصلا فهو مشكل من جهة أن الملائكة معصومون من المعاصى ومعلوم أن الآبى عاص وان كان منفصلا فكيف يعصى ابليس بابائه عن السجود مع كونه غير مخاطب بالسجود فأجيب بأن الاستثناء متصل لأن ابليس لما كان جنيا واحدا بين أظهر الألوف من الملائكة مغمورا بهم غلبوا عليه فى قوله فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء واحد منهم ولقائل أن يقول يجوز أن يكون الاستثناء منقطعا وطلب ابليس وحده لا من جملة فسجدوا ويجاب بأن فيه من التعسف مالا يخفى (قوله نحو قام القوم الا حمارا) أى قام القوم وقام معهم مايتعلق بهم الا حمارا كما قدمنا ذلك (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى ولم يطل الفصل والا اختير النصب نحو ماقام الا زيدا القوم وماجاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا أما الأول فلأنه الكثير الشائع ومنه قوله

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

فالنفى (نحو ماقام القوم الا زيد) بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل والعائد مقدر أى منهم (والا زيدا) بالنصب على الاستثناء ومثال النهى
لا يقم أحد الا زيد والا زيدا ومثال الاستفهام هل قام القوم الا زيد والا زيدا ومحل جواز الأمرين اذا كان
الاستثناء متصلا فان كان منقطعا وجب النصب وان تقدمه نفى أو شبهه نحو ماقام القوم الا حمارا ولا يجوز الا حمار بالرفع هذا مذهب جمهور العرب وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا (وان كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل) يعنى اذا كان الكلام ناقصا بعدم ذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب العوامل التى قبله (نحو ماقام الا زيد) فما نافية وقام فعل يطلب فاعلا والأداة استثناء ملغاة لاعمل لها لأن ماقبلها يطلب مابعدها وزيد فاعل (وما ضربت الا زيدا) فزيدا مفعول ضربت والا ملغاة لاعمل لها (ومامررت الا بزيد) فزيد مجرور بالباء والا ملغاة لاعمل لها والجار والمجرور متعلق بمررت (والمستثنى بغير وسوى وسوى وسواء مجرور لا غير) يعنى أن المستثنى بهذه الأدوات الأربعة يجب جره باضافتها اليه وأما هى فلها حكم المستثنى بالا
السابق من وجوب النصب مع التمام والايجاب نحو قام القوم غير زيد وأرجحية الاتباع مع المستثنى
التمام والنفى فى المتصل نحو ماقام القوم غير زيد برفع غير على البدلية ونصبها على الاستثناء ووجوب النصب فى المنقطع عند غير تميم

وأما الثانى فلأن الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع المطول وكذا يختار النصب فى نحو ماقاموا الا زيدا ردا لمن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل ﴿ تنبيه ﴾ شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الأمثلة فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا نحو مازاد هذا المال الا مانقص ومانفع زيد الا ماضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر اهـ أشمونى (قوله بدل من القوم) أى وبدل المرفوع مرفوع فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفى مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر والثانى حالا فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفى والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان فى زيد قائم لا قاعد والصفة والموصوف فى مررت برجل لا قصير ولا طويل اهـ خ ض (قوله والعائد مقدر أى منهم) لا يتعين ذلك بل قيل حصل الربط بالا لدلالتها على اخراج الثانى من الأول فتفيد أنه كان بعضا منه (قوله وان تقدم نفى أو شبهه) غاية ساقها لرد تجويز الأمرين عند تقدم النفى أو شبهه عليه (قوله ولا يجوز الا حمار بالرفع) أى على الابدال اذ لا يصح الابدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (قوله وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا) قال ابن مالك

ماستثنت الا مع تمام ينتصب * وبعد نفى أو كنفى انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

ويخرج على هذا قوله تعالى مالهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع لا بالخفض بدلا منه باعتبار اللفظ لأن من الزائدة لا تعمل فى المعرفة ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهى الابل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة ﴿ تنبيه ﴾ الا فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ليست للاستثناء وانما هى بمعنى غير فهى صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب وهو الرفع منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله وان كان الكلام ناقصا) شروع فى بيان الاستثناء المفرغ وسمى مفرغا لأن ماقبل الا تفرغ لطلب مابعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف ومابعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ماقام أحد الا زيد ومارأيت أحدا الا زيدا ومامررت بأحد الا بزيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا اهـ تصريح (قوله على حسب العوامل) بفتح السين واسكانها اهـ أهدل ﴿ تنبيه ﴾ لا يقع الاستثناء المفرغ فى كلام موجب فلا تقول ضربت الا زيدا أى لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد لكنه تطفل من فن المعانى وأما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فحمل يأبى على لا يريد لأنهما بمعنى ولا ضير اذ قد قدمنا حمل فشربوا على فلم يطيعوه (قوله مجرور لا غير) لا نافية تعمل عمل ليس وغير اسمها مبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه وخبرها محذوف والأصل لا غيره جائزا وأنكر هذا التركيب ابن هشام فى المغنى وشرح الشذور وشدد النكير عليه ورد ماقاله بأنه لا فرق بين ليس وبين لا ويوجد فى الشعر أيضا كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم لا غير مع وقوعه فى عبارته فى التوضيح فى فصل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان (قوله وأما هى فلها حكم المستثنى بالا) أى فاعرابها على سبيل العارية من

المستثنى ويوجد له نظير وهو أن صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والذى يعرب هو الموصول الاصلة أل فان اعرابها من اعراب الموصولة (قوله نحو ماقام غير زيد) يمتنع فى هذا نصب غير وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى أسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت فى معنى الا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ماجاءنى غيرك وماجاءنى أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قال الموضح فى الحواشى وأقول لا شاهد فى تمثيله لجواز أن تكون الفتحة فى غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبنى اهـ خالد (قوله وهكذا حكم سوى وسوى وسواء فى الجميع) وعليه قول ابن مالك

ولسوى سوى سواء اجعلا * على الأصح ما لغير جعلا

قال ابن هشام فى توضيحه وقال سيبويه والجمهور هى ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذى سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا فى الشعر كقوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا والى هذا أذهب اهـ (قوله يجوز نصبه وجره) لم يسمع سيبويه الجر بخلا وعدا وسمعه الأخفش قيل بل ذكر سيبويه الجر بخلا أيضا وأما حاشا فالراجح الكثير الجر بها قال الأشمونى ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو والشيبانى والأخفش وابن خروف وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ومنه قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين اهـ (قوله على أن خلا فعل ماض) أى جامد ﴿ تنبيه ﴾ قد وعدنا فى باب الأفعال أن نبين فعلية الثلاثة مع عدم قبولها التاء فنقول هنا وفاء بالوعد قد علمت أنها لم تقبل تاء العلامة لكن لعارض نشأ من استعمالها فى الاستثناء وانما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات كأسماء الأفعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها (قوله وفاعلها مستتر) أى وجوبا (قوله يعود على القائم) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها وهو الأصح أنه يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق وتقديره خلا أى جاوز البعض زيدا ثالثها أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير خلا أى جاوز فعلهم فعل زيد فحذف المضاف (قوله على أن خلا حرف جر) الأصح أنه لا يتعلق بشىء كرب وكل حروف جارة زائدة وحاصل ماذكره المصنف رحمه الله تعالى والشارح أبقاه الله بالسلامة أن خلا وعدا وحاشا ان نصبت فهى أفعال وان جرت فهى حروف جارة قال ابن مالك وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلان

وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشى فاحفظهما

﴿ خاتمة ﴾ المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرهما واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو على البعض المدلول عليه بكله السابق وهذا أصح الأقوال كما قدمنا فى عود ضمير خلا تقول قام القوم ليس زيدا أولا يكون زيدا أى ليس القائم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا أو ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقام الثانى وحكى أن سيبويه قرأ على حماد بن سلمة الأكوع قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أصحابى أحد الا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت ياسيبويه ومنعه من قراءة الحديث فقال والله لأطلب علما لا يلحننى معه أحد ثم مضى ولزم الخليل وغيره فكان سببا لاشتغاله بالعربية ومعنى لأخذت عليه لعاتبته وقوله ليس أبا الدرداء أى لكثرة حيائه وأفعاله الحسنة وعدم فعله مايقتضى المعاتبة فرحم الله امرأ ازدحم فى موارد السهر لطلب العلوم مقدما الأهم فالأهم ومن قرأ القرآن أو الحديث ولم يعرف هذا الفن فقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء والله سبحانه وتعالى أعلم

نحو ماقام القوم غير حمار ومن الاجراء على حسب العوامل فى الناقص نحو ماقام غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وهكذا حكم سوى وسوى وسواء فى الجميع (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره نحو قام القوم خلا زيدا) بنصب زيدا على أن خلا فعل ماض وفاعلها مستتر يعود على القائم المفهوم من قام القوم وزيدا مفعول به (وزيد) بالجر على أن خلا حرف جر (وعدا عمرا او عمرو وحاشا زيدا وزيد) بالنصب والجر فى المثالين نظير الأول والحاصل أن المستثنى بهذه الكلمات الثلاث يجوز نصبه بها على تقديرها أفعالا وجره على تقديرها حروفا والله سبحانه وتعالى أعلم

الاسم وترفع الخبر مثل ان لكنها تختص بالنكرات فلا تعمل فى معرفة ويشترط أن تباشر النكرة ولا تتكرر فان دخلت على ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فانه يبنى على الفتح (نحو لا رجل فى الدار) فلا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ورجل اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب وفى الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وان دخلت على مضاف أو شبيه بالمضاف فانها تنصبه ولا يبنى نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا موجود واعراب المثال الأول لا نافية للجنس وغلام اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وسفر مضاف اليه وحاضر خبرها واعراب المثال الثانى لا نافية للجنس وطالعا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وجبلا منصوب بطالعا على أنه مفعوله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل وموجود خبرها والشبيه بالمضاف هو ما تعلق به أى اتصل به شىء من تمام معناه مرفوعا كان نحو لا قبيحا فعله ممدوح ففعله مرفوع بقبيحا على أنه فاعله أو منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر أو مجرورا بحرف جر نحو لا خيرا من زيد عندنا فمن زيد جار ومجرور متعلق بخيرا

﴿ باب لا ﴾

أى النافية للجنس كما سيصرح الشارح وتسمى لا التبرئة من برأته أبرؤه اذا نفيت عنه أى تبرئة الجنس من الخبر قال الأشمونى رحمه الله تعالى اعلم أنه اذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن فى ذلك الحاقا للا بان لمشابهتها اياها فى التوكيد فان لا لتأكيد النفى وان لتأكيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل اهـ (**قوله** اذا باشرت النكرة) أى بأن لم يفصل بينهما فاصل ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (**قوله** النافية للجنس) أى النافية لحكم الجنس فاذا قلت لا رجل فى الدار دلت لا على نفى الكينونة فى الدار عن جنس الرجل لا على نفى الرجل اذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى وانما الذى ينفى حكمها الذى هو المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح أن يقال معها بل رجلان أو رجال ﴿ تنبيه ﴾ الجنس يشمل الفردية والاثنينية والجماعة فقولك لا رجلان فى الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها فى اثنين اثنين وقولك لا رجال فى الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها فى ثلاثة ثلاثة لكن استغراق المفرد أشمل اذ قولك لا رجل لا يقال معها بل رجلان أو بل رجال وأما قولك لا رجلان فى الدار فانما ينفى وجود الاثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (**قوله** فلا تعمل فى معرفة) أى لأنه على تقدير من ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات كما قدمنا فان قيل قولهم لا أباله جائز بدون شذوذ وهو معرفة أجيب بأن اللام أزالت حكم الاضافة ومر عن ابن هشام فى شرح بانت سعاد فى الاضافة من باب المعرفة والنكرة فى باب النعت (**قوله** وان دخلت على مضاف أو شبيه بالمضاف) كلاهما يسمى غير المفرد كما فى المنادى ثم اعلم أنه يظهر نصب اسم لا اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت أو رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم أو ناصبا نحو لا ضاربا عمرا مستريح ومنه نحو لا خيرا من زيد عندنا ولذا لا يتعلق الظرف فى قوله تعالى لا عاصم اليوم وقوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم على اسم لا لأنه لو كان متعلقا باسم لا كان مطولا فيجب نصبه (**قوله** وحاضر خبرها) وهو مرفوع بها اتفاقا لأنها غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الأخفش والمازنى والمبرد اهـ تصريح ﴿ تنبيه ﴾ شروط اعمالها العمل المذكور سبعة الأول أن تكون نافية لا زائدة والثانى أن يكون منفيها الجنس بأسره ولو كانت لنفى الوحدة عملت عمل ليس والثالث أن يكون نفيه نصا فان أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور أعملت عمل ليس أيضا تقول لا رجل قائما ولا يقال بعده بل رجلان والرابع أن لا يدخل عليها جار بخلاف نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء بالجر والخامس أن يكون اسمها نكرة وقد تقدم وسادسها أن يتصل بها كما سيأتى محترزه فى المتن والسابع أن يكون خبرها نكرة أيضا لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة وأما مجىء خبرها معرفة فى نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت فأنت فيهما ليس خبرا للا وانما هو خبر لمبتدا محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (**قوله** مرفوع بقبيحا) هو خبر قوله ففعله وأما ما وجد فى النسخ المطبوعة بالنصب لمرفوعا خطأ

تخطأ (قوله فان لم تباشرها) هذا محترز الشرط السادس وجعل الشيخ خالد فى شرح المتن تصوير المتن صورتين وهو بأن فصل بينهما فاصل أودخلت لا على معرفة وهو كذلك (قوله وجب الرفع) أى على الغاء لا لضعفها بالفصل (قوله ووجب تكرار لا) أى تنبيها على نفى الجنس اذهو تكرار للنفى وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار وهو ضعيف (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فيجوز فى مثل قولك لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما وهو الأصل والثانى رفعهما وهما ثابتان مذكوران فى المتن والثالث فتح الأول ورفع الثانى والرابع رفع الأول وفتح الثانى والخامس فتح الأول ونصب الثانى قال ابن مالك

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثانى اجعلا

مرفوعا اومنصوبا اومركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

(قوله فيكون مابعدها مبتدأ) أو على اعمال لا عمل ليس (قوله فان شئت قلت) أى على الاعمال وهو الأصل فى عمل لا وعلى هذا فالكلام حينئذ جملتان أو جملة واحدة وذلك منوط على تقدير الخبر فان قدرنا أن لكل خبرا فالكلام جملتان وان قدرنا لهما خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة (قوله وان شئت قلت) أى على الالغاء للا فلا زائدة حينئذ لتأكيد النفى ﴿ خاتمة ﴾ يحذف خبر لا اذا علم كثيرا عند الحجازيين نحو قالوا لا ضير أى علينا ولا إله إلا الله أى موجود أو ممكن لكن الثانى أولى كما بينا فى غير هذا الكتاب وأوجب التميميون والطائيون حذف الخبر وقال ابن مالك وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المنادى ﴾

بفتح الدال اسم مفعول من نادى ينادى مناداة وهو المطلوب اقباله بيا أو احدى أخواتها وأصل يا زيد أنادى زيدا فكونه كلاما ليس من جهة تركبه من اسم وحرف فقط لأن يا قائمة مقام الفعل وأيضا لام الجر قد تتعلق بها فيقال يا لزيد لبكر فان هذه اللام لام الاستغاثة ولولا أن يا قائمة لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يدخل على الحرف ولقائل أن يقول ذلك منتقض بخمسة أمور الأول أن أنادى اخبار عن النداء والاخبار عن الشىء مغاير للمخبر عنه والثانى أن لفظ أنادى يحتمل الصدق والكذب ولا كذلك لفظ يا زيد والثالث أن قولك يا زيد انما كان خطابا مع المنادى وقولك أنادى غير مختص بالمنادى فيقال أنادى زيدا أخاك وأخاك وأخا كما الى غير ذلك والرابع قولك يا زيد يدل على حصول النداء فى الحال ولا كذلك أنادى والخامس أنه يصح أن يقال أنادى زيدا قائما ولا يصح أن تقول يا زيد قائما وأجيب بأن ما قام مقام الشىء لا يلزم أن يكون مساويا لذلك الشىء فى جميع الأحكام كما فى صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل واعلم أن أحرف النداء ثمانية الهمزة وأى مقصورتين وممدودتين ويا وأيا وهيا ووا فالهمزة المقصورة للقريب الا أن ينزل القريب منزلة البعيد كالساهى فله بقية الأحرف لا الهمزة كما أنها للبعيد ويا هى أم الباب ولذا تدخل فى كل نداء وتتعين فى نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وفى باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين والأكثر فى باب الندبة استعمال وا وقد تستعمل يا فيه اذا أمن اللبس قال ابن مالك

وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأى وآكذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى ووا لمن ندب * أويا وغير وا لدى اللبس اجتنب

(قوله المفرد العلم) المفرد بدل من خمسة والعلم نعت للمفرد واعلم أن تعريف المفرد العلم بالعلمية قبل النداء واستصحب التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير اه تصريح (قوله والنكرة المقصودة) تعريفها عارض بسبب القصد

(فان لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار لا نحو لا فى الدار رجل ولا امرأة) فلا نافية للجنس ملغاة لا عمل لها وفى الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وامرأة معطوف على رجل (فان تكررت جاز اعمالها والغاؤها) يعنى اذا دخلت على نكرة وباشرتها وتكررت جاز اعمالها عمل ان والغاؤها فيكون مابعدها مبتدأ وخبرا (فان شئت قلت لا رجل فى الدار ولا امرأة) بفتح رجل وامرأة على اعمال لا وجعل كل منهما اسمها (وان شئت قلت لا رجل فى الدار ولا امرأة) برفع رجل وامرأة على الغائها وجعل مابعدها مبتدأ وفى هذين المثالين أوجه كثيرة مذكورة فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المنادى)

(المنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة

والاقبال وقيل بأل محذوفة ونابت ياعنها (قوله والنكرة غير المقصودة) الأولى أن يكون غير منصوب حالا للنكرة لتوغله فى الابهام فلا يتعرف بالاضافة (قوله كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى) مثله قوله يارجلين خذا بيدى اذا لم يقصد اثنين معينين ويامسلمين خذوا بيدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله والمضاف كغلام زيد) اعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى ولو كانت الاضافة غير محضة كياحسن الوجه الا المضاف الى ضمير الخطاب مطلقا أى سواء كان الضمير للواحد أو للاثنين أو للجماعة فلا يجوز أن يكون منادى فلا يقال ياغلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله فيبنيان على الضم) انما يبنيان لمشابهتهما كاف الخطاب فى نحو أناديك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعهما موقعه وبنيا على الحركة ايذانا بأن بناءهما غير أصل اذ الأصل فى الأسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها ولو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ﴿ تنبيه ﴾ قد ينون المنادى والحالة هذه اضطرارا فللشاعر أن يضم أو ينصب والأول اختاره الخليل وسيبويه ومنه قوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

والثانى اختاره أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد ومنه قوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقى

(قوله والمثنى يبنى على الألف) الظاهر كما قال البعض أن نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال اه صبان (قوله يبنى على مايرفع به) أى لو كان معربا قبل النداء قال ابن مالك

وابن المعرف المنادى المفردا * على الذى فى رفعه قد عهدا

فان كان مبنيا قبل النداء كسيبويه وحذام فى لغة الحجازين قدرت فيه الضمة ومثل ماذكر فتى وقاض قال ابن مالك

وانو انضمام مابنوا قبل الندا * وليجر مجرى ذى بناء جددا

(قوله والثلاثة الباقية منصوبة) أى بلا خلاف الا ما نقل عن ثعلب اجازة الضم فى المضاف اضافة غير محضة قال ابن مالك

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا

(قوله نحو يارجلا خذ بيدى) أحال المازنى وجود هذا القسم مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله ياغلام زيد) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا أصالة قبل النداء كياسيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يايوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال انه مبنى على ضم مقدر لأن المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا اه يس على التوضيح (قوله ياطالعا جبلا) مثله ياحسنا وجهه ويارفيقا بالعباد (قوله منصوب بالفتحة الظاهرة) أى على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل (قوله بالفتحة الظاهرة) أى بخلاف المنادى المعرف فانه منصوب محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لأنها ليس فيها علة تقتضى البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لأنها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف فى التعريف ﴿ خاتمة ﴾ يجوز حذف الحرف أعنى يا خاصة نحو يوسف أعرض عن هذا ونحو سنفرغ لكم أيه الثقلان الا المندوب نحو ياعمراه والمستغاث نحو ياالله والمنادى البعيد واسم الجنس غير المعين والمضمر واسم الله تعالى اذا لم يعوض فى آخره الميم المشددة واسم الاشارة قال ابن مالك

وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف) يعنى أن المنادى ينقسم الى خمسة أقسام المفرد العلم والمراد منه ماليس مضافا ولا شبيها بالمضاف نحو زيد وعمرو والنكرة المقصودة نحو رجل وامرأة اذا أريد بهما معين والنكرة غير المقصودة نحو رجل اذا أريد به رجل غير معين كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى والمضاف كغلام زيد والمشبه بالمضاف كياطالعا جبلا (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين نحو يازيد ويارجل) فيا حرف نداء وزيد منادى مبنى على الضم فى محل نصب ومثله يارجل والمثنى يبنى على الألف وجمع المذكر السالم يبنى على الواو نحو يازيدان ويازيدون والحاصل أن كلا يبنى على مايرفع به (والثلاثة الباقية منصوبة لا غير) نحو يارجلا خذ بيدى وياغلام زيد وياطالعا جبلا فكل منها منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وزيد مضاف لغلام وجبلا مفعول لطالع والله سبحانه وتعالى اعلم

وذاك

وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله

وأما في لفظة الله فانه قد يحذف الحرف ويعوض عنه الميم في الآخر مشددة فتقول اللهم ولا تجمع بين البدل والمبدل وأما قوله انى اذا ماحدث ألما * أقول يااللهم يااللهم

فشاذ قال ابن مالك والأكثر اللهم بالتعويض * وشذ يااللهم في قريض

والحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم أى نزل ومعنى قول ابن مالك في قريض أى الشعر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المفعول من أجله ﴾

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من شروطه جر باللام نحو جئتك للسمن ولا يجوز نصبه لأن السمن غير مصدر ونحو جئتك اليوم للاكرام غدا لعدم اتحاد وقتيهما ونحو جاء زيد لاكرام عمرو له لعدم اتحاد فاعليهما وان وجدت الشروط جاز نصبه وجره أيضا فالشروط انما هى للجواز لا للوجوب تقول زيد قنع لزهد قال ابن مالك

وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا وان شرط فقد

فاجرره بالحرف وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد ذا قنع

(قوله وهو الاسم) أى المصدر (قوله المنصوب) أى جوازا مع استكمال الشروط كما مر والأكثر فيما جرد عن أل النصب وفيما لم يجرد عنها الجر تقول لاأقعد جبنا ولا أقعد الجبن ولا أقعد للجبن وكقوله

لاأقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الأعداء

والظاهر في المضاف استواء الأمرين تقول ضربت ابنى تأديبه ولتأديبه (قوله بيانا لسبب وقوع الفعل) أى فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ولذا يشترط زيادة على ماتقدم كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد لأن الحامل على الشىء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليس كذلك قال خ ض ورده الرضى بأنه ان أراد أن الباعث يتقدم وجوده فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصور المسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابنى وجئتك تأديبا اصلاحا لك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جئتك سمنا وعسلا على تقدير ارادة لك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر اه (قوله واجلالا منصوب) أى بما تقدمه (قوله على أنه مفعول لأجله) ذهب بعضهم الى أنه منصوب على المصدرية لفعل مقدر من جنس ذلك الفعل فمعنى قولك قمت اجلالا لعمرو قمت وأجللت اجلالا لعمرو وقولك قصدتك ابتغاء معروفك قصدتك وابتغيتك ابتغاء معروفك قال عبد المعطى وفيه تقدير وتكلف اه (قوله شروط) أى خمسة (قوله من المطولات) مفى محل التطويل ولله الحمد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المفعول معه ﴾

اعلم أن المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الحائز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا للأخفش وأبى على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الأصل ففى جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه وصرح أئمة النحو بأن المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم أن تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدين أحدهما كذا وكذا والثانى أن المفعول في جملته مقصود بالنسبة والمعمول الأول الذى يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه أن زيدا في المجىء أصل وأنا تابع له فيه واذا أريد استواؤهما في المجىء قلت أنا وزيد بالرفع هذا كلامه اه فنارى على المطول (قوله وهو الاسم) أى الصريح فخرج به نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح

(باب المفعول من أجله وهو الاسم المنصوب الذى يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل نحو قام زيد اجلالا لعمرو) فقام زيد فعل وفاعل واجلالا منصوب على أنه مفعول لأجله لأنه ذكر لبيان علة وقوع القيام (وقصدتك ابتغاء معروفك) فقصدتك فعل وفاعل ومفعول به وابتغاء مفعول لأجله ومعروف مضاف والكاف مضاف اليه وللمفعول لأجله شروط تطلب من المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول معه وهو الاسم المنصوب

الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل) يعنى أن المفعول معه هو الاسم المنصوب الذى يذكر لبيان الذات التى فعل الفعل بمصاحبتها ويشترط له أن يقع بعد واو مفيدة للمعية (نحو جاء الأمير والجيش) فجاء الأمير فعل وفاعل والجيش الواو واو المعية والجيش منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله (واستوى الماء والخشبة) واعرابه كالذى قبله والاستواء معناه الارتفاع والمعنى ارتفع الماء حتى حاذى الخشبة والخشبة مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما فى المرفوعات) ولاحاجة الى اعادة ذلك هنا (وكذلك التوابع) وهى النعت نحو رأيت زيدا العالم والعطف نحو رأيت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رأيت زيدا نفسه والبدل نحو رأيت زيدا أخاك (فقد تقدمت هناك) فلا حاجة الى اعادتها هنا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب مخفوضات الأسماء المخفوضات ثلاثة

القطر الا أنها داخلة فى المثال الأول فى اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة فى المثال الثانى على جملة وهى والشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لايسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى اهـ تصريح (قوله الذى يذكر) عرفه ابن هشام فى القطر بانه اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو مشتمل على مافيه حروفه وفى الشذور مثله (قوله فعل) بضم أوله وكسر ثانيه مبنيا للمفعول وقوله معه ظرف متعلق به وقوله الفعل نائب الفاعل لفعل والضمير فى معه عائد لمن ففعل معه الفعل صفة جرت فى غير من هى له (قوله بعد واو مفيدة للمعية) خرج بهذا الشرط أمران الأول قولك جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا للواو التى بمعناها والثانى نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافى المعية ومثله جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فيمتنع فى هذا النصب مطلقا بخلاف ماقبله فانما يمتنع النصب على المفعول معه فقط ولاينافى أنه مفعول به (قوله نصا) خرج به نحو مزجت ماء وعسلا اذ الواو ليست لتنصيص معنى المعية وانما استفيد معنى المعية من العامل وهو مما اختصت به الواو من بين سائر حروف العطف ونظيره اصطف هذا وابنى (قوله وناصبه الفعل المذكور قبله) قال به جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين لا الواو خلافا لعبد القاهر الجرجانى ولا المخالفة خلافا للكوفيين ولامحذوف والتقدير فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج قاله فى التوضيح ورد قول الجرجانى بأن الواو لوكانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا فيقال جاء زيد وك ورد قول الكوفيين بأن المخالفة لو اقتضت النصب لجاز ماقام زيد بل عمرا بالنصب وقال خالد ورد قول الزجاج السيرافى (قوله واستوى الماء والخشبة) مثل بمثالين اشارة الى أن المفعول معه قد يجوز تعاطفه كما فى جاء الأمير والجيش وقد لايجوز كما فى الخشبة لأن الذى يرتفع هو الماء لا الخشبة ﴿ تنبيه ﴾ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات وجوب المفعول معه فى نحو مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة ورجحانه فى نحو قمت وزيدا ووجوب العطف فى كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده ورجحانه فى جاء زيد وعمرو وجاء الأمير والجيش وامتناعهما فى أكلت خبزا وماء لعدم تصور المعية (قوله والاستواء معناه الارتفاع) أى وقد وجد نظيره وهو قوله تعالى ذو مرة فاستوى قاله الشنوانى ﴿ تتمة ﴾ سمع من لسان العرب نصب المفعول معه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد تخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من كون والتقدير ماتكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة قال ابن مالك

وبعد ما استفهام او كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(قوله وأما خبر كان) لم ينبه على مفعولى ظننت لكن ذلك داخل تحت المفعول به وبهذا يعلم انتقاد ماقدمنا فى أول باب المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مر فى صدر الكتاب واضافة مخفوضات الى الأسماء امامن اضافة الصفة للموصوف واما من الاضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وأولى الثلاثة أن الاضافة بيانية أعنى المخفوضات التى هى الأسماء اذ لايوجد المخفوض الا الأسماء بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات جمع مخفوضة وقدم فى المرفوعات والمنصوبات (قوله المخفوضات ثلاثة) الأولى ثلاث بالتذكير لكن مر توجيهه فى نواصب المضارع وأسقط المصنف أمرين وهما الجر بالتوهم وبالمجاورة فالمجرور بالتوهم نحو قولك لست قائما ولاقاعد بجر قاعد على توهم دخول الباء على خبر ليس اذ دخولها عليه كثير قال ابن مالك

مخفوض بالحرف) نحو مررت بزيد (ومخفوض بالاضافة) نحو جاء غلام زيد (وتابع للمخفوض) نحو مررت بزيد العالم وبزيد وعمرو وبزيد نفسه وبزيد أخيك وكلامه يوهم أن التابع مخفوض بالتبعية والصحيح أنه مخفوض بما جر المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار العامل فلم يخرج الخفض عن الخفض بالحرف أو بالمضاف (فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن والى) نحو سرت من البصرة الى الكوفة (وعن) نحو رميت السهم عن القوس

وبعدما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفى كان قد يجر

ومن المخفوض بالتوهم قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا

بجر سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال بمدرك والمجرور بالمجاورة قولهم هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة لجحر وهذا فى النعت والتوكيد كقوله

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ومنه فى العطف قوله تعالى وأرجلكم الى الكعبين بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم اذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة قال يس ان هذه الآية ليست من هذا الباب لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولذا جىء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعبين اماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن الممسوح لم يضرب له غاية فى الشريعة اه قال الفقير فيه نظر من وجهين الأول أن دعوى وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ممنوع غاية الأمر فيه أنه مندوب لا واجب والثانى أى دعوى أن الممسوح لم يضرب له غاية فى الشريعة غير مسلم لأنه يجب مسح جميع الرأس عند مالك فتأمل واعلم أن المصنف ترك هذين النوعين لكون الأول يرجع الى المخفوض بالحرف المتوهم والثانى قليل (قوله مخفوض بالحرف) قدمه لأن الأصل فى الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بالاسم الا بطريق النيابة اه عبد المعطى (قوله يوهم أن التابع مخفوض بالتبعية) وهو رأى الأخفش والسهيلى وهو ضعيف اه خالد ﴿ فائدة ﴾ اجتمعت هذه الثلاثة فى الفاتحة ولهذا لم يذكر سواها فلعله لأجل ذلك فلله دره (قوله فهو ما يخفض بمن) من معانيها الابتداء وقد مر فى صدر الكتاب ومنها التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وبيان الجنس نحو من اساور من ذهب والتنصيص على العموم نحو ماجاءنى من رجل والبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة والظرفية نحو ماذا خلقوا من الأرض والتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا والاستعلاء نحو ونصرناه من القوم (قوله والى) من معانيها الانتهاء وقد مر فى صدر الكتاب والمصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم والتبيين أى تبيين فاعلية مجرورها بعد مايفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الى ومرادفة اللام نحو والأمر اليك ومرادفة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة ومساواة من كما فى قوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا

وعاليت أى علوت والكور الرحل وموافقة عند كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل

الرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول الى الحلق (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقد مر فى صدر الكتاب والبعدية نحو طبقا عن طبق أى حالا بعد حال والاستعلاء نحو ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أى على نفسه والتعليل نحو ومانحن بتاركى آلهتنا عن قولك أى لأجل قولك ومرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومرادفة الباء نحو وماينطق عن الهوى أى به والبدل نحو لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى بدل نفس والظرفية كقوله

وآس سراة الحى حيث لقيتهم * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

ومعنى آس أعط والرباعة بالكسر أقساط مايتحمله الانسان من دية أو غيرها (قوله عن القوس) قال ابن مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد للحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله فى

المغنى اه تصريح (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء وقد مر فى صدر الكتاب ومعنى فى نحو على حين غفلة والمجاوزة كما فى قوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها
أى عنى والتعليل نحو ولتكبروا الله على ماهدا كم والمصاحبة نحو وآتى المال على حبه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون ومرادفة الباء نحو حقيق على أن لا أقول والاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف مابنا * على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود

(قوله وفى) من معانيها الظرفية وقد مر فى صدر الكتاب والسببية وفى الحديث دخلت امرأة النار فى هرة حبستها والمصاحبة نحو قال ادخلوا فى أمم والاستعلاء نحو ولأصلبنكم فى جذوع النخل والمقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل أى بالقياس الى الآخرة وموافقة الى نحو فردوا أيديهم فى أفواههم ومرادفة من نحو فى تسع آيات أى منها كما قيل وبمعنى الباء كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون فى طعن الأباهر والكلا

والأباهر جمع أبهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة أو كلية مضموم الأول فيهما وهما من الاحشاء معروفتان ولكل من الانسان أو الحيوان كليتان وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرة وهما منبت زرع الولد كما فى المصباح (قوله ورب) أشبعنا الكلام عليها فى صدر الكتاب فلتراجع ثمة (قوله رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبيه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (تنبيه) يدخل رب على النكرة لاغير حتى جعل الحريرى اياها علامة التنكير فقال

وكل مارب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل

وقلت : وكل ماجا بعد رب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره
ورب خالد اذا أريد به * شخص به سمى اذ لا يشتبه

وهذا الكلام مر فى المعرفة والنكرة (قوله والباء) قال فى الكشاف فان قلت من حق حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التى هى أخت السكون نحو كاف التشبيه ولام الابتداء وواو العطف وفائه وغير ذلك فما بال لام الاضافة وبائها بنيتا على الكسر قلت أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر اه وقد تقدم فى اللام من أول الكتاب ومن معانى الباء الالصاق وقد مر فى صدر الكتاب والاستعانة نحو كتبت بالقلم والتعدية نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبه والتعويض وتسمى باء المقابلة وسماها الوالد باء الثمن كبعتك هذا بهذا والتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها والمصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه والمجاوزة نحو فاسأل به خبيرا أى عنه والظرفية نحو وما كنت بجانب الغربى أى فيه والبدل نحو ماسرنى بذكرلى ذكر سلمى أى بدل ذكرها والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار أى على قنطار والسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا وللغاية نحو قد أحسن بى أى الى (قوله والكاف) من معانيها التشبيه وقد مر فى صدر الكتاب والتعليل نحو واذكروه كما هداكم أى لهدايتكم والتوكيد نحو ليس كمثله شىء والاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أى على خير (قوله واللام) من معانيها الاختصاص والاستحاق وقد مرا فى صدر الكتاب والتعدية نحو ما أضرب زيدا لعمرو فى صيغة التعجب والتعليل نحو قوله

وانى لتعرونى لذكراك هزه * كما انتفض العصفور بلله القطر

ومعنى تعرونى تصيبنى وهزة بكسر الهاء نشاط والتوكيد كقوله

(وعلى) نحو ركبت على الفرس (وفى) نحو الماء فى الكوز (ورب) نحو رب رجل كريم لقيته (والباء) نحو مررت بزيد (والكاف) نحو زيد كالبدر (واللام) نحو المال لزيد (وحروف القسم

وملكت مابين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وتقوية العامل المتأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون وانتهاء الغاية نحو كل يجرى لأجل مسمى والتعجب نحو قولهم لله درك أى ما أكثر درك ولله أنت ويا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والصيرورة نحو

لدوا للموت وابنوا للخراب * فكلكم يصير الى الذهاب

والبعدية نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده والاستعلاء نحو يخرون للاذقان أى عليها وللنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبيين نحو قل لعبادى كما قيل ومرادفة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه وبمعنى عند كقراءة بعضهم بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم وبمعنى من كقوله

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل

ومعنى راغم لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار وبمعنى عن كقوله

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم

أى عنه وللتملك نحو جعلت هذا لزيد وشبهه نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وهى الواو) الأولى أن يقدم الباء لأنه الأصل فى القسم لكن يجاب عن المصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله ولذا ألغز الامام الحريرى فى مقاماته لهذا بقوله وماحرف نائبه أكثر منه مكرا * وأرحب وكرا * وأكثر لله ذكرا * والكلام على حروف القسم قد تقدم فى صدر الكتاب فلا يحتاج الى الاطالة هنا الا أن أبا عبيدة ذكر أن الكاف حرف قسم وخرج قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق عليه والمعنى كما قاله ابن هشام فى المغنى الأنفال لله والرسول والذى أخرجك قال فيه وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لأفعلن لاستحق أن يبصق فى وجهه ويبطل هذه المقالة أربعة أمور أحدها ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ماعلى الله سبحانه وتعالى وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما (تنبيه) أكثر نسخ المتن ذكروا ورب الا النسخة التى شرحها الشيخ الكفراوى والشارح فنذكرها تحصيلا للبركة اعلم أن رب قد تحذف ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول

ومعنى طرقت أتيت ليلا ومعنى عن ذى تمائم محول أى أشغلتها عن صبى ذى تمائم اذا تم له سنة وبعد الواو أكثر كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

والسدول الستور وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعد مهمه * والمهمه المفازة وبدونهن أقل كقوله

رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

والطلل ماشخص من آثار الديار وأقضى الحياة معناه أموت ومن جلله من عظم أمره فى عينى (قوله وبمذ ومنذ) قيل أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكأن ولكن ورب وقال المالقى اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهى أصل اهـ أشمونى ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا نحو مارأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى فى يومنا قال ابن مالك

وان يجرا فى مضى فكمن * هما وفى الحضور معنى فى استبن

وبمعنى من والى معا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يومين أو منذ يومين أى من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (تنبيهان) الأول قد تستعمل الكاف اسما كقوله :

وهى الواو والباء والتاء) نحو والله وبالله وتالله (وبمذ ومنذ) نحو مارأيته مذ أو منذ يوم الجمعة فما نافية ورأيته فعل وفاعل ومفعول ومذ ومنذ حرف جر ويوم مجرور بمذ أو منذ والجمعة مضاف اليه

بيض ثلاث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد المنهم
والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها والبرد بفتح الراء المطر المنعقد والمنهم الذائب ومما يستعمل اسما عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله
فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامى
والدريئة الحلقة التى يتعلم فيها الطعن وقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
والظمء بالكسر مدة الصبر عن الماء وتصل تصوت الأحشاء من العطش والقيض القشر الأعلى من البيض وزيزاء أرض غليظة ومجهل اسم مكان أى محل لجهل السائر وتيهانه ومنه مذ ومنذ اذا دخلا على اسم مرفوع وعلى جملة فعلية تقول ما رأيته مذ يومان وجئت مذ دعانى زيد قال ابن مالك
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وهما مبتدآن على الأول وظرفان على الثانى وتستعمل من وفى واللام أفعالا فمن أمر من مان وقدمر فى باب الأفعال وف أمر من وفى ول أمر من ولى (التنبيه الثانى) قد تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء فلا تكفهم عن عمل نحو مما خطاياهم وقرئ خطيآتهم ونحو عما قليل فبما نقضهم ميثاقهم وبعد اللام ورب والكاف قليلا كقوله الى ملك خير أربابه * فان لما كل شىء قرارا
وقوله ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء
ومر هذا فى صدر الكتاب وبصرى بضم الباء بلدة بالشام والنجلاء الواسعة البينة الاتساع وقوله
وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم
وجارم ظالم (خاتمة) بقى من حروف الجر خلا وعدا وحاشا ذكرها المصنف فى المستثنى وحتى فى بعض المواضع ولعل وتقدم فى باب المبتدأ ومتى فى لغة هذيل بمعنى من كقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج
وكى بمعنى اللام تقول كيمه بمعنى لمه (قوله وأما ما يخفض بالاضافة) اعلم أن الاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيل الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التى هى علامة الاعراب لقيام المضاف اليه مقامه تقول غلام زيد وغلاما زيد وكاتبو القاضى قال ابن مالك
نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطورسينا
ولا تجامع الاضافة أل فلا تقول الغلام زيد الا فى نحو الضاربا زيد والقاتلو عمرو والضارب الرجل والضارب رأس الجانى ومررت بالرجل الضارب غلامه ولا تجامع العلم باقيا على علميته ونحو زيدكم قدر فيه الشيوع كما فى رب زيد لقيته (تنبيه) قد يفصل بين المضاف والمضاف اليه القسم نحو قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة وبين الجار والمجرور نحو اشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى قاله الشيخ خالد (قوله فنحو قولك غلام زيد) هذه الاضافة أفادت تعريف المضاف والذى أفاد تخصيصه نحو غلام رجل (فائدة) قال الرازى اعلم أن مراتب الموجودات ثلاثة مؤثر لا يتأثر وهو الأقوى وهو درجة الفاعل ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول وثابت يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة المضاف اليه والحركات أيضا ثلاثة أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة فألحقوا كل نوع بشبهه فجعلوا الرفع الذى هو أقوى الحركات للفاعل الذى هو أقوى الأقسام والفتح الذى هو أضعف الحركات للمفعول الذى هو أضعف الأقسام والجر الذى هو المتوسط للمضاف اليه الذى هو المتوسط من الأقسام اهـ تأمل (قوله يوهم أنه مجرور بالاضافة) أى كما هو رأى السهيلى وأبى حيان فى النكت (قوله والصحيح أنه مجرور بالمضاف) وفاقا

(وأما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك غلام زيد) فاذا قلت مثلا جاء غلام زيد فجاء فعل ماض وغلام فاعل وزيد مضاف اليه وهو مجرور بالمضاف وهو غلام وكلامه يوهم أنه مجرور بالاضافة وهذا قول ضعيف والصحيح أنه مجرور بالمضاف (وهو على قسمين) يعنى أن الاضافة تنقسم الى قسمين تارة تكون على معنى اللام وتارة تكون على معنى من وأشار اليهما بقوله

وفاقا لسيبويه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله وقيل معنى اللام هو العامل وقيل الحرف المقدر ناب عنه المضاف (قوله مايقدر باللام) أى الدالة على الملك أو الدالة على الاختصاص فالأول مثل له المصنف والثانى نحو قولك باب الدار وسيأتى توضيحه قال الأشمونى اختلف فى اضافة الأعداد الى المعدودات فمذهب الفارسى أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من اه (قوله نحو ثوب خز) الخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب اه خالد (قوله أن يكون المضاف اليه جنسا للمضاف) أى وأن يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عن المضاف ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة وأنه يقال هذا الخاتم فضة وكذا تقول فى باب ساج هذا الباب ساج (تنبيه) قال يس قال الجامى أخذا من الرضى واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات مثل كل رجل وكل واحد اه وليس كذلك ما أضيف بمعنى من فافهم ذلك (قوله وبقى قسم ثالث) ذكر هذا القسم ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا كان أو مكانيا الأول نحو مكر الليل ومنه مامثله الشارح والثانى نحو ياصاحبى السجن وشهيد الدار (قوله فاذا لم يكن المضاف الخ) حاصله أنه اذا انتفت الشروط فالاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد فان المضاف اليه فى هذه ليس جنسا للمضاف ولا يصح الاخبار فيه بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيه ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس ونحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فالاضافة فى جميع ذلك بمعنى اللام المفيدة للملك أو الاختصاص قيل ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا بل هذا القيل هو مذهب الجمهور وقيل ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وقيل ليست الاضافة على تقدير حرف أصلا (قوله كما قال ابن مالك) هو محمد بن محمد بن مالك الطائى المتبحر فى كل فن الا أن النحو ومايتعلق به أشهر له من غيره ومن تلاميذه الامام النووى رحمه الله تعالى قيل عناه فى قوله * ورجل من الكرام عندنا * ومنهم أبو حيان شيخ ابى عقيل وهشام (قوله والثانى الخ) اعراب هذا البيت الثانى مفعول مقدم باجرر وهو فعل أمر وانو فعل أمر أيضا معطوف على اجرر ومن بكسر الميم مفعول انو على تقدير مضاف وأو حرف عطف وتقسيم وفى معطوف على من واذا ظرف متضمن معنى الشرط ولم حرف نفى وجزم ويصح فعل مضارع مجزوم بلم والا حرف استثناء وذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه فاعل يصلح على الاستثناء المفرغ ونعت الاشارة محذوف واللام مفعول بخذا على تقدير مضاف وخذا فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ولما متعلق بخذا وما موصول اسمى نعت لمحذوف وسوى فى موضع الصلة لما وذينك مضاف اليه وهو اسم اشارة لمثنى ونعته محذوف والتقدير واجرر الثانى وانو معنى من أو فى اذا لم يصلح الا ذاك المعنى وخذ اللام للمعنى الذى سوى ذينك المعنيين (قوله والله) مبتدأ وقوله سبحانه وتعالى جملة اعتراضية وسبحان مصدر علم على التسبيح وقوله أعلم خبر المبتدأ * وهذا آخر مايسره الله تعالى من الكتابة على شرح الآجرومية التى لمقاصد هذا الفن جامعة ولقاصديه نافعة فالمرجو ممن اطلع عليها أن ينبه على ماوقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فيه فرحم الله امرأ رأى عيبا فستره أو زللا فغفره فانه قل أن يخلص مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الحاشية خالصة

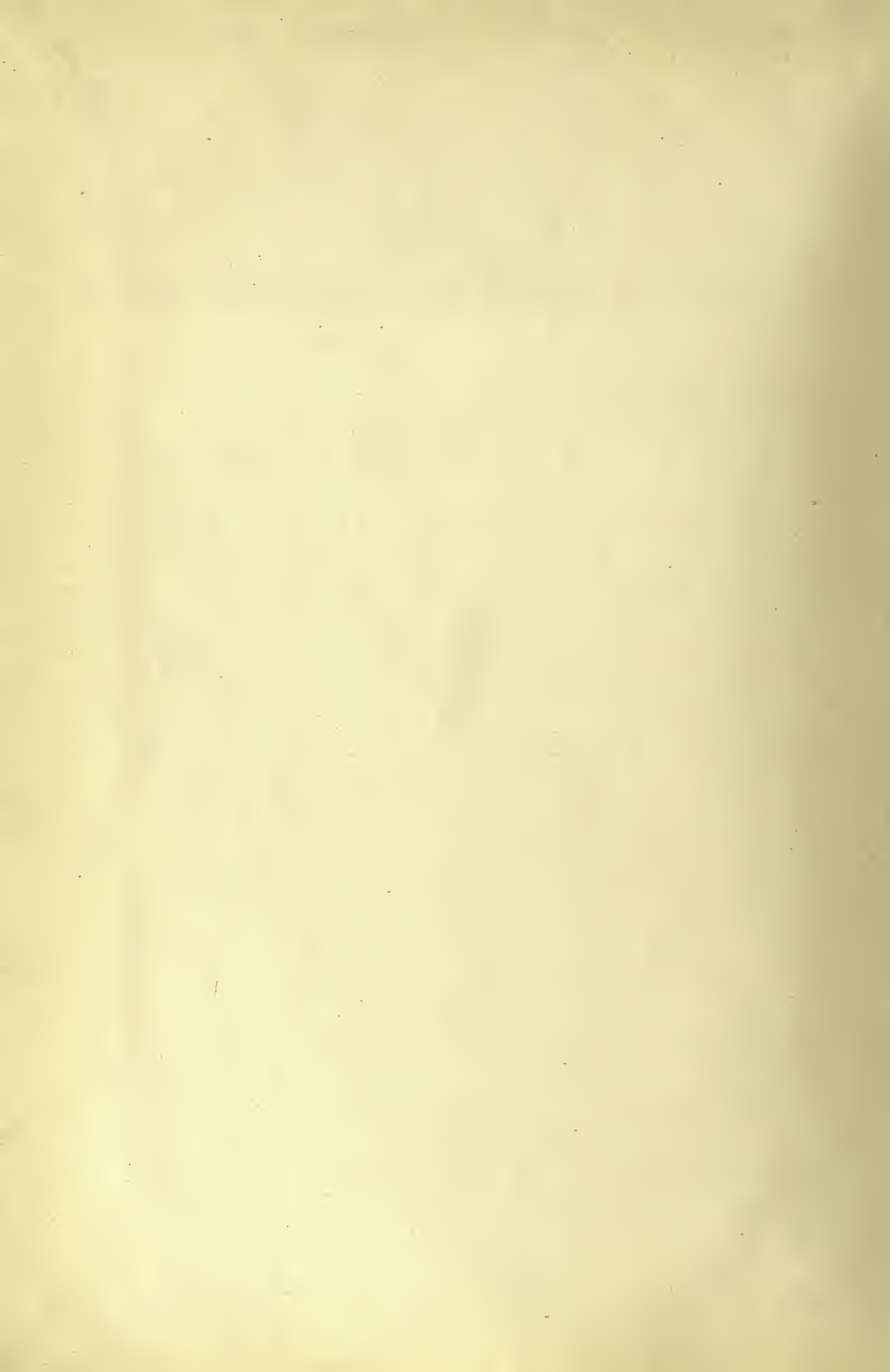
(ما يقدر باللام نحو غلام زيد) أى غلام لزيد (وما يقدر بمن نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين وضابط الاضافة التى على معنى من أن يكون المضاف اليه جنسا للمضاف فتكون من لبيان الجنس وبقى قسم ثالث تكون الاضافة فيه على معنى فى وهو أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو تربص أربعة أشهر أى تربص فى أربعة أشهر فاذا لم يكن المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفا له فهى على معنى اللام كما قال ابن مالك

والثانى اجرر وانو من أو فى اذا
لم يصلح الا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك والله سبحانه وتعالى أعلم

لوجهه الكريم وأن ينفع بها النفع العميم بجاه سيد الأولين والآخرين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها ليلة الجمعة بعد العشاء لتسع بقين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف ﷺ

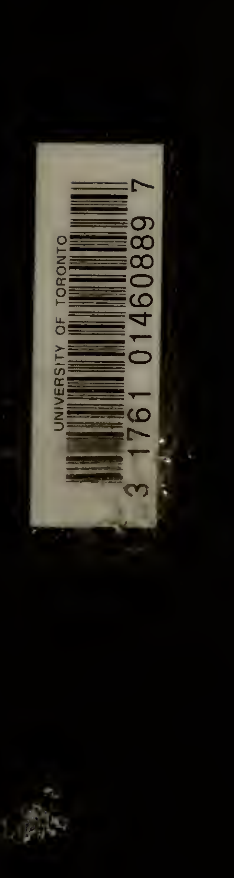
فهرست تشويق الخلان على متن الآجرومية

﴿ تمت ﴾








UNIVERSITY OF TORONTO
3 1761 01460889 7